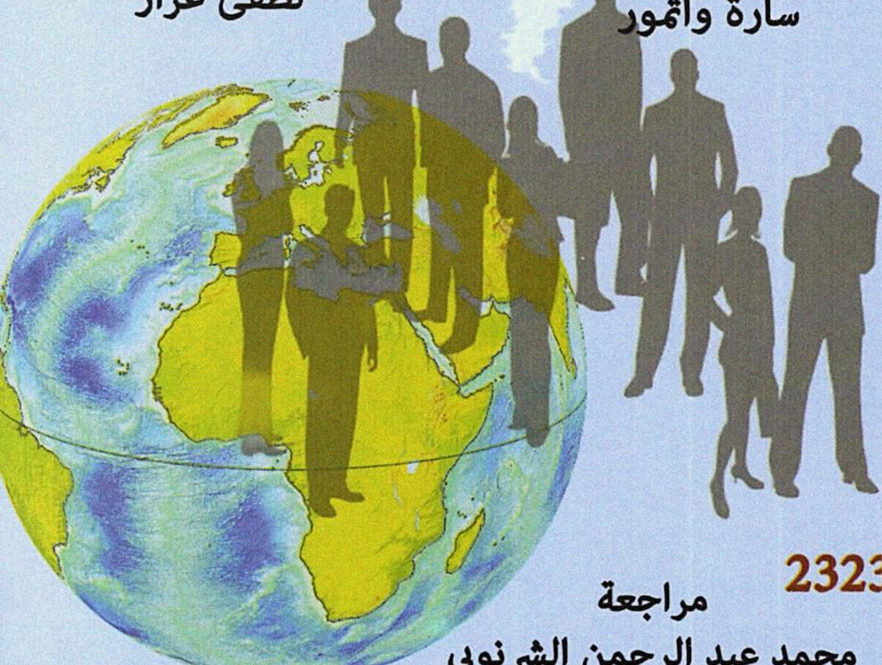
المركز القومى للترجمة

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثانى

تحرير:
دريك جريجورى
رون جونستون
جيرالدن برات
ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة:
عاطف معتمد
عزت زيان
محمد على
لطفى عزاز



2323

مراجعة
محمد عبد الرحمن الشرنوبى

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثانى

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2323
- القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية (الجزء الثانى)
- دريك جريجورى، ورون جونستون، وجيرالدن برات، وميشيل واتس، وسارة واتمور
- عاطف معتمد، وعزت زيان، ومحمد على، ولطفى عزاز
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

The Dictionary of Human Geography – 5th Edition
Edited by: Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

القاموس الموسوعى
فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثانى

تحرير

دريك جريجورى — رون جونستون

جيرالدن برات — ميشيل واتس

سارة واتمور

ترجمة

عاطف معتمد — عزت زيان

محمد علي — لطفى عزاز

مراجعة: محمد عبد الرحمن الشرنوبى

2017

القاموس الموسوعي في الجغرافيا البشرية/
تحرير: دريك جريجوري...[وآخ]؛ ترجمة: عاطف
معتمد....[وآخ]؛ مراجعة: محمد عبد الرحمن
الشرنوبي. ـ القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي
للترجمة؛ ٢٠١٧.
مج٢؛ ٢٠ سم.
تدمك ٢ ١٠٣٢ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الجغرافيا البشرية ـ معاجم.
أ ـ جريجوري، دريك. (محرر مشارك)
ب ـ معتمد، عاطف. (مترجم مشارك)
أ ـ الشرنوبي، محمد عبد الرحمن. (مراجع)
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٦٣٢/ ٢٠١٧
I. S. B. N 978 - 977 - 92 - 1032 - 2
ديوى ٩١٠,١٥٧٢

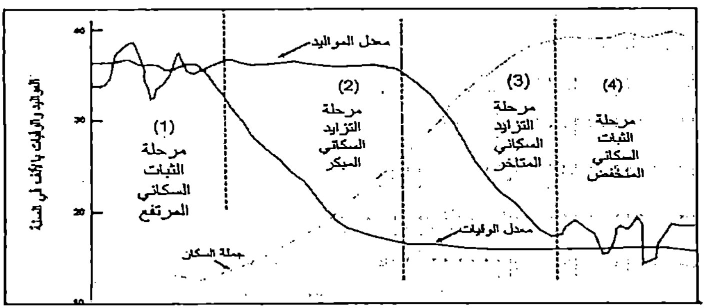
١

انتقال ديموغرافي **demographic transition**

هو الإطار العام الذي يستكشف التسلسل التأريخي للتغيرات في الخصوبة والوفيات والهجرة والتركيب العُمري للسُكان. ويُعد ذلك حجر الزاوية للبحث في الديموغرافيا ((انظر أيضًا: الديموغرافيا التاريخية) التي تستخدم - على نطاقٍ واسع - بيانات يسهل الحصول عليها (المثال النموذجي لها هو سجلات السلاسل الزمنية للمُعدلات الحيوية)، وتقترح أن مراحل التنمية الاقتصادية، تمتلك علامات ديموغرافية خاصة، تُشير إلى أن السياسات السُكانية تُشجع توقف النمو السُكاني.

وقد اعتمدت مفاهيمها الأساسية على التجربة الفرنسية والغرب الأوربي في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واتصفت بانخفاض ارتباطي في مُعدلات الوفيات ساعد على انخفاضات مُستمرة في مُعدلات المواليد. وطبقًا للنموذج الانتقالي الكلاسيكي (انظر الشكل التالي)، فإن السُكان الوطنيين، بدءوا بمرحلة ثبات مُرتفعة، تتسم بارتفاع في كلٍ من مُعدلات الوفيات ومُعدلات المواليد، وبانخفاضٍ في مُعدلاتٍ النمو السُكاني. ثم بدأت التحسينات التي تمت

في توصيل المياه العذبة والصرف الصحي والاهتمام بالصحة العامة والتغذية (خصائص الانتقال الوبائي) تدعم اتجاهًا تنازليا لمُعدلات الوفيات. وقد حدث ذلك الأمر في ظل بقاء مُعدلات المواليد مُرتفعة، مما أدى إلى سُرعة النمو السُكاني خلال مرحلة «التزايد السُكاني المُبكر» التالية. ويستمر النمو السُكاني خلال المرحلة الثالثة «التزايد السُكاني الأخير»، ولكن يحدث تباطؤ لمُعدلات النمو السنوية، مُرتبطًا بالتحول في الخصوبة الذي يُؤثر بدوره في مُعدلات المواليد التي استجابت لعوامل مُتنوعة، مثل التحضر، وانخفاض وفيات الأطفال الرُضع، وتغير أدوار الأطفال والنساء في المُجتمع، ومنع الحمل، والأنماط الجديدة لمُعدلات الزواج (Sanderson and Dubrow, 2000). وأخيرًا، يدخل السُكان إلى مرحلة «الثبات المُنخفض»، حيث انخفاض كل من مُعدلات المواليد والوفيات، واقتراب الزيادة الطبيعية من الصفر مرة أخرى.



شكل (8) الانتقال الديموغرافي Haggett, 1975

وقد فحصت أبحاث قَيِّمَة، المدى الزمني الذي ستتعرض فيه كُل أقاليم العالم لعلامات واضحة وآليات ديموغرافية تُغطي ذلك النموذج المثالي (Coleman, 2002). فعلى سبيل المثال، وعبر جنوب الصحراء الكُبرى المُعاصرة بأفريقيا، يُدعم انتشار عملية الانتقال السُكاني مع مسألة فرضية الانتقال العالمي (انظر: Gould and Brown, 1996). وفي الواقع، فإن الحساسية تجاه كلٍّ من الاختلافات التاريخية والمكانية، المُتعلقة بالانتقال الديموغرافي، أدت إلى نداءات بإعادة صياغة الإطار العام الكلاسيكي. فقد أشار الارتفاع الكبير في مُستويات التعمر ومُعدل الإحلال للخصوبة في عددٍ من الدول الأكثر تقدمًا، إلى انتقال ديموغرافي ثانٍ مُميز يُناقش كيف أن العلاقات الجديدة بين المُوجِّهات الديموغرافية، تشكلت بواسطة العلاقات المُتغيرة بين الآباء والأطفال في المُجتمع، والتنظيمات المعيشية الجديدة (شاملة الزيادة في مُعدلات الزيجات غير الشرعية، والزيجات المُختلطة والطلاق) والسُلوكيات الجنسية (شاملة تأخر الأبوة، وارتفاع مُعدلات الخصوبة دون زواج) (انظر: Ogden and Hall، 2004). وتبعًا لذلك، فربما يسمح ارتفاع الهجرة الوافدة بأنماط جديدة من الانتماء والإستراتيجيات الأُسرية، ويخلق الظروف لانتقال مُميزٍ آخر، كاستجابة لمُعدل إحلال الخُصوبة المُنخفض.

قراءات مُقترحة:

Kirk (1996); Van de Kaa (1987).

هو علم الجماعات البشرية. وقد تركز اهتمام هذا التخصص، لمدة تزيد على 400 سنة، على حجم المجموعات السُكانية وتوزيعها وتركيبها، وكيف أن التغير في هذه الأشياء ارتبط بالعمليات السُكانية الثلاث وهي الوفيات والخصوبة والهجرة (Greenhalgh, 1996). وبينما توصلت الديموغرافيا الرسمية، إلى تقنيات رياضية وإحصائية بغرض نمذجة التغيرات في السُكان وإسقاطها (انظر: جدول الحياة LIFE TABLE؛ والإسقاط السكاني)، فإن المجال البيني التخصصات، للدراسات السُكانية، يفحص التغير الديموغرافي داخل حدوده المُجتمعية، بإعداد مجموعة واسعة من المناهج واستخدامها (انظر: على سبيل المثال، الديموغرافيا التاريخية، ومسار الحياة). وعلى الرغم من اهتمامها الشديد بتوزيع السُكان، ومكانتها بين التخصصات، وصلاتها القوية بعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، فقد كانت الديموغرافيا تمتلك ارتباطًا محدودًا نسبيا مع الجُغرافيا. وعلى الرغم من نمو جُغرافية السُكان فيما بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين، فقد استرعى الانتباه دراسة الوفيات والخصوبة والهجرة بصفة خاصة، وإن كثيرًا من التحليلات الجُغرافية لقضايا مثل الفقر، وأدوار النوع، والعزل الاجتماعي، والتحضر، والتدهور البيئي، تُقلل من العوامل السُكانية (ولكن الاستثناء الحديث، انظر: Gould, 2005).

وتستفيد التغيرات في حجم السُكان وتوزيعهم من البيانات التجريبية للوفيات والمواليد والهجرة والأعمار التي تحدُث عندها هذه المُكونات، ويتم الحصول على مُعظم البيانات من التعدادات السُكانية والمسوح الاجتماعية أو سجلات السُكان. ويتم التعبير ببساطة عن النمو السُكاني في منطقة ما عن طريق مُعادلة المُوازنة كما يلي:

$$P_{t2}= P_{t1} (B_{t1-t2} - D_{t1-t2}) + (I_{t1-t2} - E_{t1-t2})$$

حيث P تُمثل حجم السُكان، وB تُمثل المواليد، وD تُمثل الوفيات، وI تُمثل الهجرة الداخلة إلى منطقة ما، وE تُمثل الهجرة الخارجة من منطقة ما، وt2 تُمثل الزمن 2، وt1 تُمثل الزمن 1 في الماضي، وt1-t2 تُمثل الفترة الزمنية بين الزمن 1 والزمن 2. ويُمكن معرفة الأعمار التي تحدث عندها هذه المُكونات، من استخدام مُعدلات الفئات العُمرية في إنشاء نماذج السُكان التي تقوم بتقريب التركيب العُمري الحقيقي للسُكان، وربما تُستخدم في إسقاط سيناريوهات السُكان في المُستقبل (انظر: **الإسقاط السُكاني**). وتُعد نظرية الثبات السُكاني، هي أساس جداول الحياة التي تُستخدم في حساب **أمد الحياة** حسب العُمر، وعدد الأحياء حسب العُمر، وهكذا أثر العمليات السُكانية الثلاث على التركيب العُمري، والعكس بالعكس. وقد جعل توفر مثل هذه البيانات، البحث في تغيرات النمو السُكاني والتوزيع، يتركز على الجُهود المبذولة لإنشاء نموذج **الانتقال الديموغرافي**

ونقده وتطويره؛ من خلال البحث في تباينات الوفيات، وبدء انخفاض الخصوبة، ومُؤخرًا جدا، تحسنها (Bongaarts, 2002; Case and Paxson, 2005).

وقد تمتع هذا التخصص بالعلاقة الوثيقة للغاية مع السياسة الاجتماعية لفترةٍ طويلةٍ، وذلك على الصعيد الدولي مثل تكليف عُصبة الأُمم لمكتب البحوث السُكانية، بالبحث في النظرية الانتقالية في أربعينيات القرن العشرين، أو مثل إبلاغ إدارة الولايات المُتحدة الأمريكية بإطلاق الحُرية في تنظيم الأُسرة، وذلك في المُؤتمر الدولي للسُكان والتنمية عام ١٩٨٤، ومُؤخرًا مثل تقييم أثر سياسة الهجرة، وإجراءات إصلاح الرفاهية على فُرص الحياة لأعضاء الأُسر مُنخفضة الدخل (Buche and Frick, 2005). ويستمر التعامل الجيد للجهود البحثية في مُناقشة الأبعاد الجديدة للعلاقة بين السُكان والموارد والرفاهة، وذلك في ضوء احتمالية الانتشار العالمي للخصوبة المُنخفضة والتعمر، والسياسات البديلة قصيرة الأجل للهجرة (Meyerson, 2001). ويرتبط بذلك، دراسات في ديموغرافيا الأُسرة، تقوم بوصف العوامل المُسببة للتغيرات في توقيت وطبيعة القرارات الخاصة بالزواج والمُرافقة، والطلاق، وتفكك الأُسرة المعيشية، وترك منزل الأبوين، والانضمام مُجددًا إليه، والمُعاشرة الشرعية وغير الشرعية، والانتقال من العمل كامل الوقت إلى عمل لجزء من الوقت دون أجر (Holdsworth and Elliot, 2001).

ويُعد تعدد الأُسر المعيشية وتنوعها، موضوعًا قيد البحث، مثل الزواج المُختلط، والتباينات في العلاقات بين الأجيال، وتدفقات الموارد حسب الطبقة والنوع والسلالة والانتماء العرقي (Gershuny, 2000). وترتبط الكثير من تحليلات ديموغرافيا الأُسرة بالرفاهة، مع زيادة التركيز على الأطفال (Eloundou-Enyegue, 2004). وتضم الأبحاث التطبيقية نتائج تطور نُظم المعلومات الجُغرافية، وتقنيات الجيوديموجرافيا، وقد تم استخدام الاثنين بواسطة شركات التسويق بغرض طرح مُنتجات جديدة وتعيين مناطق المبيعات، وبواسطة السُلطات المحلية بغرض تقديم الخدمات بشكلٍ أكثر كفاءة.

قراءات مُقترحة:

Greenhalgh (1995); Kent and Haub (2005); Lutz, Sanderson and Scherbov (2004).

density gradient **تدرج كثافة**

هو مُعدل الهبوط في جزءٍ من القيمة بالمسافة من نقطة مركزية، كما هو الحال في علاقات تلاشي المسافة التي تُبين أن قيم الأراضي وكثافات السُكان تنخفض بالبُعد عن مركز المدينة (راجع: **نموذج ألونسو**؛ ونموذج فون ثونن). وترتبط مثل هذه العلاقات – في أغلب الأحيان – بأنماط العلاقات الاجتماعية والانتشار المكاني.

مُعدل الإعالة dependence ratio

هو مجموع أعداد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (صفر -١٤ سنة) والفئة العُمرية (٦٥ سنة فأكثر)، مقسومًا على أعداد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (١٥-٦٤ سنة). هذا هو مُعدل الإعالة الكُلي، الذي يُعبر عن إعالة أو اعتماد مجموعة من السُكان على مجموعة أُخرى، وهذا المُعدل عبارة عن مجموعة مقاييس تُلخص التركيب العُمري للسُكان (انظر أيضًا: مُعدل إعالة الأطفال أو عدد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (٠-١٤ سنة) مقسومًا على عدد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (١٥-٦٤ سنة)، ومُعدل إعالة الكبار أو عدد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (٦٥ فأكثر) مقسومًا على عدد الأشخاص الذين تقع أعمارهم في الفئة العُمرية (١٥-٦٤ سنة). وتُعد الافتراضات بأن جميع الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة مُعالون بالتساوي، وأن جميع الأشخاص الذين تقع أعمارهم داخل فئات العمل (١٥-٦٤ سنة) عائلون بالتساوي إشكالية معتمدة جُزئيًا على أفكار مُعينة للعمل والإنتاج في المُجتمعات الرأسمالية. وهناك مقاييس أُخرى تعكس اهتمامًا واسعًا بالعلاقات بين الأجيال؛ كنسبة مُستحقي الرعاية؛ وهي عبارة عن قسمة عدد الإناث في الفئة العُمرية (٥٠-٦٤ سنة)، على عدد الأشخاص في الفئة العُمرية (٨٠ سنة فأكثر)، وهي

تعكس تحليلًا لمدى تغير علاقات الرعاية. وعمومًا، فإن هذه المقاييس تُساعد في اختلافات التكوين السُكاني الذي أدى إلى تعميق الآثار الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك النواحي المُستقبلية لمعاشات التقاعد والدعم الاجتماعي، وأنماط الطلب الاقتصادي، وعرض العمالة وعلاقات النوع (انظر أيضًا: التعمر؛ والهرم السُكاني).

قراءات مُقترحة:

Shryock and Siegel (1973).

نظرية التبعية — dependency theory

هي عبارة عن تكوينٍ مُعقدٍ لنظرية مع توجهات سياسية مُتنوعة إلى حدٍ ما، وتُقدم إصداراتٍ لنماذج المركز-الهامش التي تدعو إلى تفسير التأخر التنموي لدول الجنوب، بأنه نتيجة لعلاقتها مع دول شمال العالم. وتمتلك مركزية هذه العلاقات أشكالًا من التبعية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للمُنتجات بنصف الكرة الشمالي، مثل السلع المُتطورة تصنيعيا، والنماذج السياسية، والأعراف الاجتماعية الثقافية.

وقد ارتبطت المُتغيرات الرئيسية القديمة لنظرية التبعية التي طُورت في أمريكا اللاتينية بالاقتصادي البنيوي الأرجنتيني «راؤول بريبيسش» «Raul Prebisch»، الذي كان رئيسًا للجنة الاقتصادية

بالأُمم المُتحدة لعدة سنوات، ومُؤسس لجنة الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية. وقدم «بريبيسش» دليلًا على انخفاض التجارة لفترات طويلة الأجل لمُصدِّري نصف الكرة الجنوبي من المُنتجات الزراعية والمواد الخام، مما أدى بهم إلى دفع الكثير مع مرور الوقت للحصول على الواردات المُصنعة من نصف الكرة الشمالي (Kay, 1989, pp.31- 5).

وقد دُعم هذا الدليل مُؤسسيا باللجنة الاقتصادية للأُمم المُتحدة، ولجنة الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية، ولكنه تناقض مع سمات مُعينة من الريكاردية، والنظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة، التي جادلت من أجل مصالح كُل دول التجارة، استنادًا إلى الميزة النسبية لكل منها (انظر: **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد**). وهكذا وضع البنيويون سياسات الدولة لتصنيع بدائل الواردات التي نُفذت في أمريكا اللاتينية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وكان الهدف من سياسات تصنيع بدائل الواردات هذه، هو تقليل استيراد البضائع المُصنعة مُرتفعة الثمن، عن طريق إنتاج هذه البضائع محليا تحت حماية من التعريفات الجُمركية العالية.

وبينما أدرك «بريبيسش» والبنيويون بسرعة محدودية إستراتيجيات تصنيع بدائل الواردات (Kay, 1989, pp. 36- 41)، فإنهم ظلوا في هجوم مُتواصلٍ من الاقتصاديين الذين فضَّلوا التصنيع المُوجه للتصدير استنادًا إلى الميزة النسبية، والحفاظ على الحد الأدنى

من الإجراءات الجُمركية. وفي الوقت نفسه، برزت إصدارات أكثر سياسية وأُصولية من نظرية التبعية بحلول ستينيات القرن العشرين، وشملت الأعمال الأكثر قراءة لـ «أندريه جوندر فرانك» «Andre Gunder Frank» (عام ١٩٦٧). وجادل «جوندر فرانك» الذي كان مُتأثرًا بالثورة الكُوبية إلى حدٍ ما، بأن الثورة الاشتراكية فقط في جميع أنحاء العالم – ليست مُجرد تغييرات في السياسات التجارية الخارجية – هي التي قد تُقوض التبعية في نصف الكرة الجنوبي من العالم، وتقضي على التخلف، الذي اعتبره النتيجة الحتمية لعلاقات المركز-الهامش في ظل الرأسمالية العالمية.

وشهدت نظريات التبعية الأُصولية انتشارًا خارج أمريكا اللاتينية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، خاصة في أفريقيا، ولكن هذا العقد شهد أيضًا تكوين إصدارات أقل أُصولية من نظريات التبعية تضم التنمية التابعة (Evans, 1979)، وتحليل النُظم العالمية (Wallerstein, 1979)، التي سمحت بإمكانية لبعض الصعود من الهامش العالمي بصورة أكثر سُهولة. ومع ذلك – وبحلول عقد الثمانينيات من القرن العشرين – ادعى كثير من واضعي نظريات التنمية معرفة مشكلات كبيرة مع أي نوع من منهج التبعية (Corbridge, 1986)..ومع ذلك، فإن الحجج الرئيسية التي طرحها واضعو نظريات التبعية، استمرت في مُطاردة العديد من مُناقشات التنمية حتى اليوم (Gwynne, Klak and Shaw, 2003).

قراءات مُقترحة:

Corbridge (1986); Evans (1979); Frank (1967); Gwynne, Klak and Shaw (2003); Kay (1989); Wallerstein (1979).

desertification **تصحر**

هو مُصطلح تمت صياغته في عام 1947 ليُشير إلى شكلٍ حادٍ من أشكال التحول لأراضي السافانا، وتحويل الغابات إلى أراضي سافانا، مُتضمنًا ذلك التعرية الشديدة للتُربة، وغزو نباتات الأراضي الجافة. وقد تسبب الجفاف والمجاعة بإقليم الساحل في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين، في قلقٍ خاصٍ باتساع نطاق الصحراء الكُبرى، وتسبب في النقاش العلمي الكثيف حول التغذية الراجعة الحيوية والجُغرافية والفيزيائية (تأثير تغيرات استخدام الأرض على العمليات الجوية بسبب انعكاس الغبار والسطح أو عوامل أُخرى). وقدِ امتلكت القضايا البيئية تأثيرًا بالغًا مع واضعي السياسات (Swift, 1996). ويُميز الفهم الحالي (كاتفاقية الأُمم المُتحدة لمُكافحة التصحر، عام ١٩٩٤) بين العمليات المناخية طويلة الأجل وواسعة النطاق، التي تخلق ظروفًا صحراوية، وأسبابًا محلية للتدهور البيئي والفقر (Mortimore, 1998).

هي كلمة رئيسية مركزية للاقتصاد السياسي، والسياسة الاجتماعية بالقرن العشرين، ويُمكن أن تُشير بشكلٍ كبيرٍ إلى عمليات التغيير الاجتماعي، أو إلى الطبقة ومشروعات الدولة لتحويل الاقتصاديات الوطنية، وخصوصًا في جُغرافيات المُستعمرات السابقة أو العالم الثالث. وقد أمدنا «كوين وشينتون» «Cowen and Shenton» (عام ١٩٩٦) بأصل مفاهيم التنمية المُتعمدة والجوهرية التي خرجت من تاريخ العقلانية الأُوروبية بالقرن الثامن عشر، والتي اهتمت بالتقدم المدني في صحوة الفوضى الاجتماعية. ويجب أن يكون أصل هذه المفاهيم قد جُمع وتأسس في تاريخيات مُتشابكة مكانيا وطبيعيا وثقافيا من التحسن، والاستعمار، والسلعية، والنظام، والسلب، والحكومة، والدمار، والتحول، والتجديد. ويُعد المُصطلح الذي يحمل ذلك الكم التحليلي المُتغير والهائل، مُصطلحًا جدليا بالضرورة، وقد كانت فكرة «التنمية» عُرضة للنقد دائمًا (Cooper and Packard, 1997)، وقبل فترة طويلة من كفاءة فكرة التنمية نفسها، كانت عُرضة للتشكيك في نهاية القرن العشرين، سواء بسبب زعمها بالمركزية الأُوروبية التي لا مفر منها، أو بسبب تشككها في اليد الخفية بالسوق (Lal, 1985). وهناك طريق واحد لتحديد تاريخ التنمية الطويل قبل استعمال هذا المفهوم، وهو يكون من خلال أربعة تقاليد فكرية رئيسية هي: ١ - الليبرالية السياسية، والاقتصادية، والدفاع عن «الأسواق

الحُرة»؛ ٢ – نقد الماركسية للطبقة، والصراع الطبقي، والإمبريالية؛ ٣ – مفاهيم الداروينية الاجتماعية للتطور من خلال البيئات الهيراركية عرقيا؛ ٤ – الدفاع المُناهض لاستعمار التباين الثقافي وإمكانية تقرير المصير الوطني. وقد وفرت هذه التيارات الأربعة، المُحتوى والخلاف لما يُمكن أن يكون فكرًا «كالتنمية»، وأيضًا للتكنوقراطية، ومشروع الدولة، اللذين ظهرا معًا في أعقاب **تصفية الاستعمار** في مُنتصف القرن العشرين.

وجاء المفهوم الضيق للتنمية الدولية والمُتعمدة من تلقاء نفسه بعد الحرب العالمية الثانية، في صورة مجموعة من المُؤسسات، والسياسات، والتكوينات المُنظمة، والتدخل الأكثر أهمية، للتخفيف من حدة **الفقر** في دول العالم الثالث التي تحررت في الآونة الأخيرة، كما سعت تلك الدول إلى سُلوك طريق ضعيف عن طريق **الجيوبوليتيكيات والحرب الباردة**. وتدل التنمية الآن على التدخل بواسطة الحكومات الغنية والفقيرة، وبواسطة مجموعة من المُؤسسات الدولية، ومُنظمات **المُجتمع المدني** (Cooper and Packard, 1997). وقد تم تشكيل التنمية الدولية من خلال موروثات تقريبية: مثل أفكار «التنمية المُتأخرة» لـ «بيسمارك» «Bismark» بألمانيا والاتحاد السوفيتي الناشئ، ومثل الحجج خلال فترة الحرب لتدخل الدولة سواء لإدارة الرأسمالية كما تصور «كينز» «Keynes»، أو لمُقاومة الجوانب المُدمرة للسلعية عن طريق بعض صور الاشتراكية الديمقراطية

(كما في: [1944] Polanyi, 2001). وكان عُلماء السياسة بالولايات المُتحدة الأمريكية حاسمين فيما يخص التيار الصاعد **لنظرية التحديث** كتكوين صارم في أكاديمية الولايات المُتحدة، ومُرتبط بالاعتقاد بأن أنواع التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الصحيحة، ستجلب دول العالم الثالث في خطٍ يتفق مع معايير الرأسمالية الغربية للتحول الاجتماعي. وقد أثارت اقتصاديات التنمية، وقدرات الدولة الجديدة، الرؤى الإبداعية لدى دول العالم الثالث، واستخدم الكثير من هذه الدول نظرية التحديث للعبور خلال الحرب الباردة، وذلك بالسيطرة على السياسات المُتنوعة وغير الديمقراطية في أغلب الأحيان، وفي ظل صياغة لاقتصاديات التحول، من الاعتماد على صادرات المُنتجات الأولية، إلى تصنيع بديل للواردات.

وقد تم التشكيك في العقيدة الخاصة بالتحديث الحكومي والتنموي عن طريق قوى المُعارضة في عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، تلك القوى التي سعت إلى إعادة تعريف «التنمية» بمُصطلحات أكثر أُصولية. وأُلهمت هذه القوى من خلال المُفكرين الأُصوليين المُناهضين للاستعمار مثل «فانون» (Fanon» 1961 - 1963»)، أو أنهم كانوا فدائيين تلقائيين، أو كانوا نقدًا للحركات العشوائية لفشل القوميات المُناهضة للاستعمار بالقوة. وأدرك البنيويون بأمريكا اللاتينية، وواضعو نظرية التبعية، ارتداد الهوامش إلى التأخر التنموي والركود الإجباري عن طريق

العلاقات التُجارية مع المُدن الكُبرى (انظر: **نموذج المركز الهامش، ونظرية التبعية**). واتجه الآخرون إلى الفلاحين المُهملين من خلال الإغراق العالمي والمُنظم من فائض حبوب الولايات المُتحدة الأمريكية. وقد مثلت السلسلة الخاصة بدراسات تنمية المدارس الداعمة للعالم الثالث مع المجلات العلمية، مثل المجلة الشهرية، ومجلة دراسات الفلاح، المجال المُتسع لما أسماه "إيمانويل واليرستين" "Emannual Wallerstein" بحركات المُكافحة النظامية في عقد الستينيات (انظر: Watts, 2001).

وشهد عقد السبعينيات من القرن العشرين استجابة من الدول والمُؤسسات عديدة الفروع للحركات المُعارضة في عقد الستينيات من القرن نفسه؛ وظهر في الخطابات الشعبية الجديدة للتأسيس والمُشاركة داخل تأسيس عملية التنمية. فتحدث **البنك الدولي** عن «الاحتياجات الأساسية». وأعادت تحولات الثورة الخضراء تشكيل الجُغرافية الزراعية وما يرتبط بها من سُبل العيش والتوقعات. واهتم البحث والسياسة **بالقطاع غير الرسمي** الكثيف، في حين سعت مُؤسسات التنمية، إلى تكامل المرأة في التنمية في مجالات الإنتاج الغذائي والخصوبة. كما كان عقد السبعينيات من القرن الماضي، فترة لتعميق الأزمة العالمية، والتحول في الدور القيادي للولايات المُتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجيوبوليتيكا المالية والعُملات والطاقة. فقد أدى رفع أسعار نفط الدول المُصدرة للبترول (أوبك)

(OPEC) وما تبعه من فيضان "اليوروودولارز" في البنوك التابعة للولايات المُتحدة بالخارج، إلى إقراض واقتراض مُتهور بواسطة دول العالم الثالث المُتزايدة المديونية، وأزمة الديون في بداية ثمانينيات القرن الماضي، التي تم حلها عن طريق إعادة تخطيط الجيوبوليتيكا، بالسماح لأشكال جديدة من التدخل في الدول ذات السيادة لضمان السداد للبنوك الكُبرى. وتحولت نظرية التنمية والمُمارسة فجأة إلى فترة التقشف الإجباري و**الإصلاح الهيكلي**، وتم تبرير ذلك عن طريق إعادة اكتشاف المذهب الاقتصادي الليبرالي، الذي أطلق عليه "جون توي" "John Toye" اسم «الثورة التحررية المُضادة الجديدة». وقد تزامن ظهور **التحررية الليبرالية الجديدة** مع زوال الاتحاد السوفيتي – التجربة الضخمة لاشتراكية الدولة – الذي سجل ميلاد ووفاة آمال ومراثي العديد من مُفكري التنمية اليساريين والقوميات الداعمة للعالم الثالث، في حين جُعلت مساحة للتفكير مُجددًا في الإمبريالية، والبدائل الاجتماعية الديمقراطية لحقائق الحرب الباردة (Nove, [1983] 2005).

وتحول تركيز التنمية بحلول عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى شرق آسيا؛ أي إلى الاقتصاديات التي جاءت عن طريق سنوات الأزمة، وإلى التحولات الملحوظة بالصين: فهي نوع من الرأسمالية ذات الخصائص الماوية «Maoist»، والجمع بين النمو السريع والتكاليف الاجتماعية البيئية (**انظر معجزة النمور الآسيوية**).

ويحافظ القرن الحادي والعشرون على استمرارية أهمية قضايا التنمية بعد المُعدل المُرتفع لليبرالية الجديدة، وانتقادات ما بعد التنمية، فضلًا عن البروز المُستمر لمحاورها الأربعة طويلة الأجل وهي: **الليبرالية والماركسية، والدارونية الاجتماعية،** والراديكالية المُناهضة للاستعمار. ويتم النظر الآن لليبراليات الجديدة في صلاتها بالتدخلات الخارجية، **والعسكرية الإمبريالية،** ومشروعات **الطبقة** للنُخب الإقليمية، بالإضافة إلى خصومها. ويأتي تجديد الاهتمام بـ «بولاني» «Polanyi» (1944 – 2001) في الوقت الذي تكون فيه التكاليف الاجتماعية لأُصولية السُوق أكثر وُضوحًا، وتكون المُهمة الرئيسية لجُغرافية التنمية هي تعقُب الروابط المحلية، كما يُوضح «هارت» «Hart» (عام ٢٠٠١) في جنوب أفريقيا. ويُثبت بحث "هارت" مدى أهمية استمرار تتبع عمليات التنمية في تنوعها المكاني، وفي علاقتها بنماذج التنمية المُستخلصة من أي مكان. ويُثبت "هارت" – بعد أخذ حجج حكومة جنوب أفريقيا حول شرق آسيا كنموذج – أن الرأسمالية الصينية، اعتمدت على تاريخيات إصلاح الأراضي، واستثمار الدولة، في الأجر الاجتماعي، وعلى وجه التحديد تلك التي تآكلت في العقد التالي **الفصل العنصري (الأبارتايد).** ويُعد ذلك دعوة قوية لجُغرافية التنمية لكي ترتبط بالمشكلات السياسية الملموسة، والتطلعات الشعبية التي تكون أيضًا حذرة حول التكتيكات الحربية.

هي انتقال القوة أو السُلطة من شخص إلى آخر أو من هيئة إلى أُخرى، وبصفة خاصة تحول السُلطات الحكومية من حُكومة مركزية أو فيدرالية إلى طبقات أقل. ويُمكن أن يضم انتقال السُلطة، انتقال الوظائف إلى هيئات إدارية إقليمية أو محلية غير مُنتخبة، ولكن يُستخدم هذا المُصطلح بشكلٍ كبيرٍ، لكي يُشير إلى نقل بعض السُلطات التشريعية إلى الجمعيات الإقليمية المُنتخبة.

وهكذا، فإن "انتقال السُلطة" يتضمن تقسيم السُلطة (تنفيذيا وتشريعيا) بين الحكومة المركزية والمُؤسسات الوطنية الفرعية. ويتم تمييز "تفويض السُلطة" من الفيدرالية الذي يتم فيه تحديد أقسام السُلطات بموجب الدستور، في حين يتم منح السُلطات تحت نظام "تفويض السُلطة" بواسطة المركز، الذي يحتفظ بالقدرة على سحبها. ومع ذلك، فإن العمليات العملية للنُظم الفيدرالية والانتقالية، تكون مُتشابهة في أغلب الأحيان.

ويتفاوت مدى "تفويض السُلطة" بين الولايات، ولكن عادة ما يكون لدى المُؤسسات الوطنية الفرعية مسئولية تجاه المجالات السياسية مثل التخطيط، والتنمية الاقتصادية، والرعاية الصحية، والحماية البيئية، بينما تظل شئون الدفاع والخارجية من مسئولية الدولة المركزية. وربما يملك "انتقال السُلطة" - كذلك - سُلطات جمع الإيرادات. ويُمكن أن يكون "تفويض السُلطة" "غير مُتماثل"

مع بعض الأقاليم التي تملك مزيدًا من الحُكم الذاتي، وقوة أكبر من الأقاليم الأُخرى داخل **الدولة-القومية** نفسها.

ويمتلك "تفويض السُلطة" إستراتيجية دولة مُهمة لإدارة التباينات الإقليمية السياسية والثقافية، والادعاءات السياسية المُرتبطة بهذه التباينات. وقد كان ذلك مطلبًا مُهما للتحركات السياسية الإقليمية، سواء كغاية في حد ذاته، أو كخُطوة نحو إما الاستقلال أو الانفصال السياسي (انظر: **الإقليمية**).

وقد أصبح "تفويض السُلطة" الإقليمي ملمحًا بارزًا للجُغرافيا السياسية للاتحاد الأُوروبي مُنذ سبعينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، ما بين ست من أكبر دول الاتحاد الأُوروبي، تم إدخال أشكال مُختلفة من الحُكم الذاتي الإقليمي في إسبانيا في عام ١٩٧٨، وفي فرنسا بعد عام ١٩٨٢، وفي إيطاليا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وفي بولندا بعد عام ١٩٩٩. وفي المملكة المُتحدة في عام ١٩٩٩، تم إنشاء البرلمان الانتقالي مع بعض سُلطات رفع الضريبة في أسكتلندا، وذلك كان جنبًا إلى جنب مع المجالس المُنتخبة ذات المجال المحدود جدًا في ويلز وأيرلندا الشمالية (وتبنت ألمانيا مُؤسسة فيدرالية في عام ١٩٤٩: انظر EU Committee of the Regions, 2003).

قراءات مُقترحة:

Jones, Goodwin and Jones (2005); Swenden (2006).

جدلية / جدل/ ديالكتيك **dialectic(s)**

رؤية مستمرة للمتضادات الثنائية. وهى ميتافيزيقا مرتبطة بشكل كبير بالفلسفة الأوروبية وبالفكر الاجتماعي لـ «هيجل» (١٧٧٠-١٨١٣) و"كارل ماركس" (١٨١٨-٨٣). وهناك مثال بسيط في الجُغرافيا البشرية سيكون على النحو الآتي: القراءة الهيجلية الأساسية لنظرية الموقع لـ "أوجست لوش" "August Losch"؛ حيث هناك:

منظر عام مُتجانس تمامًا مع عُملاء مُتطابقين، ويعمل داخل إطار عام من المُنافسة التامة، ويتطور بالضرورة، من قواعده الداخلية للتغيير، إلى منظر عام غير مُتجانس، مع كلٍ من قطاعات غنية نشيطة، وأقاليم فقيرة سيئة. وينفي هذا النظام الإقليمي نفسه، ويُولد جدلية تناقضه مثل ظهور عدم المُساواة الإقليمية (Marchand, 1978).

ويُعد ذلك تقريبًا أوليا مُفيدًا، ولكن عادة ما تنتشر "الجدلية" خارج الإطار العام للاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يحتوي على النظرية التقليدية للتوطن. وفي الواقع، فهي خاصية للنظام (اللوسشياني) "Löschian" "نظام الأقاليم سُداسية الشكل" الذي احتفظ بحالة من التوازن خلال التحول بدلًا من حالة الاهتزاز، وذلك

بمُجرد ظُهور اللاندسكيب غير المُتجانس. وعلى هذا النحو، فإنه حقًا مثال للنموذج القاطع – أحد النماذج التي يكون التغيير بها عبارة، عن إعادة اتحاد مُتلون بسيط من العناصر الثابتة نفسها والموجودة دائمًا، بدلًا من النموذج الجدلي تمامًا.

وقد اشتُقت أكثر النماذج الجدلية تطورًا في الجُغرافيا البشرية من **المادية التاريخية** لماركس. وقُدم البيان الرسمي للمبادئ الرئيسية بواسطة «هارفي» (1996, pp. 48 «57-Harvey ; cf. 1973, pp. 286-302). وتشمل مُقترحاته الرئيسية ما يلي:

- يؤكد التفكير الجدلي على العمليات، والتدفقات، والعلاقات.
- لا يُعد تكوين ومدة **النُظم** والهياكل هو نُقطة الانطلاق (لا يتم مُعاملة هذه الأشياء كمُعطياتها) ولكن، بدلًا من ذلك، فإن المُشكلة عند التحليل: أن العمليات، والتدفقات والعلاقات تُشكل المظهر والشكل، وتُثير النُظم والهياكل.
- تكون قوة العمليات، والتدفقات والعلاقات مُتناقضة، وتكون عبارة عن قرار مُؤقت لهذه التناقضات التي تُغذي التحول الدائم للنُظم والهياكل. وتنطوي كُل النُظم والهياكل على احتمالات التغيير.
- لا تتناسق الأماكن والأزمنة خارجيا (أو، بدلًا من ذلك، المكان – الأزمنة) ولكنهما مُحتويان ضمن – أو مُتورطان في – العمليات المُختلفة التي تنتج بفاعلية أشكالهم الخاصة للمكان **والزمان**.

وتم تعليق أهمية خاصة لتحديد التناقضات. ورسميا، فإن التناقض، هو عبارة عن المبدأ الذي (أ) يدخل إلى قوام النظام أو الهيكل، وكذلك (ب) ينفي أو يُعارض ("يُناقض") استقرار أو سلامة ذلك النظام أو الهيكل.

وبدت هذه المبادئ تجريدية عندما عُرضت علي هذا النحو، لكنها استُعملت للتأثير التحليلي الكبير عن طريق "هارفي" وذلك في استكشافاته للقانون المُتناقض، والتحول للرأسمالية كنظام إنتاج السلع الأساسية: ومن هنا كان إصراره بالتالي على المفهوم الجدلي الحاسم "للدمار الإبداعي". ويربط "هارفي" ذلك بإنتاج جدلية الفضاء المكاني نفسه. وفي الواقع، احتل الفضاء المكاني مركز الصدارة في كثير من الجُغرافيات الجدلية، ولكن يدين العديد منها إلى قراءة "ليفيبفر" "Lefebvre" لماركس كما يفعلون مع «هارفي»: واقترح "سوجا" "Soja" بالتالي "جدلية اجتماعية - مكانية" ووصف "شيلدس" "Shields" أعمال «ليفيبفر» بأنها «جدلية مكانية». وقد أوضح الكُتاب الآخرون المدينون بطرق مُختلفة للماديات التاريخية المُختلفة، كيف أن المفاهيم الجُغرافية الأُخرى، يُمكن أيضًا أن تقترب من الجدلية: فهكذا أكد "بيرد" "Perd" (عام ١٩٨٤) على جدلية المكان والمُمارسة؛ وتتبع "ميتشيل" "Mitchell" سلسلة من الطُرق التي يُمكن للاندسكيب أن يستوجب التشكيل الجدلي؛ وفحص "كاستري" "Castree" احتمالات (ومشكلات) المُعالجة التي أسماها هو «الطبيعة في الصُنع» الجدلي.

وفي كتابات "هارفي" نفسه، كما في كتابات أُخرى، تعمل الجدلية كنمطٍ للتفسير، وكنمطٍ للتمثيل، على حدٍ سواء (Castree, 1996). ولا يقتصر التمثيل على الكتابة، بطبيعة الحال، فقد كان هناك اهتمام كبير بالدمج النصي والبصري في مجموعات مُتوترة أطلق عليها الناقد الثقافي الماركسي «والتر بنيامين» «Walter Benjamin» **الصورة الجدلية**. وتُعد المادية التاريخية غنية بالقراءات القريبة تمامًا من القانون الماركسي – الإصغاء ليس فقط ماذا قال هو ولكن كيف قاله هو – وادعت أن كلمات الماركسية تكون بشكلٍ كبير «مثل الخفافيش: فالواحد يستطيع أن يرى فيها كلًا من الطيور والفئران». وفي الجُغرافيا البشرية، مع ذلك، فإن هذا الإصغاء لدقة اللغة والقوى الصادرة من خلال الكلمات، أوجب سلسلة من الانعكاسات التي أخذت العديد من النُقاد بعيدًا عن قاعدة «هارفي» الخاصة في المادية التاريخية. وهكذا فقد أثبت «أولسون» «Olsson» أن النموذج القاطع، يفشل في الوصول لتفسيرات الشكل والعملية، والسبب والمُسبب، ولذلك فتكشف مُقترحاته الكثير عن اللغة التي نتحدث بها نحن، بينما التصريحات في الجدلية، ستكشف أكثر عن الكلمات التي نتحدث عنها نحن. والعمل اللاحق لـ «أولسون» أخذه بعيدًا عن ماركس، وأخذه إلى داخل الاستجواب المُستمر للفكر الفلسفي الغربي (Olsson, 1980, 1991, 2007). ولتأكيد ذلك، فإن كلمتي "words" و"worlds" مُرتبطتان، كما يُؤكد "أولسون" باستمرار (و"هارفي"

بالنسبة لهذا الأمر كذلك)، ولكي تستكشف الطُرق التي تتضمن الواحدة منها الأُخرى، فإن عددًا من الجُغرافيين المُتخصصين في الجُغرافيا البشرية، قد توصلوا إلى اثنتين من الحركات. تتبع الحركة الأولى التحول اللغوي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي تتحدى ميتافيزيقا المُتناقضات الثُنائية التي يتم فيها اعتماد الجدلية الكلاسيكية (Doel, 1992, 2006: وانظر أيضًا: **التفكيكية**). أما الحركة الثانية، فتأخذ بجدية تأكيد "هارفي" للمادية، والمُمارسة والتحول، ولكن لكي تُطور هذه الأُمور من خلال **النظرية اللاتمثيلية** المُعلنة. ويكون التركيز هنا أيضًا على المُمارسات، وعلى ما هو مؤقت وغير مكتمل، ولكن يُصر "واتمور" "Whatmore" على أن المنطق الجدلي أُصولي بشكلٍ «غير كاف» للتبليغ عن الانفتاح الحسي لصُنع العالم: وهكذا فهناك رفض مدروس، ليُذيب العمليات من خلال المُعارضات الثنائية أو لجمعهم ضمن كل موحد. ولكن تعجَّب بعض النُقاد المُميزين، في المُمارسة، من أن هذه الأجندة؛ الأنطولوجيا السببية تكون في الحقيقة مُختلفة جدا عن المنهج المُتبع من قِبل «هارفي» والآخرين (Demeritt, 2005).

قراءات مُقترحة:

Demeritt (2005); Harvey (1996, pp. 4857-; Sheppard (2006).

هي فكرة مُهمة ومُكررة في أعمال "والتر بينيامين" "Walter Benjamin"، وأفضل وصف للصورة الجدلية، أنها علم جمال التنسيق التاريخي، أو أنها طريقة لتعطيل المنطق الخطي أو التقدُمي للتاريخ أو للفهم التاريخي. وتستند الصورة الجدلية على التناقض المكاني الزمني، مُعارضة بذلك كُل أشكال **الغائية** والعُمومية. فمن ناحية، يجب أن تُمزق كُل الصور من سياقاتها فورًا، و(تُجمد) حركتها الزمنية لكي تكون مقروءة. ومن ناحية أُخرى، فإن **الجدلية**، تعمل في كُل من المعنى القديم للنزاع المُستمر، والنظرية الماركسية للتناقض، على ضمان التنقل الثابت والتغير. ومفهوم تمامًا، أن الصورة الجدلية تُعيد تكوين علاقة الماضي بالحاضر؛ رافضة كُل الاستمرارية الزمانية التي يُنير فيها الحاضر الماضي، أو التي يُسلط الماضي ضوءه على الحاضر، وتُشكل الصورة الجدلية، الصورة التي يكون فيها **الزمان والفضاء المكاني** من أصل مُشترك، والتي فيها "ثم" و"الآن" مثل "هنا" و"هناك"، مُتحدتان في وميضٍ مُتفجر، أو «مجموعة مُتألقة». وتبرز الصدمة الإدراكية من هذا، والتي دونها لا يُمكن أن يحدث التفكير النظري.

قراءات مُقترحة:

Benjamin (1973, 1999); Buck-Morss (1989).

تبعثر الناس عبر **الفضاء المكاني**، وتشتت الروابط القومية بين الناس والأماكن. وقد تم استخدام هذا المُصطلح لأول مرة لوصف شتات اليهود من فلسطين في القرن السادس عشر قبل الميلاد، ولا يزال يُستخدم في كثيرٍ من الأحيان للإشارة إلى **الهجرة القسرية** والإبعاد. وفي الآونة الأخيرة – خاصة منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين – أصبحت دراسات الشتات تضم مفاهيم أوسع للهجرة عبر الحدود الوطنية، وإعادة التوطين، والاتصال والارتباط، وغالبًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأبحاث ما بعد الاستعمار والعرقية الجديدة. وبالنسبة لـ "كالرا" "Kalra"، و"كاور" "Kaur" و"هوتنيك" «Hutnyk» (عام ٢٠٠٥)، فيوجد تمييز واسع النطاق بين استخدام الشتات كأداة وصفية، وكطريقة تصنيف (شاملة قوائم من المعايير المُتنوعة التي تُميز الشتات) والفهم الأكثر نقدية للشتات كعملية مُتنازع عليها. في حين أن بعض الحسابات، تُحدد الأنواع المُختلفة للشتات، مثل الضحية، والعمالة، والتجارة، والشتات الإمبريالي والثقافي على المُستوى العالمي (Cohen, 1997)، وتضع دراسات أُخرى نظرية للشتات وآثاره على فهم المكان، و**الهوية**، والثقافة وسياسات **التهجين** (تضم تلك الدراسات: Hall, 1990; Kalra, Kaur and Hutnyk, 2005).

وبدلًا من تحليل الشتات حسب «السلالة» والانتماء العرقي، فقد استكشف الجُغرافيون والمُتخصصون الآخرون في العلوم الإنسانية

والعلوم الاجتماعية النوع، والطبقة والأماكن الجنسية للشتات. وقد شدد الجُغرافيون أيضًا على أهمية دراسة السياسات المُرتكزة على الشتات (مثل: Mitchell, 1997b). وتقوم كل من الدراسة المفاهيمية للشتات، والدراسة الموضوعية لمُختلف أنواع الشتات، بتطوير وجهات نظر نقدية حول العولمة، والليبرالية الجديدة، والتعدد الثقافي، والكوزموبوليتانية.

وتُعد هاتان الفكرتان حول الشتات والدراسات الخاصة بالشتات، جُغرافية أصلًا؛ حيث تدور حول الحيز المكاني والمكان، والانتقال، وتعيين الموقع، والأُمة، وعبور الحدود الوطنية. ويتم تفسير حياة شتات المُهاجرين عبر الحدود الوطنية، على سبيل المثال، حسب الجذور والمسارات. فبينما تنطوي الجذور على الموطن الأصلي الذي تشتت الناس منه، والذي إليه قد يسعون للعودة، فإن تركيز المسارات يُعَقِد مثل هذه الأفكار عن طريق تتبع أكثر حركية، وجُغرافيات التقارب الثقافي، ومحو هوية الأقاليم للهجرة وإعادة التوطين. وكما يشرح "بول جيلروي" "Paul Gilroy"، فإن مواقع الشتات تُمثل "خلافًا تاريخيا وتجريبيا بين مواقع الإقامة ومواقع الانتماء" (2006b, p. 124). وهناك مجموعة كبيرة من البحوث تستكشف الروابط بين الشتات والأوطان التي قد يتم تذكُرها، وتخيُلها، وفُقدانها، أو حتى يتم إنجازها، وتستكشف المادية السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الروابط عن طريق النشاط السياسي، ونقل التحويلات، والمُمارسات

الثقافية المُتنوعة. ولم تستوعب أبحاث الفكرة الخاصة بأن الناس المُقيمين بمناطق الشتات لا بد أن يتجهوا إلى الوطن أو الأُمة الأصلية ومكان هويتهم. ويقترح "أفتار براه" "Avtar Brah"، على سبيل المثال، فكرة «مكان الشتات» ليشمل تقاطعية الشتات، والحُدود، والموقع أو غيره كنُقطة تَجمُع للعمليات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والنفسية (1996, p. 181). وكما يشرح "براه" "Brah"، فإن مكان الشتات كفئة مفاهيمية، يكون مكانًا «مأهولًا» ليس فقط بأولئك الذين هاجروا وأحفادهم، ولكن بأولئك الذين تم اعتبارهم سُكانًا أصليين سواء بسواء. وبعبارة أُخرى، فإن مفهوم مكان الشتات (كمُقابل للشتات) يشمل اختلاط أنساب التشتت مع أولئك المُقيمين (p. 181).

قراءات مُقترحة:

Brah (1996); Clifford (1997).

اختلاف difference

أصبح مُصطلح "الاختلاف" مصدر اهتمام مُتزايد في **الجُغرافيا** على مدى العقدين الماضيين. وقد بحث الجُغرافيون في كيفية أن الحدود الاجتماعية المكانية للإدراج والاستبعاد، قد تم إنتاجها بناء على أساس فئات مثل السلالة، والطبقة، والنوع، والجنوسة

أو العجز. وتوافق الأغلبية على أن هذه الفئات وغيرها، قد تكونت على أساس اجتماعي. ولا يعني هذا أن نقول إن الاختلافات لا وجود لها أو وهمية ولكن، بدلًا من ذلك، فهي تُشير إلى أن الطُرق التي نُصنف بها أنفسنا والآخرين، تكون نتيجة للمُمارسات الاجتماعية. وكذلك، فإن هذه الاختلافات ذات الأساس الاجتماعي، تملُك تأثيرات سياسية حقيقية جدا. وكما كتب "أُدري كوباياشي" «Audrey Kobayashi» (1997، p. 3)، فإن مُصطلح الاختلاف، يسمح بالإنشاء الاجتماعي لتصنيفات الناس حسب العُرف السائد، ويسمح باستمرارية المُمارسات الثقافية التي تُعيد تسجيل الاختلاف كأنها قيم تفاضُلية فُرضت على حياة الإنسان.

وينشأ ذلك الاختلاف من المُمارسة الاجتماعية، كما ينشأ من المكان أيضًا. ويُثبت «ديفيد هارفي» «David Harvey» (عام ١٩٩٦) أن الفضاء المكاني والزماني، يعملان على تمييز الناس وتحديدهم عن طريق إيجاد الاختلافات على طول محاور مُتعددة. وبعبارة أُخرى، فإن التباينات الجُغرافية، تضع الناس والمجموعات المُختلفة في علاقة مع الموارد السياسية والثقافية والإيكولوجية والاقتصادية. وتعمل المُمارسات الاجتماعية مثل العزل العنصري، وحفظ أمن نظام الحُدود، على تطبيق الاختلاف وترسيخه. وكما يُوضح "ديفيد ديلاني" "David Delaney" (عام ١٩٩٨) في بحثه عن العرق، **واللاندسكيب والقانون**، أن التعقيد الشرعي الجُغرافي للملكية والتمييز بين العام

والخاص، لا ينفصلان من علاقات السلطة والهيمنة التي ارتبطت بالاختلاف. ويعني ذلك أن بعض الناس لديهم المزيد للحصول على الحقوق في أماكن مُعينة أكثر من آخرين.

وبينما تعمل أفكار الاختلاف في أغلب الأحيان على التحديد الهيراركي والتباين، فإن الاختلاف يُعد كذلك عُنصرًا قويًا لسياسة الهوية. ويُمكن لدراسات العرق، والطبقة، والنوع، والجنسانية، والاختلافات الأُخرى، أن تمدنا بأساس أواصر التضامن والمُقاومة. ويبدو أن الحجج التي يُمكن أن تُوضح طبيعة إنشاء هذه الفئات التي تُسلط الضوء على الأقسام داخل المجموعات (مثل الاختلافات العُنصرية داخل الحركات النسوية، أو الاختلافات الطبقية داخل السياسات العرقية)، تُهدد أساس الصراعات السياسية المزورة حول الهويات، مثل «الأسود» و«المرأة». وردًا على ذلك، فإن البعض من أصحاب المُساواة بين الجنسين، تبنوا «إستراتيجية الفلسفة الماهوية»، باختيار التأكيد على القواسم المُشتركة عبر خبرات الإناث لكي يُوحد المرأة لأغراض سياسية.

ويُؤدي الاختلاف إلى مشكلات سياسية لأولئك الذين يرغبون في كل من تقييم التنوع وتفكيك هياكل التمييز والظُلم التي تُثري الأفكار حول الاختلاف. ويُعد السؤال الخاص بكيفية إدراك وصُنع مكان عن التأثيرات الحقيقية جدا للاختلاف، أو العلاقة الموقفية، وتفكيك الهيراركية القائمة على الاختلاف في الوقت نفسه، مثار قلق مُستمر

من جانب واضعي النظريات السياسية والجُغرافيين. وقد دعا "إريس ماريون يونج" "Iris Marion Young" (عام ١٩٩٠ a)، إلى تمجيد التنوع داخل وحدة سياسية شاملة. ولا يخلو مثل هذا المشروع، مع ذلك، من صعوبات في سياق المحاور المُتغيرة جدا للاختلاف والاتفاق.

قراءات مُقترحة:

Fincher and Jacobs (1998); Women and Geography Study Group (1997).

انتشار diffusion

هو انتشار الظاهرة (شاملًا الأفكار، والأشياء، والكائنات الحية) عبر **الفضاء المكاني** وخلال الزمان. وهناك دراسات انتشار ذات تقليد طويل في **الجُغرافيا الثقافية** الأمريكية، وتتصل تلك الدراسات اتصالًا وثيقًا بأعمال "كارل أورتين زاور (ساور) "Carl Ortwin Sauer" (١٨٨٩-١٩٧٥) و"فريد كنيفين" "Fred B. Kniffen" (١٩٠٠-٩٣). وطبقًا لزاور (عام ١٩٤١)، فإن "فريدريك راتزل" (١٨٤٤-١٩٠٤) هو الذي أسس دراسة انتشار السمات الثقافية، التي قُدمت في الجزء الثاني المنسي تقريبًا من دراسته «Anthropogeographie» التي نُشرت في عام 1891 (انظر: **الجغرافيا الأنثروبولوجية**). وكان في رأي زاور، أن الانتشار – "ملء حيز مكاني من الأرض" – مُشكلة

عامة للعلوم الاجتماعية: مثل انتشار «محصول جديد، وحرفة يدوية، أو تقنية تم تقديمها إلى منطقة الثقافة». فهل ينتشر، أو يُنتثر بشدة، أو هل يُلاقي قبوله مُقاومة؟ وكانت المُساهمة المُحددة للجُغرافيا، تتمثل في إعادة ممرات الانتشار، وتقييم تأثير الحواجز الطبيعية. وقد تمت مُتابعة كلتا المُهمتين بواسطة مُختلف أعضاء **مدرسة بيركيلي**، ولكنهما عادا إلى الظهور ثانية في شكلٍ مُختلفٍ جدا في الدراسة الرسمية عن انتشار الإبداع التي قُدمت من «تورستين هاجرستراند» "Torsten Hagerstrand" (١٩١٦- ٢٠٠٤).

وقدم أحد أقرب المُقربين من زاور دراسة السويدي «هاجرستراند» إلى الجُغرافيا الأنجلو-أمريكية: «لا أحد يستطيع في المُستقبل من الذين يُحاولون تفسير توزيع عناصر الثقافة في عملية الانتشار، أن يتجاهل أساليب «هاجرستراند» واستنتاجاته» (Leighly, 1954). ومع ذلك، فقد كان هناك أربعة عشر عامًا قبل ظهور الترجمة الإنجليزية لدراسة "هاجرستراند" "انتشار الابتكار كعملية مكانية" «Innovation diffusion as a spatial process» (Hagerstrand, 1967; see: Duncan, 1974). وهناك نتيجتان مُهمتان لبحث «هاجرستراند»: فقد ضبط البحث حركة العوالم المُتجمدة **للعلم** المكاني، وفَتَحَ الباب لنمذجة الحاسب الآلي المُتطورة الخاصة بالعمليات المكانية. ويتم توضيح الهيكل النظري **للنموذج** الأصلي في الشكل التالي. ويمُدنا الشكل بمصفوفة تقاطعية عن مُخططات

التقييم أو المجال المعلوماتي الوسيط، الذي نظم الطريق الذي تتدفق فيه المعلومات، عن طريق السُكان في نظام إقليمي. وقد نُظمت هذه التدفقات عن طريق الحواجز الطبيعية، والمُقاومات الفردية، التي تُحقق معًا التحول المعلوماتي إلى **الابتكار**، وتُشكل موجات الانتشار الناجحة التي تتكسر عند سطح التبني النهائي. وتُركز أكثر المُناقشات إلحاحًا على تفعيل النموذج – باستعمال أساليب **المحُاكاة**، ومُقارنة الأنماط المُلاحظة والمُتوقعة للتبني، وكشف تمركز **تأثير الجيران**. وقد شملت أكثر التطورات أهمية داخل هذه النمذجة التقليدية، التطورات الآتية:

- تشكيل علاقات رياضية بين هيكل المجال المعلوماتي الوسيط، وشكل موجات الانتشار وسُرعتها، لكشف الروابط بين المُنحنيات المُختلفة لتلاشي المسافة، وتأثير الجيران الكلاسيكي (على الرغم من أنه نادرًا ما يُثير الدهشة، أن مصفوفة تفاعلات المسافة الاتجاهية، يجب أن تُولد نمطًا مُعديًا بين المُتبنيات).
- البرهنة على أن نموذج «هاجرستراند» ليس إلا مثالاً خاصًا للنموذج الوبائي البسيط، والاشتقاق التالي للنماذج الوبائية المُعقدة، ولاسيما من خلال مُساهمات رائعة من قِبل "كليف" "Cliff"، و"هاجت" "Haggett"، و"أورد" "Ord" و"فيرسي" "Versey"، الذين يُرجحون مجموعة من "العمليات المكانية" (انظر: العملية) التي تُؤكد على الآتي:

١. الاعتراف بالانتشار الهيراركي، من خلال نُظم المكان **المركزي** تمامًا، والعمل في أغلب الأحيان، جنبًا إلى جنبٍ، مع المسافة الاتجاهية، والانتشار المُعدي بالنموذج الكلاسيكي (Hudson, 1969; Pedersen, 1970)

٢. إدماج عمليات الرفض، والإزالة، ونمذجة الانتشارات التنافسية (Webber, 1972).

وتستلزم هذه التغييرات، التحرك بعيدًا عن تقنيات المُحاكاة، والاتجاه نحو الأساليب الأكثر تحليلية، التي كانت لها أهمية كبيرة في زيادة الحركة بين **علم الأوبئة والجُغرافية الطبية** (انظر: **المرض والنمذجة**). ويُعد ذلك الأمر الآن مجال التركيز الأكبر لنظرية الانتشار في الجُغرافيا البشرية، على الرغم من أن النماذج المكانية لتداول المعلومات، وانتشار الابتكار، تكون مُهمة في مجال بُحوث التسويق أيضًا.

وادعى "هاجت" Haggett" (عام ١٩٩٢) معرفته لأوجه التشابه بين وجهات نظر زاور الأصلية، والنمذجة المُعاصرة للمرض، خاصة استخدامه "التخمين المُراقب" وتركيزه على "البيوت والممرات". ومن المُفارقات، مع ذلك، أن هذه الملامح على وجه التحديد، قد تسببت في خروج نظرية الانتشار من نعمة وجودها في مُعظم المجالات الأُخرى **بالجُغرافيا البشرية**. وهناك عدة دراسات رائعة ربطت الانتشار

بالتحولات الاجتماعية الكبرى (راجع: Pred, 1973; Blaikie, 1975)، ولكن هذه الدراسات هي الاستثناء من بين سلسلة كبيرة من الدراسات التي استخدمت مجموعات البيانات المتاحة لمُجرد "مُلاءمتها" أو "اختبارها" لنماذج الانتشار. واستطاع «بلايكي» "Blaikie" (عام ١٩٧٨) - بعد مرور عشر سنوات فقط من ترجمته لأعظم ما أبدع «هاجرستراند» - التحدث عن "أزمة" في أبحاث الانتشار، التي ذكر أنها نجمت عن انهماكها الكامل مع الشكل المكاني والتسلسل المكاني-الزماني، بينما نَسبَ "جريجوري" "Gregory" (عام 1985) ركود نظرية الانتشار، إلى الإحجام الواسع في التعامل مع النظرية الاجتماعية، والتاريخ الاجتماعي، لكشف ظروف عمليات الانتشار ونتائجها. وقد أثبت النُقاد، أن التداول المكاني للمعلومات، ظل العُنصر الإستراتيجي في مُعظم تطبيقات نموذج "هاجرستراند" ومُشتقاته، فبينما نالت تدفقات المعلومات خلال هياكل النشر المُختلفة، وشبكات الاتصال، وبمزيد من التفصيل، الأولوية الممنوحة لإعادة إنشاء هذه المسارات المكانية التي حجبت التقييد الكبير لنموذج «هاجرستراند»، فقد اشتغلت داخل ما أطلق عليه "بلاوت" "Plaut" (عام ١٩٧٧) "إقليمًا مُحببًا"، نوعًا من اللاندسكيب لـ "الآدم سميثي"، ويُرى تمامًا دون العين المُجردة. وبصفة خاصة ما يلي:

يبدأ نموذج "هاجرستراند" بتجمع من «المُتبنين المُحتملين»، ولا يشرح النموذج العملية الانتقائية التي من خلالها يأتون في المركز

الأول. ويقترح ذلك الحاجة لنموذج الابتكار المُتحيز؛ حيث (على سبيل المثال) يُحدّد كلٌّ من الطبقة والنوع، الوصول للابتكارات. ولا يُعد "عدم الانتشار" إيجابيا، لكنه حالة نشطة تخرج مُباشرة من هياكل مُجتمع خاص (Yapa and Mayfield, 1978). وتتطلب مُناقشات هذا النوع أن تكون نظرية الانتشار مُتكاملة مع مجالات مثل الاقتصاد السياسي والجُغرافية النسوية التي أدت إلى الانتباه للنواحي الاجتماعية والمكانية كذلك.

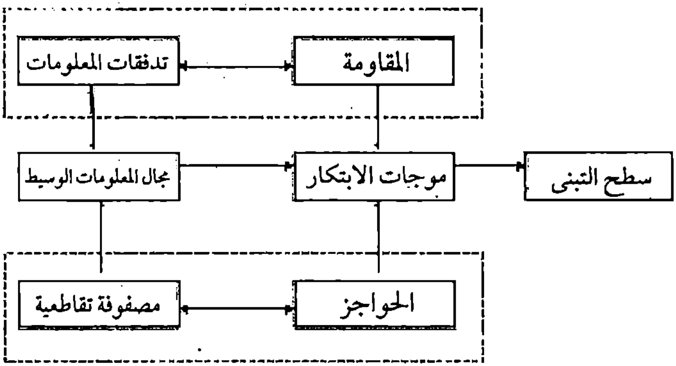
يفترض نموذج "هاجرستراند" وجود "إقليم إدراكي مُوحد"، ولا يشرح النموذج العملية الانتقائية التي تم من خلالها تفسير تدفقات المعلومات. وتحدث هذه الأُمور لأن «مُقاومة» الابتكار ليست دائمًا مُنتجة للجهل، أو للمعلومات غير الكافية: فهيَ تُشير إلى صراع سياسي بواسطة أولئك الذين يكون تقييمهم للمعلومات مُختلفًا جدا عن "المُتبنين المُحتملين". وتتطلب مُناقشات هذا النوع نظرية الانتشار لإعادة ربط الجُغرافية الثقافية الأكثر عُمومية (Blaut, 1977).

وقد ساعدت هذه المُناقشات بشكلٍ كبيرٍ في تحويل الانتباه نحو مشروعات أُخرى، ومع ذلك، فقد كان هناك تقدمٌ قليلٌ في صياغة نظرية الانتشار في السنوات الأخيرة. واستمر الاهتمام في الجُغرافيا التاريخية- الثقافية، والتاريخ البيئي، بإعادة البناء التفصيلي لسلاسل

انتشار مُعينة، كنقاط رئيسية في عمليات التحويل الاقتصادي والثقافي (على سبيل المثال: Jordan, 1993; Overton, 1996)، وكان هناك أيضًا اهتمام مُتزايد بتداول المعلومات، يتضمن تحويل المعرفة العلمية، وتشكيل الاقتصاديات الإبداعية (Kong, Gibson, Khoo and Semple, 2006). ونـادرًا ما تُشير هذه الأبحاث إلى نظرية الانتشار الكلاسيكية، ناهيك عن الاعتماد عليها. ويأتي التوتر بين نمذجة الانتشار من جانبٍ، والدراسات الثقافية-التاريخية، والسياسية-الاقتصادية للانتشار من الجانب الآخر (وإصدارات الجُغرافيا البشرية) من خلال دراسة فيروس نقص المناعة (الإيدز) (AIDS). وقد أصبح رسم خرائط انتشار المرض ونمذجته، محورًا رئيسيا في البحث الجُغرافي، ولكن تم ذلك بمعزلٍ عن دراسات جُغرافيته الاجتماعية والثقافية إلى حدٍ كبيرٍ (راجع: Brown, 1995). وأصبح بذلك في موقعٍ بين اثنتين من التقليديات الفكرية اللتين تُضعفان نظرية الانتشار حاليًا، ولكن بُذلت بعض الخُطوات من أجل سد الفجوة في دراسات انتشار المرض والحرب (على سبيل المثال: Smallman-Raynor and Cliff, 2004).

قراءات مُقترحة:

Blaikie (1978); Blaut (1977); Haggett (1992).



شكل (٩) هيكل نموذج الانتشار لدى هاجر ستراند

كارتوجرافيا رقمية Digital Cartography

هى الخرائط التى يتم فيها استخدام الترميز (التكويد) العددي والوسائط الإلكترونية والحواسب الآلية لجمع البيانات الجغرافية ومعالجتها وإدارتها وعرضها، ولقد ظهر هذا المصطلح في فترة السبعينيات من القرن الماضي ليحل محل مصطلح آخر هو إنتاج الخرائط باستخدام الحاسب؛ لأن معظم عمليات الكارتوجرافيا تتم الآن بمساعدة الحاسب الآلي. وقد عفا الزمن على هذا المصطلح؛ لأن معظم البيانات المكانية تولد رقمية؛ لأنها في الأصل جُمعت كأرقام باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي، والصور الجوية، وبيانات الاستشعار عن بعد، وهي بيانات لا يتم تحويلها من خلال الخرائط الورقية عن طريق المسح الضوئي أو الترقيم الإحداثي، بالطريقة

نفسها نجد أن البيانات الجغرافية والتي تم جمعها عن طريق تحديث البيانات الوصفية للعناصر الخرائطية وتحويلها وتحسينها مثل الشوارع أو المربعات السكنية تولد أيضًا في صورة رقمية. ونظرًا لأن الخرائط الورقية أصبحت الآن هي الاستثناء عن القاعدة، فإن استخدام مصطلح الخرائط الرقمية سيبقى فقط عندما يحتاج الكتاب مصطلحًا مقابلاً للخرائط التقليدية. إن البيانات التي تولد رقمية تكون ذات فائدة كبيرة؛ لأنه يمكن التعامل معها بسهولة، كما يمكن تحديثها بسهولة أيضًا، وهو ما يتحدى الممارسات التقليدية في حفظ الخرائط وحقوق الطبع.

ويرتبط إنتاج هذا النوع من الخرائط ارتباطًا وثيقًا بنظم المعلومات الجغرافية. وبصفة عامة، تهتم الكارتوجرافيا الرقمية بكيفية الحصول على البيانات وإدارتها، وإنتاج صور قابلة لإعادة إنتاجها، بينما تركز نظم المعلومات الجغرافية على استرجاع البيانات والتحليل المتخصص. وهذا التداخل بينهما يجعلهما يشتركان في الاهتمام بتعميم الخرائط الآلية وعرض البيانات الأرضية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن علم إنتاج الخرائط الرقمية يمتلك عنصرًا تفاعليًا وديناميكيًا مرتبطًا بالتجسيد البصري والخرائط التفاعلية على الحاسوب. ومن ضمن الاهتمامات المشتركة لهما أيضًا التعاريف والمصطلحات القياسية، ومرونة تبادل الصيغ والتراكيب المختلفة للبيانات والطرق الفعالة لتأكيد الاعتمادية، وتطوير البيانات التي تصف أصل الملفات والمحتويات، ومدى الجاهزية للاستخدام.

وكما هو الحال في نظم المعلومات الجغرافية، فإن الخرائط الرقمية تستخدم نوعين من البيانات؛ البيانات النقطية "راستر" (Raster)، والبيانات الإحداثية (الخطية) "فيكتور" (Vector)، ومن أمثلة البيانات النقطية بيانات الغطاء الأرضي المستخلصة من الفضاء باستخدام الماسح متعدد الأطياف، ونماذج الارتفاعات الرقمية (DEMs) والتي تتكون من ارتفاعات السطح موقعة على شبكة مكونة من صفوف وأعمدة، والصور الممسوحة ضوئيا للخرائط الطبوغرافية التاريخية والخرائط الملاحية.

وتوصف الجودة المكانية للبيانات النقطية من خلال درجة الوضوح المكاني للمستشعر أو الماسح الفضائي. وفي المقابل فإن البيانات الإحداثية تعتمد على قوائم نقاط الإحداثيات لتصف شكل وموضع خطوط الحدود، والشوارع، وباقي الظاهرات الخطية الأخرى، وقوائم الروابط والمجاورات لتحديد حدود المضلعات التي تمثل المقاطعات أو المناطق التعدادية، بالإضافة إلى ذلك توجد البيانات الوصفية والتي تصف نوع الظاهرة، واسمها ورقمها التعريفي، وسماتها الخاصة، مثل عدد السكان في مناطق التعداد، أو مساحتها، والمرافق الموجودة على جانبى شوارعها، فلكل نوع أو صيغة من هذه البيانات مزايا خاصة، فالخرائط ذات الصيغة النقطية على سبيل المثال تناسب عملية توزيع الخرائط المطبوعة، أو النشر على شبكة الإنترنت. وعلى الجانب الآخر، فإن البيانات الإحداثية تكون مفيدة جدا لإنشاء

الخرائط لأغراض العرض بمقاييس مختلفة، وباستخدام عدة أنظمة إسقاط. ووفرت المعادلات الرياضية طرق تحويل جاهزة للتحويل من وإلى المساقط الكروية والمستوية، أو من مسقط إلى آخر، وبالطبع فإن أنظمة إسقاط الخرائط المعدلة لإصلاح التشويهات لإقليم معين، أو تلك التي تقدم رؤى واضحة ومميزة مثل الرؤى المائلة المتحركة للخريطة، أو الرؤى عن طريق الطيران فوق الخريطة، تعد من أهم عناصر الخرائط الرقمية.

. ولقد أنتج البحث في الخرائط الرقمية خوارزميات لتعميم الخرائط والكتابة عليها، مما يتمشى مع التغيير التفاعلي والديناميكي لمقياس الرسم لخرائط الشوارع والخرائط الطبوغرافية والأطالس الإلكترونية. ويرتبط موضوع تعميم الخرائط بالخرائط المنتجة بمقاييس تقل عن المقاييس التي تم بها جمع بيانات الخريطة الأصلية. ونظرًا لأن الرموز على الخرائط يمكن أن تتداخل كلما صغر مقياس الرسم، فقد أصبح من الضروري على خوارزميات تعميم الخرائط تحديد المناطق التي سوف يحدث بها التداخل أولًا، وبعد ذلك تجنب تشابك الأشكال غير الملائم من الناحية الجمالية عن طريق إخفاء الظاهرات الأقل أهمية أو وضعها في صورة منفصلة، وهذا واحد من عدة بدائل مسئولة يسميها صناع الخرائط "الرخصة الكارتوجرافية".

كما أن عملية التعميم يجب أن تُخفف من تعرجات خطوط السَاحل والمجاري المائية ذات التعرجات الشديدة، فمثل هذه المشكلات يمكن

أن تؤدي إلى الغموض وظهور نقاط غير مطلوبة حينما يتم تصغير المقياس بصورة كبيرة. وتشبه عملية الكتابة على الخرائط آليا عملية تعميم الخرائط، حيث إن الخوارزمية يجب أن تحدد التشابك المحتمل على المواقع المثالية بين عناصر الكتابة على الخريطة وإذا لم يكن من الممكن حل هذا التشابك عن طريق نقل عنوان أو أكثر إلى موقع آخر أقل أهمية، فربما تلجأ الخوارزمية إلى ترك الظاهرة دون اسم أو عنوان، أو تستخدم خطًا رئيسيا رفيعًا ليربط الرمز مع الاسم أو العنوان الذي يصعب وضعه بجانبه. وبطريقة أكثر وضوحًا»، يمكن إلحاق الكتابة بالظاهرات المنحنية مثل الطرق والمجاري المائية، وهناك مهمة عرض شائعة في الخرائط الرقمية هي الرؤية الواقعية لنماذج الارتفاعات الرقمية. وتشمل الإستراتيجيات النموذجية لإخراج هذا النوع من الخرائط، الرؤية المائلة منخفضة الزاوية والتي تتطلب تحويلًا هندسيا وإخفاءً للرموز حينما يكون السطح مخفيا عن الرؤية وإضافة ظلال للمناطق غير المضاءة بواسطة مصدر الضوء الافتراضي الواقع في الجزء الأعلى يسارًا أو يمينًا. وهناك من الخرائط ما يبدو أكثر غرابة وهي الخرائط التي يتم إنشاؤها من إسقاط الصور الفضائية، أو تصنيفات الغطاء الأرضي، أو الرموز الطبوغرافية، على نماذج الارتفاعات الرقمية المائلة.

وعلى الرغم من أن الخرائط الرقمية حلت محل نظيرتها غير الرقمية بصورة كبيرة كوسيلة أساسية لجمع البيانات المكانية

وتخزينها، فإن الخرائط الورقية ازدهرت بطرق متنوعة في الصحف، والمجلات، والأطالس، والكتب الجغرافية المرجعية، والمستندات والخرائط السياحية التي توزع بصورة واسعة، إضافة إلى الخرائط المعدة خصيصًا لبعض الاستخدامات التي يمكن الحصول عليها من الإنترنت والخرائط التي يتم إنشاؤها باستخدام أحد برامج الخرائط التجارية المتاحة. وتفترض الخبرة اليومية أن معظم الخرائط الورقية المتاحة حاليًا، يتم إعدادها وتجهيزها اعتمادًا على البيانات الرقمية وإخراجها من طابعة ليزر عادية أو ملونة.

قراءات مقترحة:

DeMers (2002)؛ Longley، Goodchild، Maguire and Rhind (2005)؛ McMaster and Shea (1992)؛ Peterson (2003).

ترقيم إحداثي Digitizing

عملية تحويل الصور والنصوص والنماذج والخرائط والأصوات والبيانات، إلى الصيغة الرقمية المقروءة بواسطة الحاسب الآلي، مع توقع القيمة المضافة. ولكن هناك خطر فقدان المعلومات. فالخريطة الورقية يمكن بسهولة ترقيمها آليا في صيغة ملفات بيت ماب أو جي بي جي (Bitmap / JPEG) باستخدام ماسح ضوئي عادي. ومع ذلك ربما يصاب المستخدم بخيبة أمل بالنتيجة. ففي البداية سيتم تحويل

الصورة الأصلية إلى سلاسل من بيانات نقطية "راستر" (raster) المنفصلة، والتى قد تبدو غامضة حتى يمكن ترجمتها إلى كلمات أو عناوين يتم نسخها من الوثيقة أو المستند الأصلي، وستتوقف الصعوبة على درجة الوضوح للماسح الضوئي (عدد النقاط في البوصة).

والترقيم الإحداثي يدخل الصورة إلى نظام المعلومات الجغرافية ولا يحدد موضعها بدقة بين باقي الخرائط والبيانات الأخرى الموجودة على الشاشة. والسبب في ذلك يكمن في أنه على الرغم من أن الصورة الرقمية ربما توضح خريطة فإنه لا توجد معلومات تم ترميزها يمكن للحاسب الآلي أن يفسرها جغرافيا، إلا أن توفير نوع من الملفات المعروفة باسم World file يُمكن من وضع إحداثيات جغرافية لأركان الصورة ومن ثم تحديد المواقع عليها بعد ذلك. وإذا كان هدف المستخدم اختيار المدارس التي تقع على مسافة معينة من الطريق الرئيسي على سبيل المثال، فإنه سيظل في حاجة إلى أمور أخرى؛ فالخريطة الأصلية تم ترقيمها آليا بوضع كل عناصرها مُجمعة دون تحديد لرموز كل من المدارس والطرق بشكل خاص.

وعمومًا فإن عملية الترقيم الإحداثي ربما تبدو عملية واضحة ومباشرة، ولكن إخراج منتج يكون صالحًا لهدف معين يتطلب تفكيرًا أكثر حرصًا. فعلى سبيل المثال، من السهل إجراء المسح الضوئي لمخطوطة ثم أرشفتها (تخزينها) على أحد المواقع الإلكترونية. ولكن إذا لم يتم توفير بعض المعلومات عن هذه المخطوطة مثل (تاريخ النشر،

والعنوان، والملخص، إلخ) فسيكون من الصعب على المستخدمين المحتملين البحث في الموقع والحصول على ما يبحثون عنه.

وربما يكون من المفيد أيضًا تحويل الصورة الممسوحة ضوئيا باستخدام برنامج تعريف النصوص مما يسمح بإمكانية البحث في الوثائق باستخدام كلمات مفتاحية. ولكن كل ذلك يحتاج وقتًا ومالاً، بالإضافة إلى تطوير معايير وقواعد تؤكد التطابق في كيفية تخزين المعلومات ووضعها في قوائم بحث وتحديثها باستمرار، ويشبه ذلك ما تم تطويره في موقع (www.jstor.org) (JSTOR) وهو موقع يهتم بتخزين الدوريات العلمية، ويسمح بالبحث باستخدام اسم المؤلف والعنوان والملخص و/أو النص الكامل لكل أو لأجزاء من الدوريات المخزنة، ولكل التواريخ، أو تواريخ معينة، ولكل الدوريات، أو لمحتويات معينة في الدوريات (مثل المقالة أو المراجعة أو الآراء).

ويرتبط بموضوعنا أيضًا موضوع إدارة الخطأ؛ حيث إن استخدام لوحات الترقيم الإحداثي، وبرامج جمع البيانات الجغرافية عن المدارس والطرق من الخريطة الورقية، يفترض أن الخريطة ذات جودة معقولة، ولم يحدث لها انكماش أو تمدد، وتتطلب تركيزًا من الشخص القائم بعملية الترقيم الآلي والذي ربما يرتكب بعض الأخطاء بسبب الاهتزاز الخفيف لليد، أو التعب أو الملل، ويمكن أن تؤدي ذلك إلى عدم تقابل أجزاء الطريق، أو ظهور خط جديد إذا تجاوز الشخص التقاطع المقصود للطريق. وإذا لم يتم اكتشاف الأخطاء، فربما تزداد،

وتؤدي إلى تحليل مضلل للبيانات المعنية. ويُحدث الترقيم الإحداثي دائمًا تغييرًا في الأصل، وهذا التغيير يتوقف إما على طبيعة التغيير، أو على كيفية تنفيذ عملية الترقيم الآلي. وقد يكون هناك نقاش على أن ملفات إم بي ثري (MP3) تأتي في مرتبة أدنى من تسجيلات الأسطوانات؛ لأن لها مدى أقل من التردد.

قراءات مقترحة:

Clarke (2003)؛ Schonfeld (2003).

عجز **Disability**

تُفهم تقليديا على كونها حالة مختلفة جسديا، أو عقليا عن المفترض أنه طبيعي من حيث شكل الجسد الإنسانى، أو الوظائف النفسية. وهذا المصطلح ينطبق على الناس الذين يتسمون بالعجز الذي يُحد من مقدرتهم على أداء الأنشطة بالطريقة التي تعتبر طبيعية للإنسان. وغالبًا ما توضع الإعاقة في إطار سلبي، فهي إما فقدان (لطرف مثلًا أو للرؤية)، أو نقص (في الحركة أو مهارات التفكير) مثلًا، مع اهتمام قليل بخبرات الناس المتأثرين به وطموحهم.

ومؤيدو النموذج الطبي للإعاقة، يؤكدون على العيوب الواضحة في جسد الإنسان أو عقله، ويدعون لسرد مثل هذه المأساة، متبوعة بالجهود المتعددة للضبط النفسي، أما مؤيدو النموذج الاجتماعي،

فيركزون ليس على الفرد وحده؛ ولكن على المجتمع الأوسع الذي يفشل في التعامل مع العجز، ومن ثم اعتناق الموقف الحرج للتمييز على أساس المقدرة الجسدية للمجتمع السوى، وهذا النموذج الأخير يلقي الضوء على تحييد العوائق الاجتماعية والبيئية، وتأييد سياسات التواصل الحرجة لإثارة الانتباه إلى الوضع المادي والاجتماعي للمعاقين في مجتمع غير المعاقين، وتبني الدعوة إلى "سياسات الوصول" الحرجة، والتي هي بطبيعتها الجغرافية، موجودة من خلال تنبيهها للوضع الاجتماعي والمادي للمعاقين داخل بيئات غيرهم من الأسوياء. وهذا النموذج أيضًا يدرس كلاً من القوى السياسية الاقتصادية وتأثيراتها على الإعاقة مثل ديناميات التمييز في أسواق العمل والإسكان، والجذور العميقة للاضطهاد الناجم عن قصور النظر إلى الأجسام المعتلة. ولكن هذا النموذج تم انتقاده؛ لأنه ظل بعيدًا عن الحقائق الملموسة ومن ثم تجاهل الخبرة الموضوعية والتي تم كشفها في قصص المعاناة الشخصية للألم والتعب والرفض، أو ببساطة الوجود على هامش الحياة. ويدعو بعض المنظرين لطريق ثالث أسموه النموذج الحيوي الاجتماعي، والذى يسمح بإدخال الحالة الجسدية مع الخبرات إلى الصورة بينما لا يزال يحتفظ بالصلابة النقدية للنموذج الاجتماعي.

لقد جرت المناظرات العملية من خلال البحث الجغرافي في موضوع الإعاقة، والذي أصبح تخصصًا فرعيا مُعترفًا به، ودليل ذلك

يظهر من مراجعة المقالات والكتب التى انتشرت حوله. وقد اعتبرت الدراسات المبكرة أن مستخدمي الكرسي المتحرك أو العاجزين عن الإبصار، مع مناقشة العوائق البيئية، ومسارات الشوارع، والأفاريز، والمباني ذات الدرج. إن التركيز على درجات السلم تم استكماله فيما بعد بالاهتمام بالملحقات في المباني. ولم يصبح الأمر مجرد إمكانية تحقيق القدرة الجسدية لتجاوز هذه المصاعب ولكن إلى المعاقين كافة والذين ليس لهم مكان في الأماكن العامة.

ويجذبنا المفهوم الأوسع لبيئات الإعاقة إلى انتقاد المعماريين والمخططين ومسئولي مراقبة المبانى ومهندسيها لاستحداثهم مساحات مغلقة أمام المعوقين. ويكشف المنظور التاريخي كيف أن الرأسمالية الحديثة ساهمت في عمليات للتهميش المكاني للمعاقين فحدت من الأدوار الاقتصادية المهمة لهم، والمعايشة الطبيعية اللازمة لاندماجهم بشكل طبيعي في المجتمع.

وتستخدم بعض الدراسات الجغرافية الأخرى الآن مناهج الأساليب النوعية لدراسة ظاهرة الإعاقة، كالمقابلات الشخصية المتعمقة للحصول على مزيد من الخبرة لكونهم مُستبعدين من المكان، والكشف عن كون الإعاقة والطبقة والانتماء العرقي والنوع، والجنوسة يتم خلطها معًا لإقصائهم من المكان.

وتتعامل جغرافية الإعاقة مع كلٍ من مظاهر العجز الجسدي والعقلي، فالعجز العقلي يتعامل مع من يعانون من مُشكلات صحية

عقلية، وتضم المعاجم الطبية إليهم مرضى الاكتئاب والفصام وإعاقات التعلم والتفكير، وهؤلاء يعدون من المتخلفين عقليا رغم عدم تحبيذ استخدام هذا المصطلح.

وهناك تفاوت في جغرافية الصحة العقلية عند البحث في الأبعاد المكانية الوبائية والاطلاع على كل من مصطلح "منطقة عزل غير الأسوياء"، وحديثًا عمليات (مناطق العزل الطبي)، و(الرعاية المجتمعية) ومواقع العيش والإقامة وأصحاب المشكلات الصحية العقلية. وهناك إمكانية لبناء نظريات وجسور سياسية أخلاقية بين مختلف عناصر جغرافية الإعاقة للتعامل مع الاختلاف العقلي والجسدي، وربما أيضًا مع أجزاء من جغرافية الصحة لاستكشاف ظروف ذوي الأمراض المزمنة على المدى الطويل.

قراءات مقترحة:

Butler and Parr (1999); Gleeson (1999); Imrie (1996); Philo (2000c).

سلطة نظامية (انضباطية) **Disciplinary power**

شكل من أشكال السلطة التي تم تحليلها في أعمال ميشيل فوكو وهو في تحليله يتتبعها من مرحلة السيادة الكلاسيكية. ويدَّعي فوكو أن السلطة تنتشر في المجتمع أكثر من كونها تنبع من مصدر مركزي،

ولذلك من المهم تحليلها من خلال الممارسات المؤسسية والاجتماعية. وظهرت السلطة النظامية في أعمال فوكو المنشورة مثل "النظام والعقاب" (١٩٧٦)، وكان قد حللها في محاضراته الأولى في كوليج دو فرانس التي يُجرى نشرها الآن.

وفي الوقت الذى ربما استعرضت فيه السيادة سلطتها من خلال أحداث عنف فردية رهيبة، مثل القتال في المعارك، أو تعذيب محاولي قتل الملوك (الوصف الشنيع للإجراءات التي اتخذت ضد دميان Damiens؛ الذي حاول اغتيال الملك لويس الخامس عشر في بداية تطبيق النظام والعقاب) حيث يعمل النظام بطريقة أخرى تمامًا. وتمارس السلطة باستمرار، بداية من أقل عدوان، مع التكرار والتأكيد والمطابقة كعناصر رئيسية لتأكيد السيطرة. ويتمثل نموذج السلطة الآن في الجيش الحديث، والتدرج في تدريبه من الوحدات المنفردة إلى الجماعية، وهي العملية التي يصفها فوكو "بالفروسية". وتشاهد هذه الآليات في المدارس والمصانع والمستشفيات والسجون. ويعد نموذج التنظيم المكاني في بلدة متضررة من مرض الطاعون، مثالاً آخر من أمثلة فوكو المتكررة والذي وجده مطبّقًا في صورته المثالية في أعمال الفيلسوف والروائي الإنجليزي جيريمي بنتام Jeremy Bentham.

ويتبدى عدد من الموضوعات الرئيسية في تحليل فوكو: مثل التحكم في الجسد، وتدريب هذا الجسد على طقوس معينة، والتكيف، والتعود

على ممارسة السلطة النظامية، ومراقبة الزمان وتقسيمه (يتضح بشكل خاص في مصنع آلى حديث) والتنظيم المكاني والتوزيغ. ويعمل الضبط المكاني بالدرجة نفسها على مستوى التخطيط المعماري أو الحضري، وعلى ترتيب الهيئات المستقلة. والانضباط هو عبارة عن توزيع الهيئات وأفعالها وسلوكها، وهي إستراتيجية وتحليل مكاني.

ويمكن فهم الإستراتيجيات المكانية كمنطقة مسيّجة أو كسجن، يتم تقسيمها ويُخصص كل جزء من أقسامها لغرض معين يعطى رمزًا، وتصنف وترتب، ويصبح لها دلالات سلطوية حددها فوكو من خلال المعرفة بمكامن القوة، في سلسلة من العمليات المصاحبة كالتكتيكات وتوزيع الأفراد والتصنيف والمدى العقابى وخصائص توزيع الثروة.

وقد استخدم فوكو في أعماله الأولى حول الجنوسة هذه الأفكار وطورها حول السلطة النظامية، وتحليل الكيفية التي يمكن بها فهم وإدراك السلطة على الحياة نفسها كالسلطة البيولوجية. وفي كتاباته التالية حول الحكامة، طور فوكو كيفية فهم محاولات الحكومات الليبرالية أن تحكم بأقل قدر ممكن من العناء، وتتيح مساحات وفرصًا لتداول السلع والناس والثروة.

وعلى الرغم من أن العديد استشعروا الغموض في أعمال فوكو حول السلطة، فإن نقد موضوع الهيئة الفردية وتحليل العملية التي تتشكل بها الذات التي أطلق عليها فوكو الخضوع لسلطة الآخرين والتي تعني تشكيل الموضوع، كانت مؤثرة للغاية.

قراءات مقترحة:

Crampton and Elden (2007); Driver (1992a).

خطاب. Discourse

هو سلسلة معينة من التمثلات والممارسات التي من خلالها يصبح من الممكن إنتاج المعاني، وتشكيل الهويات، وإنشاء العلاقات الاجتماعية، وصناعة المخرجات السياسية والأخلاقية. وعلى الرغم من أن مجالات مختلفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية عملت مع أنماط مختلفة من الخطابات، فإنها جميعًا تمت عبر عقود من النقاش حول اللغة والتأويل والفهم في العلوم الطبيعية والاجتماعية. (Howarth 2000). وأيضًا، الخطاب هو تصور منفصل عن العلاقة التقليدية في فلسفة اللغة بين اللغة والعالم؛ فبدلًا من رؤية العالم مستقلًا عن الأفكار عنه، وأن اللغة تعكس بشفافية واقعًا موجودًا مسبقًا، فإن نظريات الخطاب تفهم الواقع كمنتج يصلنا عبر ممارسات التأويل مستخدمًا أنماطًا مختلفة من التمثل.

وعلى الرغم من أن مفهوم الخطاب قد استقر فلسفيًا، خاصة في مرحلة ما بعد البنيوية، فما زال مفهوم الخطاب مثيرًا للجدل في مجال العلوم الاجتماعية. وهؤلاء الذين يستخدمون هذا المفهوم غالبًا ما يدَّعون أن (كل شيء لغة)، وأنه لا توجد واقعية، وأنه يترتب على

ذلك عجز عام عن اتخاذ موقف سياسى والدفاع عن موقف أخلاقي سام. وتوضح هذه الاعتراضات كيف أن مفاهيم الخطاب قد دحضت من قِبل الرأي القائل بأن التأويل يشمل اللغة فقط، على النقيض من الأفكار الخارجية، والواقع، والمادية.

وهذه الثنائيات مثل المثالية / المادية، والواقعية /المثالية، تبقى مفاهيم لها اعتبارها لفهم العالم. ومن الناحية العملية، فهناك قلق من أن مفهوم الخطاب لا ينطوي على إنكار وجود العالم، أو على أهمية المادية. وهذا يظهر بشكل جيد في بعض الأعمال التى تلخص هذه الفكرة في الاعتراف بحقيقة أن كل موضوع يتكون، مثل موضوع الخطاب، ليس له علاقة بما إذا كان هناك عالم خارجى يمكن التفكير فيه، أو بالتعارض المثالي الواقعي... ونفي ما هو غير ذلك..، وإذا وجدت موضوعات خارجية للتفكير، يصبح من المؤكد أنها تتشكل على أنها موضوعات من خارج أي شرط اتصالي للظهور.

وهذا يعني أنه في حين أنه لا يوجد شيء خارج الخطاب، فإن هناك فروقًا مهمة بين الظواهر اللغوية وغير اللغوية. وهناك أيضًا أساليب التمثل التي هي فكرية تأتي من خلال ظواهر غير لغوية صارمة، مثل الجمالية والتصويرية. إنها تعني ببساطة أنه ليس هناك أية وسيلة لفهم الظواهر غير اللغوية وفائقة الاستطراد إلا من خلال الممارسات الخطابية.

وهذه النقاشات الفلسفية يتم تضمينها بالاستخدامات المختلفة لمفهوم الخطاب، حتى عندما لا تناقش بشكل علني. إنها تؤدي إلى

تقدير حقيقة أن مفاهيم الخطاب هي من إمكانيات اللغة. وهذا يعني أنه على الرغم من أن مفاهيم الخطاب لها معان متغيرة، وقوة وتأثير، فإنها تُشكل "الموضوعات" التي يتحدثون عنها، وتنتج المفاهيم "الاجتماعية" و"النفسية" (انظر الأدائية). إن المعاني، والهويَّات، والعلاقات الاجتماعية والتجمعات السياسية التي سُنت في هذه العروض، تجمع بين المثالية والواقعية. ونتيجة لذلك، وتقديرًا لهذه الخطابات اللغوية، فإنها تأخذنا بعيدًا عن الاعتماد على فكرة البناء (الاجتماعي) نحو المادية.

إن إمكانيات لغة الخطاب تلفت الانتباه إلى التشكيلات الاستطرادية التي تنتج على مر الزمن بواسطة استقرار بعض التفسيرات على حساب الأخرى. وفي الاقتصاد الاستطرادي تاريخيا فإن الاستثمارات تمت وفق تفسيرات معينة، والأرباح يمكن الحصول عليها من قِبل مصالح الذين قاموا بالاستثمارات، ويتم فرض ضريبة هذا التمثيل عند مواجهة الظروف الجديدة والغامضة، والمشاركة في الاقتصاد الاستطرادي من خلال العلاقات الاجتماعية التي تجسد التوزيع غير المتكافئ للسلطة. أما في **الجغرافيا البشرية**، فيمكن وصف استخدام مفهوم الخطاب بواسطة عدة مبادئ، وعلى الرغم من ذلك فإن جميع العلماء سيَقبلون بكل هذه المبادئ بأي حال من الأحوال وهذه المبادئ هى:

الخطابات غير متجانسة؛ أى إن الخطابات لا تأتى من كاتب واحد أو من مؤسسة واحدة، كما أنها لا تقتصر على النصوص

الأدبية، والمحفوظات، والبيانات العلمية أو الخطب السياسية، كما أنها تأتي في إطار زمنى مُحدد، ورغم ذلك، فإنها لم تقضِ قط على البدائل أو تُنه الاختلاف حولها، وبالتالي فهناك ضرورة مستمرة لإعادة إنتاجها.

الخطابات منظمة؛ أى إنها تتسم بالاتساق والانتظام، على الرغم من أنها غالبًا ما تحتوي على تناقضات، ويتم تحديدها بواسطة أنظمة واقعية خاصة بها تساعد على تحديد نظم وقواعد الانضمام والاستبعاد ووضع معايير القبول.

الخطابات كلٌّ لا يتجزأ: فهى لا تخلو من البنيات حرة الحركة التي ينتجها الفكر وحده، ولكن العروض التي تحقق الحياة الاجتماعية؛ هي كلٌّ لا يتجزأ من المؤسسات والممارسات والمواقف الموضوعية، ولكنها عادة تقل عبر تعميمها من خلال مؤسسات متعددة ومواقف موضوعية.

الخطابات لها مواقع مكانية: فهي وتشكيلاتها واقتصادياتها، نتاج الممارسات التاريخية والموقع الجغرافي. وعلى هذا النحو، فهي توفر معارف موضوعية محصنة بالسلطة، ولكنها عرضة للطعن والتفاوض بصفة مستمرة، حتى لو كانت تتجه نحو طمس جذورها التاريخية والخاصة.

والخطابات بذلك تشكل خطوط تَساوٍ لعالم مسلم به، وهى تعمل على تطبيع وتعميم تشكيل موضوع معين ورؤية للعالم. ونظريات الخطاب بالتالي، وسَّعت بصورة كبيرة أفق تفسير الجغرافيا البشرية.

• وبقدر ما تهتم **الجغرافيا البشرية النقدية**، بالصلات بين السلطة والمعرفة والمكانية، فسوف يكون للخطاب مفهوم حيوي عندئذٍ.

وقد غيَّر الخطاب الفهم الذاتي للمجال أيضًا. وتم إحياء تاريخ الجغرافيا الذي فيه "رجال عظماء" أو "مدارس لنماذج معرفية" أفسحت الطريق إلى الاهتمام بالإنتاج الاستطرادي للمعرفة الجغرافية. إنه من الواضح أن هناك تواطؤًا للجغرافيا البشرية مع **الاستعمارية والإمبريالية** (انظر ما بعد الاستعمارية) والطريقة التي سمحت بها المعارف الجغرافية التقليدية في تشكيل الذات غير الغربية. لقد لعبت نظريات الخطاب أيضًا دورًا مهما في فضح عدم تماثل السلطة الذى نوقش ضمن الخطاب الجغرافي المعاصر (وخصوصًا **المركزية العرقية والمركزية الذكورية**)، موضحة دور الخطابة والشعر بصورة أكثر عمومية في إضفاء الشرعية على الممارسة الفكرية وفي السماح للأيديولوجيا بالتجمد كخطاب غير واعٍ.

قراءات مقترحة:

Foucault (1984); Howarth (2000).

تحليل خطاب Discourse analysis

تحليل الخطاب هو عبارة عن مناهج لدراسة إنتاج الخطاب ومعناه. وينطوي تحليل الخطاب على مجموعة واسعة من المناهج لبناء

وتأويل المعنى المقصود. هذه المناهج تفهم اللغة كممارسة اجتماعية، وتهتم باستخدام اللغة فيما وراء الوحدات الدلالية التي مجالها علم اللغويات. إن الاختلافات بين مناهج تحليل الخطاب، يعتمد على مدى قدرتها على (أ) التعريف بنفسها لتكون منهجية رسمية في مقابل منهج التفسير النقدي؛ و(ب) المدى الذي تصل إليه المكونات الرسمية وخصائص التمثيل اللغوي، في مقابل الممارسات الاجتماعية التي تحققت بفضل اللغة، والتي هي اهتمامها الرئيسي.

وبصورة أكثر رسمية، فإن الأساليب المنهجية التي تشمل تحليل الخطاب تركز على بنية النصوص المنطوقة أو المكتوبة، وتركز الدراسة على تلك النصوص في كثير من الأحيان من خلال تحليل المضمون - تاركة أسئلة السياق، وإلى أي مدى يمكن الاستدلال من البيانات اللغوية وغيرها. ويهتم أحد المناهج البارزة في تحليل الخطاب بالدور الذي تلعبه المجازات في الحياة الاجتماعية، ويسلط الضوء على الأُطر المرجعية التي يتم من خلالها فهم المشكلات، على سبيل المثال، الحرب مقابل الجريمة؛ وفي الكفاح ضد الإرهاب، أو "الاختيار" في المناقشات حول الخدمات العامة والحقوق الإنجابية.

ويتمثل تحليل الخطاب النقدي في العمل الذى قدمه فيركلو (2001) Fairclough؛ حيث يمتد مدى اهتمام التفسير إلى ما وراء هياكل اللغة، إلى السياق الاجتماعي والسياسي. وبينما يبدأ تحليل الخطاب النقدي بتحليل النصوص اللغوية، فإنه يشمل أيضًا

في منهجيته عمليات إنتاج النص، وتوزيعه واستهلاكه. وأخيرًا، فإن تحليل الخطاب النقدي يهتم بالطريقة التي تشكل الممارسة الاجتماعية والثقافية للأحداث الاستطرادية. على هذا النحو، يرى تحليل الخطاب النقدي أن اللغويات والموارد الاجتماعية، يتم التحكم فيها مؤسسيا، ويكون الوصول إليها غير متكافئ.

وبينما يوسع تحليل الخطاب النقدي اهتمامه باللغة ليصل إلى النظام الاجتماعي كله، فإنه لا يذهب لأبعد من تفسير مناهج أقل رسمية لتحليل الخطاب، وبتحالفه مع مفهوم الخطاب كأداء، فإن هذه المناهج، تنكر بشدة فكرة تحليل الخطاب كمنهجية متخصصة؛ لأنها ترى أن كل تحليل يستلزم مواجهة مع الاستطراد مع استحالة تحديد عالم أكثر استطرادًا فيما وراء اللغة والأنماط الأخرى للتمثيل، وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا من هؤلاء الكتاب سيكون لهم رأى في هذه المصطلحات، مثل رولان بارت في دراسته للأساطير، وجاك دريدا في مفهوم التفكيكية، واهتمام ميشيل فوكو بالجينيالوجيا، باعتبار ذلك كله ضمن تحليلات نقدية للخطاب، حتى لو لم يستطيعوا فهمها على أنها تحليل للخطاب. ولم يُعرف على نطاق واسع منهج نقدي محدد للخطاب يقتصر على مسائل اللغة أو النص (حتى لو فهمت كممارسات اجتماعية). وعلى نحو ما تذهب دراسة روز [2001] (Rose 2007) بوضوح فإن تحليل الخطاب هو منهجية مهمة لدراسة الثقافة البصرية.

هو أحد أفرع الجغرافيا الطبية، يعنى برسم خرائط، وعمل نماذج انتشار الأمراض المعدية وعواملها المسببة للمرض (مثل الفيروسات والبكتيريا والطفيليات) عبر الفضاء المكاني والزمن. ويتميز هذا المنهج بتطبيق الأساليب الكمية لتحليل الخصائص المكانية والزمانية لموجات الأوبئة من حيث توقيتها، وكثافتها، ومعدلها واتجاهاتها الجغرافية للانتشار (النماذج الوصفية)، وتطبيق هذا الفهم في التنبؤ بمستقبل توزيع المرض وانتشاره في (نماذج متوقعة). وهناك اهتمام خاص بالموضوعات المؤثرة فى الحد من انتشار الأوبئة كالتطعيم أو الحجر الصحي كجزء من سياسة الصحة العامة.

ولقد كان انتشار الأوبئة حافزًا للجغرافيين على الاهتمام بشكل كبير بالانتشار المكاني لها، وذلك بتأثير دراسات هاجرستراند Hagerstrand في خمسينيات القرن الماضى؛ فمن خلال منهج نمذجة الانتشار الذى بدأه هاجرستراند، اندفع الجغرافيون لدراسة طبيعة عمليات انتشار الأمراض المعدية مكانيا، وصاغوا هذه العمليات في نماذج رياضية لقى اثنان منها أهمية خاصة، الأول يعتبر عملية انتشار هذه الأمراض كالموجة التى تبدأ من مركز معين ثم تتحرك إلى الأماكن الجغرافية المجاورة، (ويمكن تسميته بنموذج الانتشار المكانى الموجي)، والثاني يخضع هذه العملية لسلسلة متتابعة تختلف باختلاف النمط والمكان، كما هو الحال مثلًا في التسلسل

الهرمي الحضري، (ويمكن تسمية هذا النموذج بنموذج التسلسل الهرمى المركب) وقد استخدم كلا النموذجين على مجموعة كبيرة من الأمراض إما على حقب تاريخية معينة، أو فى مناطق جغرافية محددة، مثل الدراسات الكلاسيكية لبايل (1969) Pyle على وباء الكوليرا فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، وكليف، وهاجيت، واورد وفيرسي على الحصبة في أيسلندا في القرن العشرين، وهى تعد من النماذج التوضيحية المهمة للبحث في مجال انتشار الأمراض.

ويمكن تقسيم النماذج الرياضية لعمليات انتشار الأوبئة والأمراض إلى قسمين، أحدهما يعنى بالتسلسل الزمني (الكرونولوجي) للمرض اعتمادًا على سجلات المناطق التى انتشر فيها للوصول إلى نموذج يعتمد عليه في رصد سلوكه في المستقبل، والقسم الثانى يعتمد على عمليات العدوى من شخص لآخر ومدى تعرض مجتمع سكاني معين لهذه العدوى. وقد قدم "كليف وهاجيت" و"سمولمان رينور" مراجعات مهمة للأنماط الرئيسية لهذا القسم من النماذج وأرفقوا به موجزًا لمزاياه النسبية كأدوات صالحة للتنبؤ المستقبلى بانتشاره. كل هذه الاجتهادات قدمت مناهج جديدة لتصميم النماذج التى يزداد استخدامها في رصد الأمراض التى يُمكن الوقاية منها بالتطعيم ومراقبتها، مع إمكانية بناء نظم عالمية للإنذار المبكر لحركة انتشارها.

قراءات مقترحة:

Cliff,, Haggett, Ord and Versey (1981); Pyle (1979).

Disneyfication **تحول حضري ديزني**

عملية يتم من خلالها تسويق المكان باعتباره مقصدًا سياحيا في المقام الأول؛ وذلك من خلال إعطاء ترميز معياري للاندسكيب، وتم اشتقاق المصطلح من حدائق والت ديزني التي شيدت عام ١٩٥٥ بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. فقد ألهمت هذه الحدائق الجغرافيين بإمكانية استحداث مراكز عمرانية على غرارها بمحاكاة مناطق بعيدة واستحداث أماكن ذات قدرة عالية من التنظيم المصمم لأغراض السياحة والترفيه، تكون ذات صلة بشرايين الطرق الرئيسية وإمكانية استلهام مميزاتها لخلق مظاهر سياحية بأراض شاسعة لأغراض اللهو والترفيه مما يتيح فرصًا للانتقال والتسوق في مراكز تُحاكى اللاندسكيب الديزنى المقلد وإن اختلفت عن الواقع. ويستدعي هذا المصطلح نقد عملية تسليع المكان (تحويل المكان لسلعة).

قراءات مقترحة:

Warren (1994).

distance decay **تلاشي المسافة**

هو تلاشي أو تناقص أو اضمحلال نمط أو عملية بالابتعاد عن نقطته المركزية، ولذلك أهمية في تطور الأنماط المكانية كما جاء عند توبلر (Tobler 1970) في القانون الشهير الأول للجغرافيا الذى يقول

بأن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر، ولكن الأشياء القريبة لها ارتباط أكبر من الأشياء البعيدة، مما يؤكد على أهمية تناقص المسافة عند تصميم البنى المكانية ذات الأهمية في التحليل المكانى وفي العلم المكاني؛ لأن تكاليف التفاعل المكاني مرتبطة بالمسافة المقطوعة (نموذج الجاذبية). وقد حددت الدراسات التجريبية مدى تباين تأثير تناقص المسافة جزئيا، بسبب خصائص التراكيب الهندسية لهذه البنى المكانية.

قراءات مقترحة:

Sheppard (1984); Taylor (1971).

خوارزميات تقسيم الدوائر الانتخابية **districting algorithm**

هو إجراء حاسوبي لتحديد الدوائر الانتخابية. وقد أصبحت مثل هذه الإجراءات مستخدمة على نطاق واسع في الولايات المتحدة بعد تجريم إساءة توزيع المجالس في الدوائر التشريعية والدوائر الانتخابية الأخرى في الستينيات من القرن الماضي، ويتم نشرها لاستكشاف عدد من الطرق التي يُمكن من خلالها تحديد الدوائر الانتخابية على مبدأ السكان على قدم المساواة ومعايير أخرى.

قراءات مقترحة:

Altman, MacDonald and McDonald (2005)

division of labour تقسيم عمل

هو الفصل بين المهام في إطار عملية العمل وتخصيص هذه المهام لمجموعات مختلفة من العمال. يتم تحديدها عادة بشكلين:

(١) التقسيم الاجتماعي للعمل: هو تقسيم العاملين بين القطاعات المنتجة (مثلًا عمال صناعة السيارات أو عمال الغزل والنسيج).

(٢) التقسيم الفني للعمل: وهو تقسيم عملية الإنتاج إلى تخصصات، ويعمل العمال في أحد أو عدد قليل من هذه التخصصات (على سبيل المثال المديرون والمشرفون وعمال التجميع).

ويميل تقسيم العمل إلى أن يكون أكبر في المجتمعات الصناعية الأكثر تعقيدًا، وهو عنصر رئيسي في نظم الإنتاج الفوردية. ومن ناحية أخرى، ارتبط ظهور مرحلة ما بعد الفوردية بأشكال أكثر مرونة من تنظيم العمل ومجدودية إعادة إدماج المهام المنفصلة سابقًا (راجع التراكم المرن).

وهناك تطبيقات أخرى لمفهوم تقسيم العمل تشمل ما يلي:

(٣) التقسيم النوعي للعمل - وفيه يتم تخصيص وظائف محددة للرجال وأخرى للنساء؛ ففي المجتمعات الغربية تميل مهنة التمريض للنساء، والعمل بالمناجم للرجال، ويمتد هذا التعميم إلى أبعد من العمل مقابل أجر؛ فالعمل المنزلي التطوعي تقوم به النساء في العادة (انظر النوع؛ والنظام الأبوي).

(٤) التقسيم الثقافي للعمل - فوفقًا لنظرية الاستعمارية الداخلية فإن الأقليات، تحمل العلاقة نفسها للغالبية، كمستعمرات تخضع للسلطة المتروبوليتانية. حيث توفر المناطق الهامشية للقلب المواد الخام والعمالة، مكونة تقسيمًا للعمل بين ثقافات الأقلية وثقافات الأغلبية (انظر نموذج القلب والهامش).

وهناك تقسيمات ثقافية أخرى للعمل منها:

(٥) التقسيم العرقي للعمل - في المجتمعات المستعمرة والمنقسمة الأخرى، يتم تقسيم الوظائف طبقيًا في كثير من الأحيان وفق الانتماء العرقي.

(٦) التقسيم الدولي للعمل ـ حيث تنتج البلدان الأقل نموًا المواد الخام، والبلدان المتقدمة السلع المصنعة، ويشمل التقسيم الدولي الجديد للعمل، الشركات عابرة القوميات إلى الدول الأقل نموًا والأكثر فقرًا للعمل على تنمية مرافق الإنتاج وركزت أولًا على المهام الروتينية، ومهام التصنيع منخفضة المهارة، ثم ما لبثت أن شهدت هذه الدول تقدمًا تكنولوجيا، ووفرة في العمالة عالية المهارة (ولكن لا تزال أجورهم منخفضة نسبيا) ونموًا كبيرًا في الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأعمال التجارية والمهنية كما حدث في الهند.

ومن الحالات الخاصة للتقسيم الدولي للعمل:

(٧) التقسيم المكاني للعمل ـ وهو مفهوم وضعه ماسي Massey (1984)، ويشمل تركز العمل في قطاعات معينة أو مهامًا

إنتاجية محددة أو كليهما في مناطق جغرافية محددة، وقد تراجعت أهمية تقسيم العمل في تنظيم النشاط الاقتصادي وفقًا لساير Sayer (1995)، كما فرضت تعقيدات الاقتصاد الصناعى الحديث، تعذر قيام أى تخطيط مركزي، كما لا يمكن للتقسيم الاجتماعي للعمل أن يقوم بإلغائه مما يعني ضرورة إعادة النظر في المناهج الماركسية التقليدية للتغير الجغرافي حتى ندرك أن تحديات تقسيم العمل السياسية لن يخفيها التحول إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية.

قراءات مقترحة:

Massey (1995a).

عمل منزلي domestic labour

هو العمل الذي يتم القيام به في المنزل وحوله: ويشمل أنشطة مثل العمل في البيت، وإعداد الطعام، ورعاية الأطفال، ورعاية المعوقين والمرضى، والمسنين، وأفراد الأسرة. والعمل المنزلي هو مجال تركيز الدراسات النسوية لأن المرأة تميل للقيام به، بغض النظر عما إذا كان لديها عمل بأجر بعض أو كل الوقت. وهذا له انعكاسات على نوع ومكان وساعات العمل للعديد من النساء العاملات بأجر، ويشكل عاملًا مهما يسهم في استمرار مقاومة تقوقع المرأة في المهن التي تختص النساء بالعمل فيها، والتفاوت بين أجورهن وأجور

الرجال. والعديد من النساء في البلدان الصناعية، يعملن بنظام الفترتين (العمل المنزلي والعمل بأجر)، وتستأجر بعض نساء الطبقة المتوسطة غيرها من النساء - عادة على أساس العرق من الطبقة العاملة أو المهاجرين من القارات الجنوبية للقيام بهذا العمل. لذلك أضيف القمع المتعلق بالنوع (الجندر، إلى غيره من أشكال السيطرة الاجتماعية والجيوبوليتيكية. وفي بعض الحالات امتد العمل المنزلي عبر مسافات كبيرة جدا؛ حيث تقوم المرأة من قارات الجنوب برعاية أطفال الطبقة المتوسطة في الشمال من العالم كي تستطيع رعاية أطفالها الذين ما زالوا يقيمون في جنوب الكرة الأرضية، من خلال رسائل البريد الإلكتروني اليومية أو الأسبوعية والمكالمات الهاتفية.

وتقدر قيمة العمل المنزلي بشكل متناقض في التحليلات النسوية، والتي تعتبر في الوقت نفسه عبئًا وقيدًا، وممارسات لا يمكن تقديرها للرعاية والتعاون الاجتماعي. وقد وضع أنصار المرأة إستراتيجيات مختلفة لمعالجة التقسيم النوعى (الجندر) غير المتكافئ للعمل المنزلي. الأولى، هي إستراتيجية لعدم التفرقة بين الجنسين في العمل المنزلي، من خلال السعي نحو المساهمات المتساوية بين الرجال والنساء، فضلًا عن مزيد من الخيارات الجماعية مثل رعاية الأطفال اجتماعيا. الثاني، هو منهج شامل لرفع قيمة العمل المنزلي من خلال إظهار أهميته للاقتصاد. ففي الماركسية، يعتبر العمل المنزلي ضروريا لإعادة التوالد الاجتماعي الذي يدعم ويحافظ على الإنتاج الاقتصادي، وبصورة

دورية، كان يجب أن يذكّر علماء الجغرافيا الماركسية بهذه الأهمية. وهناك محاولات أخرى لتضمين العمل المنزلي في الاقتصاد - لجعله أكثر وضوحًا وإبرازًا لقيمته - بحيث تشمل الحملات التى ترفع شعار "أجور من أجل الأعمال المنزلية"، والجهود المبذولة لتشتمل الاستبيانات المتصلة بالتعدادات الوطنية على أسئلة حول العمالة المنزلية. وهذه الأخيرة تسمح بقياس مدى، وقيمة العمل، وحساب قيمته المحتملة في النشاط الاقتصادي الوطني، مثل الناتج القومي الإجمالي. ويدعي كاميرون وجيبسون غراهام Cameron and Gibson-Graham (2003) أن المجموعة الثانية من الإستراتيجيات (التي توصف باعتبارها "إضافة" و"محسوبة") "عاجزة عن توليد سياسات نسوية للتحول"؛ لأنها تسعى لضم العمالة المنزلية إلى الوسائل المتبعة في الفكر الاقتصادي، بدلًا من استخدامها بوصفها وسيلة للتفكير في الاقتصاد بشكل مختلف، وبدلًا من دمج العمالة المنزلية في مفهوم أوسع للاقتصاد الرأسمالي، فإن هؤلاء الكتاب يحثون على إعادة النظر في العمالة المنزلية ضمن اقتصاد متنوع للسوق/ غير السوق، المدفوع / غير المدفوع، والعلاقات الرأسمالية /غير الرأسمالية. ولقد حذر «إنجلاند ولوسون» من أن هذه الفئة نفسها تحتفظ بمفاهيم قلقة من خلال تعزيز التمييز بين العمل المنزلي وغيره من أنواع العمل.

قراءات مقترحة:

Domosh and Seager (2001).

هي العملية التي يتم بها إعادة تشكيل أنواع النبات أو الحيوان من خلال الاستخدامات الاجتماعية والاقتصادية التي وضعت من قبل المجتمعات البشرية على وجه الخصوص في السياقات الثقافية والتاريخية. وهذا يعني أن المجتمعات البشرية غيرت التركيبة الوراثية للنباتات والحيوانات من خلال التأثير على تكاثرها، وتواريخ حياتها، وذلك لجعلها أفضل مناسبة لاحتياجات الإنسان وإرادته وفي نظريته حول النشوء والارتقاء للتطور، سمَّى داروين هذه العملية "بالانتخاب الصناعي" كمقابل "للطبيعي") ووضحها بمثال مربي الحمام (انظر الداروينية). وبعض الأنواع المدجَّنة، والكائنات الحية يمكن أن تتكيف إلى درجة الاعتماد على العلاقات الإنسانية - فعلى سبيل المثال فإن محاصيل حديقة النباتات، وحيوانات حدائق الحيوان سوف تجد صعوبة في البقاء خارج هذا السياق المستأنس.

ويرتبط الاستئناس بقوة مع مركزية الزراعة في الأفكار الغربية للحضارة وتقدم المجتمعات البشرية، وهنا نفهم أن عملية الاستئناس متسلسلة، ليس فقط من حيث تغيير ملامح النباتات والحيوانات، ولكن أيضًا من حيث الممارسات الاجتماعية والثقافية عند تعريف البشر.

إن الإدراك التاريخي لهذه الأفكار في الممارسات السياسية والقانونية الاستعمارية، يجد صداه في أفكار مرحلة ما بعد

الاستعمار، التي تُقدم من خلال الضرورات المستمرة للإدارة العلمية والتقدم التكنولوجي لتحسين كفاءة الموارد الطبيعية وإنتاجيتها. وفي عصر البايوتكنولوجي، فإن هذا الإرث التاريخي، يعطينا استثمارات جيوبولتيكية جديدة لمعنى الاستئناس وممارسته. وفي محافل مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، نجد أن الدول الغربية قد.أكدت مطالبات حقوق الملكية الفكرية في الموارد البيولوجية، على أساس من التدخلات العلمية فيما عرض سلفًا بأنها مواد «طبيعية». وعلى النقيض من ذلك، سعت الدول في جنوب العالم، لتأكيد مطالب المزارعين، وحقوق الشعوب الأصلية، في الحقوق المتساوية في الاعتراف بعلاقاتها الإيكولوجية التحويلية، مع النباتات والحيوانات منذ الماضي البعيد فيما وراء الذاكرة الإنسانية.

قراءات مقترحة:

Harlan (1995).

domesticity **حياة منزلية**

هي الحياة في المنزل وممارسات التصنيع في الأسرة المعيشية داخل وخارج المنزل / أو الأسرة. وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم المنزل، والبيت، والأسرة، وتشمل العمل مقابل أجر أو دون أجر (بما

في ذلك الطهي والتنظيف والرعاية)، والحياة المنزلية للأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو مع الآخرين، وبمعنى أوسع، ما يُعتبر مألوفًا ومنزليا مقابل ما هو غريب وغيرُ منزليّ. ودراسة الحياة المنزلية تعود إلى محاولات إضفاء الطابع الرسمي عليها، وترشيد وتعليم مبادئها منذ منتصف القرن التاسع عشر. وفي الجغرافيا، نجد أن أعمال الجغرافيين المهتمين بالمرأة مؤثرة، لا سيما في دراسة الحياة المنزلية منذ سبعينيات القرن الماضي (انظر **الجُغرافيات النسوية**). وفي تحليلاتهم لإعادة **التوالد الاجتماعي** ضمن المجال المحلي، فإن مناصري المرأة الاشتراكيين، استكشفوا طرقَ الحياةِ المنزلية، كموقع للعلاقات غير المتكافئة والمتنازع عليها بين الجنسين، وهي لا تنفصم عن **الرأسمالية** و**النظام الأبوي**. ودرس الجغرافيون المهتمون بالمرأة، **النوع**، و**الطبقة**، وعلاقات **السلطة** العرقية في العمل المنزلي بأجر ودون أجر، وطرق حدوث **هجرة** العاملين في المنازل عبر الدول، ولاسيما النساء، والتي تربط الأسر بالاقتصاديات العالمية وبعدم المساواة.

وقد درست مجموعة واسعة من البحوث الجغرافية الأخرى، التكنولوجيات المنزلية والعقلانية، والتصميم الداخلي، والممارسات المنزلية القائمة والثقافات المادية المنزلية؛ للحصول على نظرة عامة. وتشمل المواضيع المهمة الطرق التي تعيد بها إنتاج الممارسات المنزلية، وإعادة صياغة الأفكار ومقاومتها حول المنزل و/ أو الأسرة، والطرق التي ترتبط بها الحياة المنزلية بشكل وثيق مع **الحداثة** والهوية.

وتمتد أيضًا جغرافيات الحياة المنزلية، إلى ما هو أبعد من الأسرة. ولقد لاحظت إيمي كابلان أن مصطلح "المنزلية" له معنى مزدوج؛ حيث تشير إلى كل من الفضاء المكاني لكل من الأمة والمنزل. وتتضافر كل هذه المعاني، مع تحول الأفكار حول كل ما هو غريب، ومتصور، ومتحقق من خلال مجموعة من السياسات والممارسات المنزلية. وبدلًا من رؤية الحياة المنزلية وقد اقتصرت على المجال الخاص للنفوذ، (وهو موقع بالغ الأهمية لإعادة إنتاج ومقاومة ما هو مرتبط ارتباطًا وثيقًا مع العالم خارجه وفي داخل الأسرة) كشفت الدراسات التاريخية عن الطرق التي ارتبطت بها الحياة المنزلية ارتباطًا وثيقًا وواضحًا وعلى نطاق أوسع بالسياسات الوطنية والإمبريالية، كالخطابات والممارسات المتعلقة بالأمومة والاستهلاك وتربية الأطفال وقد أظهرت أبحاث أخرى أهمية الحياة المنزلية في السياسات القومية المناهضة للإمبريالية، وغالبًا ما تركز على تسييس المرأة داخل المنزل وخارجه. إن دراسات الحياة المنزلية في كل السياقات التاريخية والمعاصرة، تركز عادة على الأهمية المادية والرمزية للنساء. وبينما توجد هناك مجموعة واسعة من الوثائق البحثية حول اضطهاد المرأة من خلال العمل المنزلي والعنف المنزلي، فإنه توجد بحوث أخرى تستكشف الحياة المنزلية كموقع محتمل للسلطة، والإبداع، والمقاومة. وبدأ باحثون آخرون دراسة الحياة المنزلية للرجال، والعلاقات بين الحياة المنزلية وبين الذكورة.

هو التأكيد المادي أو الثقافي للسلطة على الفرد أو على جماعة اجتماعية، أو على الأرض. ويشير هذا المصطلح إلى ممارسة علاقات القوة وإظهارها، وخصوصًا من حيث إنتاج الفضاءات والأمكنة كوسيلة للهيمنة. وظهر مفهوم السيطرة في الكتابات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية بمعنى السيطرة على الأراضي. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دعت النظريات الجيوسياسية، إلى توسيع حدود الدولة على حساب الثقافات الدنيا، وكانت هي الأساس لتوسيع تخوم الولايات المتحدة وروسيا، والرغبة الألمانية في أراضي أوروبا الشرقية، وإنشاء الإمبراطوريات الأوروبية. وفي هذه الفترة، كان ينظر إلى الهيمنة على أنها قدرة الدولة على السيطرة على الأراضي - وبالتالي سكانها - على أساس التفوق الثقافي. وفي فترة الحرب الباردة، كان ينظر أيضًا للهيمنة، على أنها قوة الدولة على تحديد المصالح الخاصة بها وتحقيقها. وعلى الرغم من ذلك، بدأت الدراسات النقدية فى تحديد أشكال أخرى للسيطرة.

وأشار الكاتب الماركسي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci ([35 - 1929] 1971) إلى أن أفكار الطبقة الحاكمة، تُقبل أساسًا من قبل المجتمع كله، وتؤدي للموافقة على مشاريع وطنية لتراكم رأس المال الذي يستفيد منه قليل من الناس (راجع الهيمنة). وتصوير إدوارد سعيد[(1978 2003) Said] للاستشراق، يوضح

أن الممارسات الثقافية للقوى الاستعمارية، خلقت شعورًا بالتفوق لدى رعاياها من خلال الآداب والفنون. ولقد عولجت ممارسات الهيمنة الثقافية من قبل الجغرافيين على عدة مستويات، من بناء الإمبراطورية، إلى الفهم المعياري للأماكن التي تستبعد شعبًا معينًا، وجماعات وسلوكيات معينة.

ولقد شددت دراسات المرأة، ودراسات **الشذوذ الجنسي** (انظر **الجغرافيات النسوية**) على السمات **الأبوية**، والتوجهات الجنسية الطبيعية في **فضاءات مكانية**، بداية من **الأسرة المعيشية** وصولاً إلى الدولة القومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيمنة العنصرية للبيض، تكتسب اهتمامًا متزايدًا. ومع ذلك، يبقى هناك العديد من الانتقادات لدراسات الجغرافيا البشرية بأنها تميل إلى تجاهل مسائل **الجنوسة**، والسلالة، والنوع. ومع ذلك، فقد تم التأكيد على ارتباط الهيمنة الثقافية في خلق مساحات مادية **للعزل العنصري** في المدينة؛ وجرائم الكراهية في **مجاورات** مثليي الجنس والممارسات الأبوية. وفي سياق منفصل، فقد اجتذب دور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة اهتمام الجغرافيين، وخصوصًا دورها في الهيمنة على جدول الأعمال السياسي العالمي وقوتها العسكرية واسعة النطاق.

قراءات مقترحة:

Flint (2004); Staeheli, Kofman and Peake (2004).

نظرية الدومينو domino theory

إحدى نظريات الجيوبوليتيكيا ظهرت في الولايات المتحدة خلال الخمسينيات من القرن الماضي، تدعي أنه إذا انضم بلد واحد (أو اضطر للانضمام) إلى مجال نفوذ الاتحاد السوفييتي، فإن جيرانه سيتبعونه حتمًا. وترتكز النظرية على تناظر سقوط قطع الدومينو، وكانت تستخدم لتبرير التدخل العسكري والسياسي للولايات المتحدة في البلدان الأخرى، لا سيما في جنوب شرق آسيا، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولكن أيضًا في أمريكا الوسطى في فترة التسعينيات (انظر أيضًا الحرب الباردة). وانتقد البعض النظرية لتجاهلها للتاريخ المتفرد والسياسة الداخلية للبلدان المختلفة.

زراعة جافة dry farming

هي مجموعة التقنيات الزراعية الخاصة بزراعة المحاصيل دون ري، وتستخدم في المناطق التي تتفاوت أو تقل فيها الأمطار وتتطلب الزراعة الجافة تدابير للحفاظ على المياه والتربة، مثل إزالة الأعشاب الضارة، والتغطية المتكررة في الصيف في السنوات المتعاقبة. وهي تمارس مُنذ القدم في الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وشمال غرب الهند، وتنتج الزراعة الجافة عددًا محدودًا من المحاصيل المنخفضة الغلة. ولعبت هذه الطرق دورًا أساسيا في التوسع فى زراعة

المحاصيل في المناطق شبه القاحلة من الأمريكتين وأستراليا من قبل المستوطنين الأوروبيين في القرن التاسع عشر. وتشهد الزراعة الجافة انبعاثًا محدودًا بين أتباع الزراعة المستدامة.

قراءات مقترحة:

Hargreaves (1992).

اقتصاد مزدوج **dual economy**

هو اقتصاد يتكون افتراضيًا من جزأين متميزين، هما الاقتصاد الحديث والاقتصاد التقليدي. ربما كان أول من استخدم هذا المصطلح الاقتصادي الهولندي بوُيك، عندما اعتبر إندونيسيا مجتمعًا مزدوج الاقتصاد. ويذكر أن أجزاء من المجتمع الإندونيسي قد أصبحت بالفعل حديثة، وبعض المشاريع في المناطق الحضرية قد تم تنظيمها وفقًا لمبادئ علمية ورأسمالية مُعترف بها، ومواقعها في الأحياء التي تبدو "غربية" بالنسبة لبُويك، ومع ذلك، فقد كان معظم إندونيسيا تبدو "شرقية" أو في مرحلة ما قبل الحداثة؛ حيث تبدو الحياة مسترخية، والعمل يوجَّه للإنتاج الاستهلاكى المنزلي والمحلي. وكان من المفترض أن تسهم آراء بُويك في مناقشات السياسة العامة للدولة. وكان السؤال المطروح هو السؤال التقليدي في منتصف القرن العشرين عن كيفية الانتقال من نقطة ألف إلى نقطة باء، أو الانتقال

من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث (انظر التحديث). كما هو الحال في العديد من هذه النماذج، وكان يعتقد أن التغيير الثقافي تقوده التنمية الاقتصادية. كان هذا بالتأكيد هو الحال عند آرثر لويس (١٩٥٤) في اعتباره التنمية الاقتصادية مع إمدادات غير محدودة من العمالة. واعتقد لويس أن وفرة العمالة الريفية غير المنتجة، يمكن توجيهها للقطاع الصناعي في المناطق الحضرية دون أن يؤثر ذلك في مستويات الإنتاج الغذائي. ويمكن عندئذ أن توجَّه الموارد الشحيحة إلى "القمم الرائدة للاقتصاد"، وقد حاولت الحكومة الهندية القيام بذلك في الخطة الخمسية الثانية والثالثة للفترات (١٩٥٦-١٩٦٦). وبصورة أفضل، فمعدلات الأُجور الحقيقية في المناطق الحضرية لن ترتفع في المدى القصير. والهجرة من الريف إلى الحضر عملت كوظيفة موازنة، وساعدت على ضمان إحلال الاقتصاد الحديث محل الاقتصاد التقليدي ببطء.

وفي فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تم رفض هذه الرؤية حول نموذج الاقتصاد المزدوج. واشتهر مايكل ليبتون Michael Lipton (1977) بقوله إن معظم الفقر في العالم الثالث، كان في الريف، جنبًا إلى جنب مع معظم المصادر منخفضة التكلفة. وإن إهمال القطاع الريفي تحت ادعاء إيجاد نموذج للحداثة الاقتصادية، يعد أمرًا غير منصف وغير فعال. وتم تثبيت التحيز الحضري كسياسة عامة، وتعثرت عملية التنمية البشرية، وبعض الانتقادات

الأخرى تعاطفت مع بعض أجزاء من نقد ليبتون، فقد لوحظ أيضًا نمو الأحياء الفقيرة في المدن والأكواخ، ومع هذا فقد ظل يُكتب عن نموذج الاقتصاد المزدوج ويتم وصفه. وقد تركز التفكير في الآونة الأخيرة على الوسائل المعقدة التي تتبناها الأُسر الحضرية المتريفة لوضع إستراتيجيات لكسب الرزق عبر تقسيم المدينة / الدولة. ويركز هذا التفكير على التكاليف الاقتصادية للحواجز التي تعوق الحركة، بدلًا من التركيز على التكامل المُفترض للقطاعات الحضرية أو الريفية. كما أن هناك نقدًا ذهب لمسافة أبعد، حيث يدَّعي منظرو التنمية الراديكاليون، أن إنتاج المساحات الشاسعة في اقتصاد ما قبل الرأسمالية، كان إرثًا استعماريا، أكثر منه حالة خطيئة أصلية (انظر نظرية التبعية). وعلى أية حال، كانت هناك صلة بين هذين القطاعين لصالح القطاع "الحديث". وأخيرًا، وربما الأكثر صلة بالموضوع، فإن الأعمال الحديثة أكدت أن الحداثة ليست الشرط الوحيد. وهناك العديد من أشكال الحداثة، وكلها مبنية على درجة عالية من مسار التبعية. وإنه لمن الوهم أن نفترض أنه يمكن تحويل الأجزاء «الشرقية» للاقتصاد المزدوج إلى النمط الغربي بالمعنى الوارد في منتصف القرن العشرين، ويعد ذلك تحريضًا على دفع السياسة العامة نحو هذا الاتجاه.

قراءات مقترحة:

Ellis and Harris (2004); Hart (2001).

مصطلح شامل لمجموعة كبيرة من الاهتمامات والمناهج البيئية، التي تَدمج مختلف المنظورات النسوية والبيئية. والنسوية الإيكولوجية تشمل كلًا من النظرية والتطبيق العملي، وهي ظهرت بناءً على الأسس الفكرية للحركات السياسية الإيكولوجية والنسوية حيث تتقاطع كلها معًا عند الحشد الجماهيرى مثلًا في مجال السلام ونزع السلاح النووي، ورفاه الحيوان أو **العدالة البيئية**. وهناك روايات مختلفة عن أصل هذا المصطلح نفسه، ولكنه كثيرًا ما يتم نسبته إلى أعمال الكاتب القرنسي فرانسوا دي بون Francois D”Eaubonne عام ١٩٨٠.

إن القاسم الموضوعي المشترك الذي يربط مختلف تيارات الإيكولوجية النسوية، هو الفكرة القائلة بأن النساء هن الأقرب إلى **الطبيعة**. وتم حياكة هذا الارتباط المفترض ضمن النسيج الفكري والديني والاجتماعي السائد لدى كثير من الثقافات، كما كان أحد المحاور المهمة في نقد مفهوم النسوية. ولعدة عقود سعى النسويون لفصل تحليل وضع المرأة في المجتمع عن أية مرجعية جسدية أو بيولوجية، ووسموا هذه المرجعيات بأنها **جوهرية** ومن ثم فهى مرجعيات خرساء. وبناء على هذا، فإن الاهتمامات والأطروحات النسوية – الإيكولوجية لم تجد اهتمامًا من قبل البحث الأكاديمى النسوي لعدة سنوات حتى جاء من عَبّر عنها خير تعبير من خلال

أعمال الخيال مثلما جاء في قصص الخيال العلمي لأورسولا جوين Guin أو بيرسيه Piercy.

وفي حين كانت اتجاهات النسوية الإيكولوجية المحافظة تميل لتقليل عدم التجانس في تجربة النساء لصالح التجربة الفردية للمرأة، والقدرة التبادلية للطبيعة لصالح بقاء طبيعي أزلي غير متغير، فإنه منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وجدت أعمال النسوية الإيكولوجية انسجامًا جديدًا مع التطورات في الفلسفة النسوية والنظرية الاجتماعية، وتركزت هذه التطورات على الاهتمام بـ:

(١) مادية الحياة الاجتماعية وارتباطها بما وراء الإنسان (انظر أيضًا **الفلسفة البيولوجية**) و(٢) موقفية إنتاج المعرفة المرتبطة بصعود دراسات العلوم النسوية. وكما قالت دونا هاراواي Haraway، وهي واحدة من المؤيدات الرئيسيات لهذا المشروع الأخير: فإن النسويين الإيكولوجيين ربما كانوا الأكثر إصرارًا على بعض المفاهيم الخاصة للعالم (الطبيعة / الجسد) كموضوعات نشطة، وليست **كموارد** يتم رسم معالمها أو تطويعها للمشروعات البورجوازية أو **الماركسية** أو **الذكورية**.

قراءات مقترحة:

Fuss (1989); Gaard (1993); Haraway (1991c);

Plumwood (1993); Seagar (1993); Shiva (1988).

مغالطة إيكولوجية ecological fallacy

هي مشكلة قد تنشأ عند استنتاج خصائص الأفراد من واقع بيانات مجمعة مشيرين بذلك إلى السكان الذين يمثلون جزءًا منهم. فقد أشار إليها روبنسون (1950) Robinson لأول مرة عندما وجد أن هناك ارتباطًا إحصائيًا قيمته ٠,٧٧٣ عند تحليل **الانحدار** لنسبة الأميركيين من أصل أفريقي من عدد سكان ولاية من الولايات، مقارنة بنسبة الأمية في هذه الولاية، ولكن نسبة الارتباط هذه بلغت فقط ٠,٢٠٣ عندما تم استخدام بيانات على أفراد آخرين من المصدر العرقى نفسه. والحقيقة القائلة بأن الأمريكيين من أصل أفريقي يتركزون في الولايات التي ترتفع بها معدلات الأمية، لا يعني بالضرورة أن الأمريكيين من أصل أفريقي ترتفع لديهم مُعدلات الأمية (وبالتالي ضرورة عدم الخلط بين الارتباط الإحصائي والسببية.

وحدد ألكر (1969) ست مغالطات من هذا النوع هى:

- المغالطة الإيكولوجية: وهي افتراض أن العلاقات التي تم تحديدها باستخدام البيانات المجمعة تنطبق بالضرورة على الأفراد المعنيين.
- المغالطة الفردانية: هي افتراض أن الكل لن يكون أكثر من مجموع أجزائه (معكوس المغالطة الإيكولوجية).
- مغالطة متقاطعة: وهي افتراض أن العلاقة التي تم تحديدها في "مجموعة" من السكان تنطبق على "مجموعات" أخرى.

- المغالطة الإجمالية: وهي افتراض أن العلاقات التي تم تحديدها بين بعض الأفراد تنطبق على جميع الأفراد من المجموعة نفسها التى تم إختيارهم منها، وإغفال أن هذه العلاقة تنطبق فقط على عينة عشوائية.
- المغالطة الانتقائية: وتكون في البيانات التي يتم اختيارها بعناية من أجل «إثبات» قضية عامة.
- المغالطة القطاعية: وهي افتراض أن ما يُلاحظ في بيانات واحدة، ينطبق على البيانات الأخرى أيضًا.

وكل ما سبق هو مشكلات تتعلق **بالاستدلال الإيكولوجي**، على نحو ما تم تحديده مؤخرًا بالمغالطة عبر الزمن، حين نفترض خطأ أن العلاقات القائمة في وقت ما تبقى قائمة في أزمنة أخرى.

استعمارية إيكولوجية ecological imperialism

في عمله الرائع "التوسع البيولوجي **لأوروبا**" وصف كروسبي Crosby (1986) الاستعمارية الإيكولوجية بالتدمير البيئي لمساحات واسعة من الأرض بواسطة الاستعمار الأوروبي. واختار كروسبي التأكيد على المشروع الاستعماري من مفاهيم بيولوجية (وليس من مفاهيم عسكرية أو اقتصادية على سبيل المثال) والمواجهات القائمة

الآن بين الأقاليم المنفصلة من الأرض التي يتم ربطها معًا عن طريق أنظمة جديدة من **التجارة**، والإنتاج، وأشكال التبادل الثقافي والاستقرار. وعلى حد تعبيره، فإن "نجاح الاستعمارية الأوروبية كان يتضمن مكونًا بيولوجيًا وإيكولوجيًا". وتتبع كروسبي الاستيطان الأوروبي في "الأوروبيات الجديدة" في (أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا)، كعملية ازدهرت فيها زراعاتهم المعتدلة وانهارت فيها النظم المحلية الأصلية **والنظم البيئية**.

وأهلكت مسببات الأمراض في العالم القديم السكان الأصليين (فمثلًا دمر الأسبان سكان جزر الكناري الأصليين من خلال إدخال الالتهاب الرئوي والدوسنتاريا). وأهلك الجدري الأمريكتين. وبالإضافة إلى ذلك، حدد كروسبي معالم تأثير إدخال "الأعشاب" الأوروبية وانتشارها والتأثيرات التحويلية المترتبة، على سبيل المثال، على انتشار حيوانات مستأنسة جديدة.

وقد تم استخدام هذا المصطلح بطرق أُخرى أكثر نقدية وتوسعًا. **ففي عالم النشطاء** - أو ما يُسمى "تحرك التحركات" (انظر **المنتدى الاجتماعي العالمي**) - ترتبط الاستعمارية الإيكولوجية أحيانًا بفرض مجموعة من القيم الإيكولوجية التي يفرضها فرد واحد أو مجموعة على فرد آخر أو مجموعة دون موافقتهم، وفي هذا الصدد فإن أسباب الاستعمارية الإيكولوجية هي الاتفاقات المتعددة الأطراف، والمساعدات الخارجية واللعب بمشاعر الفقراء.

وبطريقة مختلفة، وبنظرية أكثر صرامة، فإن المصطلح يستمد بعضًا من معانيه من النظرية الماركسية، والتي فيها الاستعمارية الإيكولوجية هي نتاج تقاطع الرأسمالية التوسعية من ناحية وما يسميه كارل ماركس من ناحية أخرى "تصدع نظام الأيض البيئي". إن تجريد المزارعين من أرضهم، وخلق مجموعة من العمال الذين لا يملكون أرضًا، وتركيز وسائل الإنتاج (انظر التراكم البدائي) خَلَّفَ وراءه عبر التاريخ بصمة إيكولوجية عميقة. وتقلصت الأرض لتصبح مادة تقدم "كرشوة"، وهذه العملية كلها تعمل على مستوى عالمي (إمبريالى). وقد استمد ماركس فكرته "تصدع نظام الأيض البيئي" من تحليل ليبيغ Liebig وبعض العلماء الألمان المختصين في كيمياء التربة، ومن حقيقة أن الرأسمالية التوسعية تنقل وتشحن المواد المغذية بعيدًا، إلى المدن وإلى مركز الإمبراطورية. وهناك دراسات أخرى حاولت رسم العلاقات بين النظام العالمي التوسعي، والانتقال من نظام الإقطاع إلى الرأسمالية، والأشكال المختلفة للإمبراطورية (ونظام الحكم) وتوزيع الكلفة الإيكولوجية والاستعمارية الإيكولوجية في هذا المعنى تختلف تمامًا عن تفسير كروسبي، وتحول اهتمامها إلى المظهر المتكرر للتراكم البدائي لأنه يتحكم فيه ويحول مختلف النظم الطبيعية. وفي اللحظة الراهنة، فإن البحث العالمي عن الخلايا الجينية من قبل شركات الأدوية الخاصة – وما يتصل بها من التجارة في حقوق إنتاج البذور – من شأنه أن يكون مثالًا للاستعمارية الإيكولوجية الفعلية. ومع ذلك، لا شيء من ذلك يبشر بأن الأشكال "الأقدم" من التراكم

البدائي وتجريد الفلاحين من أرضهم والتدمير الإيكولوجي الناجم عن ذلك (على سبيل المثال مشروع سد الخوانق الثلاث في الصين) قد توقفت، إذ هي لا تزال تعمل على قدم وساق.

استدلال إيكولوجي ecological inference

هو استخلاص استنتاجات عن الأفراد من بيانات السكان الذين ينتمون إليها، في غياب أية معلومات عن الأفراد أنفسهم. وتشير البيانات دائمًا وبصفة تقريبية إلى التجمعات السكانية التي توضحها المناطق المحددة جغرافيًا، مثل تلك المستخدمة في إنتاج بيانات التعداد. وفي الحالة الكلاسيكية، فقد أراد المحللون أن يعرفوا معدلات الإقبال على الانتخابات من قِبل مختلف المجموعات العرقية في الولايات المتحدة، ولكن المعلومات الوحيدة المتوافرة، تشير إلى نسبة الإقبال الإجمالية في كل منطقة، والتكوين العرقي لسكانها. وقد استخدمت العديد من الأساليب الكمية لتقدير معدلات الإقبال منفصلة لكل مجموعة من خلال هذه المعلومات، ولكن ثمة مشكلات تقنية تلقي ظلالًا من الشك على مدى صحتها. وتقدم التطورات الأخيرة حلولًا ممكنة في ظروف معينة، مع إمكانية تقديم تقديرات أكثر موثوقية من القيم غير المعروفة. (انظر أيضًا **المغالطة الإيكولوجية؛ والمحاكاة الجزئية**).

قراءات مقترحة:

King, Rosen and Tanner (2004), Sui et al. (2000).

هو العلم المعني في المقام الأول بالعالم غير البشري، وبشكل أكثر تحديدًا، بالعلاقات المعقدة بين الكائنات الحية وبيئتها. وعلى هذا النحو، يعتبر علم البيئة، إلى حد ما، علمًا شموليًا وتركيبيًا، يرتكز على علوم السكان، والبيولوجيا التطورية، وعلم التربة، والهيدرولوجيا، والنظم الأرضية، وعلم المحيطات، والكيمياء، والحفاظ البيولوجي، والعلوم الأخرى، في محاولة لفهم كيفية تفاعل الكائنات الحية الفردية والمجموعات العضوية مع غيرها من باقي الأنواع، وبشكل أعم، كيفية ارتباط الكائنات ببيئتها الحيوية واللاحيوية. وينظر البعض للإيكولوجيا كعلم للبيئة، على الرغم من أنه يمكن التمييز بين الإيكولوجيا وعلم البيئة من خلال أن الإيكولوجيا تركز بشكل أساسي على فهم الكائنات الحية، ليس فقط على مستويات الكائن الحي الفردي، والمجموعة العضوية، والأنواع، ولكن بمفهوم المجتمعات المحددة من الأنواع النباتية والحيوانية في تفاعلاتها القريبة نسبيًا. وغالبا ما ينظر إلى مصطلح "oecologie" كتعبير جديد ابتدعه عالم الأحياء الألماني إرنست هايكل، الذي استخدم لأول مرة في عام ١٨٦٦، وهو مستوحى جزئيًا من فكرة داروين حول "أصل الأنواع". لكن الكلمة اشتقت مباشرة من المفهوم القديم "oeconomy"، الذي يشير إلى إدارة «الأُسرة المعيشية» بالمعنى الواسع. وهذا يربط لُغويًا بين البيئة والاقتصاد بطرق مُثيرة للاهتمام، ولكنه أيضًا يُعَبر إلى

حد ما عن اتساع نطاق البحث الإيكولوجي، والذى يشمل عالم الكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن نَسب علم البيئة هو أقدم من ذلك بكثير وأكثر تنوعًا، وبالاعتماد على التاريخ الطبيعي لشخصيات مثل جيلبرت وايت (1720– 1793) Gilbert White ولينيو Linnaeus 1778 –1707) والتي نسبها البعض لكتابات أرسطو حول التغيرات البيئية في اليونان. وإلى حد كبير، فإن علم الإيكولوجي الحديث والجغرافيا يرتبطان معًا ارتباطًا وثيقًا، ليس على الأقل فيما وجد في الأعمال المبكرة للجغرافيا الحيوية لألكسندر فون همبولت. فبصورة أعم، نجد أن العلاقات بين البيئة والجغرافيا تأسست وجُددت بصفة عامة على أساس الاهتمامات ووجهات النظر المشتركة، بما في ذلك التنظيم المكاني، وأسس التنوع الحيوي، وكيف تتأثر بأفعال الإنسان، والآثار المترتبة على أفعال الإنسان بالعالم غير البشري بشكل عام، واستخدام المنطق التركيبي، والعلائقي، والكلي من أجل فهم كيفية ارتباط الكيانات المنفصلة ظاهريًا (وخاصة من حيث الانفصال المكاني).

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، ارتبطت الإيكولوجيا فى العالم الأنجلو- أمريكي ارتباطًا وثيقًا بالسياسات البيئية. ومن خلال الجيل الأول للإيكولوجيا، والمتمثل في الإنتاج الوحيد لستيفن فوربس (Stephen Forbes 1887) -"البحيرة عالم كوني مصغر"، اكتسبت الإيكولوجيا دفعة من خلال الاهتمام بالآثار المترتبة على الأنشطة

الاقتصادية في الغابات، ومصائد الأسماك، والزراعة وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذا الارتباط بين السياسة البيئية والنزعة البيئية من ناحية والإيكولوجيا من ناحية أخرى، تم دمجها من خلال البحث العلمي في مسائل مثل الآثار البيئية للإشعاع من التكنولوجيات النووية، واستمرار وجود المركبات العضوية الاصطناعية في البيئة، (وهذه الأخيرة من المعروف أنها ترتبط براشيل كارسون Rchel Carson وعملها المميز، "الربيع الصامت". واستمر بعد ذلك الارتباط الوثيق بين حماية البيئة والإيكولوجيا، كما كان جليًا في طريقة البحث الإيكولوجي التي استخدمت لتسوية الخلاف المثير للجدل في تسعينيات القرن العشرين حول أنواع من الطيور من ألبوم المرقط في المناطق الشمالية من العالم)، وليس من المدهش، أن نجد أن الارتباط الوثيق بين الإيكولوجيا والنزعة البيئية (حماية البيئة) كان له تأثير كبير على العمل الفكري والعلمي داخل وحول الجغرافيا، مما ساعد في إلهام ظهور مجال تخصصي متجانس متميز من التاريخ البيئي والجغرافيا التاريخية، والتي انشغلت بأصول الجنس البشري والآثار المترتبة على التغير البيئي، والاعتماد على مثل هذه التغييرات كأساس للنقد. وتعتنى **الإيكولوجيا السياسية** وكما يوحي الاسم بدفع وتشجيع النظريات والمناهج الإيكولوجية، المعنية باستكشاف الأصول المحلية والإقليمية للتدهور البيئي والآثار المترتبة عليه في ظل سياق علاقات السلطة غير المتوازنة.

وخلال منتصف القرن العشرين، خصوصًا بعد أعمال فريدريك كليمنتس Frederic Clements، فإن البحوث والنظريات الإيكولوجية أكدت على القدرة التى تتمتع بها النظم الإيكولوجية من حيث التنبؤ، والاستقرار، والتوازن، وتجمعات الأحياء في نمط تصنيفي، وأهمية ذلك في تطور النظم الإيكولوجية المحتواة ذاتيًا، والتي يعمل تطورها - إن بقي دون إخلال من قبل الإنسان - على زيادة التنوع الحيوي.

وقد أكدت نظرية كليمنتس الإيكولوجية بصفة خاصة على استعادة النظم الإيكولوجية "المتضررة" لتتحول من تجمعات محدودة إلى كبيرة في تنوعها الحيوى، والتي تصل إلى أفضل أمثلتها وضوحًا في حالة التجمعات النباتية في مناطق الذروة الإيكولوجية climax ببعض الأقاليم.

وفيما بعد، تعاظم ذلك من خلال تطور إيكولوجيا النظم بالغة التعقيد الرياضي وذات صبغة رسمية واختزالية مؤكدة على نمذجة كلٍّ من الكائنات العضوية في النظام الإيكولوجى، وتدفقات المواد والطاقة داخل النظم الإيكولوجية، وتصيغ تنبؤاتها على فرضيات تقول بأن تجمعات حيوية بعينها تتنافس لتحتل مواطن إيكولوجية بشكل حصري. ويبقى الاستقرار والتوازن بمثابة المبادئ الأساسية لإيكولوجيا النظم.

إن المفاهيم الرئيسية المستمدة من المبادئ الكلمنتسية Clementsian، وإيكولوجيا النظم، أفادت النماذج المعرفية الحداثية

لإدارة الموارد. ويشمل ذلك معادلات لوتكا فولتيرا – Lotka Volterra – المستخدمة في تصميم نموذج للتذبذبات المترابطة والمتوقعة للأنواع الأحيائية (المفترسين والفرائس) في أنظمة مغلقة من الاعتماد المتبادل، والخصائص اللوجستية لمنحنى النمو القائم على إدارة عناصر الاستدامة القصوى لعائدات مصايد الأسماك والغابات. وفي كل حالة، يُنظر للكائنات الحية في هذه النظم، بأنها تتجمع في قدرات مستوعبة مستقرة تحددها القيود المفروضة على الموارد الرئيسية (مثل الغذاء) في الأنظمة المغلقة. ويمكن القول بإن ما سبق يمثل تعميمات أولية بدرجة ما، لكنها بصورة عامة تشير إلى إيكولوجيا تهيمن عليها أفكار معممة حول نظم إيكولوجية فعلية قائمة بذاتها ووجودية، ويمكن التنبؤ بسلوكها، وتميل اتجاهاتها نحو زيادة التنوع الحيوى ونحو الاستقرار إذا ما تُركت دون إزعاج من فعل البشر.

ولكن إذا كانت النزعة البيئية (حماية البيئة) والإيكولوجيا في القرن العشرين قد تشاركت وتقاربت، إلا أن محاولة الإيكولوجيا للتعبير عن طبيعة غير بشرية صارمة قد أثارت بعض القضايا الصعبة التي استعصى عليها حلها حتى الآن. وقد أثيرت هذه القضايا جزئيًا خلال مرحلة الانتقال من الكلمنتسية وإيكولوجيا النظم إلى ما يسمى "الإيكولوجيا الجديدة"، والذي تحققت بدرجة ما على مدى العقدين الماضيين تقريبًا. وللإيكولوجيا الجديدة سمات عدة، ولكنها تتميز عمومًا بتبني التعقيد، والتاريخ، وتبعية المسار (انظر نظرية

التعقيد). كما تتسم بتقدير المقاييس المكانية الجغرافية المترابطة في العلاقات البيئية؛ ويميزها أيضًا تراجع عن التعميمات الواسعة التي تشبه القوانين في إيكولوجية النظم، وتتبنى بصورة نقدية التغيير، وليس الثبات، كقانون طبيعي جديد وينظر بشكل متزايد للنظم الإيكولوجية في هذا النموذج المعرفي على أنها منفتحة للدرجة التي يجعل تحديدها بشكل صارم عملية بالغة الصعوبة. وعلاوة على ذلك، ينظر إلى الإخلال في النظم الإيكولوجية الذى تسببه ثورات البراكين، والحرائق، والعواصف، وتفشي الآفات وما يماثلها، بأنها عمليات إخلال متوطنة.

إن الدراسات التجريبية للتتابع الإيكولوجي بعد الإخلال الناجم - على سبيل المثال - في أعقاب ثورة بركان جبل سانت هيلانه في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة - تُبين أن «استرداد العافية الإيكولوجية» لا يعود بالضرورة إلى حالة ما قبل الاضطراب، ولا التحديد الصارم للتوابع المفترضة والتي تطبقها النظرية الإيكولوجية الكليمنتسية، وإنما يعتمد "استرداد العافية الإيكولوجية" إلى حد ما، على الظروف الأولية، بما في ذلك تراث المجتمعات فيما قبل هذه الاضطرابات.

لهذه الأسباب وغيرها، فإن الإيكولوجيا الجديدة، هي عادة أكثر إنكارًا لما توصف به مجتمعات الكائنات الحية بأنها "طبيعية" في أي مكان. والعديد من هذه الآثار تتوالى بعد ذلك، بما فيها من القدرة

التي تضاءلت بشكل ملحوظ للإيكولوجيا عند وضع خط أساس يتم به تعريف التدهور البيئي. ومع هذا، فإن الإيكولوجيات السياسية الواضحة أصبحت ضرورية، استنادًا على سبيل المثال، على زيادة أو نقصان وظائف اللاندسكيب من مختلف الأنواع (مثل إنتاج حطب الوقود وإعادة التغذية). وفي الوقت نفسه، فإن الإيكولوجية الجديدة، أقل قدرة للقيام بتحديد صارم مميِّز بين الديناميات الطبيعية، وتلك التي تتأثر بالعمليات البشرية، وذلك بسبب القبول بأن التغيير مستوطن في الطبيعة بدرجة استيطان الاستقرار الإيكولوجى نفسها.

وقد جعل هذا بدوره الإيكولوجيا أقل قدرة في الاعتماد عليها كأساس للسياسات البيئية التي من شأنها أن توضح بدقة الطبيعة والثقافة وما لذلك من أهمية في تحديد، على سبيل المثال، المتنزهات البرية التقليدية، والمناطق المحمية، بهدف صيانة الموارد والبيئة وتنوعها الحيوى، ولدى علماء الإيكولوجية الجديدة روح وجودية (أنطولوجية) باحثة عن الذات. وحتى الآن، يكافح علم الإيكولوجيا للوصول لصيغة اتفاق مع التعقيد، والسياق، وتبعية المسار، والمقياس المكاني، وأسس ادعاءات الفلسفة المعرفية حول العالم غير البشري، ولا يزال هناك رغم ذلك تشابهات قوية وروابط بين الإيكولوجيا والجغرافيا، ليس أقلها تبني انتشار وشيوع **التهجين** الذي اعتدى سابقًا على الأنماط المستقرة، سواء كانت من حدود النظام الإيكولوجي أو ثنائيات الطبيعة ـ المجتمع.

مقاييس بيئية Ecometrics

مصطلح ابتدعه ستيفن رادنبوش (Raudenbush and Sampson, 1999) لتقييم طبيعة الظروف الإيكولوجية، وذلك باستخدام الأساليب الكمية متعددة المستويات (انظر النمذجة متعددة المستويات) والنماذج المكانية لاستغلال الاعتماد المكاني من أجل تحسين موثوقية وصلاحية مقاييس عمليات الجوار الاجتماعية (راجع الأثر السياقي). وعلى عكس الإيكولوجيا العاملية التقليدية (انظر التحليل العاملي)، والذي يستخدم بيانات مجمعة، عادة ما تكون بيانات تعدادية، وبيانات لوصف الأماكن، فإن المقاييس البيئية تستخدم بيانات عن الأفراد بالإضافة إلى تسجيل ملاحظات اجتماعية بشكل منظم وقياسات متكررة لخصائص المكان. وهي تهتم أيضًا بكيفية تغيير الأماكن بمرور الوقت.

قراءات مقترحة:

Raudenbush and Sampson (1999); Raudenbush (2003).

نظرية القاعدة الاقتصادية economic base theory

نظرية تفسر النمو الحضري والإقليمي من حيث تقسيم العمل إلى قطاعات أساسية وأخرى غير أساسية. ويضم القطاع الأساسي (B) الصناعات التي تلبي الطلب الخارجي أو التصدير فضلًا عن

موقع هذا القطاع ونموه، معبرًا عن القوى الوطنية والدولية. أما القطاع غير الأساسي (S) فهو موجه لتوفير فرص عمل محلية، لخدمة مجموع السكان المحليين (P)، ومجموع السكان هو دالة لمجموع العمالة (E)، وعلاقات القاعدة الاقتصادية هي كما يلي:

$$E = S + B$$
$$P = \alpha E$$
$$S = \beta P.$$

ويمكن الحصول على معاملات من تحليل الانحدار باستخدام الملاحظات لعينة من المدن أو مدينة واحدة، أو إقليم على مر الزمن. ويتم التحكم في نمو (أو انخفاض) عدد السكان المحليين والعمالة، من خلال التغيرات في القطاع الأساسي، ويمكن أن تحسب تأثيرات هذه التغييرات من معادلات القاعدة الاقتصادية:

$$E = (1-\alpha\beta)^{-1} B,$$
$$P = \alpha(1-\alpha\beta)^{-1} B,$$
$$S = \alpha B(1-\alpha\beta)^{-1} B,$$

والزيادة بمقدار وحدة واحدة في القطاع الأساسي (B) يولد زيادة إضافية بمقدار $\alpha/(1-\alpha\beta)$ في السكان المحليين. وتعد نظرية القاعدة الاقتصادية غاية في التبسيط في افتراضاتها، ولأن احتياجاتها من البيانات بسيطة، فقد استخدمت على نطاق واسع في

التحليل الاقتصادي الإقليمي. وهي تستخدم، على سبيل المثال، في نماذج توطين (تسكين – أو تحديد) النشاط، ونماذج لوري (Lowry) (التي توضح العلاقة بين النقل واستخدام الأرض). والتحديد الصحيح للقطاع الأساسي أمر بالغ الأهمية، وكثيرًا ما تستخدم الحصص المكانية (وهي معدلات الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد مرجعي) لهذا الغرض. وسواء تم تحديد الصناعات ذات المؤشرات العالية في التخصص الصناعي، بأنها من الصناعات الأساسية أو تم استخدام الحصص المكانية لتحديد نسبة العمالة الأساسية في صناعة ما واعتبر ذلك بمثابة الأساس؛ فإن النتيجة هى على سبيل المثال أن ثلث العمالة في صناعة ما ذات حصة مكانية قيمتها ١,٥.

وهناك منهج أكثر تطورًا يستخدم تحليل المدخلات والمخرجات لتتبع الروابط الفعلية بين الصناعات، ولكنه يتطلب بيانات أكثر، كما أنه أكثر تكلفة.

إن أوجه القصور الرئيسية لنظرية القاعدة الاقتصادية تنبع من طبيعتها التجميعية وخاصة ما يتعلق بصعوبات تعريف القطاع الصناعى، والافتراض المشكوك فيه بأن المضاعفات الإجمالية سوف تظل ذات قيم ثابتة، وعدم القدرة على تتبع تأثير التحولات في القطاع الأساسي، مثل تأثير ارتفاع صادرات النفط، على قطاعات محددة من الاقتصاد المحلي.

قراءات مقترحة:

Glickman (1997).

هي فرع من الجغرافيا البشرية معنية بوصف وشرح الأماكن والفضاءات المكانية المتنوعة التي تجري فيها وتنتشر بها الأنشطة الاقتصادية. وتم تأسيس هذا الفرع في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد، ويظل واحدًا من المجالات الفرعية الأساسية للجغرافيا الأنجلو- أمريكية. وكانت هناك محاولات متكررة لإقامة روابط، بينها وبين علم الاقتصاد رفيقها الفكري على ما يبدو، ولكن هذه الروابط لم تتم، وكانت الجغرافيا الاقتصادية من بدايتها مؤسسة على أنها أكثر تجريبية، ومعنية بالسياق، ومنفتحة من ناحية المفهوم، وفي الوقت نفسه أقل تجريدًا، وأقل رسمية في نظريتها مقارنة بعلم الاقتصاد. وكانت هناك لحظات أصبح الاثنان فيها قريبين، ولكنهما في الغالب، حافظا على الانفصال، وتركا مسافة بينهما (كما يفعلان الآن، راجع الجغرافيا الاقتصادية الجديدة). بل على العكس فإن علماء الاقتصاد وعلماء الجغرافية الاقتصادية لم يستقروا أبدًا على منهجية واحدة، أو مجموعة من التقنيات، أو قائمة من المسلمات الواضحة، أو إشكالية التخصص، أو تعريف نهائي. والتغيير أصبح متواصلًا، واستمر التخصص في تجديد نفسه، وهو يفعل ذلك من أجل أن يكون مثيرًا، ومتجددًا، ومنفتحًا دون أن ينظر للوراء، ومعبرًا

باستمرار عن أفكار جديدة في بقية أفرع الجغرافيا البشرية، ولكن هناك شعورًا مزعجًا فقبل أن تتحقق الوعود القديمة، يتم ابتكار أفكار جديدة. وتبدو الجغرافيا الاقتصادية أحيانًا مثل كفن بينيلوب Penelope"s shroud يُنسج خلال النهار، وينحل في الليلة نفسها.

وقد نشأت الجغرافيا الاقتصادية في شكلها الأولي كجغرافيا تجارية، وتم تعريف التخصص رسميًا في ألمانيا عام ١٨٨٢ من قبل جوتز Gotz، وبينما الجغرافيا التجارية تخدم بشكل أساسي كنهايات تطبيقية، كان غرض الجغرافيا الاقتصادية هو المهمة العلمية للتعامل مع طبيعة المناطق في العالم من خلال تأثيرهما المباشر على إنتاج السلع وحركة البضائع. وبنهاية عام ١٨٩٠، ظهرت مقررات الجغرافيا الاقتصادية للمرة الأولى في البرامج الجامعية في الولايات المتحدة وكان أول أستاذ للجغرافيا الاقتصادية في بريطانيا هو ليونيل ليد Lyde، الذي عين في عام ١٩٠٣ في كلية لندن الجامعية. وبعد خمس سنوات أنشأت جامعة أدنبره، وظيفة محاضر لجورج تشيشولم George Chisholm، الذي كان مؤلف أول كتاب باللغة الإنجليزية عن الجغرافيا الاقتصادية، واسمه "دليل الجغرافيا التجارية"، ومنذ تاريخ ذلك الكتاب (١٨٨٩) والجغرافيا الاقتصادية في نمو وازدهار.

وكتاب تشيشولم، (نشر في ٢٠ طبعة)، والكتاب الذي قدمه لاحقًا الأمريكى راسل سميث بعنوان الجغرافيا الصناعية والتجارية أقر الرؤية المستقبلية لتخصص الجغرافيا الاقتصادية، والأسلوب الفكري الذي لا يزال صداه قائمًا.

ولم يعد السياق الاستعماري الأصلي للكتابين ينطبق حاليًا، ولكنهما استمرا في البقاء برسوخ مع اهتمامهما بالتفاصيل التجريبية، واحتفالهما بالأرقام، وميلهما نحو التصنيف (التنميط) الجغرافي على الخريطة، وتتبعهما للعلاقات بين الأماكن من خلال التدفقات الاقتصادية للسلع الأساسية خاصة، وعلى التركيز على التأثيرات الجغرافية للتغير التكنولوجي وشكوكهم النظرية (وعلى الرغم أنه من المفترض ألّا يمكن لجغرافي اقتصادي معاصر أن يذهب أبعد مما تمناه تشيشولم.....

وقد كان تركيز تشيشولم وسميث على السلع الأساسية، ومع ذلك لم يقدِّر كلاهما الثراء المعرفي للمفهوم، وجاءت الجغرافيا في المرتبة الثانية. وادعى الجغرافي الأمريكي ويتبيك Whitbeck (1915-1916) أنه ينبغي أن يكون الوضع على العكس من ذلك: فيجب أن يكون التركيز على البلد وليس على السلعة. وكانت النتيجة، ظهور التركيز الإقليمي على نحو متزايد، على الأقل: في الجغرافيا الاقتصادية في الولايات المتحدة؛ حيث تم تعريف الإقليم بأنه فريد من نوعه، ويتم تمثيله باستخدام نظام تصنيفي أو آخر. فعلى سبيل المثال، استخدم كلارنس فيلدن جونز في كتابه الجغرافيا الاقتصادية (١٩٣٥) تصنيفًا ثماني الأضعاف.

وقدم هارتسهورن في وقت لاحق في كتابه طبيعة الجغرافيا (١٩٣٩) على الأقل جزءًا من احترام العلماء للإقليمية الممثلة بيانيًا

أو الإديوجرافية. إلا أنها لم تفعل شيئًا لربط التخصص مع التغيرات الأساسية التي كانت على وشك تحويل عدد من العلوم الاجتماعية، وحتى بعض العلوم الإنسانية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حدث تحول عن الاستخدام واسع النطاق للأساليب العلمية والفلسفة (مدفوعة بالحرب العالمية الثانية وفيما بعد بالحرب الباردة). وقاومت الجغرافيا الاقتصادية في البداية هذا الاتجاه، ولكن بحلول منتصف فترة الخمسينيات من القرن الماضي، انضمت له أيضًا. ونتيجة للثورة الكمية، حدث تغيير عميق في التخصص؛ حيث تم إدخال التطبيق المنهجي لأشكال التنظير العلمي والتقنيات الإحصائية الدقيقة للوصف والتحليل.

وقد تم تحديد هذا التخصص العلمي أحيانًا خلال الفترة من ١٩٥٥إلى١٩٧٥ بالعلم المكاني، عن طريق.

(١) نظرية الشكل والنماذج، فالكثيرون تسولوا، واستعاروا، وسرقوا، من نظريات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (نظرية الخيار العقلاني والتوازن العام والجزئي، ونظرية الموقع) ومن الفيزياء (نظرية التفاعل المكاني، ونماذج تعظيم الاحتمالية «الإنتروبية»).

(٢) الأساليب الكمية، التي اعتمدت في البداية على الإحصاءات الاستنتاجية، ولكنها لاحقًا صممت داخليًا لتناسب السمات الخاصة للبيانات الجغرافية الاقتصادية.

(٣) استخدام أجهزة الكمبيوتر، في مرحلة البداية، كان الاستخدام بسيطًا ومحدودًا جدًا، ولكن في غضون عقد، تم إجراء عمليات حسابية لا يمكن تصورها حتى الآن لأغراض مفيدة.

(٤) وهناك مبرر فلسفي يستند على شكل من أشكال الوضعية، فالفكرة هي أن المعرفة العلمية هي المعرفة الأصيلة فقط.

(٥) التركيز على الأماكن المأهولة المجردة والمواقع المحددة هندسيًا. وبالتالي، كان ينظر للاقتصاد على أنه كائن مكاني مستقل، مع سلطاته السببية الخاصة، والشكل المورفولوجي وعملياته المولدة الداخلية. وظلت الأقاليم جزءًا من قاموس الجغرافية الاقتصادية، ولكن بشكل تصورى مختلف تمامًا: تفسيريًا ونظريًا وتطبيقيًا، كوحدة مكانية لتحقيق أهداف وظيفية. وكانت النتيجة أن باحثين مثل كلارنس فيلدن جونز لم يعد معترفًا بهم كجزء من هذا التخصص. فلم يكونا في المجال نفسه، وليس على الكوكب نفسه.

ولم يبق هذا التخصص المجرد في كثير من الأحيان، والمغلق والضيق. ولم يكن متوافقًا مع تاريخه الخاص، وكان غير متوافق على نحو متزايد مع اللحظة التاريخية الخاصة. وظهرت **الجغرافيا النقدية** خلال فترة السبعينيات، ودفعت الجغرافيا الاقتصادية في اتجاه مُختلف. مثل العمل الذي قدمه هارفي (Harvey [1982] 1999) حول التنظير الماركسي الكلاسيكي **للتراكم** الرأسمالي والأزمات (انظر الماركسية)، وأكثر من ذلك كان العمل الذي قدمه

ماسي (1984) Massey حول إعادة الهيكلة الصناعية، والتي استندت فلسفيًا على الواقعية، وبلغت ذروتها في البعد المحلي الذي ساد الجغرافيا الاقتصادية البريطانية في أواخر الثمانينيات على الرغم من التنكر لها من قبل كل من ماسي وهارفي. وعبر المحيط الأطلسي نفذت مجموعة من الجغرافيين الاقتصاديين الراديكاليين في كاليفورنيا، عملًا تجريبيًا وتنظيريًا مهمًا - ليس على حالات تدهور الرأسمالية (كما في دراسات التفكيك الصناعي في المملكة المتحدة)، ولكن على نجاحات الرأسمالية، مثل صناعات التكنولوجيا المتقدمة، وأنتج دمج الاهتمامات البريطانية والأميركية من أواخر الثمانينيات، مناقشات حول عمليات التحول للفوردية المفككة القديمة، إلى ما بعد الفوردية الجديدة وتأثرت بشدة من الناحية النظرية بسبب نظرية التنظيم الفرنسي، التي كانت أكثر انفتاحًا، وأقل تجريدًا، وأكثر تحديدًا من الماركسية الكلاسيكية، وبقي الاقتصاد مركزيًا، ولكنها خففت من خلال اعتراف المؤسسات الاجتماعية، وحتى الثقافية، والتي كانت جزءًا لا يتجزأ منها.

وأصبحت الثقافة ومتعلقاتها، مفتاح التحول الثقافي، ومفتاح الدخول إلى الجغرافيا الاقتصادية في منتصف فترة التسعينيات من القرن الماضي في كثير من الأحيان على ما بعد البنيوية، وكانت هناك محاولة لإعادة النظر في كلٍ من الطبيعة الكبرى للتخصص - نظريته المعرفية التجريبية، والذكورية الراسخة، ومنطقه الاقتصادي

فضلًا عن الأقسام المعينة الموضوعية التى يُمكن أن تستفيد من المحرك المفاهيمي الجديد، مثل العمالة والعمل والخدمات المالية والتجارية، والاستهلاك، وتجارة التجزئة. وهذا بدوره، سمح لأنصارها والجغرافيين الاقتصاديين، بنزع موضوع الاقتصاد من البحث، والتعامل مع الاقتصاد كموضوع منفصل، وله كينونة خاصة، وكان لا بد من تصورها كمنتج ثقافي، هش، منفذ وقادر على إدراك مجموعة متنوعة من الأشكال. وفي هذا المفهوم، فإن الخط الفاصل بين الثقافة والاقتصاد، ليس من الصعب أن يُرى، ولكنه لم يعد هناك. وهذا "التحول الثقافي" أبعد ما يكون عن الهيمنة، ومع ذلك، تزايدت الانتقادات، وتم اقتراح بدائل جديدة أو استنساخ بدائل قديمة. وفي الحقيقة، لم يتم الوصول لرؤية أو عقيدة أو نموذج معرفي قياسي حتى الآن في الجغرافيا الاقتصادية. ويشبه التخصص في وضعه الحالي، حالة من العبودية، حيث لا تزال الأفكار السابقة من التخصص واضحة جزئيًا، ولم يتم إلغاؤها تمامًا، ومستمرة في المساهمة في تشكيل التخصص الحالي. وبينما لا يوجد منهج واحد رائد، فإنه توجد عدة مجالات من التخصص تتميز عن طريق البحث والمناقشة النشطة:

(١) مناقشة الأساليب هي واحدة من هذه المجالات، ففي البدء كانت الجغرافيا الاقتصادية (ولا تزال) تُدين بشدة إلى التجريبية، وتجمع بدأب الأرقام والإحصاءات، حتى خلال فترة الاهتمام الأقل

بالإحصاء. وتهتم الجغرافيا الاقتصادية بالإقليمية، ويذكر هارتسهورن أن "الموضوعية".. ربما يمكن أن تكون أفضل ما تحقق بواسطة القياسات الكمية.

وقد أخذها هذا إلى اتجاه مُتطرف خلال فترة الثورة الكمية، ولكن هذا الاتجاه انتهى خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، مما سَهل انتشار طُرق الأساليب النوعية الجديدة وتقنياتها، بما في ذلك بحوث دراسة الحالة المكثفة، وإجراء المقابلات المتعمقة، والتاريخ الشفهي وإثنوجرافيات وصفية، والملاحظة بالمشاركة، وتحليل الخطاب والبحوث العملية وهو منهج لا يحظر أية طريقة، ومسموح فيه بكل شيء. وهذا الاتجاه المتنامي، متنوع، ويتسم بالتغير السريع – ومعظم التقنيات المنهجية المذكورة كان يُنظر إليها على أنها قد تجاوزت الحدود، أو في أحسن الأحوال، طليعية بشكل مثير للريبة، حتى منتصف الثمانينيات. أما الجانب السلبي، فعلى الرغم من ذلك، فهو الانشغال بلحظة الكشف بدلًا من بُطء عمليات الإثبات والتوسع.

(٢) جنبًا إلى جنب مع منهجية متساهلة، ظهرت نظرية التساهل. فتحدث ثريفت وأولدز (Thrift and Olds (1996, p. 313 عن الجغرافيا الاقتصادية "مُتعددة المراكز، التي تتكون من" مجموعة من المجتمعات السردية التي تحفل بالتعدد النوعي لفضاءات مكانية وزمنية اقتصادية. وتشمل هذه التجمعات، تقليد النماذج الرياضية القديمة، وأحيانًا إعادة التجديد لفضاءات مكانية وزمنية اقتصادية

جديدة (لكن ليس في كثير من الأحيان)، ولقد تم تجميع تنويعات الاقتصاد السياسي بشكل فضفاض حول الماركسية، وركزت كثيرًا على الدولة (في الآونة الأخيرة)، ودورها في الليبرالية الجديدة ومختلف المشارب النسوية التي تتقاطع أحيانًا مع الاقتصاد السياسي، وتدير في كثير من الأحيان أجساد الرجال والنساء، ومجموعة من المناهج المؤسسية المرتبطة بالأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاجتماع (وأعمال بوليانس وغرانوفيتر تُعد مهمة في هذا الصدد) كل هذا يؤكد على الاتصال الوثيق، والشبكات، ورأس المال الاجتماعي؛ وقد تم استخدام النظريات المختارة المستمدة من دراسات العلم (وبخاصة أعمال برونو لاتور ودونا هاراواي) لفهم الماديات الغاشمة لأنشطة الجغرافية الاقتصادية، من استخدام الآلات إلى حركة الموارد الأولية على طول سلسلة السلع. إن عدم وجود منهج واحد هو اتجاه تحرري (لا سلطة يتم الخضوع لها)، وإن تسبب ذلك في بعض القلق (أن التخصص يبدأ من جديد مع سجلات نظيفة دائمًا).

(٣) وقد تم استخدام كل من نظرية التساهل، والأساليب، لفهم قضية الجغرافيا الاقتصادية المقلقة على نحو متزايد من أواخر مرحلة الثمانينيات، كالعولمة، وتشكيل هيئة لديها طاقة للبحث المركز في الدراسة. فكانت العولمة مقدمة لدراسة الجغرافيا الاقتصادية وإن لم يستخدمها في البداية كلٌّ من سميث وتشيشولم وهما تلاميذ العولمة. وقد انتهى هذا التركيز وأصبحت الجغرافيا الاقتصادية

دراسة للاقتصاديات الصناعية للغرب فقط، أما باقي أجزاء العالم فقد كان يدرس ضمن **الجغرافيا الإقليمية** أو **جغرافية التنمية**. وأظهرت العمليات التي بدأت من فترة السبعينيات، مثل ظهور تقسيم دولي جديد للعمل، أو زيادة الهيمنة، أو الشركات متعددة الجنسيات، ونمو رأس المال الدولي، والأشكال الجديدة من الاتصالات والنقل لمسافات طويلة، أظهرت للجغرافيين الاقتصاديين، أنهم يحتاجون للتعامل مع العالم كله. علاوة على ذلك، وفي ظل العولمة فإن التقسيم الفكري القديم للعمل في الجغرافيا، لم يكن تزيدًا فحسب بل كان مُعرقلًا كذلك. وكان ديكن Dicken في كتابه عن جغرافية الشركات متعددة الجنسيات (١٩٨٨) (الآن في طبعته الرابعة) واحدًا من أوائل من أشاروا لهذه النقطة. لكنه أوضح نقطة أخرى لا تقل أهمية – هي أن العولمة لم تكن عملية سَلِسَة في القضاء على الفروق الجغرافية؛ حيث لا تمثل نهاية الجغرافيا كما تصورها الاقتصاديون، ولكنها شكل آخر من أهميتها المستمرة. وكانت الفروق الجغرافية هي الشروط المسبقة لإمكانية حدوث العولمة وتحقيقها. وأوضح ديكن هذه النقطة للشركات: قد تم التوصل إلى نتائج مُمَاثلة لدراسة سلاسل السلع العالمية، والتمويل الدولي، ومشروعات التطوير العقاري الضخمة في جميع أنحاء العالم، والدائرة الدولية المهاجرة من النخب المهنية التي تبحث عن وظائف النخبة.

(٤) وأخيرًا، ولعله من المدهش، أن الموارد الأولية والطبيعية أصبحتا محور تركيز النقاش على التخصص المتطور. ولفترة طويلة، كان الموضوع غير مُثار، وكاد أن يختفي تمامًا في إطار العلوم المكانية. إن تبسيط الافتراضات اللازمة لوضع النماذج المكانية، يعني أن التعامل مع الطبيعة غير المتكافئة والمعقدة للموارد على أنها عوامل مركبة، ومن ثم فإن تحليلها كان واعدًا ولكن تم تأجيله إلى أجل غير مسمى، وقدم هارفي (Harvey 1974a) حجة قوية للنظر في الطبيعة جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد، ولكن هذا لم يكن بطبيعة عدوانية "ولكن بطبيعة اجتماعية"، وإنتاج الطبيعة، كما وضعه سميث [1984] 2008 (Smith)، يعني أن إنتاج الطبيعة لا يعني خلق شيء لم يكن موجودًا من قبل. الطبيعة موجودة من قبل، ولكن كيف تم استغلالها والتفكير فيها واستخدامها وتمثيلها، حتى وصلت السوق الرأسمالية وحدث تغيير كبير. وأكد المنهج الماركسي الأصلي مركزية العلاقات الاجتماعية في تشكيل المورد الاقتصادي، وفي هذا الصدد انضم للمناقشات مع **الإيكولوجيا السياسية**. وقد أوضح واتس في ورقته الكلاسيكية ببراعة كيف أن العلاقات الاجتماعية في نيجيريا، لم تجعل من النفط موردًا طبيعيًا، بل ليس موردًا على الإطلاق؛ فقد خلقت سوء تنمية، وشقاقًا اجتماعيًا، وفوضى سياسية. ومنذ ذلك الحين، تركزت المناقشات على الطبيعة والموارد حول محورين: الأول يدور حول التهجين، وهي فكرة مستمدة من دراسات العلوم، وتوسيع نطاق ما يعتبر علاقات اجتماعية، وعدم الإيمان بتلازم، وخلط، ومزج، الطبيعي مع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال كان إنتاج

سوينج دو Swyngedouw في (١٩٩٩) عن الاقتصاد السياسي للمياه في إسبانيا، ومورغان، ومارسدن، ومردوخ عن الطعام، وكانت الأدوار الأخرى حول تأثير الأنظمة الخطابية والتنظيمية، وخاصة الليبرالية الجديدة وتأثيرها على تحديد الطبيعة والموارد – مثال ذلك، أعمال باكر Bakker على المياه (2003) والأعمال المجمعة والتي نشرها هنيان، ومكارثي وبرودام، وزوينز.

إن الجغرافيا الاقتصادية هي تخصص منفتح فكريًا وانتقائي ومُتعدد، وربما فوضوي ويخضع لأهواء مؤقتة. وعدم الثبات هو الثابت الوحيد فيه، وعدم اتساقه هو الاتساق نفسه. وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبحت الحدود بين الجغرافيا الاقتصادية وغيرها من الأفرع الأخرى، غير واضحة أو مميزة؛ لأن فكرة وجود تخصص منفصل، وموضوع تجريبي منفصل للدراسة، هي فكرة مختلف عليها (كما ظهرت في الكتب المرجعية الجديدة للتخصص) على سبيل المثال، "كو كيلي ويونغ" فإن أي شيء يمكن أن يكون الآن مغذيًا لموضوعها تقريبًا. وقد اشتكى النقاد من خارج التخصص من "الغموض" الذي لا يُحقق شيئًا، والمنهج المتسرع، وحتى في الداخل، كانت هناك حالة تذمر من عدم التركيز والدقة ومدى العلاقة الوثيقة بالسياسات وسيكون التحدي غير العادي للتخصص، أن تكون أرضيته أقل قابلية للنقد، والذي على ما يبدو يحدث على أساس يومي، بدلًا من التمسك بأرضيته القائمة.

قراءات مقترحة:

Amin and Thrift (2000); Barnes (2001); Coe, Kelly and Young (2007); Scott (2000a); Sheppard and Barnes (2000).

نمو اقتصادي Economic growth

هو زيادة مُطَرِدة في إنتاج السلع والخدمات، وعادةً ما يقاس على المستوى الوطني بالتغير في **الناتج المحلي الإجمالي** لاقتصاد أية بلد. والنمو الاقتصادي، في الوقت نفسه، واحد من أكثر القضايا الأساسية والمحيرة في النظرية الاقتصادية. فلا يوجد هناك أية إجابات قاطعة على سؤال ما هي أسباب النمو الاقتصادي؟، وإلى أي مدى يمكن أن يستمر؟، ولقد كان هناك نقاش ساخن منذ عهد آدم سميث وتوماس مالتوس. فيعتقد سميث أن المحرك النهائي للنمو هو تقسيم العمل، والتحسين المتزايد الذي يحرك الإنتاجية؛ والذي بدوره يحدد نمو (أو حجم السوق). فالأسواق الكبرى سوف تحافظ على معدلات أعلى من النمو، وبالتالي سيستمر النمو إلى أجل غير مسمى. أما مالتوس، من جهته، فكان أكثر تشاؤمًا. وقال إن نمو السكان يتم بمتوالية هندسية، في حين أن المعروض من الأراضي (وبالتالي الغذاء) لا يُمكن أن ينمو إلا ببطء، مما سيؤدي ليس فقط إلى تباطؤ

معدل النمو، ولكن إلى أزمة كارثية تتمثل في الفقر والمجاعة (**انظر نموذج مالتوس**). وحدد كارل ماركس أيضًا سقف معدل النمو على المدى الطويل، ويرجع السبب في تحليله إلى ميل معدل الريح نحو الانخفاض، وزيادة الصراع الطبقي (انظر **الاقتصاد الماركسي**).

وبالنسبة لماركس، فإن النمو الاقتصادي أيضًا يمكن أن يكون بطبيعته غير مستقر؛ حيث تتوالى عليه دورات من الازدهار والكساد، جنبًا إلى جنب مع نوبات دورية للبطالة (احتياطي العمال). وهى زيادة تدريجية في حين أن ماركس أفرط في تقدير ميل الرأسمالية بطبيعتها إلى فشل النظام، إلا أن توقعاته للتذبذب الكبير في معدلات النمو، جنبًا إلى جنب مع التنمية غير المتساوية مكانيًا، قد أثبتها التاريخ.

والنمو هو المحور الذي تميل إليه **جغرافيا الصناعة**، فقد ذكر ستروبر ووكر (Strober and Walker 1989) أن التغيير هو الثابت الوحيد في عالم عدم التوازن المستمر، الناتج عن طبيعة التطور الرأسمالي. وليس هناك دليل على التقارب المطرد نحو التوازن أو المعدل الطبيعي للنمو، بل هناك وعي متزايد بأنه لا يزال في بدايته، وإذا لم يكن عاجلًا فإن هناك حدودًا اجتماعية وبيئية لهذا النمو، وإن كان البحث عن الأسباب الاقتصادية له لا يزال مستمرًا. وغالبًا، تبدو الحقيقة البسيطة للنمو دليلًا على السببية. لذا، فإن الأداء القوي نسبيًا للاقتصادات الألمانية واليابانية خلال فترة الثمانينيات، أثار

جدلًا واسعًا حول جوهر هذه النماذج المتفوقة الواضحة للرأسمالية وخلال فترة التسعينيات، عندما تعثر النمو الاقتصادي في هذين الاقتصاديين وارتفع النمو الأمريكي، فتم ربط ذلك بالتحقق من صلاحية العلامة التجارية والتي يحركها السوق، والنمو الكبير للتكنولوجيا الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يوصف غالبًا بالليبرالية الجديدة بشكل عام.

وشهدت أواخر التسعينيات من القرن الماضى أيضًا ظهور نظرية النمو الجديدة، التي وضعها خبيرا الاقتصاد روبرت لوكاس وبول رومر، التي تفترض أن الأسباب الحقيقية للنمو داخلية (محلية)، ومن ثم، فإن معدل النمو، هو دالة لإجمالي المخزون من رأس المال (البشري والمادي على حد سواء)، جنبًا إلى جنب مع درجة التطور التكنولوجي للاقتصاد (على سبيل المثال معدل الاستثمار في البحث والتطوير). وقد تم اكتشاف الآثار السياسية المترتبة على هذا النموذج، والتي تشمل تسريع معدل الاستثمار طويل الأجل في التكنولوجيا والمهارات، من جانب بلوستون وهاريسون (Bluestone and Harrison (2001، وهنا، فإنها تسحب التناقضات غير المتوائمة مع الفكر السائد لنمو الليبرالية الجديدة، التي تفضل تدابير قصيرة الأجل لأداء السوق وروح التحرر الحكومي.

ومن الواضح أن البحث عن الأسباب النهائية للنمو سيظل مستمرًا وسيتم بشيء من الاستعجال. ومنذ مرحلة السبعينيات من القرن

العشرين، انخفضت معدلات النمو في العديد من الدول الصناعية المتقدمة بشكل ملحوظ، بالمقارنة بما يسمى العصر الذهبي للفوردية، في حين أن تجربة البلدان الأقل نموًا (مع الاستثناءات البارزة في الهند والصين) كان النمو فيها متفاوتًا بالتأكيد. وقد حدا ذلك بالبعض إلى استنتاج أن "العصر الذهبي" للنمو العالي قد أفسح الطريق أمام "العصر الرمادي" الذي يعد فيه النمو الاقتصادي أبطأ عمومًا، وأقل استدامة.

تكامل اقتصادي Economic integration

مصطلح كثيرًا ما يقترن بالعولمة، ويرتبط عادة مع الادعاءات حول فضائل التجارة الحرة والأسواق الرأسمالية غير المنظمة. وإذا كان أحد يبحث عن "التكامل الاقتصادي" على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، سوف تظهر حوالي ٣٣٥٠ وثيقة، الجزء الأكبر منها، مَعني بتحديد الظروف المواتية لتوسيع التجارة، وتدفقات رأس المال، وتوثيق آثارها المفيدة. ومثل هذه الادعاءات تعرضت للنقد الشديد، وتمثل ذلك بصورة أكثر حِدة في الاحتجاجات التي اندلعت في سياتل في نوفمبر عام ١٩٩٩، في وقت الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (انظر مناهضة العولمة).

ويشكك بعض العلماء في مدى التكامل الاقتصادي العالمي المعاصر وحداثته، مما يلقي الشك على الجهود المبذولة لتصوير العملية على

أنها عملية خطية. ففي منتصف فترة التسعينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال، لاحظ هيرست وطومسون (Hirst and Thompson 1996)، أن الاقتصاد الدولي كان في الواقع أقل انفتاحًا وتكاملًا مما كان عليه في السنوات الأولى من القرن العشرين في ظل نظام معيار الذهب. وأشاروا أيضًا إلى تركيز الاستثمار والتجارة وتدفقات رءوس الأموال بين أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. ومنذ ذلك الحين، برزت الصين كموقع رئيسي لتدفقات التجارة والاستثمار، فضلًا عن كونها تملك أكبر ديون الولايات المتحدة.

و يؤكد الارتفاع الشديد لديون الولايات المتحدة، على عدم التماثل الهيكلي الذي أدى لتحرير الأسواق المالية منذ مرحلة السبعينيات. والاعتقاد الشائع بأن انهيار نظام "بريتون وودز" في الترتيبات الدولية النقدية والمالية في عام ١٩٧١ يمثل هزيمة للرأسمالية الأمريكية الضعيفة، وإطلاق العنان لقوى السوق التي سرعان ما صعدت على حساب سلطة الدولة القومية (انظر النقود والتمويل). واحتلت التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ومساحة التدفقات، مكانًا بارزًا كذلك في عملية تكثيف وزيادة التكامل الاقتصادي.

وفي التحليل المتراجع للتحول إلى ما يسميه نظام الدولار– وول ستريت، يؤكد بيتر غوان، على أن تحرير الأسواق المالية الدولية، كان جزءًا من إستراتيجية متعمدة من قبل إدارة نيكسون، استنادًا إلى فكرة أن ذلك من شأنه تحرير الدولة الأمريكية من الخضوع

لنقاط ضعفها الاقتصادية، وتعزيز سلطة الدولة الأمريكية. إن قطع الارتباط بين الدولار والذهب في عام ١٩٧١، يعني أن الولايات المتحدة قد تُجبر الدول الأخرى على إعادة التقييم من خلال سياستها الخاصة بالدولار، والمفتاح الثاني يَكْمُن في مجموعة من التحركات، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع أسعار نفط أوبك، فلقد أصرت الولايات المتحدة، على أن عائدات النفط، يُمكن إعادة تدويرها من خلال النظام المصرفي الخاص، ووضعت مجموعة من الحوافز للبنوك التجارية لإقراض الحكومات في الجنوب. وشمل ذلك إلغاء الرقابة على رأس المال، وإلغاء سقف القروض المصرفية لمقترض واحد، وتغيير وضعية صندوق النقد الدولي لهيكلة ترتيبات الإنقاذ التي تحول خطر مثل هذه القروض إلى سكان البلدان المقترضة، مع ضمان أن البنوك لن تخسر. والهدف من هذه الترتيبات أيضًا أن الأزمات المالية في الجنوب ستؤدي لهروب رءوس أموال أصحاب الثروات الخاصة، وينتهي بها المطاف إلى تعزيز وول ستريت (انظر الليبرالية الجديدة). وبينما استفادت البنوك ووول ستريت في فترة ما بعد عام ١٩٧٣، فإن التحرير المستمر للأسواق المالية توقف في عام ٢٠٠٨ مع انهيار البنوك الاستثمارية الأمريكية الممتدة وشركات التأمين الضخمة، وأدى شلل النظام المالي العالمي إلى حالة ضعف مفرطة بسبب فقاعة الإسكان الضخمة التي تقودها البنوك الدائنة بإفراط، بتأثير انتشار الأدوات المالية المحفوفة بالمخاطر (مقايضة

الائتمان الافتراضية، على سبيل المثال) في بيئة مالية تتسم بالفساد والغش ورقابة شبه معدومة.

إن أشكال الليبرالية الجديدة للتكامل الاقتصادي التي خرجنا بها من هذا التحليل، ليست سوى مجموعة من قوى التكنولوجيا والسوق التي لا ترحم، والتي انفصلت على نحو متزايد من سيطرة سياسة الدولة، ولكنها ترتبط عضويًا مع ما أسماه هارفي (Harvey (2003b بالإمبريالية الجديدة. مثل هذا الفهم، هو الحاسم في عالم ما بعد ١١ سبتمبر، والذى أصبح فيه التكامل الاقتصادي والقوة العسكرية على ارتباط وثيق.

قراءات مقترحة:

Barnett (2004); RETORT (2005).

وفورات الحجم **economies of scales**

ترتفع مزايا التكلفة عن طريق الإنتاج على نطاق واسع، حيث إنَّ متوسط التكلفة الإنتاجية، يقل مع زيادة الإنتاج. وإجمالي تكاليف الإنتاج تزداد عادة بصورة أقل بالتناسب مع المخرجات، حتى يصل إلى نقطة مجموعة وفورات الحجم السالبة (سلبيات التكلف).

وتنشأ وفورات الحجم عمومًا من الظروف الداخلية لتشغيل المصنع محل السؤال. فمن المصادر المهمة الداخلية لوفورات الحجم:

(أ) إمكانية التجزئة، حيث يبنى المصنع بقدرة معينة، ودونها سيكون متوسط تكلفة الإنتاج أعلى من تكلفته إذا عمل بكامل طاقته، والمصنع لا يُمكن تقسيمه إلى وحدات أصغر تعمل بنفس كفاءة المصنع الأكبر، (ب) التخصص وتقسيم العمل المرتبط بتوسيع النطاق، وهي التي يُمكن أن تُزيد الكفاءة وتُخَفض التكاليف بالتالي، و(ج) عمليات النفقات العامة، مثل تصميم المنتج، والذي يجب القيام به ودفع تكلفته، بغض النظر عن حجم الإنتاج، وبالتالي، كلما كان الإنتاج أكبر، كلما كانت تكلفة النفقات العامة لكل وحدة أقل. ويمكن أيضًا أن تترافق وفورات خارجية معينة مع توسيع نطاق المخرجات، على سبيل المثال، إذا كان نمو هذه الصناعة برمتها يُقلل من التكاليف في كل شركة على حدة.

إن وجود وفورات الحجم تشجع على التوسع في القدرة الإنتاجية، لتصل إلى النقطة التي تسحب فيها مساوئ الحجم تكلفة الوحدة الإضافية (الهامشية) فوق السعر الذي سوف يأتي به في النهاية. وفي بعض الصناعات الحديثة، قد يتم الوصول إلى هذه النقطة فقط مع الحجم الكبير جدًا للإنتاج، بحيث يستمر انخفاض متوسط التكلفة مع ارتفاع حجم الإنتاج إلى أبعد من المستوى الذي كان متوقعًا أن تنشأ فيه مساوئ الحجم. ومع ذلك، قد يؤدى الاتجاه نحو إنتاج أكثر مرونة وتنوعًا في أنشطة أخرى، إلى مساوئ الحجم على نطاق صغير نسبيًا من الناتج. (انظر أيضًا **وفورات النطاق**).

وفورات النطاق economies of scope

هي مميزات التكاليف التي قد تنشأ عند تنفيذ اثنين أو أكثر من الأنشطة معًا ضمن شركة واحدة بدلًا من أداء كل منها على حدة. وعندما تتواجد وفورات النطاق، سيكون لدى الشركات حافز لإنتاج السلع أو الخدمات داخليًا (أي داخل المصنع أو الشركة) وإلا سيتم اكتساب هذه الوفورات من قبل تعاملات الموردين الخارجيين (انظر **تحليل العمليات المالية**). وعادة يتم التعبير عن هذا الحافز في صورة تخفيضات في تكاليف الإنتاج نتيجة لإنتاج كل شيء داخليًا (انظر **تكاليف العمليات المالية**). وبالتالي، قد تنشأ وفورات النطاق، حينما تتشارك السلع أو الخدمات محل الدراسة مع مدخلات إنتاجها (على سبيل المثال عن طريق استخدام الطاقة الفائضة من توليد الطاقة أو تجزئة الآلات)، والتي تكون مرتبطة ببعضها بعضًا من خلال علاقات المدخلات والمخرجات (فيعمل منتج معين كمدخل إنتاج لسلعة أخرى)، والاعتماد على التقنيات المشتركة أو دليل مهارات الإنتاج، أو يُمكن أن تكون أكثر كفاءة في إنتاجها على النطاق الواسع نفسه تقريبًا. هذا المفهوم عندما يقترن بفكرة وفورات الحجم، يتيح فهم القوى التي تحدد حجم الشركة وطبيعة العلاقات بين الشركات في مجموعات محلية للمنتجين.

الاقتصاد هو ممارسة وموضوع. فكممارسة إنسانية، أورد أرسطو تعريفًا لـ oikos بأنه تشغيل الأسرة (على المبادئ الأبوية) لتلبية الاحتياجات اليومية. ومع مرور الوقت انتقل معنى الاقتصاد من مستوى الأسرة إلى المجال العام ضمن **الاقتصاد السياسي**، والذي يعني (السعي للوصول إلى الهدف المنشود بأقل قدر ممكن من النفقات). وكموضوع، فإنه يشير إلى فرضية أن ممارسات الاقتصاد، الآن في المجال العام، يُمكن فصلها عن بقية المساعي المجتمعية. ولقد أصبح الاقتصاد يحتل مركز الخطاب الاجتماعي كنتيجة لهذا الفصل: ويعتقد أن الممارسات البشرية من تقليص الوسائل / والنهاية العقلانية، والاقتصاد (الرأسمالي)، تحتل بؤرة الرفاه الإنساني.

وكانت عملية فصل الاقتصاد عن العمليات الاجتماعية والفيزيائية الحيوية ذات الصلة، غير واضحة بعد، ومسألة كيفية تنظيم **المجتمع** على المبادئ العلمانية، بديلًا عن الأعراف الدينية (المسيحية)، هي ما تنشغل به عملية التنوير في فرنسا وأسكتلندا، وقام علماء الاقتصاد الفرنسيون بتبني نظرية تقول بأن ثروة الأمم، تأتي من قيمة الأرض الزراعية (فيزيوقراطية)، وهؤلاء بنوا أول نموذج للاقتصاد ككيان مُكتفٍ ذاتيًا. وفي عام ١٧٥٨، بنى "فرانسوا كوازني" الصورة الاقتصادية، وسبق بذلك نظرية ماركس لدورة رأس المال، وبعد عام

١٩٤٥ تصورت نماذج المدخلات والمخرجات عملية تدفق المنتجات الصافية من مصدرها الزراعي المفترض عبر الملاك، بأنها عملية "غير منتجة" في نظر الصناعيين، واهتم علماء الاقتصاد السياسي البريطانيين أنفسهم بفوائد تنظيم المجتمع حول الاقتصاد. ورأوا أن الدولة لا يمكن أن تكبح جماح المشاعر البشرية، مما يدل على أن المفتاح، هو تسخير المصلحة الذاتية لهذا الغرض. وأصبح الطمع ذا فائدة، ونال اهتمامًا متوسطًا بديلًا عن المشاعر، وقادرًا على ترويض المشاعر الضارة الأخرى في المجتمع. وحل آدم سميث لغز كيف يُمكن للمصلحة الذاتية أن تخلق مجتمعًا مفيدًا للجميع. وقد خفف من المصلحة الذاتية لحساب الاقتصاد الجمعي، ونص على مبدأ اليد الخفية حيث سوق المنافسة من شأنها أن تترجم الممارسات الفردية للمصلحة الذاتية للاقتصاد إلى المنفعة المتبادلة. وكانت حجة سميث جغرافية؛ فاليد الخفية، والتجارة الحرة، سوف تفيد بريطانيا. وهذه المبررات تحولت تدريجيًا إلى ادعاء مُجرد بأن ممارسات المصلحة الذاتية للاقتصاد، كانت عالمية، ومفيدة اجتماعيًا عمومًا.

وركز الاقتصاد السياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر على العلاقة بين العمليات الاقتصادية والنظام السياسي الوطني. ويقول كارل بولانيي (1944) Karl Polanyi إن الاقتصاد تم فصله عن المجتمع خلال فترة «التحول الكبير» في بريطانيا، إلى الرأسمالية الليبرالية في أوائل القرن التاسع عشر، وبشكل متزايد،

تم وضع الاقتصاد في الإطار الوطني. أما فريدريش ليست (١٨٤١)، الذي تأثر بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، فقد اقترح السياسات الحمائية للاقتصاد الوطني الألماني، لمواجهة العواقب المدمرة للتجارة الحرة مع بريطانيا.

وبعد عام ١٨٩٠ أكمل علماء الاقتصاد الأوروبيون، ومن بعدهم الأمريكيون، مفهوم المنفعة الحدية، وفي وقت لاحق الكلاسيكية الجديدة، وثورة تعزيز مبدأ اليد الخفية، على افتراض أن العالم ذاتي الحكم للأفراد المهتمين بمصلحتهم الذاتية، لهم السلطة السياسية نفسها للمشاركة في المنافسة المثالية. وخلق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد مجالاً تتمكن من خلاله من تحقيق توازن في أسعار السوق التي سوف تطبق مبدأ المنفعة الحدية لكل السلع، وتضمن أن أصحاب رءوس الأموال، والملاك، والعمال، يحصلون على أجور عادلة إلى حد ما (يعكس مساهمتها الحدية في الإنتاج)، وتعظيم المنفعة الاجتماعية، في سوق منظم ذاتيًا. وامتد أيضًا كمبدأ معياري لمجالات واسعة من الحياة الاجتماعية.

إن نظرية الخيار العقلاني، والتي كانت فكرة مؤثرة على نطاق واسع، تؤكد أن الهياكل الاجتماعية والديناميات هي نتيجة لاختيارات اقتصادية رشيدة ذاتية الحكم لأفراد أصحاب مصلحة شخصية، وذلك أساسًا بسبب جميع العمليات الاجتماعية في ممارسات الاقتصاد ويعادل مثل هذه الأعمال مع الأسواق الرأسمالية. وجاءت هذه الرؤية للاقتصاد الرأسمالي المتجانس المنظم ذاتيًا مرتكزة على

ممارسات أصحاب المصلحة الذاتية للاقتصاد، ومحكومة بقواعد المنافسة المثالية، وأتت للهيمنة على الفكر الاجتماعي.

بعد عام ١٩٤٥، ومع النهاية الرسمية للاستعمار ظهر عالم مقسم بصورة كبيرة إلى مجموعة من الدول القومية المستقلة، ولكل منها سيادة معترف بها على اقتصادياتها متمثلة في السيطرة على الحدود، وإدارة الأنشطة الاقتصادية داخل هذه الحدود، وأصبحت فكرة الاقتصاد الوطني شائعة.

وفي الواقع، فإن الكثير من المعرفة الإحصائية المنتجة حول الجوانب الاقتصادية للمجتمع، تظهر في رزمة من الإحصاءات الوطنية، وتم إنتاجها باستخدام الممارسات المتفق عليها عالميًا للقياس (مثل الناتج القومي الإجمالي؛ ومرتكزة على نظرية التيار الاقتصادي الناطق بالإنجليزية)، كما تم جمعها ونشرها من قبل هيئات وطنية مهمة، وأشار تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell 2002d)، أن عملية صناعة الاقتصاد في حقبة ما بعد الاستعمار، قد حدثت بالتأكيد عندما أصبح الخطاب معولمًا.

ولقد انحازت الجغرافيا الاقتصادية لنفسها في فترات ظهور هذه الاتجاهات - فعلى سبيل المثال، خلال فترة الستينيات - كان لها تحفظات جدية، أعربت عنها حول مدى ملاءمة هذا الخطاب. وفي الفترات الأولى للجغرافيا التجارية والجغرافيا الإقليمية، أوجدت وعيًا

لمختلف الممارسات، غير الرأسمالية وغير الفردية للاقتصاد في أماكن مختلفة، والتي تعتبر مناسبة تمامًا للسياق الاجتماعي والفيزيائى – الأحيائى الذي تعمل فيه. فعلى سبيل المثال، لا يزال قطع الأشجار والحرق والزراعة المتنقلة على درجة عالية من الوظيفية للمجتمعات القائمة على حد الكفاف في البيئات الإيكولوجية الحساسة (انظر **الزراعة المعيشية**)، والآن يجري تدميرها بواسطة القطع الواضح لغابات النظم الإيكولوجية لزراعة المحاصيل النقدية الأحادية.

ويُقدّم الغلم المكاني نقدًا أوليًا للاكتفاء الذاتي للرأسمالية والمثالية الاجتماعية، حتى في ظل الافتراضات المتطرفة التي تقدمها الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة. وقد تبين أنه في حين تعمل النظرية الكلاسيكية الجديدة بشكل جيد في العالم التخيلى، فإنها تنهار في العالم الحقيقي في فضاء الاقتصاد المترامي جغرافيًا. والمنافسة الجيدة تتحول إلى منافسة احتكارية، ويختفي مستوى التنافس، والأسعار لن تحقق المنافع الحدية التقريبية.

وقد اكتسب الاقتصاد السياسي الماركسي شعبية في الجغرافيا الاقتصادية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقدم انتقادات شديدة العمق تمثلت في أن الرأسمالية تستلزم استغلال العمالة والطبيعة، وتولد الصراع الاجتماعي والسياسي والتنمية غير المتساوية، وغير القادرة على حل هذه المشكلات داخليًا (انظر **الماركسية**). وأوجد الاقتصاد المكاني صعوبات وتعقيدات

للنظرية الماركسية أيضًا، إلا أن ذلك كان يؤدي إلى تفاقم التناقضات الرأسمالية الداخلية فقط. ولذلك فإن الرأسمالية لا يمكن انتزاعها من سياقها غير الاقتصادي؛ حيث إنها تعتمد على تدخل الدولة، والعمليات الفيزيائية الحيوية، والمعايير الاجتماعية والقانونية، والمجتمع المدني، لإعادة إنتاج نفسها (انظر أيضًا **الإيكولوجيا الثقافية**). ودفعت ما **بعد البنيوية الجغرافيا الاقتصادية** بعيدًا عن التحليلات التي تبدأ بالعمليات السياسية الاقتصادية، من أجل التوصل إلى رؤية تتشارك بها مع العمليات الثقافية، والجنسية، والفيزيائية الحيوية، والممارسات الاقتصادية غير الرأسمالية.

ولا ينفصل الاقتصاد الجغرافي عن العمليات الاجتماعية والفيزيائية الحيوية، بل ويتشكل من خلالها، ويتأثر بها، بدلاً من أن يكون مناصرًا للرأسمالية ببساطة. وليس هناك اقتصاد واحد يصلح للتطبيق على جميع الأماكن، ومع الرأسمالية المتقدمة التي تشكل أفضل الممارسات في كل مكان للجميع، ولكن هناك مجالاً للاحتمالات المتباينة جغرافيًا وتخيليًا.

قراءات مقترحة:

Dumont (1977); Gibson-Graham (1996);
Hirschman (1977) ; Sheppard and Barnes (2000).

تم تقديم هذا المفهوم بواسطة عالم البيئة البريطاني تـانزلي في عام ١٩٣٥ لوصف التفاعل بين الكائنات الحية وما يحيط بها من كائنات غير حية. وقد هاجمت دراسة تانزلي فكرة أن التجمع النباتي كان بمثابة "وحدة عضوية"، وأن التتابع النباتى الرأسى هو عملية تطور للوصول إلى حالة الذروة. واقترح تانزلي أن المناخ، والتربة، والنباتات، والحيوان تتفاعل معًا كعناصر نظام وتتداخل مع بعضها من خلال بيئة مضيفة للأنظمة الطبيعية الأخرى.

وسمح مفهوم النظام الإيكولوجي بمنهج اختزالي لتحليل الغابات والحقول والأراضـي الرطبة والبيئات الأخـرى من ناحية تدفقات الطاقة والمادة. وسمح بالاستعارات من الهندسة، والشبكات، ونظرية التحكم، ليتم تطبيقها في مثل هذه البيئات، وفي مثل هذه الأنظمة للتغذية الراجعة، وللتوازن، والتحكم.

والأنظمة البيئية ليست محددة بأبعاد معينة، فيمكن تحديدها على أي مقياس مكاني، بداية من بحيرة أو محيط أو غلاف حيوي. وفي الدراسات الكلاسيكية مثل دراسة أودوم على خصائص الطاقة في منطقة (سلفر سبرنجس) في فلوريدا (في عام ١٩٥٦)، متضمنة أنظمة صغيرة مرتبطة طبيعيًا. ويمكن إرجاع معظم افتراضيات الإيكولوجيا كعلم تجريبي إلى قوة منهج النظام الإيكولوجي.

فالنظام الإيكولوجي، بل وعلم الإيكولوجيا في مداه الأوسع، قدم إطارًا لتحليل التأثيرات البشرية على الطبيعة غير البشرية وإدارتها. وفي منتصف القرن العشرين، عززت الإدارة الإيكولوجية اتساع مدى أفكار السياسة العالمية حول موضوعات مثل: الرعي الجائر، والتصحر، وإزالة الغابات، ومشكلة البيئات الهشة. وعمد علماء الإيكولوجيا إلى تطبيق الدروس المستفادة من تخصصهم العلمي المتعدد على التنمية كالمبادئ الإيكولوجية للتنمية الاقتصادية.

كما أن استخدام النظام البيئي كإطار لفهم التأثيرات البشرية على الغلاف الحيوي، كانت جوهرية أو (أساسية) للحركات البيئية في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي (وفي الوقت نفسه سميت غالبًا بالحركة الإيكولوجية)، وإلى التوسع في مفهوم الحفاظ على البيئة. ومفهوم النظام الإيكولوجي له تأثير عظيم على علم الجغرافيا، بداية من وصف الأنماط النباتية على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، كإطار عمل لتحليل التفاعل بين المجتمع والطبيعة. ولقد درس ديفيد ستود آرت الكائنات الحية والنظام الإيكولوجي في كتاب (هاجت) المسمى (النماذج في الجغرافيا) درسها معًا كوسيلة لشرح كيف يعمل العالم، وأيضًا كمؤشرات لأهمية منهج النظم ونظرية النظم العامة كمنهجية موحدة للجغرافيا. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير لعلماء الجغرافيا البشرية بكل جوانب التركيب الاجتماعي للطبيعة، فإن النظام الإيكولوجي استمر ليكون محور التفسيرات

العلمية الطبيعية للعمليات والأنماط في البيئة الحية والتفاعلات البشرية معها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات الإيكولوجية الحديثة لمشكلات الأنظمة البيئية وتدهورها، حافظت على اهتمامها بالنظام البيئي كإطار شمولي لفهم التأثيرات البشرية على الطبيعة غير البشرية.

معمور أو مأهول (إكيومين) ecumene

هو مصطلح يستخدم ليعني العالم المعمور أو المأهول. وهو يشير بصفة عامة إلى العمليات التاريخية والأشكال الثقافية للاستيطان البشري، وإلى هذه الأجزاء من الأرض التي جعلها السكان موطنهم الدائم، وإلى الأنشطة الاقتصادية التي تدعم الإشغال الدائم واستخدام الأرض. وهو مشتق من الكلمة اليونانية oecumene والتي تشير تحديدًا إلى العالم المتحضر، كما كان معروفًا عند الإغريق (وفيما بعد الرومان) والذي كان متركزًا في حوض البحر المتوسط. (انظر **الحضارة**). وفي بعض دراسات الجغرافيا التاريخية للجغرافيا يُقَدم المصطلح على أنه مفهوم موحد واهتمام مميز للتخصص. وعمليًا تم استخدامه بكثرة من قبل علماء الجغرافيا الثقافية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع العلماء الموالين لهم في مجال الأنثروبولوجيا والآثار الذين كانوا وقت ذاك مهتمين بحتمية الاستيطان البشري وتوزيعه (انظر **الجغرافيا الثقافية**).

والإكيومين تم تبنيه كعنوان لدورية علمية صدرت عام ١٩٩١، تهدف إلي عرض أعمال الجغرافيا الثقافية الجديدة، ومجالات الدراسة التي تتعلق بالحفاظ على البيئة. كما تم إعادة إصدار هذه الدورية عام ٢٠٠٥ تحت عنوان أكثر وضوحًا هو الجغرافيا الثقافية، والذي ربما يشير إلى انخفاض التعاطي الفكري لصدى كلمة الإكيومين في بداية القرن الواحد والعشرين.

قراءات مقترحة:

Ecumene, James (1972)

مدينة حدية **edge city**

شكل حضري في الولايات المتحدة تم تحديده من قبل جارو وتم استخدامه من قبل آخرين (على سبيل المثال). ويشمل مفهوم المدينة الحدية الصناعة والتجارة وأماكن السكن مثل المدن التقليدية، ولكن بصورة أقل تركيزًا (انظر **الزحف الحضري**). والمدن الحدية ظاهرة حديثة (ظهرت بكثرة بعد ١٩٧٠) وتحتوي المكاتب من المستويات العليا، والمساحات التجارية، كما أنها أصبحت أيضًا تفهم على أنها أماكن أو مراكز مدن جديدة على هامش المناطق الحضرية، مثل مدينة تايسون كورنر بولاية فرجينيا. وطبقًا لجارو، فإنها ليست فقط مدن حدية بسبب موقعها الهامشي، ولكنها بسبب كونها مراكز رئيسية للإبداع.

قراءات مقترحة:

Garreau, 1991

تعليـم **education**

تركز دراسات جغرافية التعليم على الاختلافات المكانية في توفير الموارد التعليمية وانتشارها وجودتها ومخرجاتها. والعديد من هذه الموارد يتم توفيرها في صورة مرافق في مواقع محددة، فعلى سبيل المثال، نجد أن توفير مراكز اللعب لأطفال ما قبل المدرسة، ربما يشمل اختلافًا في **سهولة الوصول** مع اعتبار العدالة الاجتماعية. ومعظم المرافق التعليمية تعد مرافق عامة في معظم البلاد، ولذلك فإن توزيعهم المكاني هو عملية سياسية؛ حيث إنه يمثل إنفاقًا عامًا على التعليم (راجع **التمييز الإيجابي**). ولا ترتبط الاختلافات المكانية في المخرجات التعليمية فقط بجودة أنظمة المرافق والمعاهد التعليمية، ولكن أيضًا بالوسط الاجتماعي. وطموح الطلاب، وأداؤهم لا يعكس فقط قدرتهم الفطرية، وأوضاعهم العائلية، وجودة المدرسة التي يدرسون فيها ولكن أيضًا خواص مدرستهم وأقرانهم وأثر المجاورات السكنية القوي (انظر أيضًا **تأثير الجوار، والنمذجة متعددة المستويات**). إن وجود ذلك كان أساس التحديات لفصل أنظمة المدارس وتساويها حينما تبدأ في العمل في العديد من الولايات الأمريكية؛ حيث يتم فصل الأمريكيين من أصل أفريقي عن البيض، وبعد قرار المحكمة العليا عام ١٩٥٤ حول قرار هيئة التعليم في منطقة توبيكا، فإن

العديد من مدارس الأقاليم ألزمت بتكامل المدارس لإلغاء التعامل غير المتساوي الذي عانى منه الأمريكيون الأفارقة.

والإستراتيجية العامة التي تم تبنيها لتحقيق ذلك، كانت استخدام الحافلات؛ حيث كان يتم نقل الطلاب من مناطقهم السكنية المنعزلة إلى المدارس المختلطة، وقد قوبل هذا في المقابل بمعارضة متزايدة من البيض؛ حيث كانوا يقومون إما بإرسال أولادهم إلى مدارس خاصة، أو ينتقلون إلى مدارس مناطق الضواحي؛ حيث كان السكن يعد غاليًا جدًا لمعظم الأمريكيين من أصل أفريقي (رحلة البيض). هذه الأنماط المتشابهة، تمت دراستها في قواعد اختيار المدرسة في المدن الإنجليزية.

ومع تبني الليبرالية الجديدة في العديد من الدول، ظل التعليم خدمة عامة، فاختيار العائلة والطلاب تم تشجيعه كاتجاه ضد التوزيع الجغرافي للالتحاق بالمدارس الذي ميز المراحل الأولى، عندما كان تكوين مدرسة واعتبار تأثيرات الجوار فيها انعكاسًا للمنطقة التي تخدمها «ولتسهيل هذا الاختيار، يتم نشر المعلومات عن المدارس، مثل أداء طلابها في الامتحانات العامة ومعدلاتهم ومعدلات التسرب، مما يؤدي إلى إنشاء أو تكوين جدول ترتيب للمدارس مثل جدول دوري كرة القدم». وتركز دراسات جغرافية التعليم على تقديم عملية التدريس وطبيعتها في التخصص في المدارس والجامعات. ولقد اندمجت مجموعات ذات اهتمامات خاصة، شاملة الجمعيات الجغرافية

مثل الجمعية الجغرافية البريطانية، وكونت جماعات ضغط أمام السلطات المختصة لتأكيد وجود الجغرافيا في مناهج المدارس، وأن هـذه الأقسـام تقدم درجـات علمية في التخصص في الجامعات، وبمعدلات نجاح متفاوتة عبر البلاد. والجمعيات الجغرافية الرائدة مثل مؤسسة الجغرافيين الأمريكيين والجمعية الجغرافية الملكية للجغرافيين البريطانيين، تضم مجموعات تخصصية، تهدف إلى تطوير علم أصول التدريس كما تفعل الدوريات العلمية مثل مجلة الجغرافيا في التعليم العالي، وهناك اتجاه متزايد داخل الجامعات لا للتقييم المنتظم لأدائها وإنما بصفة خاصة في المجال البحثي (كما يتم ذلك في النظام البريطاني لعملية تقييم الأبحاث والذي يعطي درجة لكل قسم في الجامعة كل خمس سنوات كمتوسط وبعد ذلك يتم تحديد التمويل بناء على النتائج وتقديمه للمعاهد التي تركز على البحث فقط.

قراءات مقترحة:

Bednarz, Downs and Vender (2003); Kong (2007); Walford (2001)

مساواة **Egalitarianlism**

هي الرأي القائل بأن جميع الناس على قدم المساواة تأسيسًا على قيمهم الأخلاقية أو الاجتماعية، وينبغي أن يعاملوا على هذا الأساس.

ويمكن لمذهب المساواة أن يتخذ عددًا من الأشكال المرتبطة بأنواع مختلفة من المساواة، كالمساواة في الفرص، والمخرجات والدخول، والثروة أو السلطة، والاحترام، والمساواة أمام القانون أو المساواة أمام الله. ويخبرنا مذهب المساواة ضمنيًا بالحاجة إلى الكثير من البحث عن جغرافيات عدم المساواة، بما في ذلك تلك المرتبطة باختلافات النوع، والطبقة، والانتماء العرقي، والحالة النوعية، والجسدية، والعمر، والجنوسة (انظر القومية). وأصبح التخفيف من حدة عدم المساواة المكانية مثار اهتمام معياري كبير للدراسات الجغرافية منذ أوائل مرحلة السبعينيات.

قراءات مقترحة:

Lee and Smith (2004).

جغرافية الانتخابات **electoral geography**

هي دراسة الجوانب الجغرافية لتنظيم الانتخابات وتنفيذها ونتائجها. وأجريت الدراسات الرائدة مبكرًا في أوائل القرن العشرين، ولكن معظم الإنتاج العلمي – والذى أنتجه عدد قليل من المتخصصين – يعود لبداية ستينيات القرن الماضى.

ونظرًا لأن التصويت في الانتخابات الوطنية والمحلية يكاد يكون مرتبطًا دائمًا بمكان محدد (على سبيل المثال: يجب على الناس أن يدلوا بأصواتهم في منطقة محددة، عادة ما يكون مقر سكنهم) وتنشر النتائج لتلك الأماكن، تكون هناك فرصة بالتالي لإنتاج كمية كبيرة من البيانات التي يمكن أن تخضع للتحليل الجغرافي المكاني.

وتشير مخرجات الانتخابات من واقع الخرائط الخاصة بها، إلى أن الجغرافيا ظاهرة ذات ارتباط مواز؛ إذ لا يوجد شيء بطبيعته جغرافي حول العمليات المؤدية للنتائج، والتي تنتج وتعرض في صيغة مكانية. لكن في المقابل يذهب بعض الجغرافيين مثل أجنيو (Agnew (1987A) وكوكس (Cox (1969، إلى أن عمليات اتخاذ القرار التي تقوم عليها تلك الأنماط الانتخابية، هي بطبيعتها جغرافية، وأن التنشئة الاجتماعية للناخبين، هي عملية في هذا السياق (راجع الأثر السياقي) والكثير من التفاعل الاجتماعي الذي يسبق قرار التصويت، هو عملية محلية تحدث في الأسرة والمجاورات السكنية، وبالتالي يصبح لها اهتمام كبير في الجغرافيا الانتخابية على أثر المجاورة السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تعبئة الناخبين، تعد أيضًا (على الأقل جزئيًا) نشاطًا محددًا مكانيًا، والأحزاب السياسية تركز في عملياتها الانتخابية على تلك الأماكن التي يتوقعون الحصول فيها على أفضل النتائج.

والكثير من التحليل في الجغرافيا الانتخابية يستخدم بيانات بيئية - وكثيرًا ما يُجمع بين العوائد الانتخابية للأماكن، مع بيانات التعداد المعنية بخصائص ساكنيها - وذلك يواجه المشكلات المرتبطة بالاستدلال الإيكولوجي (راجع **المغالطة الإيكولوجية**). وأضاف الجغرافيون المعلومات المكانية للبيانات المسحية أيضًا، لتسهيل التحليلات التي على الأقل تلتف جزئيًا حول تلك المشكلات، كما أن الدراسات الأمريكية لأنماط التصويت على مستوى الولاية ومناطق انتخابات الكونجرس، قد أنتجت أفكارًا ذات قيمة كبيرة في الاقتصاد السياسي لعملية الانتخابات هناك.

وفي العديد من النظم الانتخابية - وخاصة تلك القائمة على أساس الدوائر الفردية (النظام الذي كان منتشرًا سابقًا في كلٍ من المملكة المتحدة والولايات المتحدة) - فإن عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية ذات الصلة هي بطبيعتها عملية جغرافية، ومع عضوية مثل هذه الهيئات التي تحدد من يفوز بمعظم الأصوات في كل مجموعة من الدوائر الانتخابية الإقليمية، تصبح بالتالي عملية تحديد الدوائر الانتخابية عملية مسيسة إلى حد كبير في بعض البلدان، ويتم تعيين حدود المنطقة لتعزيز مصالح طرف على حساب آخر، على الرغم من أن نتائج مُماثلة يمكن الوصول إليها دون أي نشاط من هذا القبيل حين يتم إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية من قِبَل هيئات مستقلة وغير حزبية.

وكجزء من التعبئة المتواصلة لتقديم الدعم في الأماكن، والأحزاب و/ أو المرشحين، قد تؤثر على توزيع السلع العامة في المناطق المفضلة لمكافأة أولئك الذين ساندوهم في الانتخابات السابقة، والتماس الدعم من الآخرين هناك (راجع **الدعم الحكومي**)، وتعد نتائج جغرافية الانتخابات تبعًا لذلك، أساسًا محتملًا لجغرافيا السلطة السياسية. (انظر أيضًا **الديموقراطية**).

قراءات مقترحة:

Johnston (2005a), Johnston and Pattie (2006);

Johnston, Psttie, Dorling and Rossiter (2006).

هجرة نازحة **Emigration**

هي شكل معين من أشكال الهجرة يتم استخدامه عادة للتعبير عن الهجرة التي تحدث بين الدول. ويهاجر يعني أن يغادر المكان، وهو على العكس من **الهجرة الوافدة**، والتي تعني الوفود لمكان جديد. وقد تم تعريف الهجرة النازحة كحق من **حقوق الإنسان** الأساسية في المادة ١٢ من الميثاق الدولي للأمم المتحدة ١٩٦٦ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٧٦): «لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده الأصلي» (الأمم المتحدة). مع ملاحظة أن الحق في الهجرة النازحة، لا يقابله حق الهجرة

الوافدة، أو الدخول إلى بلد يختاره. وقيمة هذا الحق قابلة للجدل، وعلاوة على ذلك، فإن الدول تختلف اختلافًا كبيرًا في احترامها لهذا الحق. ففي خلال فترة الحرب الباردة، حظرت الدول في حلف وارسو على مواطنيها مغادرتها، خاصة بعد بناء الأسوار الفاصلة بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية في أوروبا. وعدد البلدان التي تحظر الهجرة حاليًا محدود جدًا، ولكن كل الدول القومية تنظم عملية الخروج منحًا أو حجبًا بموجب جوازات السفر، وتختلف أيضًا الدول في ممارساتها في مراقبة عملية الهجرة: فبعضهم يتتبع مسار بعض مواطنيها في الخارج من خلال نظم التسجيل، وجمع إحصاءات مفصلة عند جميع نقاط الدخول والمغادرة، في حين أن دولاً أخرى تهتم فقط بالمواطنين المقيمين فعليًا في الوطن الأم (انظر أيضًا المواطنة).

قراءات مقترحة:

Castles and Miller (2003).

Emotional geography جغرافيا عاطفية

هي دراسة الديناميات والعلاقة المتكررة بين العواطف والمكان أو الفضاء المكاني. وتشمل الجغرافيا العاطفية، الطرق المتنوعة لفهم التباين الطبولوجي والطوبوغرافي للعاطفة. وكمنظومة عمل

فإنها تستجيب، من ناحية، للادعاء بأن العواطف هي الجانب المستعصي من الحياة، وبالتالي يحتمل أن تكون جزءًا تأسيسيًا من جميع الجغرافيات، ومن ناحية أخرى، تستجيب إلى الاعتراف بأنه قد تم التلاعب بالعواطف منذ فترة طويلة كما تم تضمينها كجزء تأسيسي للأشكال المختلفة من السلطة على هذا النحو، فإن العمل على الجغرافيات العاطفية، يثير الطرق المتعددة التي تنبثق من بينها مختلف العواطف، ويعاد إنتاجها، والترتيبات الاجتماعية المكانية المحددة، وارتباطها بكيفية أن العواطف أصبحت جزءًا من العلاقات المختلفة التي تشكل الجغرافيات القائمة للمكان. وبالتالي، فإن مصطلح "الجغرافيا العاطفية" لا يحدد فرعًا علميًا يقتصر على دراسة مجموعة من العواطف (مثل الملل أو الخوف أو القلق). ولكنه بدلًا من ذلك، يتألف من طرق تأخذ في اعتبارها كيف أن العواطف تمثل (جنبًا إلى جنب مع أمور أخرى ذات صلة مثل المزاج والشعور والتأثير) مجمل العناصر المتضمنة في التكوين الدائم للعلاقة الزمانية المكانية، وتستكشف أن أسلوب الاستجابة والتدخل في هذه الأمور، ربما يصبح ضروريًا لتعطيل الممارسات المنهجية والنظرية للجغرافيا البشرية.

وللاهتمام بالعواطف، أو على الأقل استحضارها، تاريخ طويل في الجغرافيا البشرية، وكان دوره محوريًا، فعلى سبيل المثال، هناك إصدار موسع عن ماهية الإنسان، وماذا يعمل، عبرت عنها

الجغرافيات الإنسانية في فترة السبعينيات وعلى وجه الخصوص من خلال المساهمات النسوية في الجغرافيا الاجتماعية.

والاهتمام الحالي بالجغرافيا العاطفية يحركه مصدران متشابكان، وكلاهما له صداه، مع اهتمام الجغرافيا الإنسانية للعالم المعيش، والعالم المسلم بفحواه، ويعمل هذان المصدران بطريقة حساسة تتأثر بالمد والجزر في خضم الحياة اليومية. والمصدر الأول، والأبرز، هو أن هناك اهتمامًا كبيرًا في **الجغرافيات النسوية** بالسكوت عن أو تجاهل التفاوت العاطفي في تجارب النوع (الجندر) والمحاولات التالية للحد من هذا التفاوت وإعطاء فرصة لظهور التجارب العاطفية على أساس نوعي. أما المصدر الثاني فيتمثل في منح النظريات اللاتمثيلية اهتمامًا بظهور العواطف أو تميزها من وخلال التجمعات اللاإرادية التي تجمع بين الأجسام البشرية وغير البشرية في مجالات واسعة من التأثير. وهذه - على أية حال - تستبعد بعضها بعضًا، وهي وجهات نظر متماسكة داخليًا، وفي الواقع، إن ما هو مشترك بينهما هو الالتزام بارتباط العواطف، وبالتالي فإنها تفترض بأن العواطف ليست محتواة أو مملوكة من عقل فردي. ومع ذلك فإن التعددية الناتجة عن ذلك في كلٍ من المنهج والنظرية تطرح تساؤلات حول كيفية فهم دور الذات في ماهية العواطف وماذا تفعل، وكذلك الأسئلة الأوسع نطاقًا مثل كيفية تطوير المفردات المفاهيمية والمهتمة بالتباين في الجغرافيات العاطفية. وكلا السؤالين تمت الإجابة عليه من خلال التجارب الأخيرة باستخدام تقنيات العلاج

النفسي العملى (راجع نظرية التحليل النفسي)، وأساليب الأداء التي تهدف إلى ملاحظة العواطف المختلفة أو الجغرافيات الفعالة. وتتجلى أهمية هذه الاتجاهات البحثية الجديدة وفائدتها في نشر مجلة علمية جديدة متعددة التخصصات تسمى "العاطفة والفضاء المكانى والمجتمع" بداية من عام ٢٠٠٨.

قراءات مقترحة:

Anderson and Smith, (2001); Bondi (2005); Davidson, Bondi, and Smith (2005).

إمبراطورية **empire**

هي أرض مترامية الأطراف، ونظام حكم يشمل أراضي وشعوبًا مختلفة، وهي محكومة، بطريقة مباشرة وعلى نحو فعال، من قبل شخص واحد (الإمبراطور / الإمبراطورة)، بسلطة فردية أو بواسطة نخبة مركزية، دون الحصول على موافقة رسمية من جميع شعوبه. أو يستخدم هذا المصطلح بالعامية أيضًا للدلالة على السلطة العظمى، والهيمنة المتعالية (مثل "إمبراطورية الشركات الضخمة")، وتلصق بها عادة صفات مثل "إمبريالية" و"استعمارية" لوصف الإجراءات والعمليات الإمبراطورية.

وقد اتخذت الإمبراطورية أشكالًا مختلفة، وليس لها معنى أو تفسير واحد. وقد ترسخت أعمدتها إبان تطور الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الحديثة التي بلغت أوجها في أوائل القرن العشرين. ومنذ العصر الروماني فإن القدرة على بسط السلطة على مساحة كبيرة برز مركزيًا في الجدل حول الإمبراطورية (انظر **التباعد الزمكاني**). وكانت هناك أكثر من ٧٠ إمبراطورية في التاريخ، متضمنة تلك التي تم إنشاؤها من قبل الرومان والإنكا والنمساويين والعثمانيين وبريطانيا واليابان والاتحاد السوفيتي. وقد استعرض نيال فيرغسون نماذج للإمبراطوريات من حيث أسسها المتروبوليتانية (الحضرية الكبرى)، وأهدافها المعلنة، ونظمها الاقتصادية والسياسية، وطابعها الاجتماعي، ومميزاتها وعيوبها. وقد وُضعت فروق مهمة بين الإمبراطوريات القديمة والحديثة، والغربية وغير الغربية، والبحرية والبرية، والإمبراطوريات الرسمية وغير الرسمية. ولقد تفاوتت الإمبراطوريات في تاريخها الطويل ونظرياتها وفقًا لما يلي: (أ) الأهمية النسبية للمصادر الستة للقوة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية والجيوسياسية والديمغرافية والأيديولوجية)، (ب) طرق بسط السيادة ومداها، وهل كانت موحدة أو منقسمة، والسلطة من حيث كونها مركزية وشمولية، أو محدودة ومحلية و(ج) تأثير تلك الإمبراطورية على هوية الشعوب التى قامت بالاستعمار وتلك التي خضعت للاستعمار.

والمصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية imperium، والذي يعني "السلطة السيادية"، ومنذ القرن التاسع عشر، كان هذا المصطلح ذا علاقة وثيقة بمصطلح الإمبريالية، ويعامل معاملة محورية في التنمية غير المتساوية على الصعيد العالمي للرأسمالية، وتم استخدام الإمبراطورية لفترة طويلة كمصطلح مسيء - كاستغلال جوهري - وكوسائل مزدوجة سعى الغرب من خلالها إلى فرض قيمه ومؤسساته (التفكير والحضارة والتقدم والديمقراطية وما إلى ذلك) على الآخرين، لكن مع مرور الوقت، وحتى يومنا هذا، تم النظر إلى الإمبراطورية بطريقة أكثر إيجابية - التسامح مع الاختلاف - باعتبارها سيطرة حضارية وحداثية، وكإرهاصات للنظام العالمي والسلام الدائم.

وفي السنوات الأخيرة كانت هناك حركة إحياء كبيرة للاهتمام بموضوع الإمبراطورية والتي ترتبط بثلاث مجموعات من العوامل المترابطة: الأولى تتمثل ببزوغ اهتمام علمي بدراسة تاريخ وتراث الاستعمارية. وتميزت بدورها المقارن في دراسة تاريخ العالم، والذي يبحث في الاهتمام بتاريخ الإمبراطورية على مستوى المركزية الأوروبية ككل، وعلى مستوى دولها، مع التركيز بشكل خاص على ثقافة الإمبراطورية. والثانية تتمثل في أنه كان هناك جدل شديد خاصة فيما بعد ١١ سبتمبر، حول ما إذا كان ينبغي أن ينظر إلى الولايات المتحدة كإمبراطورية، وتم استخدام "الإمبراطورية الناعمة"

و"الإمبراطورية المرفوضة" كشعارات مهمة في هذا الجدل. والثالثة، هذا الجدل غذى مناقشة أوسع عما إذا كانت العولمة قد تم تشخيصها جيدًا كما فعل مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، حيث نظرا إليها على أنها عصر جديد من الإمبراطورية التي ليس لها مركز سلطة إقليمي، ولا تعتمد على الحدود والحواجز الثابتة.. كمؤسسة حكم لامركزية دون قاعدة للحكم والسيطرة والتي تضم تدريجيًا المجال العالمي بأسره من خلال حدودها المفتوحة والممتدة.

ومنذ أواخر الثمانينيات، كان هناك الكثير من الأدب الجغرافي المتنوع لتقديم دراسات نقدية للروابط التاريخية بين **الجغرافيا** (كتخصص علمي وكخطاب) والإمبراطورية، وهو ما جعل الجغرافيين يتعاملون بحذر مع التحيز لإمبريالية الرجل الأبيض الغربية وإلى الافتراضات المضمنة في نسيج تخصصهم. وكان هناك اهتمام نقدي كبير حول كيفية صياغة «إمبريالية الجغرافيا» على مستوى المعرفة والتمثيل البياني كشكل من أشكال العنف المعرفي، من خلال ممارسات الاستكشاف، ورسم الخرائط، وتمثيل اللاندسكيب، والخطابات المتداعية التي تتبنى رؤى حتمية وتقسيمية حول المناخ والسلالات. ولكن الجغرافيين أخذوا في اعتبارهم أيضًا محاولة علمية بينية على نطاق أوسع لتعقيد الفهم الصارم للجغرافيا الإمبريالية – عن المركز والهامش من خلال استعادة عدد من أشكال النزاع الفكري حول من هو داخل أو خارج تعاريف الإمبراطورية والأمة، وكيف تم

رسم خطوط وحدود الاختلاف بين المواطن والذات (**انظر المواطنة**)، - والميل إلى تحيزات معينة في الطبقة والسلالة والنوع، والمواقع الإمبراطورية والاستعمارية (من المتاحف إلى المزارع) التي تم فيها تحديد مثل هذه الديناميات وتأكيدها.

ويشهد البحث الجغرافي في الآونة الأخيرة على الاتصال المعاصر بين الجغرافيا والإمبراطورية في طريقتين أخريين، وإن كانتا متعارضين: أولًا، من خلال البحوث الجغرافية حول الأخطار الطبيعية، والجغرافيا العسكرية، والتي استفادت من تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والعقود الحكومية، والتي تخدم المراقبة والاحتياجات الأمنية للدول الغربية، وثانيًا، من خلال إشراك الجغرافيين المعارضين فيما يسمى الحرب على الإرهاب في أمريكا.

وفي دراستين مهمتين للجغرافيا التاريخية والمعاصرة للإمبريالية الأمريكية، يستخدم نيل سميث (Neil Smith (2003c النفوذ السياسي لأشعيا بومان - الشهير بجغرافيّ الرئيس "روزفلت" - لمناقشة مفهوم فلسفة **الغائية** (فلسفة الجذور النهائية) للمرور من مرحلة الإمبراطورية إلى الدولة القومية إلى العولمة، واسترداد الخاصية المكانية الإمبراطورية للرؤى الأمريكية للتنمية العالمية، ويستكشف ديريك جريجوري (Dereck Gregory (2004b الإستراتيجيات والتكتيكات المكانية - "جغرافيات الاستعمار" - التي أنشأتها ونشرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في **الشرق الأوسط**، والتي تبين كيف أن

الولايات المتحدة الأمريكية تعتلي الآن "الحاضر الاستعماري" الذي يعفي نفسه من القوانين الدولية، والمؤسسات، والقيود المفروضة على السلوك ؛ منشئة بذلك "أماكن استثنائية" (للنفي والحبس والعقاب) والتي تهدر كرامة الناس ومعظم حقوق الإنسان الأساسية.

والثلاث رؤى المهمة التي يمكن استخلاصها من هذه المجموعة من الأعمال الأخيرة هي ما يلي: (أ) إنَّ الإمبراطوريات القديمة، كانت دولًا أقل مركزية عما كان يعتقد سابقًا، والإمبريالية الأمريكية الحالية تركز أكثر على إسقاط سلطة الدولة القومية المعاصرة بصورة أكثر مما اقترح بعض المنظرين مثل هارت ونجري، (ب) إنه من الممكن تحليل الإمبراطوريات سواء كانت موحدة أو مقسمة، قوية أو ذات سلطة ضعيفة (ج) إنَّ البحث التاريخي للإمبراطورية، والاعتراف الذى يجلبه للطرق المتنوعة التي يُمكن بها ممارسة السلطة به يعد مفتاحًا لفهم طبيعة الإمبراطورية اليوم وحدودها.

قراءات مقترحة:

Howe (2002); Kirsch (2003); Lester (2006); Lieven (2005).

تجريبية Empiricism

فلسفة ابتدعها الإغريق، ودونت في وقت لاحق رسميًا من قبل الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤)، ويُعلي هذا المذهب

من قيمة التجربة في العالم الخارجي ويضعها فوق كل أنواع المعارف الأخرى، فالتجربة هي أساس المعرفة والحقيقة والمنهج. وهذا يتناقض مع الفلسفات التي تفضل الحدس، أو الوحي الذاتي، أو المنطقية العقلانية؛ أي تلك الفلسفات التي تؤسس المعرفة كعمليات عقلية داخلية مستقلة عن التجربة في العالم الخارجي. والفلسفة التجريبية دخلت الجغرافيا البشرية في معظمها من خلال الاستخدام المنظم للمنهج العلمي المعياري، والذي تم إدراكه خلال فترة ستينيات القرن العشرين، ولكنه كان موجودًا قبل وبعد ذلك في أشكال أقل وضوحًا، هذا الأسلوب هو تجريبي دون تردد، مؤكدًا على أن النظريات العلمية والفرضيات، يتم التحقق منها فقط من خلال المعيار الذهبي للمعطيات الحسية؛ ألا وهو ملاحظة البيانات باستخدام الحواس ولا شيء آخر يهم. وخلال فترة الستينيات من القرن الماضي، دخلت هذه الطريقة من المنهج العلمي وفلسفته التجريبية المصاحبة له في الجغرافيا كجزء من الثورة الكمية. ومن المفارقات، أنه على الرغم من ذلك، فإن ما كان يعد أصيلًا جدًا عن "**الثورة الكمية**" كان مقدمة لنظرية مستمدة من العقلانية (وليس التجريبية)، تمامًا كنوع من لعنة السعي إلى التجريبية. وهذا يوضح التمييز الحاسم في نهاية المطاف بين الباحث التجريبي - الذي يفترض أن "الحقائق" (الملاحظات) تتحدث بطريقة ما عن نفسها، وتكون مستقلة عن النظرية - والبحث التجريبى والذي هو دراسة موضوعية قد تكون (وعادة ما تكون) حساسة للاعتماد المتبادل بين النظرية والملاحظة.

empowerment **تمكين**

تم تعريفه من قبل مفكرى التنمية البديلة باعتباره العملية التي تمارس بها الأسر المعيشية وأعضاؤها سُلطة أكبر من الناحية الاجتماعية والسياسية والنفسية (مثل المعرفة والمهارات، والصوت، والعمل الجماعي، والثقة بالنفس) لإعادة تشكيل الممارسات الحياتية التي تؤثر على حياتهم. والتمكين يعني أشياء مختلفة لعدة أطراف، فبينما تعتبر معظم هيئات التنمية الرئيسية التمكين أداة لتحسين الكفاءة، إلا أن هيئات أخرى تعتبره كناية عن التحول الاجتماعي الأساسي. ومع ذلك، فإن "التمكين كتطبيق عملي" يحتفظ بتركيزه الشخصي والمحلي كظاهرة تستوجب نضال الأفراد والجماعات من أجل التوعية واتخاذ إجراءات جديدة (باربارت، ٢٠٠٢) (انظر أيضًا ما بعد التنمية ومناهضة التنمية).

enclave **جيب سياسي داخلي**

قطعة صغيرة من الأراضي المميزة ثقافيًا وسياسيًا، وتنفصل عن الأراضي الأخرى داخل النطاق الذي تقع فيه. و"الجيب" يشير أصلًا إلى الأراضي الواقعة داخل الدولة، ولكن خارج نطاق سيادتها السياسية، مثل الفاتيكان في إيطاليا، كما يستخدم المصطلح للدلالة على المناطق التي تحتوي على أقلية سكانية تعيش في أراضي دولة مجاورة، مثل ناجورنو كارياخ، وهو جيب داخل أذربيجان ولكن سكانه

من الأرمن. ويتزايد استعمال هذا المصطلح للإشارة إلى مجاورة سكنية في المدينة تتميز بسمات اقتصادية واجتماعية وثقافية مميزة عن محيطها. (انظر أيضًا **الجيب السياسي الخارجي**).

قراءات مقترحة:

Aalto (2002); Parka (2004).

تسييج **enclosure**

في **الجغرافيا التاريخية**، يشير المصطلح إلى تلاشى "الحقوق المشتركة" واستبدال المراعي والحقول والمروج المفتوحة أو المشتركة بالحقول المسيجة «المغلقة» الخالية من مثل هذه الحقوق. وعبر مساحات شاسعة من أوروبا في العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة، كان الكثير من الأراضي الزراعية مشتركة، وكانت خاضعة لأشكال مختلفة من الاستخدام من قبل الأفراد أصحاب هذه "الحقوق المشتركة" وتشمل هذه الحقوق رعي **الحيوانات** في المرعى المشترك، وأحيانًا الحق في جمع أخشاب الوقود، والحقوق في الحقول المشتركة؛ حيث يملك المزارعون منفردين عدد كبير من القطع المتفرقة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تناوبت موسميًا بين الزراعة الخاصة لهذه القطع والرعي المشترك من قبل أصحاب الحقوق المشتركة، والحقوق على أراضي الأشجار المشتركة. ولم تكن هذه

الحقوق المشتركة متاحة للجميع، وكانت تنظمها مؤسسات كمجالس القرى. واستبدل تسييج الأراضي المشتركة بالأراضي الخاصة بشكل كامل في بعض المناطق التي كانت محددة ماديًا بالأشجار أو الأسوار، أو الخنادق، وكان للمالك أو المستأجر حقوق حصرية لاستخدام هذه الأراضي.

وفي إنجلترا، تعد عمليات التسييج التي أقرها البرلمان الإنجليزي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي أفضل الأمثلة المعروفة، ولكن عملية ضم الأراضي بدأت في العصور الوسطى. وأصبحت عملية مهمة خلال القرن الخامس عشر، وبلغت ذروتها على الأرجح خلال القرن السابع عشر. وفي أماكن أخرى من أوروبا، أتت عملية التسييج بعد ذلك بكثير، خصوصًا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي)، ومع ذلك لا تزال بعض الأراضي المشتركة قائمة. وفي إنجلترا، كانت عملية تسييج الأراضي في القرون الوسطى تتم بمرسوم أميري، وكثيرًا ما ارتبطت بتحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى المراعي وتدمير القرى (هناك أكثر من ٣٠٠٠ موقع لقرى من القرون الوسطى مهجورة معروفة لعلماء الآثار)، ولكن بالتأكيد منذ أوائل القرن السابع عشر، وربما من أوائل القرن السادس عشر، تحسن تأمين الحيازة إلى الدرجة التي كانت ضرورية من الناحية القانونية لتأمين موافقة خطية من جميع الملاك، وإعطاء حتى أصغر مالك، حق الاعتراض الفعال. وأصبحت عمليات الضم والتسييج بالاتفاق، تواجه صعوبات متزايدة

في تأمينها خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما بعد عام ١٧٥٠، وأفسحت عمليات الضم والتسييج بالاتفاق الطريق أمام عمليات الضم البرلمانية. وهذه تتطلب قانونًا صادرًا عن البرلمان، سمح لكبار ملاك الأراضي بتجاوز حق الاعتراض من صغار الملاك، على الرغم من عدم ملاءمة ممتلكاتهم، وبحلول عام ١٥٠٠، كان حوالي نصف مساحة إنجلترا مضمومة بالفعل، أو لم تكن مشتركة. وربما تم ضم حوالي ٢٠-٢٥ في المائة خلال القرن السابع عشر، ومساحة مماثلة بين عامي.

وقد تم التشديد على أهمية عمليات ضم وتسييج الأراضى في إنجلترا في ثلاث عمليات تاريخية كبرى. أولاً، أن عمليات الضم أعادت تشكيل اللاندسكيب. ثانيًا، أن عمليات الضم كانت متشابكة مع تدمير الفلاحة الإنجليزية (انظر الحياة القروية) وصعود الرأسمالية الزراعية، وبسبب أهميته فإنه ما زال موضوعًا للنقاش. ثالثًا، لعبت عمليات الضم دورًا مهمًا في رفع مستوى الإنتاجية الزراعية أثناء الثورة الزراعية، ومن خلال السماح للمزارعين بالتخصص في المحاصيل الأكثر ربحية، سهلت عمليات الضم التخصص الإقليمي، وبالتالي زيادة الإنتاجية الإجمالية، وعمليات الضم كانت أيضًا شرطًا مسبقًا لبعض التغيرات التكنولوجية في مجال الزراعة، على سبيل المثال: تركيب أنظمة الصرف تحت الأرض أو التربية الانتقائية للحيوانات.

وبينما خضعت عمليات الضم للتدقيق التاريخي منذ فترة طويلة، كانت هناك دراسات حديثة بدأت أيضًا في إعادة تفسير مفهوم عمليات الضم كوسيلة لاستكشاف الأشكال المعاصرة للعمليات الليبرالية الجديدة. ووصف الجغرافيون البشريون عمليات الضم والتسييج، كسمة مستمرة لعملية تراكم رأس المال. في حين أن الروايات التاريخية التقليدية لعمليات الضم، أكدت علاقتها بالعموميات، والدراسات الأخيرة اقترحت تشكيلاً مكانيًا أكثر تعقيدًا يعمل عبر عدد من **المقاييس المكانية** والمواقع والممارسات، من المناطق الاقتصادية الخاصة، إلى التعديل الوراثي والقياسات الحيوية (**انظر السلطة البيولوجية**). وقد تم تحديد ثلاثة محاور رئيسية للدراسة: الأول يركز على دور عمليات الضم كتكنولوجيا للّبرالية الجديدة المعاصرة. وتساعد روايات عمليات الضم هذه في إيضاح إعادة تشكيل السيادة السياسية والوسائط الموضوعية والقواعد الاقتصادية الليبرالية الجديدة، من خلال مجموعة متنوعة من الأقاليم والشبكات. الثاني يستكشف دور القانون كأداة رئيسية، يتم من خلالها إضفاء الشرعية على الأشكال القديمة والجديدة من عمليات الضم والتسييج، وتنظيمها ومراقبتها. أما الثالث، فتناول أهمية عمليات الضم والتسييج باعتبارها بعدًا رئيسيًا من حاضرنا الاستعماري. وبينما تؤكد دراسات الاستعمارية على أهمية حيازة الأراضي كشرط مسبق لأشكال معينة من الحرمان والتشرد والعقاب، والأحداث المعاصرة لعمليات الضم والتسييج الاستعماري، تحورت أيضًا إلى أشكال جديدة من رأسمالية الجيب السياسي الداخلي،

التي صاحبت عملية تأمين استخراج المعادن العالمية. وقد سلطت مثل هذه العملية الموسعة لإعادة تصور مفهوم التسييج ليس فقط على مجموعة معقدة من منطقيات الإدماج والاستبعاد المكاني، ولكن كذلك على أشكال المقاومة الملحة على نحو متزايد، والتي تجابه عمليات استغلال الموارد "المشتركة".

قراءات مقترحة:

De Moor, Shaw-Taylor and Warde (2002); Mingay (1997); Vasudevan, McFarlane and Jeffirey (2008).

متغير داخلي Endogeneity

هي الخاصية التي تحدد متغيرًا داخل النموذج أو النظام الجغرافي، بدلًا من أن يكون "خارجيًا"، أو يحدد بأنه خارج النموذج ومن ثم ينظر إليه باعتباره متغيرًا "ثابتًا". إذ يفترض في النماذج الإحصائية مثل الانحدار والنموذج الخطي المعمم، أن المتغيرات الواقعة على الجانب الأيمن أو المتغيرات المستقلة تكون خارجية، ولكن تنشأ حالات تكون فيها هذه المتغيرات في الحقيقة داخلية، مما يخلق مشكلات لتقدير النموذج. ومن الأمثلة المطبقة على نطاق واسع ما نجده في المنافسة المالية و"المحاكاة الضريبية" بين الحكومات

المحلية أو الإقليمية المتجاورة (مثل الولايات داخل الولايات المتحدة) فهنا نجد أن إنفاق الولاية أو الحكومة المحلية (أو معدلات الضريبة) لا يتم تحديده بناءً على العديد من الخصائص (الخارجية) للولاية فحسب، بل أيضًا على أساس سلوك إنفاق (أو معدلات فرض ضرائب) الولايات المجاورة، مما يؤدي إلى وجود متغيرات داخلية مكانية؛ وهذه النماذج هي بمثابة موضوعات مهمة في القياسات الاقتصادية المكانية. والمثال الثاني نجده حينما تتأثر مستويات الأداء المدرسي للتلاميذ بمتوسط مستويات دخول الأسر في المناطق حول المدرسة، فهنا يفترض أن تكون مستويات دخل الأسرة عوامل خارجية، ولكن ربما تنتقل الأسر الميسورة لمناطق المدارس ذات الأداء العالي، ومن ثم لا تصبح بمثابة متغيرات خارجية بعد ذلك، وهو ما يسمى "مشكلة اختيار" في التقدير الذي يقدمه النموذج الإحصائي. وهناك عدة طرق لاتخاذ المتغيرات الداخلية بعين الاعتبار في عملية التقدير، بما في ذلك متغيرات الأداة، والاحتمال الأقصى، والتحليل البايزى، وجميعها تستخدم في المقاييس الاقتصادية المكانية، وللدراسات التي تستخدم بيانات على مستوى الفرد (كما في بعض التحليلات لأداء التلاميذ)، هناك أسلوب "لمطابقة" خصائص الأفراد بين المناطق وذلك للحد من التحيز الداخلي.

قراءات مقترحة:

Manski (1995).

هو قدرة النظام المادي للقيام بالعمل. وتستخدم جميع أنواع الكائنات الطاقة. فالبشر يستخدمون، ويحولون، ويبذلون (إعادة) نشر الطاقة للقيام بالعمل وإنتاج السلع والخدمات. وهذا هو الأساس المادي لتطور المجتمعات البشرية. وفي حين أن جميع أشكال الحياة تعتمد على الطاقة الشمسية في نهاية المطاف، إلا أن الثورة الصناعية في الدول المتقدمة تعتمد بصورة متزايدة على الموارد غير المتجددة للطاقة.

إن استهلاك الطاقة في جميع أنحاء العالم آخذ في الازدياد. ويعزى ذلك جزئيًا إلى الزيادة في عدد سكان العالم، وارتفاع مستويات استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة، والاستخدام المتزايد للطاقة في الاقتصاديات النامية بسرعة مثل الصين والهند. ويتباين معدل استهلاك الطاقة للفرد تباينًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أيضًا التعرف على أنماط النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، يتم استهلاك الطاقة في البلدان النامية لتقديم منتجات رخيصة للتصدير إلى البلدان الغنية. وعلى الرغم من زيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة في معظم البلدان المتقدمة، إلا أنه حدث إعادة لتوزيع استهلاك الطاقة. إن تخفيض الاستهلاك المادي، وإعادة تدوير المواد الموجودة قد حقق تخفيضات في الطلب على الطاقة. ودرس علماء الجغرافيا البشرية الجوانب الثقافية والحضرية لاستخدام الطاقة، بما في ذلك الانتقال إلى مدن أكثر استدامة. ويمكن الحد

من استخدام الطاقة من خلال تحسين التصميم العمراني، والمزيد من العزل، والتغيرات في أنماط الاستخدام، من أجل أن يتم تخفيض التكاليف الاقتصادية للمؤسسة. ولقد عملت الشركات مع أجزاء من الحركة البيئية على مجال كفاءة استخدام الطاقة منذ أزمات النفط في عامى ١٩٧٣ و١٩٧٩. فهذه الأزمات أشارت إلى نهاية عصر النفط الرخيص الوفير، وسلطت الضوء على اعتماد الدول الصناعية على منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وضعف الاقتصادات في بعض البلدان النامية.

وتشمل المخاوف الكبيرة بشأن الطاقة استمرار الإمدادات من النفط، والآثار التراكمية لاستهلاك الوقود الأحفوري (انظر **الاحترار العالمي**). وتسلط تنبؤات «ذروة النفط» على مستوى الحقول الفردية، والدولية والعالم، الضوء على محدودية هذه **الموارد الطبيعية**، وفي كل عام، يستهلك العالم مليارات من براميل النفط أكثر من تلك التي يتم اكتشافها. وتقديرات الاحتياطيات المعروفة في مختلف البلدان ليست موثوقة دائمًا. لذلك، وبغض النظر عن التأثيرات البيئية الناتجة عن استهلاك النفط، فهناك حاجة لمصادر أخرى للطاقة لمواصلة المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي. ويكتسب الغاز الطبيعي (أنظف وقود أحفوري محروق) أهمية نسبية، وطاقة الرياح تزداد بسرعة من قاعدة منخفضة و"السيارات الهجين" (التى تستخدم طاقة تقليدية وأخرى متجددة) تكتسب شعبية. والصناعة

النووية تتبنى الطاقة النووية كبديل لأنواع الوقود الأحفوري لمكافحة ظاهرة الاحترار الحراري.

ويحول الاعتماد على الوقود الأحفوري دون الانتقال إلى أشكال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الحيوية، وخلايا وقود الهيدروجين، وطاقة الأمواج. وبينما نجد أن أسعار منتجات الوقود الأحفوري مدعومة، فإنه لا يتم تخفيض تكلفة أنواع الطاقة المتجددة بشكل كبير، وذلك بسبب عدم كفاية تمويل البحوث، والصعوبات في تحقيق وفورات الحجم في عمليات الإنتاج. ومن المتوقع أن ينمو مجموع الطلب العالمي على الطاقة، على الرغم من الجهود الرامية، إلى الحد منه من خلال قدر أكبر من الكفاءة. ومن ثم فإن الاستدامة أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الملائمة لمصادر الطاقة في البلدان النامية، والانتقال إلى مصادر الطاقة الجديدة في جميع أنحاء العالم، وتخفيض استخدام الطاقة في البلدان المتقدمة.

تنوير Enlightenment

في التفسير التقليدى، يقصد بالتنوير تلك الفترة التي شهدت بحثًا فكريًا، وترادف بشكل عام القرن الثامن عشر "الطويل" في أوروبا (١٦٨٠ - ١٨٢٠)، الذي ظهرت فيه الأفكار "الحديثة" عن

العقلانية، والنقد العلني وتحرر المجتمع المدني وذلك من خلال عملية إصلاح التفكير العقلى. ولذلك، تميزت فترة التنوير بتحديات مواجهة الأفكار الراسخة "للسلطة القديمة" ورفض المفاهيم الكلاسيكية وعصر النهضة عن العالم، والمدرسية التقليدية. ويعتقد بشكل كبير أن الفلسفة والعلم كانا أساسًا للتحسين الاجتماعي الشامل. كما تغلب التسامح المدني على التعصب الديني. وباختصار، فإن الجنس البشري يمكن أن يحرر نفسه من الجهل والخطأ.

وهناك تفسيرات أخرى يجرى تقديمها حاليًا لمفهوم التنوير. ففى حقيقة الأمر، كان التنوير منذ نشأته مجالاً للبحث المفصل، خاصة للإجابة على أسئلة كيف حدث التنوير، ولماذا؟ وما الذى ترتب عليه، وما نتائجه؟ وقد جرى بحث نقدي لوجهات النظر التقليدية عن التنوير باعتباره ظاهرة فلسفية واضحة وموحدة إلى حد كبير، ولا سيما في المناطق الحضرية الأوروبية في حياة وكتابات الرجال العظماء وقُدمت أفكار أخرى من مفاهيم التنوير بوصفه «لحظة» للنقد الفلسفي للنخبة الأوروبية (والتي لا تزال مستمرة) والتي استكملت بوجهات النظر فيه كحركة اجتماعية. وقد اتحدت أفكار التنوير كحركة فكرية موحدة مع التعبير الوطني الخاص، عن طريق العمل الذي يؤكد التنوير، باعتباره عملية أو عمليات اجتماعية. وقد أصبحت دراسة التنوير أكثر تنوعًا، فتضم، على سبيل المثال، المعرفة الطبية، وقضايا النوع، والجنس، والسلالة، والجنوسة، والغرابة؛ لذلك فإن دراسات التنوير تنوعت

بشكل بالغ وتعد قضايا الجغرافيا محورية لكافة مفاهيم التنوير التى يعاد أحياؤها وتنقيحها من جديد.

وفي التفسير التقليدي، لم يكن هناك اهتمام كبير بجغرافية التنوير، وحيثما وجد هذا الاهتمام، كان التركيز على سمات التنوير المميزة والاختلافات على مستوى الدولة القومية، وداخل أوروبا في المقام الأول. وتركز الاهتمام على أن فكرة التنوير، أنارت ما بها من شعلة ثقافية وكان مركزها في فرنسا وإنجلترا وأسكتلندا وهولندا وألمانيا ثم انتشرت في "الأطراف" بوضوح في وقت لاحق في شكل مختلف: في روسيا، على سبيل المثال، أو في البلدان الإسكندنافية. وكان الاهتمام بالتنوير في الأمريكتين محدودًا نسبيًا، كما كان الاهتمام بوجود التنوير وتكوينه محدودًا أيضًا في البرتغال وإسبانيا أو البلدان الناطقة باليونانية في أوروبا الشرقية، واهتمت الدراسات الأحدث بما هو أبعد من هذه الاهتمامات ومستويات التحليل. ويمكن ملاحظة ثلاثة موضوعات متميزة، ولكنها مترابطة، تتعلق بالتنوير.

الموضوع الأول هو "المعرفة الجغرافية والتنوير". فالمعرفة الجغرافية، والتى أخذت دفعة من خلال الملاحة البحرية، والاستكشاف الأرضي، ورسم الخرائط، ومسوح التاريخ الطبيعي، كانت معرفة حاسمة في عصر التنوير بظهور أفكار جديدة حول شكل الأرض وحجمها، والتنوع الأرضي، وطبيعة الثقافات الإنسانية. وفي هذه النقطة الأولى، اعتمد التنوير على المعرفة الجغرافية الجديدة

حول مدى ما فهمه الأوروبيون المعاصرون على أنها أرض مجهولة، والتي سميت بعد ذلك "العالم الرابع" (الأمريكتين) بعد العوالم الثلاثة القديمة (أفريقيا، أوروبا، وآسيا)، وبشكل حاسم عن "الجزء الخامس" من العالم، (عالم المحيط الهادئ)، أو بالمصطلحات الحديثة (أستراليا). فعلى سبيل المثال، كانت هناك فكرة تنويرية متميزة (ومثالية) مفادها أن تطوير المجتمع يتم من خلال سلسلة من المراحل، وتشكلت هذه الفكرة "باكتشاف" شعوب جديدة في جزر المحيطات الجنوبية، وبمدى الاختلاف الثقافي الإنساني. وسمى المعاصرون جغرافية الاختلاف الإنساني هذه باسم "الخريطة العظمى للجنس البشري"، وتم تخصيص قدر كبير من الوقت لشرح نظريات تطور المجتمع البشري وعلاقته بعوامل مثل المناخ، ودور الجمارك والقدرات التجارية. وبهذه الطرق، كان التنوير يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع الإمبراطورية (انظر أيضًا **أدب الرحلات**).

أما الموضوع الثاني فهو "الجغرافيا في عصر التنوير". فالجغرافيا كانت أحد أشكال المساعي الفكرية الحديثة التي شكلت نفسها بواسطة التقائها مع تطور الشعوب والأراضي الجديدة خلال عصر التنوير، وهذا كان واضحًا من حيث التركيز على الواقعية في الوصف والتصنيف المنهجي في إطار من الشرح المقارن. والجغرافيا في عصر التنوير كانت خطابًا ومجموعة من الممارسات التي تم بها اكتشاف العالم وتنظيمه، وكانت تخصصًا علميًا ومقياسًا للدراسة على الأرض

كلها التي كان التعليم الرسمي فيها ممكنًا، في المدارس والجامعات. وكانت أيضًا موضوعًا له شعبية، وتم تدريسه في الأكاديميات، وتم تداوله في المحاضرات العامة جنبًا إلى جنب مع علم الفلك والتاريخ والرياضيات، وذلك لتثقيف المواطنين، حول مدى الكرة الأرضية ومضمونها. وفي هذه الطرق، كانت الجغرافيا في عصر التنوير جزءًا مما يسميه المفكرون "علم الإنسان"، والذي يهتم بفهم العالم الإنساني من خلال مبادئ الرصد والمنهجية نفسها، كعالم طبيعي.

أما الموضوع الثالث والأخير فهو "جغرافية التنوير" وهذه الجغرافيات المختلفة تتمايز بالاهتمام بالتنوع الذي لا ينفصل عن التنوير، والعمليات الاجتماعية، والتناقضات الكامنة وراء مطالبها الفكرية والعملية، وقبل كل شيء بحساسية أهمية المقياس المكاني الجغرافي في تحديد عملية التنوير والممارسات المكونة لها وشرحها. وبالرغم من أن التنوير لا يزال يدرس كثيرًا في سياق وطني، فإن مزيدًا من الاهتمام أكثر من ذي قبل، يوجه الآن إلى التعبير عنه على الصعيد العالمي وعواقبه، وإلى مواقع المؤسسات المحلية والأوساط الاجتماعية التي أنتجت وناقشت أفكار التنوير المحددة، وإلى التحول المتفاوت لهذه الأفكار عبر الفضاء الجغرافي، وإلى الطبيعة المتنوعة لاستيعاب تلك الأفكار.

ولذلك فإن التساؤلات التي تتعامل مع "أين" كان التنوير؟ لا تقل أهمية عن أسئلة "ماذا"، و"لماذا" و"من" قام بالتنوير؟. وتكهن العديد

ممن صاغوا مصطلح ما بعد الحداثة بنهاية التساؤل عن "ماذا" كان التنوير؟ متجاهلين تنوع التنوير، حتى إنهم يسمون الموضوع بطريقة غير رشيدة "مشروع التنوير" (Geras and Wokler 2000). وبينما كان النقد المبدئي لكتاب التنوير يركز على العقلانية، والإصلاح، وقوة الحجة الحاسمة، فإن العديد من هؤلاء المنظرين ربما يؤكد الآن على الأهمية الدائمة للتنوير، باعتباره مجموعة من القضايا السياسية المهمة، وكموضوع للدراسة التاريخية والجغرافية.

قراءات مقترحة:

Clark, Golinski and Schafer (1999); Kors et al, (2003); Livingstone and Withers (1999); Outram (2005).

نطاق المشروعات الحرة Enterprise zone

نطاق تطبق فيه سياسات خاصة تشجع التنمية الاقتصادية. والمناطق الاقتصادية عادة ما تقدم تنازلات ضريبية، وتخفض تكلفة التخطيط والإجراءات الأخرى للشركات الخاصة. ومنتقدوها يدّعون بأن تأثيرها في كثير من الأحيان، يقتصر على نقل الوظائف القائمة بدلًا من خلق وظائف جديدة، وأنها تؤدي إلى تركيز السلطة في الدولة المركزية، وتقلل من سيطرة الدولة المحلية على إستراتيجيات التنمية. والمناطق الاقتصادية شائعة في الولايات المتحدة وبريطانيا،

ولكن توجد كيانات مماثلة في العديد من البلدان، بما في ذلك مناطق تجهيز الصادرات والمناطق الاقتصادية الخاصة (لا سيما في الصين والهند)، والمناطق المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية.

قراءات مقترحة:

Ong (2000)

مشروعات اقتصادية Entrepreneurship

تستكشف جغرافية المشروعات علاقة المشاريع بكل من **الفضاء المكاني والمكان**، وحتى الآن، تركز الاهتمام أساسًا على تحديد خصائص الأماكن التي تشجع على تكوين الشركات في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. وجذب هذا النوع من المشاريع اهتمام علماء **الجغرافيا الاقتصادية**، نظرًا لأهميته المفترضة لكلٍ من الابتكار والنمو الاقتصادي الإقليمي والتنمية، وفي استعراضه للدراسات السابقة لأصحاب المشاريع، والشبكات، والتنمية الاقتصادية. ويشير مالسكي (1997) Malecki إلى أهمية الخليط الصناعي الإقليمي، والعمالة الماهرة، والتركيز المكاني أو **التجميع** الاقتصادي للصناعات المتماثلة، والشبكات التي توفر إمكانية الحصول على التكنولوجيا ورأس المال. وقد توصل إلى هذه النتائج على الرغم من قلة ما هو معروف عن العلاقة بين المشروعات والأراضي.

وتعد ثقافة المشروعات سمة أخرى من سمات المكان التي تؤثر على مسارات التنمية الاقتصادية. وفي دراستها المقارنة للتجمعات العنقودية ذات التكنولوجيا العالية في شارع ١٢٨ خارج بوسطن، بولاية ماساشوستس ووادي السليكون في منطقة خليج سان فرانسيسكو من كاليفورنيا، تشدد ساكسنيان على أهمية الاختلاف الثقافي (في أنماط التواصل، وفي درجات التسلسل الهرمي في المؤسسات، وحجم التنظيم المتوقع للعمل، على سبيل المثال) في تشكيل المخرجات الاقتصادية (النمو مقابل الركود).

وبالنظر إلى الدرجة التي يتم بها تشكيل الهياكل الاجتماعية على أساس نوع الجنس والعرق، وخصائص رجل الأعمال، فإنها تؤثر على علاقة المشروعات بالمكان. وأشار الجغرافيون المهتمون بدراسات المرأة، إلى أهمية النوع الاجتماعي لصاحب المشروع، والطرق التي بها يشكل النوع الاجتماعي معنى الإبداع (ما يعتبر مبتكرًا في مكان ما)، وكذلك حصول صاحب المشروع على الموارد؛ فالشركات التي تملكها النساء، غالبًا ما تساهم في تطوير الأماكن بطريقة مختلفة عن الشركات المملوكة للرجال، والنساء صاحبات المشاريع، يواجهن صعوبة متزايدة في الحصول على القروض المصرفية، وتتباين هذه الصعوبات تباينًا كبيرًا من مكان إلى آخر، حتى داخل المناطق الحضرية. ومما يُسهل إنشاء المشاريع بين أفراد الجماعات العرقية،

الروابط العرقية بينهم، وقد يمتد البعض منها إلى بلدان أخرى، (مما يعزز من فرص الحصول على الموارد).

ولا يزال هناك الكثير غير المعروف حول علاقة المشاريع بالمكان والفضاء المكاني.

فعلى سبيل المثال، كيف يرتبط السياق المحلي بتشكيل الشركات ورعايتها في الصناعات منخفضة التكنولوجيا؟ وكيف تسهم الأنواع المختلفة من الشركات وأصحاب الأعمال في الاقتصاد المحلي والرفاه الاجتماعي؟ وكيف يمكن للسياق المحلي أن يعزز ويقلص من الملكية التجارية للأنماط المختلفة من الناس؟

قراءات مقترحة:

Blake and Hanson (2005); Malecki (1997).

الاعتلاج (التحول - الانتقال) **entropy**

هو مقياس لمقدار عدم التأكد في التوزيع الاحتمالي أو في أى نظام يخضع لقيود. وقد نشأ المصطلح في الديناميكا الحرارية، ولكن تم استخدامه في طائفة واسعة من السياقات، ولا سيما في نظرية المعلومات، وكأساس لنماذج تعظيم التحولات الاحتمالية (الإنتروبية) والتفاعل المكاني.

وتعتبر مفاهيم الحالة الكلية macrostate والحالة التفصيلية microstate أساسية في تحليل الإنتروبي، كأن نقول عند توزيع ١٠٠ شخص على ١٠ مناطق على النحو التالي: الشخص س في المنطقة السادسة، والشخص ص في المنطقة الرابعة، وهكذا. فالحالة الإجمالية، هي التوزيع التكراري لمجموع الناس في مختلف المناطق.

وهناك عدة حالات تفصيلية مختلفة تتوافق مع، أو تؤدي إلى، الحالة الإجمالية نفسها: فمختلف الأفراد يذهبون إلى مناطق مختلفة، ولكن التوزيعات التكرارية ستكون متماثلة. والإنتروبي تقيس العلاقة بين الحالة الإجمالية والحالات التفصيلية المحتمل أن تنتمي إليها. في أحد الأطراف، فإن حالة إجمالية واحدة (١٠٠شخص في منطقة واحدة) يكون لها حالة تفصيلية واحدة مرتبطة بها، بينما الحالة الإجمالية لتوزيع ١٠ أشخاص في كل منطقة يرتبط مع عدد كبير من الحالات التفصيلية المختلفة، وعدد الحالات التفصيلية المرتبطة بحالة إجمالية واحدة ويشار إليها بالرمز W، ولإيجاد قياس الإنتروبي يتم بالحساب التوافقي، على النحو التالي:

9 L O JE

فيتم قسمة مجموع عدد الأفراد N على ناتج قيمة كل عنصر ni (العدد في كل منطقة). وهناك معادلة بديلة ولكنها تماثلها، تستخدم في نظرية المعلومات.

قراءات مقترحة:

Wlison (1970).

هي النماذج الإحصائية لتحديد نمط التوزيع المكاني "المرجح" لنظام خاضع للقيود. وقدم هذه المقاربة في النمذجة الجغرافية جي ويلسون (Wilson A. G. 1967) كأساس لتفسير أكثر صرامة لنموذج الجاذبية، واستخدمت على نطاق واسع منذ ذلك الحين، لنمذجة التفاعل المكاني في المناطق الحضرية، ولنمذجة التدفقات بين الأقاليم من حركة المرور والسلع. وهو يعتمد على المفهوم الإنتروبي (الاحتمالي)، الذي يقيس عدم اليقين أو "الاحتمال" في التوزيع الاحتمالي. ويوضح نموذج الرحلة إلى العمل هذا الأسلوب. فبالنسبة لمدينة مقسمة إلى عدد من المناطق K، ونرغب في حساب أفضل تقدير لتدفقات التنقل بين منطقتين Tij، دون معرفة معلومات تفصيلية عن كل حركة على حدة، بافتراض أن هناك عددًا من الأشخاص المتنقلين N؛ فأي نمط توزيع رحلة محددة تعرف باسم الحالة الكلية. ويمكن أن تنشأ من مجموعات مختلفة من حركات التنقل الفردية Tij أو "الحالات التفصيلية". **والاحتمالية (الإنتروبية)** تقيس هنا عدد الحالات التفصيلية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الحالة الإجمالية المحددة.

وفي غياب بيانات تفصيلية عن "الحالات التفصيلية"، فإننا نفترض أن كل حالة تفصيلية تتساوى احتمالاتها، وأن هذه الحالة

الإجمالية بقيمة احتمالية (إنتروبية) أعلى، تعد النمط الأكثر احتمالاً، أو الأرجح عمومًا. وهناك معلومات إضافية تتوفر عادة، ولا سيما عدد الركاب القادمين من كل منطقة، والعدد الإجمالي للوظائف المتاحة في كل منطقة، وتقديرات متوسط أو إجمالي نفقات السفر للمدينة C (تستند عادة إلى بيانات المسح). ومن ثم فإن أسلوب تعظيم الاحتمالية (الإنتروبية)، يتكون من قياس تعظيم إنتروبي خاضع لهذه القيود.

وهذا التعظيم يمكن التعبير عنه كمشكلة تحسين غير خطية non-linear optimization problem، ويجب حلها بأساليب البحث المتكرر. وهذه النماذج لا تصلح فقط للتوزيعات الجيدة للرحلة التجريبية، ولكن أيضًا تيسر الحساب السهل لتأثيرات المساكن الجديدة أو الوظائف (عن طريق تغيير القيود)، ولذلك استخدمت على نطاق واسع في النماذج الحضرية العامة. وقدم ويلسون وزملاؤه في ليدز هذا النموذج في العديد من الطرق، مما يجعله ديناميكيًا، ومرتبطًا مع نظرية الموقع الصناعي والحضري، ويشمل عدة أنواع من التفصيل (على سبيل المثال وسيلة السفر).

قراءات مقترحة:

Gould (1972); Thomas and Huggett (1980); Wilson (1970)

نشأت المراجعة البيئية في فترة السبعينيات كوسيلة للإدارة من أجل تقييم مدى نجاح المؤسسة في الالتزام بمجموعة متشابكة من التشريعات البيئية التي ظهرت نتيجة الحركة البيئية. وهي جزء مهم من نظم الإدارة البيئية.

وعمليات التدقيق البيئي هي «الفحص الرسمي والتحقق من الحسابات والسجلات لتقييم مدى اقتراب الوضع من تلبية مجموعة المتطلبات». وهي تجمع البيانات مرة واحدة، وبالتالي تختلف عن أنشطة الرصد المستمرة. وعمليات المراجعة البيئية ربما تكون داخلية للشركة، وتنتج خارجيًا، ويتم تنفيذها طوعًا أو للوفاء بالمتطلبات القانونية، ويمكن أن تتحقق من الالتزام باللوائح أو التركيز على أنظمة الشركة لتحقيق هذا الالتزام والحفاظ عليه. ويمكن إجراء عمليات التدقيق البيئي للحكومات ووكالات المعونة والمؤسسات المالية والجماعات المحلية. والتدقيق البيئي الداخلي، يساعد الشركات على الالتزام بالأنظمة وتحقيق أهدافها البيئية الخاصة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وبصورة إلزامية، فإن المراجعة الخارجية، تتحقق من الأنظمة البيئية وتشجع الالتزام بها. ومن الأسئلة الشائعة في هذا الصدد من الذي يتولى المراجعة البيئية. ومن الذي من حقة الاطلاع على النتائج الرسمية للمراجعة. وتقع الرقابة البيئية ضمن مناقشات أكبر حول كيفية تحقيق جودة بيئية عالية والحفاظ عليها.

شكل من أشكال التفكير يقول إنَّ سمات المجتمع والثقافة والجسد وأشكالها، يمكن تفسيرها وفقًا للظروف الطبيعية التي تطورت داخلها. والحتمية هي شكل من أشكال التفسير الذي لم يجد مكانًا لعوامل أخرى خارج القوى أو الخصائص العشوائية. ويمكن نسبة أشكال الإبداع والإنتاجية كافة إلى الأسباب الأولى، والتي في هذه الحالة هي الظروف البيئية. والتنوع الاجتماعي والبشري قابل للتفسير، وهذا المذهب سيتمسك فقط بالبيئات التي تم التطوير من خلالها. وبهذا المعنى، فهناك افتراض قوي بأن الطبيعة والثقافة يوجدان في حالة ثنائية، وهذه الثقافات تشكلها الطبيعة. في حين أنه من المقبول أن تتفاعل الثقافات مع البيئات، وربما تغيرها، إلا أن هناك من يقول إن ظروف القيام بذلك إنما تشكلها البيئة الكبرى. وهناك نوعان من الأشكال الرئيسية لنقد الحتمية البيئية. الأول هو شكل من أشكال الإنسانية، الذي يرى بأنه، يمكن للبشر تجاوز الظروف الطبيعية بأشكال مختلفة عن طريق الابتكار، والروح، والتكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه الحجج تميل إلى إعادة الصياغة بدلًا من التغلب على ثنائية الطبيعة / الثقافة، ويمكن أن تؤدي إلى أشكال من العمل التطوعي والمثالي. أما النقد الثاني فهو يميل للمادية أكثر، ويقترح أن الناس والبيئات تتطور باستمرار فيما يتعلق بعضها ببعض، وللقيام بذلك، فمن الضروري أن يتشاركا في إنتاج بعضها لبعض، وهوجمت الحتمية ليس بسبب قدرة الإنسان

على التغلب عليها، أو بسبب أي عنصر غامض آخر، ولكن من خلال العشوائية الهائلة للقضايا التي ترتبط بجزء منها.

وللحتمية البيئية تاريخ طويل ومتنوع، بداية من عصر الإغريق القدماء (لا سيما أرسطو وأقاليمه المناخية)، مرورًا بعصر النهضة (وخاصة أرض وجنة مونتسكيو)، وصولًا إلى مفكري ما بعد الداروينية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كثيرًا ما كان يقال إن الجغرافيا متواطئة، من خلال حتميتها البيئية، مع تكبر الشمال الأوروبي الذي أشار إلى أن ما "حققه" الإنسان والتنمية، يرجع إلى الظروف البيئية. وكان فريدريش راتزل في ألمانيا، وإلين سمبل في الولايات المتحدة أكثر من عبَّروا عن هذا التقليد الجغرافي، ولكن حتى هنا، وبالتأكيد، فإن كتابات الحتمية البيئية الأخرى فيما بعد، لم تكن حجج هذا الاتجاه واضحة المعالم كما كان من المفترض أن تكون.

ويوضح أوتوتويل (1992) O Tuathail أن نظرية التعليل والمعرفة لهالفورد ماكيندر، قللت من سلطة الإنسان على تجاوز الظروف البيئية التكوينية. وسعت مدارس القرن العشرين إلى طمس خطوط التفسير، مما أدى إلى ظهور مصطلحات مثل نظرية **الإمكانية والاحتمالية**. وغالبًا ما يرتبط المصطلح الأخير بالمدرسة الجغرافية الفرنسية، وأشهرها مدرسة بول فيدال دى لابلاش. وحتى الآن، في مدرسة بيركلي، وفيما بعد في إنتاج الجغرافيا الماركسية والروسية، ظلت فكرة أن طبيعة الإجراءات اللاحقة مشروطة. وعلى الرغم من

هذا المذهب الطبيعي ونغمته التأسيسية والأصولية، فإن كثيرًا من هذه الأعمال أعادت البحث الدقيق في التخصص الذي دأب بصرامة على استبعاد الأمور غير البشرية جانبًا. والمهمة الآن هي تجنب أي ميل نحو الثقافية في محاولة لترك الحتمية البيئية وراءه مرة واحدة وإلى الأبد، بدلًا من العودة إلى السؤال غير المحدد حول كيف أن التاريخ البشري وغير البشري يتشابكان مع الجغرافيا. وأخيرًا، كيف استمر هذا النوع من التفسير لفترة طويلة، وهو ما يعد في حد ذاته سؤالاً معقدًا، سؤالاً يستلزم الانتباه إلى عمليات متنوعة مثل السلطة العلمية وأشكال المنطق والاستعمارية وبناء التخصص العلمي الأكاديمي.

قراءات مقترحة:

Livingstone (1992).

environmental economics **اقتصاديات البيئة**

هو فرع لاقتصاد السوق قائم على تطبيق الأدوات الاقتصادية من أجل حل المشكلات البيئية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد البيئي يمكن أن يعود إلى دراسات سابقة في فترة عشرينيات القرن العشرين، إلا أنه ظهر بوضوح في مرحلة الحركة البيئية نفسها في فترة ستينيات القرن الماضي. وفي ذلك الوقت كان خبراء الاقتصاد الأكاديميون،

والشركات الحكومية، غير مهتمين بالآثار البيئية للنمو الاقتصادي. ويدعي خبراء الاقتصاد البيئيون بأن النظام الاقتصادي، عندما يعطي إشارات سعرية خاطئة، فإنه يتسبب في المشكلات البيئية بشكل رئيسي. والحل الرئيسي الذي ينتهجه خبراء الاقتصاد البيئي، يكون في إرسال إشارات السعر المناسب عن طريق **آليات السوق**. وهذا المنهج هو الآن من بين أكثر المناهج السائدة لتشخيص المشكلات البيئية ومعالجتها في البلدان المتقدمة. وهو يحظى بشعبية متزايدة نظرًا لتوجهه الموالي للسوق الليبرالية الجديدة التي تنتشر عالميًا وتهيمن في بلدان معينة.

وهناك علاقة وثيقة للاقتصاد البيئي مع **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وإدارة الموارد**. حيث إنه يوسع نطاق السوق الذي يسميه علماء الاقتصاد البيئي "بالخارجي"، وبالتالي تغيير إشارات التسعير لمعاملات السوق الحالية، أو خلق سلع وأسواق جديدة. وتعد تجارة المياه، واعتمادات الكربون (التي تسمح للمؤسسات الصناعية بإطلاق كميات محسوبة من العوادم الكربونية) واعتمادات التلوث (التي تسمح للمؤسسات الصناعية بإطلاق قدر معين من الملوثات) كلها أمثلة للاقتصاديات البيئية المطبقة على القضايا البيئية (انظر الاحترار العالمي). وعرض بوسيتي وبيرس (2003) Bosetti and Pearce عملية تطبيق اقتصاديات البيئة على الصراعات بين عملية الصيد واهتمامات صيانة الموارد والبيئة في جنوب غرب إنجلترا.

وقد اهتم الجغرافيون بتسعير البيئة، وخصوصًا حول كيفية تحديد القيم النقدية "للسلع" و"الخدمات" البيئية من خلال تقييم الوحدات. ونهج التسعير يتضمن الاستعداد للدفع والاستعداد لقبول التعويض. وسلط كلارك وبورغيس وهاريسون (٢٠٠٠) الضوء على نقاط الضعف في عملية تقييم الوحدات، وبخاصة عدم فهم الكثير من الإجابات على الأسئلة حول ما كان يتم تقييمه، وكيف سيتم استخدام هذه المعلومات. وهذا أمر بالغ الأهمية؛ لأن خبراء الاقتصاد البيئي يعتمدون على المناهج التي تترجم «التفضيلات الإنسانية» إلى قيم نقدية من أجل إعداد إشارات التسعير وتشغيل السوق.

وقد كان الاقتصاد البيئي عرضة لانتقادات كثيرة؛ حيث يرى بعض النقاد، أن فرض ضرائب على التلوث وإعطاء تراخيص للتلوث، عملية لا ترتبط بالقدرات الاستيعابية للبيئة أو حتى التساؤلات الأخلاقية عن استمرار التلوث. وهو ينظر إليه على أنه إصلاحي، أو عملية ترقيع للأسواق. وفي أحسن الأحوال، فإنه يقلل من التجاوزات السيئة لقوى السوق، ولكنه أيضًا يبرر بعض الأضرار البيئية، ويديم توسيع السوق من خلال عملية التسليع. وهو لا يدعو إلى إصلاح اقتصادي كعادة المناهج الاقتصادية البيئية الأكثر راديكالية، ولا يتعامل مع البيئة على أنها وجود في حد ذاته. ومع ذلك، فإن هذا النهج مؤثر على نحو متزايد، ولذلك لا يمكن تجاهله.

اخطار بيئية Environmental hazard

تعرف أحيانًا "بالمخاطر الطبيعية"، أو توصف شعبيًا "بالكوارث الطبيعية"، ويشير هذا المصطلح عمومًا إلى الأحداث الجيوفيزيائية مثل الزلازل، والبراكين، والموجات الزلزالية، وحرائق الغابات، والجفاف، والفيضانات، والصواعق، والرياح العاتية التي يمكن أن تسبب خسائر اقتصادية كبيرة وإصابات جسدية أو الموت. ومثل هذه الأحداث، الزلازل مثلًا، قد تختلف تأثيراتها اعتمادًا على حجمها، وعلى طبيعة المنطقة المتضررة (مثل منطقة مكتظة بالسكان في مقابل منطقة قليلة السكان). وبالنظر إلى المشاركة طويلة الأجل من البشر، كجزء من الطبيعة، فإن التحليل المفصل لما يسمى غالبًا «المخاطر البيئية» يكشف عن مساهمة كبيرة للإنسان فيها (انظر الخطر). وخصائص أي خطر بيئي إذا لم تكن ناجمة عن البشر مباشرة، فإنها تؤثر مباشرة على البشر (خلافًا للأحداث الطبيعية المتطرفة التي لا تؤثر بشكل مباشر على البشر)، وغالبًا ما يقترن بها خروج عنيف للطاقة. ولقد أعلنت الأمم المتحدة عقد التسعينيات من القرن الماضي "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" واستخدام وصف "الطبيعي" يديم الاعتقاد الخاطئ بأن البشر لا يلعبون أي دور في هذه الكوارث. وشددت البحوث "الجغرافية" في التسعينيات على نحو متزايد، على مصطلح "كارثة" disaster بدلًا من "خطر" hazard، مؤكدة بذلك على القضايا الاجتماعية والثقافية، والاستجابة الإنسانية اللازمة عندما تقع الكارثة.

والتمييز بين المخاطر البيئية والمخاطر التي من صنع الإنسان غير واضح. ويمكن أن يستمر فقط إذا تم النظر للبشر باعتبارهم منفصلين عن الطبيعة، وليسوا ككائنات كانت جزءًا من الطبيعة لآلاف السنين. وأصبحنا اليوم نتعامل مع الأحداث الطبيعية والآثار الناجمة التي تتأثر بتصرفات البشر والأنواع الأخرى، والتي تؤثر بدورها على طبيعة الأحداث الطبيعية في المستقبل.

وظهرت دراسات في الولايات المتحدة بشأن هذه الأخطار والكوارث في سياق التهديد النووي والحرب الباردة. وتوصل البحث الجغرافي إلى أنه على الرغم من الإنفاق الكبير على السدود، فإن الخسائر الناجمة عن الفيضانات في زيادة، وانتقدت **الجغرافيا الماركسية** هذا البحث على المخاطر البيئية. فيدّعي سميث وأوكيف (1980) Smith and O Keefe أن الجغرافيين في منهجهم **الوضعي**، عرضوا ثلاثة طرق رئيسية للتعامل مع الطبيعة، ويتجلى هذا من خلال البحوث على "المخاطر الطبيعية"، وهذه المناهج الرئيسية الثلاثة، تنظر إلى الطبيعة باعتبارها منفصلة عن النشاط البشري؛ حيث ينظر إلى الطبيعة بأنها محايدة، لكنها تصبح خطرة عندما تتقاطع مع النشاط البشري، أو عندما يندمج البشر في الطبيعة. والمنهج الأول يركز على الاهتمام "بالأسباب الطبيعية" للكوارث، بدلًا من الضعف البشري. ويعتبر المنهج الثاني برنامج عمل تكنوقراطيًا للسيطرة على الطبيعة. وينظر إلى المنهج الثالث باعتباره منهجًا مالتوسيًا (انظر نموذج مالتوس)، لأنه يلقي باللوم على الضحايا.

واليوم، فإن العديد من الجغرافيين يدرسون "المخاطر الطبيعية"، ويسلطون الضوء على الفرق بين الحدث الطبيعي (الجفاف مثلًا، والذي قد يكون ناجمًا جزئيًا عن النشاط البشري) وتأثيراته (المجاعة). وعادة ما تنسب هذه الاختلافات لهيكل وأداء النظم الاجتماعية. وفلسفة ديلوز الحديثة المستوحاة من نيجل كلارك (Nigel Clark 2005b) والتى عملت على توسيع مفهوم النظم من خلال النظر إلى الأرض كنظام مفتوح عند استكشاف مفاهيم الطبيعة ومجتمع المخاطرة، وتركيب الأحداث الكارثية، وما يقابلها من أفكار مثل مفهوم النظام في الطبيعة.

تاريخ بيئي **environmental history**

يعكس التاريخ البيئي رغبة أساسية لفهم العلاقات بين الناس والطبيعة عبر الزمن، وقد درس العلماء من شتى التخصصات، هذا الموضوع الكبير والمهم على مر السنين. فأجرى علماء الأنثروبولوجيا دراسات إثنوجرافية للطرق التي تنتفع وتتفاعل بها جماعة معينة مع العالم الطبيعي والعالم الخارق للطبيعة. وبحث علماء الآثار في أصول الاستئناس لاستكشاف العلاقات الأولية بين الناس والنباتات والحيوان. وسعى علماء البيئة وعلماء آخرون لفهم كيف تؤثر تصرفات البشر في النظم الطبيعية. وتتبع دارسو الأساطير، والدين، والقانون، التعبير عن اتجاهات الإنسان واهتماماته بالطبيعة في العصور الوسطى وفي بلاد ما بين النهرين. ويعد أجيال من الفلاسفة الذين

فكروا مليًا في السُبل التي يُمكن بها للأفراد الذين يعيشون في عصور مختلفة تصور العالم الطبيعي، جادل بعض الفلاسفة ممن جاءوا في وقت متأخر من القرن العشرين، ضد فكرة أن «الطبيعة» و"المجتمع" منفصلان، وكيانان متميزان. وبشكل عام، فإن المؤرخين والجغرافيين قادوا العلماء في هذا المجال.

وبطريقة انعكست بشكل ساخر في كتاب مارجوري نيكلسون "كآبة جبل ومجد جبل آخر (1959)" Mountain gloom and mountain glory فإن المؤرخين مثل كيث توماس ([1983] Keith Thomas 1996) ورودريك ناش (1967) Roderick Nash تتبعا التغييرات في الطرق التي يتصور بها الأفراد والمجتمعات الطبيعة أو الحياة البرية عبر القرون. كما أن هناك آخرين، بمن فيهم وليام كرونون (William Cronon 1983)، وتيموثي سيلفر (1990) Timothy Silver وريتشارد وايت (1980) Richard white، اعتبروا أن اللاندسكيب يعكس المساعي البشرية، ووجدوا، مع مارت ستيوارت (1996) Mart Stewart وهارولد إينيس (1927) Harold Innis، موضوعات مثمرة للتحقيق في الطرق التي حدثت بها التنمية الاقتصادية، بدرجة كبيرة، اعتمادًا على الثروات الطبيعية (والتي اعتبرها الناس موارد) **لأقاليم** معينة. وتمسك الجغرافيون لفترة طويلة بالعلاقات بين الإنسان والبيئة ليكون واحدًا من التقاليد المركزية "في مجال عملهم"، والكثير من هؤلاء المتوافقين مع الميول البيئية والتاريخية، كتبوا بإسهاب عن التشكيل

المتبادل بين الأراضي والحياة على مر الزمن. ففي فرنسا، فإن لابلاش (1926) Paul Vidal De la Blache، وديمانيون (1942) Demangeon وبرونس (1952) Brunhes تابعوا الدراسات على طول هذه المحاور، وكانوا من بين عمالقة الجغرافيا البشرية في مطلع القرن العشرين. وفي المملكة المتحدة، اهتم بعض من كبار العلماء في المقام الأول بموضوع التنمية، بمن فيهم جونز Jones وإيفانز (Evans 1960) وهارولد فليور (Fleure 1951)، وكانوا مهتمين بالعلاقات بين المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنتج جلاكن Glackcn العمل الكلاسيكي المسمى "متابعة شاطئ رودايان: الطبيعة والثقافة في الفكر الغربي منذ العصور القديمة وحتى نهاية القرن الثامن عشر" (١٩٦٧)، في حين أن كارل زاور، أحد منظمي ندوة عام ١٩٥٥ حول "دور الإنسان في تغيير وجه الأرض" قاد دراسة عن دور الإنسان في تغيير اللاندسكيب.

ومع ذلك، فإن توصيف المجال الخاص بالبحث في "التاريخ البيئي" جديد نسبيًا. وبواسطة التقييمات المشتركة من قبل مدرسة أمريكا الشمالية، والتي تعود إلى فترة صعود الحركة البيئية في عقد الستينيات من القرن الماضي. وهناك ميزة في هذا الرأي بسبب صعود الاهتمام الشعبي بالمسائل البيئية، وقد بحثت سلسلة من الدراسات التاريخية في العلاقات بين الناس والطبيعة عبر الزمن

- وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصاعدت إلى قمم جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوازي المرتبط بين "التاريخ البيئي" والاهتمام العام "بالقضايا البيئية" - يبدو أن له جذورًا في الممارسات السابقة (حتى لو كانت حديثة نسبيًا) ـ وهو ما ساعد ببراعة فى عملية لفت الانتباه إلى هذا المجال.

وبسرعة تم تبني مصطلح «التاريخ البيئي» كتسمية حسنة الوقع على الأذن وسهلة الفهم، عن موضوع كبير ومتنوع وسريع التوسع، حتى في الوقت الذي استخدم فيه كستار يحجب الخلافات الإقليمية والوطنية والتخصصية في التركيز والأصول، والمناهج، لدراسة العلاقات بين الإنسان والبيئة. ولقد اتسع وتنوع هذا الفرع وأصبح حاضرًا في أية عملية تقييم، ويحاول عدد من العلماء تطوير أبعاد هذا الفرع النامي.

وابتداءً من منتصف سبعينيات القرن العشرين، كانت هناك تحديات لهيمنة (أميركية) على بناء هذا المجال العلمي من خلال ثلاث دراسات جاء بها كل من فريتشارد جروف الذي تلقى تعليمًا إنجليزيًا والذى اتخذ هذا المجال اتساقًا مع الميل العام، وخاصة عن طريق المضمون الذي قدمه ديفيد لونثال lowenthal لتحديد "قانون التنوع Versatile Vermonter"، والكتاب الذي ألفه جورج بيركنز مارش باعتباره منبعًا لحركة صيانة الموارد والبيئة لدحض حجة الاستعمار الأخضر (١٩٩٥) الذي يهتم بالوعي بدور الإنسان

في التغيرات البيئية والتي درسها مارش لفترة طويلة وتم تحديدها من خلال رصد آثار التوسع الاستعماري على "الجزيرة الاستوائية" بالإضافة إلى البحث المهم الذي قدمه الباحث الهندي راماشاندرا جوها Guha عام ١٩٨٩ بعنوان «نقد العالم الثالث» لسحر دعاة حماية البيئة الأمريكية للحفاظ على الحياة البرية واعتناقهم الإيكولوجيا العميقة. وفيه يجادل ضد التمييز بين المركزية البشرية والمركزية الحيوية التي ميزت التفكير الحالي بشأن هذه المسائل، وأصر جوها (1989) Guha على أن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق حماية الحياة البرية في جميع أنحاء العالم، كانت لها العديد من الآثار الضارة على الشعوب الأصلية، وحث دعاة حماية البيئة على بذل تركيز أكبر على الحقوق المتساوية، وعلى إدماج الاهتمامات البيئية مع سبل العيش والعمل. وفي الوقت نفسه، فإن علماء الأنثروبولوجيا والجغرافيين العاملين على قضايا التنمية والتأخر التنموي في جنوب العالم، صاغوا مصطلح علم **الإيكولوجيا السياسية** لوصف اهتمامهم بالروابط البيئية بين **الاقتصاد السياسي والإيكولوجيا الثقافية** (على نطاق واسع: العلاقات بين المجتمعات البشرية وبيئاتها الطبيعية). ويعد علم الإيكولوجيا السياسية بمثابة مركز الجذب الذي شد إليه العديد من الجغرافيين الذين كانت القضايا المعاصرة لديهم أكثر إلحاحًا من البحث التاريخي بالمعنى الحرفي، ولكن هناك الكثير الذي تم التوصل إليه في الماضي لفهم الظروف الراهنة. كما قدمت مجلة الإيكولوجيا السياسية التي تأسست في ١٩٩٤، وعودًا بتقديم "دراسات حالة في التاريخ والمجتمع" في عنوانها الفرعي.

كل هذا صنع شيئًا لأزمة هوية التاريخ البيئي. وبعد عقد من الزمان اقترح الجغرافي التاريخي الأسترالي "جو باول" قبول المجال الذي يعكس الإرادة الجماعية التي وصفها المؤرخ الامريكي للعلوم هارييت ريتفو Ritvo بأنها نقطة تنتشر بشكل غير متساوٍ، وللاستجابة لمثل هذه التحديات، والبحث عن تحديد مجال عملهم، فإن العديد من المؤرخين البيئيين، وجدوا أن النظام في التنوع. وطبقًا لهيئة بارزة في الولايات المتحدة، فإن التاريخ البيئي يتعامل مع ثلاثة مستويات: الأول وثائق تركيب وتوزيع البيئات الطبيعية السابقة، والثاني يركز على التكنولوجيا الإنتاجية وتفاعلها مع البيئة، أما الثالث فيهتم بأنماط الفكر البشري، والعقيدة والقيم، والسبل التي عملت على «إعادة تنظيم وإعادة إنشاء سطح الكوكب». وذكر متخصص آخر، أن علماء التاريخ البيئي يدرسون كيفية عيش الناس في الأنظمة الطبيعية لكوكب لأرض وكيف ينظر الناس إلى الطبيعة [وكيف] أعادوا تشكيل الطبيعة لتناسب فكرتهم عن المعيشة الجيدة ويميز باحث ثالث أمريكي بين الحقب التاريخية البيئية وفقًا لمدى اهتمامها بالمسائل المادية والثقافية / الفكرية أو السياسية وتركز الدراسات من النوع الأول؛ على "التغييرات في البيئات البيولوجية والفيزيائية، وكيف أثرت هذه التغييرات في المجتمعات البشرية. وكيف اهتم التاريخ البيئي الفكري الثقافي" بمحاكيات وصور الطبيعة في الفن والأدب. ويدرس التاريخ السياسي البيئي كلًا من القانون وسياسة الدولة من حيث علاقتها بالعالم الطبيعي. وفي سياق مختلف نوعًا

ما، قدم الجغرافي الإنجليزي، إيان سيمونز، أسلوبه الخاص للتاريخ البيئي في عدد من مقالات كتبه واسعة الشهرة والانتشار.

كما ساهمت نظرية الفوضى وما بعد البنيوية في (إعادة تعريف التاريخ البيئي. ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى إسهامات الجغرافيين مثل ديفيد ديمريت، وبروس براون ونويل كاستري وبراون وكاستري معًا، وقد وضعت أسس هذا المجال، بناءً على تصور معين للإيكولوجيا العلمية (مبنية على مفاهيم الاستقرار والمجموعات النباتية القصوى)، وبناء على الرؤية المنقسمة بين الطبيعة والثقافة، والتي اضطر للتعامل معها في السنوات الأخيرة، والصراع مع تساؤل (أية طبيعة وأية مفاهيم علمية يجب أن تقدم). وفي الوقت نفسه، خلقت وعيًا جديدًا للعلاقات بين المعرفة والسلطة (والاهتمام المرتبط بمسائل الأخلاق والعدالة الاجتماعية) وكانت أقل تلبية للانحرافات المشتركة والتي تمثلت في النهب البيئي الذي يعزى إلى الجشع الرأسمالي أو غطرسة البشر. كل ذلك ساهم إلى حد كبير في زيادة تعقيد القصص التي يخبرنا بها مؤرخو البيئية. وهذا المجال واسع ومترام، وهو أيضًا بطبيعته، متعدد التخصصات، والعديد من ممارسيه يبدون اهتمامًا بتوفير منظور لفهمه، والمساهمة في المناقشات المعاصرة حول استخدام الإنسان للأرض، وبالتالي فإن المجال يُشكل مركزًا للاستكشاف والمغامرة الفكرية، مقدمًا للبشر فهمًا حماسيًا وانعكاسًا لذواتهم وعالمهم.

قراءات مقترحة:

Cronon (1991); Evenden and Wynn (2009); Langton (1988); McNeill (2003); Worster (1983); Wynn (2007).

تقييم الأثر البيئي Environmental Impact Assessment

عملية تحديد منهجي، وتقييم للآثار البيئية المتوقعة من قبل أي مشروع مقترح، أو سياسة، أو برنامج، أو خطة يجري تنفيذها. وتحديد الآثار السلبية الكبيرة التي ربما تمنع المقترح (الذي عادة ما يكون مشروعًا) من المضي قدمًا. وهذا أمر غير مألوف للغاية. ولكنه على الأرجح يؤدي إلى تعديل المقترح الأصلي، أو إدخال تدابير للتخفيف من الآثار البيئية السلبية المتوقعة. والمقترح ربما تكون له آثار بيئية إيجابية، وخاصة إذا كان الموقع يعاني بالفعل تدهورًا شديدًا، وهذا يجب اعتباره في هذه العملية.

وتم تقديم تقييم الأثر البيئي (EIA) في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ بموجب قانون السياسة البيئية الوطنية (NEPA). وهو الآن شرط قانوني في كثير من المقاطعات والولايات وبعض المدن. والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ووكالات المعونة الدولية تطلب أيضًا عملية تقييم الأثر البيئي في مقترحات التنمية المعينة. في البداية، اقتصرت عملية التقييم على الدوائر الاتحادية في

الولايات المتحدة، ولكنه توسع ليشمل تقييم الأثر البيئي في الولايات والمحافظات ومقترحات التنمية الخاصة، وتطور من حماية البيئة ليشمل التنمية المستدامة، وهو المفهوم الذي ظهر بعد بداية العمل بتقييم الأثر البيئي.

وهناك تعريفات عديدة لتقييم الأثر البيئي. فهناك تعريف مقتضب يقول إنه "إجراء تقييم لأثر النشاط المخطط على البيئة". وتختلف المصطلحات بين البلدان، وهذا غالبًا ما يسبب الارتباك. فعلى سبيل المثال، يتم تعريفه ببساطة في بعض الأماكن "بتقييم الأثر"؛ لأنه أوسع من التعريف الضيق للبيئة الطبيعية. وفي مكان آخر يعرف بالتقييم البيئي (EA) بسبب الدلالات السلبية المتصورة "للأثر"، في الولايات المتحدة الأمريكية. والتقييم البيئي هو الدراسة الأولية المضطلع بها في إطار عملية تقييم التأثيرات البيئية للتعرف على احتمال وقوع تأثيرات كبيرة، والتي تتطلب بعد ذلك إعداد نظام المعلومات البيئية الكامل.

وقد أصبحت عملية تقييم التأثيرات البيئية معيارية، وأُدمجت في عمليات التخطيط والتنمية في كثير من البلدان. وتحت بعض الأطر التشريعية، قد يكون مطلوبًا تقديم وثيقة تقييم الأثر البيئي لمعالجة قضايا مثل التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي، والتأثيرات الاجتماعية، والاعتبارات الاقتصادية. وهناك أيضًا المتطلبات القانونية للمشاركة الشعبية. وتشمل بعض الإجراءات التشريعية

تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) ضمن تقييم الأثر البيئي، بينما في أماكن أخرى، يعد نشاطًا مستقلًا.

ويعتبر تقييم الأثر البيئي في بعض الأحيان، عملية مهمة تمنع أسوأ جوانب المقترحات التي يجري تنفيذها. وإنه لا يضمن بالضرورة تنمية ذات جودة عالية. وفي المقابل، ينظر أشخاص آخرون إلى هذه العملية، على أنها وسيلة لإضفاء الشرعية على مقترحات التنمية المثيرة للجدل. ففي رأيهم، فأنه لا يُفعل سوى القليل جدًا للمحافظة على جودة البيئة. وهم يجادلون بأن العديد من القرارات الرئيسية التي اتخذت على صعيد السياسة العامة قد تمت بالفعل، وأن الطابع المنفرد لتقييم الأثر البيئي، غالبًا ما يفشل في النظر في الآثار التراكمية لكل تنمية. ففي بعض المواقع، يتم تناول هذه الاهتمامات جزئيًا من خلال التقييم البيئي الإستراتيجي (SEA) على مستوى السياسة ومستوى البرنامج. ودعى جلاسون وثريفل، وشادويك وغيرهم إلى التقييم البيئي المتكامل (IEA) الذي يتناول جميع هذه الاعتبارات.

عدالة بيئية environmental justice

هي حق كل شخص في التمتع والاستفادة من بيئة آمنة وصحية بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الانتماء لطبقة أو نوع أو سلالة.

وبصورة أكثر تحديدًا، فإن العدالة البيئية هي حركة اجتماعية تأخذ كلاً من العدالة الاجتماعية والسياسات البيئية ككيان واحد لا ينفصلان عن بعضهما بعضًا. وهذه الحركة لها عدة جذور متباينة، مثل كفاح العاملين سيزار شافيز وديلوريس هويرتا، وحملتهما ضد استخدام المبيدات الحشرية، في فترة الستينيات، وحملات النضال المجتمعي للويس جيبس وآخرين، التي نشأت بسبب إلقاء المواد الكيميائية السامة في الأحياء الفقيرة في قناة لَف Love، في نيويورك، في فترة سبعينيات القرن الماضي، وردود أفعال مختلف فروع حركة الحقوق المدنية لوضع مقالب النفايات السامة، وأشهرها في مقاطعة وارين (بولاية كارولاينا الشمالية) في وقت مبكر من فترة الثمانينيات. ويرى آخرون أن التاريخ الأكثر دقة لتأسيس حركة العدالة البيئية في أمريكا الشمالية كان عام ١٤٩٢. وبغض النظر عن أصولها، فإن الحركة تركز حاليًا على ثلاثة مبادئ رئيسية. الأولى، أنها تهتم بتعرض الناس بشكل غير متساوٍ للأخطار من خلال سياسات بعينها، والممارسات التي تميز عمدًا أو عن غير عمد بين الأفراد أو الجماعات أو الطوائف على أساس العرق أو الطبقة أو النوع. وثانيًا، أصبحت أكثر اهتمامًا على نطاق واسع على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، بالطرق التي تحرم هذه المجتمعات من الوصول والسيطرة على كلٍ من الموارد وعمليات صنع القرار من قِبل المؤسسات والشركات والأفراد على حد سواء في الولايات المتحدة والخارج. الثالث، أنها قد أصبحت تشارك في السياسات

الثقافية التي تنطوي على تأطير المصطلحات الرئيسية للنقاش والتي تحكم الاحتمالات السياسية للنضال من أجل العدالة البيئية ومن المعروف أن الحركة خلاقة، ومشاركة في الحركات الاجتماعية ومذهب الفعالية، ومعروفة بالتزامها العميق بمناهج القاعدة الشعبية للتغيير الاجتماعي، وبانتقادها للإجراءات البيروقراطية.

قراءات مقترحة:

Cole and Foster (2001); Peet and Watts (2003); Pulido and Pena (1998); United Church of Christ (1987).

environmental movement **حركة بيئية**

مصطلح يتم استخدامه لوصف أية حركة اجتماعية أو سياسية موجهة نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومنع التلوث أو التحكم في استخدام الأراضي، بهدف استعادة الموارد والبيئة وصيانتهما أو تحسين البيئة المادية، وعلى الرغم من أن ممارسات حماية البيئة حدثت في أماكن كثيرة في مختلف أنحاء العالم لعدة قرون، إلا أن الحركة تعد ظاهرة حديثة ولها مصادر في مختلف تيارات نقد الحداثة ومساراتها. وبعض التيارات الرئيسية لهذه الحركة تجد نفسها في نقد معالجات الرأسمالية الصناعية للأرض والعمل والسلع، والبعض الآخر في الفكر الديني والجمالي، أو في انتقاد ممارسات المعرفة

العقلانية العلمية الحديثة، والانشغال بنقاء الطبيعة. وقد أدت هذه وغيرها من روافد، إلى حركة غير متجانسة وعميقة أثبتت في أحسن الأحوال، أنها تضم ائتلافًا واسعًا من الاهتمامات النقدية والرؤى الفكرية للبدائل المستقبلية، وفي أسوأ الأحوال أبدت انقسامًا عميقًا، يصل لدرجة الاستبعاد والقوى الرجعية لإعادة إنتاج المخاوف النخبوية والعنصرية. ونظرًا لهذا التاريخ المتنوع، فليس من المستغرب أن تضم الحركة العديد من التيارات المعبرة، بما في ذلك الأحزاب السياسية مثل: حزب الخضر، ومجتمع المنظمات غير الربحية، ومنظمات الإقراض الدولية، ومجموعات التقارب الراديكالية، والمنظمات البيئية السائدة، والمؤسسات القانونية، والشركات الخضراء، والمستهلكين، والذين يعملون من خلال العديد من التقنيات السياسية المتنوعة، بما في ذلك الضغط، والبحث العلمي، والتشريعات، والتعليم، وتنظيم العمل المباشر. وبغض النظر عن أصولها الدقيقة وأعضائها، وإستراتيجياتها، فإن أقوى تعبيرات الحركة المعاصرة، تبدو موجودة في المجتمعات الشعبية والمنظمات الدولية التي تحد من آثار عنف العولمة في بدايات القرن الحادي والعشرين.

قراءات مقترحة:

Gelobter, Dorsey, Fields et al. (2005); Gottlieb, (2001); Kosek (2003); Guha and Martinez•Alier, (1998); Shellenberger and Nordhaus (2004); Shutkin (2000).

مصطلح عام يشير إلى طرق مختلفة من خلالها تتمكن الجهات الفاعلة (الإنسان عادة) من إدراك البيئات وتمثيلها رمزيًا والتعاطي معها. والبيئة بهذا المعنى تشمل كلاً من البيئات "الطبيعية" و"المشيدة"، وتشمل الناس والأحياء الأخرى من الحيوانات كعناصر رئيسية. وبالمثل ينبغي أن يُفهم الإدراك بالمعنى الأوسع، ليشير إلى كل من الخصوصيات البيولوجية والنفسية للاستشعار الفردي، وتجهيز المعلومات والإدراك المعرفى، ومسألة المعتقدات الثقافية الجماعية، والقيم، والأحكام الجمالية المتعلقة بالبيئات الطبيعية والعمرانية.

وعلى الرغم من أن دراسة الإدراك البيئي لم تكن عنصرًا أساسيًا دائمًا للبحوث الجغرافية البشرية، إلا أنه قد تمت دراسة الموضوع من قِبل عدد من الكتاب من مختلف التقاليد الفكرية المختلفة. وقد أعربت الأعمال الأولى في فترة أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين بشأن الإدراك في الجغرافيا، عن اهتمامها بتسليط الضوء على أهمية إدراكات الإنسان، والمواقف، والقيم، في تشكيل المعتقدات وأشكال الفهم والقرارات المتعلقة بالبيئة. وهنا، فإن الاعتراف بالغموض والتعقيد للإدراك الإنسانى (والسلوك المترتب على ذلك) كان مقصودًا بوصفه عملية تصحيحية للجغرافيات البشرية التي إما تجاهلت الإنسان أو سعت لفهم السلوك البشري من وجهة نظر عقلانية أو موضوعية فقط. وكان للعمل الذي قدمه كيفن لينش (Kevin Lynch 1960) بعنوان "صورة المدينة" دور كبير في توضيح فكرة أن

الجغرافيين البشريين عليهم أن يخوضوا في عوالم الإدراك ويدرسوا معنى الإنسان والتصور البشري وقيمهما. ففى الدراسة السابقة سعى لينش إلى فحص ممنهج للعلاقة بين البيئة الحضرية المشيدة، والإدراك العقلي لسكانها. وكان عمل لينش هو أساس الجغرافيات السلوكية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وبخاصة أن هذه الجغرافيات وضعت فكرة الخريطة الذهنية بوصفها عنصرًا رئيسيًا للإدراك البيئي. وبالنسبة للجزء الأكبر العلمي والكمي والتجريبي في هذا المنهج، فإن هذه الجغرافيات السلوكية، تترابط مع البحوث البينية الأوسع لدراسة دور الإدراك البيئي وقيمه وجهًا لوجه أمام تصميم لاند سكيب وتخطيطه للمناطق الحضرية والريفية.

وعلى النقيض من المنهج التقني والموضوعي لخصائص الإدراك البيئى والذى نجده في الكثير من أعمال التخطيط والتصميم، وضع يي فو توان Tuan Yi-Fu في (١٩٧٤) كتاب "حب المكان Topophilia: دراسة للمواقف والإدراك والقيم البيئية والإنسانية" (انظر **الجغرافيا الإنسانية**)، كمنهج تفسيري لهذا الموضوع. وأعرب توان عن اهتمامه الكبير بالإدراك البيئي على المستوى الثقافي الجماعي، وبصفة خاصة، مع توضيح كيف أن العلاقات ذات المغزى الرمزى التي يشعر بها الإنسان بشكل واضح في تفاعله مع البيئة ذات صدى عميق في كلٍ من الثقافات الغربية وغير الغربية.

وتراجع ظهور المنهج الإنساني الذي نادى به توان وغيره مع مناهج نقدية وراديكالية تؤكد على دراسة البنى الاجتماعية والاقتصادية،

ووقعت الجغرافيات العاطفية للإدراك البيئي في خطر خلال مرحلة ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ومع بروز مناهج جديدة غير تمثيلية تدرس التجسيد والممارسة والأداء، ومع تطوير جغرافيات نابضة للطبيعة والبيئة، ظهر الإدراك البيئي من جديد كمسألة جوهرية. والدراسة الأساسية هنا كانت لعالم الأنثروبولوجيا تيم إنجولد Ingold في عام (٢٠٠٠) بعنوان «إدراك البيئة». وبحث إنجولد فيما أسماه "بناء المنظور" الذى تبناه بصفة عامة عدد من الأكاديميين المهتمين بمسائل الإدراك البيئي. وهذا المنظور، كما يقول إنجولد، يتمحور حول الافتراض الخاطئ بالفصل المتخيل بين المدرك الإنساني والعالم، فمثل هذا المدرك، عليه إعادة بناء العالم في وعيه، قبل أية مشاركة ذات معنى معه. ووفقًا لإنجولد، فإن كل الاعتبارات المعرفية للخريطة الذهنية والتفسيرات الإنسانية التى قدمها مفكرون مثل توان، قد وقعت بالتساوي في هذا الفخ المعرفي.

ومنهج إنجولد البديل للتصور البيئي؛ الذي أسماه «المنظور المسكني» يعتمد اعتمادًا كبيرًا على فلسفة الظواهر لمارتن هيدجر وموريس مرليو - بونتي. وهنا يتم ترجمة الإدراك البيئي باعتباره عملية مستمرة ومتبادلة للانخراط والمشاركة، وهي عملية يتم فيها إشراك "المدرك (الإنسان)" و"العالم"، وتبدأ عملية الإدراك في الظهور المستمر في ممارسة تأثير كبير على علماء الجغرافيا الثقافية في أسئلتهم عن الإدراك والممارسات المتجسدة.

علم النفس البيئي environmental psychology

هو مجال دراسة متعدد ومتنوع التخصصات، يضم باحثين من علم النفس والجغرافيا، والأنثروبولوجيا، والتخطيط، وعلم الاجتماع والتصميم، ويدرس علم النفس البيئي العلاقات الحسية والإدراكية والمتجسدة بين البشر والبيئة، سواء كانت هذه البيئة «طبيعية» أو "مبنية". ويرتبط علم النفس البيئي بشكل وثيق بأشكال الجغرافيا السلوكية، وكان علمًا بارزًا في مرحلة سبعينيات القرن الماضى وثمانينياته (على الرغم من ظهوره ثانية في الآونة الأخيرة). وعلى النقيض من المنهج المعرفي والتمثيلي للعلاقات بين الإنسان والبيئة المعتمد عادة في هذا المجال، فإن الفلسفة الظاهرية، قد ألهمت علم النفس البيئي التأكيد على علاقات الإنسان (والحيوان) والبيئة من خلال دراسة الروابط الوثيقة للأفعال المرتبطة والمجسدة، والإدراك، والفرص الحياتية المتاحة.

عنصرية بيئية environmental racism

العنصرية البيئية تشمل التعرض للأذى، والحد من الوصول إلى الموارد التي يتم الاعتماد عليها، أو الأشكال المستنسخة للتمييز العنصري. ويعزى هذا المصطلح عادة إلى القس بن تشافيز الذي كان في عام ١٩٨٢ مديرًا للجنة العدل العنصري في الكنيسة المتحدة

عندما تم وضع المواد الكيميائية السامة في مقاطعة وارين (فيرجينيا) لأنها كانت مقاطعة فقيرة، ويسكنها في الغالب السود. وفهم تشافيز هذا العمل كجزء من التاريخ المؤسسي الأوسع نطاقًا للعنصرية في أمريكا، وصاغ مصطلح العنصرية البيئية لِلَفت الانتباه إلى المعاقبة الرسمية للحياة المهدد وجودها بالسموم والملوثات في المجتمعات المحلية الملونة، بما في ذلك مجتمعات الأمريكيين من أصل أفريقي، والهنود الأمريكيين والآسيويين، والمكسيكان / الأمريكان اللاتينيين وغيرهم. وقد تم تعديل هذا التعريف ليشمل ليس فقط الإجراءات والصناعات والمؤسسات والحكومات ولكن أيضًا ليشمل تقاعسهم عن التصرف، كما في حالة فشل استجابة الحكومة الاتحادية لإعصار كاترينا. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعريفات الحالية تجعل المؤسسات والأفراد مسئولين عن أفعالهم سواء كانت أفعالهم مقصودة أو غير مقصودة. ومن الأمثلة على ذلك، تعرض الأمريكيين الأصليين للغبار الذري، ومدافن النفايات الخاصة بالمجمع الصناعي العسكري، وخلق "مناطق للتضحية الوطنية" الكبيرة في الجنوب الغربي، وهذا، على سبيل المثال، قد لا يكون فعلاً متعمدًا، لكنه لا يزال يعتبر على نطاق واسع، مثالاً على العنصرية البيئية لتأصل المفاهيم السلالية في عملية اتخاذ القرارات؛ حيث إن إلقاء المخلفات في بعض المواقع - مثل المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة، ومجتمعات المهاجرين - أكثر «منطقية» من إلقائها في مجتمعات البيض العالية المستوى. وأخيرًا، لا يزال هناك اتجاهات متنامية لوضع تعاريف للعنصرية

البيئية والتي تلفت الانتباه إلى **العدالة البيئية** حتى خارج الولايات المتحدة، والانتباه إلى الطرق التي يتم بها تشكيل العنصرية ثقافيا أو استنساخها من خلال الجهود والاستثناءات التي تصنعها الحركة البيئية نفسها.

قراءات مقترحة:

LaDuke (1999); Pulido (1996); Romm (2002).

لاجئون بيئيون **environmental refugees**

مصطلح شاع استخدامه في المناقشات البيئية، بداية من مرحلة ثمانينيات القرن الماضي للإشارة إلى الأشخاص النازحين نتيجة للتغيرات البيئية الطارئة، ويشمل أيضًا أولئك الذين اضطروا إلى الانتقال نتيجة الفيضانات وغيرها من الآثار غير المباشرة للتغير العالمي. وهذه الفئة تحمل قوة بلاغية من كلمة **اللاجئين**، وهو لا ينطبق على الوضع القانوني الدولي لشخص أجبر على عبور حدود الدولة. ومصطلح اللاجئين الإيكولوجيين، هو مرادف للاجئين البيئيين، ولكنه استخدم أيضًا في المعنى الضيق للنازحين بسبب التوسع في الزراعة التجارية وعمليات قطع الغابات لتغذية الاقتصاد المتروبوليتاني (الحضرى) المتوسع في دول مثل الهند وغيرها.

قراءات مقترحة:

Gadgil and Guha (1995); Jacobsen (1988).

environmental security أمن بيئي

مع انتهاء الحرب الباردة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ذكر صُناع السياسات والعلماء، أن التغير البيئي يشكل الآن تهديدًا رئيسيا للأمن العالمي: ودعوا إلى منظور الأمن البيئي "بالقول إنه يتطلب أن يحتل أولوية قصوى عند الدول بسبب احتمال حدوث مشكلات خطيرة ناجمة عن اللجوء البيئي واحتمالات نشوب حروب الموارد في المستقبل". وكانت الدعوة لسياسات بشأن هذه الموضوعات جزءًا من الأساس المنطقي لعقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

وكان العلماء المتشككون غير مقتنعين بأن الآليات السببية بين التغير البيئي والصراع، قد تم إثباتها، ولكن كثيرًا ما تم التأكيد على أنها حقيقة. واقترح البعض أنه نظرًا للعمومية الكبيرة للمصطلحين، فينبغي أن يركز البحث العلمي على الصراع الحاد والموارد. وفي تسعينيات القرن الماضي، أثبتت البحوث العلمية، أن هناك بعض الصلات المحتملة والمعقولة بين الندرة البيئية والصراع، ولكنها أوضحت أنها تفتقر إلى آليات سببية بسيطة. وخلصت أيضًا إلى أن احتمال وقوع الحروب بين الدول نتيجة للتغير البيئي كان ضعيفًا،

على الرغم من التصريحات العلنية العديدة حول حروب المياه التي تمثل خطرًا وشيكًا، وبصفة خاصة في أجزاء كثيرة من العالم، وبصفة عامة تشير الدراسات عن أسباب الحرب إلى أن البيئة نادرًا ما كانت سببًا مباشرًا للصراع بين الدول بل إنها في الواقع، قد تمثل فرصة كبيرة للتعاون عبر الحدود المشتركة وبناء السلام.

وقد أشارت دراسة مهمة لاحقة، إلى أن العديد من المناقشات العامة الأكثر تشاؤمًا تفتقر إلى التحليلات الضرورية لكلٍ من تاريخ الموارد في المناطق الريفية والاضطرابات الناجمة عن عمليات التنمية، وفشلت في وضع هذه العوامل المهمة في الاعتبار على نحو كافٍ. ويقول النقاد أيضًا، إن الربط بين الفهم العسكري للأمن في المسائل البيئية مربكٌ؛ لأن الحلول العسكرية ليست هي التدابير المناسبة للتعامل مع الصعوبات البيئية ولأن الأنشطة العسكرية هي في حد ذاتها ضارة ومدمرة للبيئة.

وقد اتصل البحث الجغرافي مؤخرًا بانعدام الأمن مع تقييمات التعرض للأخطار، كما أن البحث في الإيكولوجيا السياسية شارك في النقاش الذي يربط بين الاقتصاد العالمي بشكل مباشر والتغيير الاجتماعي. وهذا يدل على أن انعدام الأمن والبيئة وارتباطاتها، هي ظاهرة اجتماعية أكثر تعقيدًا بكثير مما كان مفترضًا في البداية خلال ثمانينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من هذه الالتباسات المفاهيمية، وصعوبات إقامة صلات بين التغير البيئي والصراع،

فإن مناقشة الأمن البيئي لا تزال على قدم وساق في السياسات والأوساط الأكاديمية.

قراءات مقترحة:

Dalby (2002); Dodds and Pippard (2005).

بيئوية (مذهب بيئي) **Environmentalism**

هي الطرق التي يتم بها فهم العلاقات القائمة بين الناس والمناطق المحيطة بهم، والتي يمارس الناس حياتهم من خلالها في هذه البيئات وقد اختلفت هذه الطرق كثيرًا على مر الزمن وداخل الثقافات وعبرها. ويقدم أحد التصنيفات - الغربية دون شك - ترتيبًا لفهم بعض هذه التغيرات، والذي تمثله دراسة جلاكين (Glacken، 1967). وقد وضع جلاكين ثلاث مراحل لتطور الفكر البيئوى عبر تاريخ شامل لفهم العلاقات بين الإنسان والبيئة. المرحلة الأولى ترى أن الأرض موجودة بواسطة تصميم، أعد البيئة ومهدها لتناسب حياة الإنسان. ومثل هذا الاعتقاد كان واضحًا في العقائد اليونانية - المسيحية واليهودية، حيث إن غرض خلق الإنسان يؤدي إلى إضفاء الشرعية على هيمنة الإنسان على أنحاء العالم غير البشري. وهناك أصداء قوية لهذا الشكل من البيئوية في الأفكار والممارسات المعاصرة، والتي تميل إلى أن يكون محورها الإنسان. وفي المرحلة التالية يتم تعزيز البيئوية

بفكرة أن البيئات تعمل بوصفها المؤثر الأول على الحياة الإنسانية (الحتم البيئي). وقد تم عرض السمات الاختزالية والعنصرية لهذا النمط من التفكير في وقت ما في الجغرافيا الإقليمية، بل إنها تعد شكلًا بيئويا جديدًا استمدت روحًا جديدة على نطاق عالمي وتم التعاطي معها كخطاب معياري. وأصبحت حدود الموارد الطبيعية للكوكب الأرضي المعرضة للنفاد وقدرات نظم البيئة لتحديات التكيف مع الأنشطة البشرية محور المناقشات البيئية فى ستينيات القرن العشرين والأسباب الرئيسية لهذه المناقشات في ثمانينيات ذلك القرن. وفي المرحلة الثالثة فإن البيئوية بحسب دراسة جلاكين تقوم على محاولة فهم العلاقات البيئية البشرية بطرق أكثر دينامية ومتشاركة في التطور؛ بحيث تنطوي على فهم الأرض وسكانها بما في ذلك البشر كمسائل لم تكتمل. وعلاوة على ذلك، فإن أي تغيير إنساني يؤدى إلى تغييرات في البيئات والعكس بالعكس.

وهذه المراحل الثلاث معقدة ومتداخلة تاريخيا وثقافيا، ولكن يمكن تلخيصها في ثلاثة عناوين "بسيادة الإنسان على الطبيعة"، و"الحتمية البيئية" و"التطور المشترك". وهذه يمكن تحديدها بصورة عامة على المراحل المعاصرة، بما في ذلك (١) المركزية الإنسانية والمركزية التقنية (٢) المركزية الإيكولوجية (٣) تبادل المنافع والمصالح. وأعطى أوريدان (1976) O"Riordan اهتمامًا خاصًا للتناقض بين المركزية التقنية، والتي تطرح الثقة في قدرة الإنسان التقنية الإبداعية على

تجاوز حدود الأرض، في مقابل المركزية الإيكولوجية، التي حذرت الناس من العيش في الظروف المحددة بيئيًا (انظر أيضًا **الإيكولوجيا العميقة وجغرافية السكان**).

ويمكن التعرف على فائدة التمييز إلى هذه المراحل الثلاث فورًا في المناقشات حول تكنولوجيات الغذاء والطاقة (التعديلات الجينية في مقابل الأغذية العضوية، والطاقات المتجددة مقابل الطاقات النووية وما إلى ذلك). وربما يكون قد تم استثمار معظم الجهود البحثية في الجغرافيا في السنوات الأخيرة في التيار الثالث. وهذا يمثل جزئيًا انعكاسًا لانتشار البشر وغير البشر في القرون الأخيرة، مما يجعل عملية التمييز بين الإنسان والبيئة أكثر صعوبة. فالحيوانات المعدلة وراثيًا، والمواد الغذائية المعدلة وراثيًا، والثقوب في طبقات الأوزون في طبقة الستراتوسفير، وتغير المناخ، يقوض أية عملية للتمييز بين الناس والبيئة والثقافة والسياسة والطبيعة والعلوم.

وقد عمل المنطق الجدلي في دراسة الإنسان والبيئة، واتجاه النسوية، وما بعد البنيوية، على إعادة صياغة العلاقات بين الإنسان والبيئة فظهرت مجموعة كبيرة من الكتابات التي تحاول المزاوجة بين البشر والبيئة من خلال مساعٍ متنوعة مثل علم الإيكولوجيا السياسية، والإيكولوجية النسوية، والكوزموبوليتانية. وهناك قدر جيد من التنوع في هذه الأدبيات، ولكن جميعها يتحرك بدرجات

متفاوتة في الابتعاد عن وجهة النظر الراسخة أو الرؤية التأسيسية للبيئة ومقترية أكثر تجاه الأخذ بعين الاعتبار أهمية البيئات (التي تشمل البشر)، ومساهمة هذه الدراسات في الاهتمام بنقاط الضعف وفرص الحياة في البيئات البشرية وغير البشرية. وهناك اعتراف في كل هذه التوجهات البحثية غير التأسيسية بالبيئات المتفاوتة، بوجود حاجة إلى العدالة البيئية، والتحولات في الأنماط المحلية والعالمية للتنمية والاستهلاك. وأخيرًا، وفي هذا التحول التدريجي نحو فكر بيئوى غير تأسيسي، هناك مخاطر ضخمة وجدال عميق، فدرجة الاعتماد على العلم كحليف للرؤية البيئوية، يخضع للتدقيق أخذًا فى الاعتبار عدم استقرار كيان البيئات، وعدم اليقين وعدم التحديد للطرق العلمية للمعرفة. وقد أصبحت قدرة العلم على أن يلعب دور الوسيط في الطبيعة وأن يُمارس سلطةً على الاهتمامات البيئية، بمثابة مادة لمحاورات ساخنة (انظر مجتمع المخاطرة). ولذلك فإن البيئوية في الوقت الراهن تمر بلحظة سياسية حاسمة لأنها تتفاوض بين أوجه عدم اليقين للديناميات الاجتماعية والبيئية والحسابات والحجج اللازمة لإحداث تحول في الطرق التي بها يستوطن البشر العالم.

قراءات مقترحة:

O''Riordan (1976).

مصطلح مؤلف من مقطعين في اللغة اليونانية: "epi" وتعني فوق أو على، وكلمة "demos" وتعني الناس، ويستخدم في مجال العلوم الصحية لوصف «زيادة ملحوظة» لمرات حدوث مرض ما، وللإشارة إلى سلوك صحي أو غيره من الأحداث ذات الصلة بالصحة في مجتمع أو منطقة ما؛ ويشار إلى "الزيادة الملحوظة" مقارنة بالتكرار المعتاد، أو "المتوقع"، لهذا الحدث الصحي في السكان محل البحث وغالبًا ما يستخدم المصطلح لوصف الانتشار السريع لمرض مُعدٍ (على سبيل المثال «وباء الحصبة») ويمكن تطبيقه على مجموعة من المستويات الجغرافية، من موجات التفشي الصغيرة على المستوى المحلي إلى موجات تفشي الوباء على مستوى عالمي. وتعد الأحداث الملحمية الضخمة، مثل وباء الطاعون "الموت الأسود" (١٣٤٦-١٣٥٣) أو وباء الأنفلونزا الأسبانية (١٩١٨-١٩١٩)، أمثلة صارخة من عشرات الآلاف من أمثلة تفشي الأمراض الوبائية التي سجلت تاريخيًا، والتي يمكن تطبيق وصف "وباء" بشكل صحيح عليها.

قراءات مقترحة:

Haggett (2000).

علم الأوبئة epidemiology

أحد فروع العلوم الطبية، يعنى بدراسة أسباب السيطرة على الأحداث ذات الصلة بالصحة في مجموعة سكانية محددة وتوزيعها ومداها. وللجغرافيا وعلم الأوبئة علاقة طويلة الأمد يمكن إرجاعها إلى القرن التاسع عشر مع استخدام خرائط المرض لتحليل أسباب الأحداث الوبائية. واليوم، فإن العلاقة بين الجغرافيا وعلم الأوبئة عبرت عن نفسها في الفرع البيئي المسمى **بالجغرافيا الطبية** والمعروف باسم "علم الأوبئة المكاني". ويهتم الباحثون في علم الأوبئة المكانية برسم خرائط وتحليل ونمذجة توزيع وانتشار الظروف المتعلقة بالصحة ومحدداتها البيولوجية والبيئية والسلوكية وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في المكان وعبر الزمن.

قراءات مقترحة:

Cliff and Haggert (1988).

إبستيمي (معرفي) Episteme

مصطلح دخل الفكر المعاصر من قِبل المفكر الفرنسي ميشيل فوكو (١٩٢٦-١٩٨٤) في كتابه "الكلمات والأشياء Les mots et les choses" والذي تُرجم إلى الإنجليزية تحت عنوان (نظام الأشياء)

ويستند هذا المصطلح على الكلمة اليونانية التي تعني "المعرفة" أو "العلم"، وبالنسبة لفوكو، يعني هذا المصطلح نظامًا من الفكر يحدد العلوم أو المعارف الخاصة التي تنشأ في وقت معين. وقد حدد فوكو ثلاث مراحل معرفية رئيسية هي: عصر النهضة، والعصر الكلاسيكي، والعصر الحديث. ومن خلال المعرفية، يمكن أن نجد المعايير المحددة ليس فقط للأجزاء المنفردة للمعرفة، ولكن أيضًا للقواعد التي تحكم عملية إنتاج الحقيقة والواقع. وقلل فوكو من فهم المعرفة المطلقة اللازمانية واللامكانية، وبدلًا من ذلك حلل تاريخيًا أشكالًا محددة من الفهم، والتي تمثل شروط إمكانية المعرفة. وبهذا المعنى، يُمكن فهم فوكو في إطار تأريخ أعمال كانط (انظر **علم الأنساب الجينالوجيا**). ونادرًا ما استخدم فوكو هذا المصطلح في أعماله المتأخرة، ولكنه أدخل مفهوم التنظيم المعرفي الذي وصفه بأنه «مجموعة بالغة التباين والتنوع مؤلفة من خطابات ومؤسسات، وأشكال هندسية معمارية وقرارات تنظيمية وقوانين وتدابير إدارية وبيانات علمية وفلسفية واقتراحات أخلاقية وإنسانية». وينظر الآن إلى مفهوم الإبيستيمي بأنه "ترتيب معرفي لخطاب محدد" (راجع **الخطاب**).

قراءات مقترحة:

Gutting (1989); Han (2002).

نظرية تهتم بتحديد المعرفة وشرح كيفية عملها. وفي حين تهتم الأنطولوجيا بما هو موجود في العالم، فإن الإبستمولوجا تتساءل كيف يمكن أن "نعرف" العالم. وعلى الرغم من إمكانية اعتبارهما متلازمين، وبصفة خاصة في وصف العناصر الأساسية للتفكير، إلا أنه من الأفضل النظر إليهما باعتبارهما متداخلين، فقد نجد أشياء "موجودة" غير أنها غير قابلة للمعرفة، ونجد أفكارًا لا يوجد لها مقابل في العالم الخارجي. هذه التعقيدات في المفاهيم صيغت بوضوح في فترة "التحول" الإبستمولوجي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي استلهمت "التحول" اللغوي فيما بعد البنيوية على يد ميشيل فوكو وجاك دريدا وجوديث باتلر وغيرهم. وهذه المحاولات المترابطة رفضت نظرية المعرفة الأفلاطونية، والتي تعتبر أن المعرفة فطرية، ويمكن اكتشافها بالتنوير العميق، وفي المقابل ذهبت جهود فوكو ودريدا إلى جعل المعرفة نتاجًا للخطابات المتداولة، وعلاقات السلطة المنتشرة، والتي تم تطبيعها عبر الزمن من خلال تغذيتها الجماهيرية والتحول نحو الأفكار المشتركة (انظر الهيمنة). ومن بين التوابع السياسية لهذا الطرح عن المعرفة كان استبعاد فكرة "الحقيقة"، وخاصة في "بديهيتها" وصياغتها العالمية كهدف سامٍ لكل أعمال المعرفة. ومع الموجات الجديدة الصاعدة للأفكارالنسوية ومناهضة الاستعمار والفعالية في المجال الأكاديمي وخارجه، فإن

الفكرة الكلاسيكية القائلة بأن هناك حقائق مُطلقة ومعروفة ترتبط بالعالم، تم نقدها بشكل متزايد، باعتبارها فكرة تعود إلى عصر التنوير الذى عكس الوضع المميز للذكورية الغربية البيضاء والذاتية التاريخية المتحكمة في السلطة العلمية والاجتماعية والمعرفة السياسية.

ونظرًا لجذورها الضاربة في **الحركة النسوية**، فإن نظرية المعرفة تدرك جزئية المعرفة، ولكنها تذهب أبعد من ذلك؛ أن المعرفة التي عمل الناس لها، وكافحوا من أجلها، وتم اشتقاقها من أناس تعرضوا لاضطهاد النوع والسلالة والطبقة، تكون أكثر ميلًا لجمع الحقائق مقارنة بنظريات المعرفة القديمة غير النقدية التي انبثقت من تجارب أولئك الذين تمتعوا بمميزات عن غيرهم من الناس (انظر المعرفة الموقفية).

ولقد أسهمت مثل هذه الاهتمامات في النقاشات الساخنة داخل الجغرافيا البشرية، ولكن نظرية المعرفة تقع ضمن التنظير التاريخي للتخصص الجغرافي. ولعل أحد أهم الموضوعات خلال التاريخ الطويل للجغرافيا (انظر **تاريخ الجغرافيا**) وفلسفتها الحاضرة كان يتمثل في الحجج المطروحة حول المزايا النسبية للتعميم والتخصيص. وهذا يبدو واضحًا في العلاقات الثنائية لتأسيس الإنتاج المعرفي الذي يميز بين "الجغرافيا العامة" و"الجغرافيا المتخصصة" (على نحو ما سماها برناردوس فارنيوس ١٦٢٢-١٦٥٠) (انظر **الكورولوجيا**) وبناء على هذا التمييز يستند التساؤل حول حجم التأكيد الواجب

منحه لعملية البحث عن قوانين علمية عابرة للسياق. ويتوقف الجواب إلى حد ما على ما إذا كانت الجغرافيا تستطيع أن تدعي أنها علم ناضج؛ علم تكون معارفه موضوعية، ومفسرة، ومنطقية ومنظمة. وفي مرحلة خمسينيات وستينيات القرن العشرين، جاهد معتنقو العلم المكاني والجغرافيا الإقليمية من أجل العديد من جوانب هذه السمات المميزة (انظر **القوانين العامة**، و**الإديوجرافية**). ولكن هذا النقاش تم حجبه نتيجة الارتداد الصريح للجغرافيا الإنسانية نحو الاستقطابات المرتبطة بالتعارض بين الموضوع والذات. ومن خلال اهتمامها بالتأويل، جاء تفسير الجغرافيا البشرية للخبرة الذاتية، ومفاهيم مثل الإحساس بالمكان، عكس علماء الجغرافيا البشرية، اتجاه الاهتمام البحثى خلال عقود من الاهتمام «بالعلمية» في الجغرافيا الطبيعية، ومهدوا الطريق للنقد الجغرافي الذى غذته مفاهيم النسوية وما بعد البنيوية.

الثنائيات المعرفية الأساسية:

الموضوعية – الذاتية

التفسير – التأويل

الترتيب – التعقيد

العام – الخاص

العقلي – العاطفي

ومؤخرًا، شهدت جغرافية ما بعد البنيوية تحولًا في تأكيداتها المعرفية وذلك بانتقالها من (١) النقد الحاد للادعاءات المعرفية التي تضع كل شيء أمام الاستفسار من خلال نظرية المعرفة البنائية، (٢) تجسيد نظرية المعرفة عبر تأكيد مناهض لجوهرية علم الوجود (الإنطولوجيا)، وقد تم ذلك الانتقال عبر المرحلتين التاليتين:

(١) من خلال استكشاف القارات المجهولة، والتي تمت تسمية فضاءاتها المكانية على يد الغربيين، ورسمت خرائطها بطريقة تعكس التحيزات الغربية وعلاقات السلطة، أصبحت واضحة ومنطبعة حتى على اللاندسكيب لهذه الأماكن (انظر الاستشراق). وخلال ذلك تركز الاهتمام لفترة طويلة على الدور الذي لعبته كل من الكارتوجرافيا والاستكشاف وعلم الجغرافيا في الاستعمار الغربي خلال فترة عصر التنوير وفترة حداثة ما بعد التنوير وزادت عملية رسم الخرائط خلال المرحلة الأخيرة (Pickles, 2004) وأصبحت معتمدة على فكرة عين الطائر (Schein, 1993) وهي الرؤية المنظورية التي لخصها ديكسون وجونز (1998) Dixon and Jones على النحو التالي:

- الرؤية المنظورية الكارتيزية (الديكارتية) والتي ترسم العالم على أساس نقطة مركزية (انظر أيضًا الديكارتية).
- الرؤية البصرية والتي تتميز بالرؤية من نقطة مرتفعة، والتي يتم بها رؤية العالم بصورة إجمالية (انظر المراقبة).

- نظرية المعرفة الشبكية، وهي عملية توقيع وتقسيم الحياة الاجتماعية، ومن ثم يمكن تجميعها وقياسها واستنطاقها (انظر المنطق الكارتوجرافي).

وأخذًا لنظرية المعرفة بعين الاعتبار، فإن هذه الرؤية أسلمت نفسها لفكرة التمثيل البياني، وإلى ما أسماه كل من ميتشل Mitchell (1988) وجريجوري Gregory (1994) "العالم كمعرض" وتتمثل سلطة المعرفة والتحكم في المكان في القدرة على التمثيل، والإظهار البصري، والترسيم، والمسح، لكل أجزاء شبكة المعرفة، والتي تستعمر الأمكنة كسيطرتها على المسار الجغرافي. وهذه المسائل المعرفية قادت العديد في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، لمناقشة الأهمية النسبية للمادية والخطاب في إنتاج الفضاء الاجتماعي. وفي العديد من الحالات، فإن عدم الاستقرار وعدم اليقين في تمثيل ما بعد البنيوية، زاد من الأنطولوجيات الأساسية البديهية الواضحة الموجودة في النظريات المادية مثل الماركسية.

(٢) ومؤخرًا، بدأ بعض المفكرين في دراسة كيفية عمل المعرفة فيما هو أبعد من التمثيل. وفي كثير من الحالات، فإن هذه الأعمال عادت إلى دراسات الاتصالات الحسية والعاطفية بالأماكن والتي ظهرت بوضوح في الجغرافيا الإنسانية. إن هذه الدراسات تميل لربط المشاعر الداخلية والذاتية بفكرة تمثيل المكان. وبدلًا من ذلك فإن الدراسات الحالية تركز بشدة على نقد "ديلوز" للتمثيل باعتباره

عائقًا أمام فهم العالم، ذلك النقد الذي يوضح من الناحية الوجودية (الأنطولوجية) عملية الاختلاف الواضح فيما وراء وقبل وحتى لما هو مضاد لترتيبات الشبه والتشابه في العمل في مجال التمثيل البياني.

ونماذج الجغرافيا البشرية هنا هي التأثير والنظرية اللاتمثيلية، ويهتمان بإمكانيات المعرفة قبل الذاتية، المشتقة من مختلف القدرات والوظائف والخبرات التي تحدث فيما وراء المعرفة كإطار فكرة تمثيلية. والتحديات التي تواجه هذه النظرية هي: (١) أنها يجب أن تعيدنا كباحثين بثبات إلى الوراء، إلى عملية التمثيل من خلال استعراض النتائج. (٢) لا تزال الفائدة السياسية العملية التي تقع ضمن نطاق غير الممثل سياسيًا غير واضحة بالشكل الكافى. وفي الوقت الحالي فإن الاستجابة لهذه التحديات ما زالت في مراحلها الأولى (Anderson، 2006b).

قراءات مقترحة:

Cloke and Johnston (2005); Dixon and Jones (1998); Gregory (1994); Pickles (2004); Rose (1993).

مساواة **equality**

هي مثالية سياسية لتعزيز المساواة في التعامل بين الناس في حالات معينة، وترتبط المساواة ارتباطًا وثيقًا ولكنه معقد بالعدالة. وبينما تعد

فكرة المساواة مثالية مركزية في الديمقراطيات الليبرالية، فإنها غالبًا تكرس كحق رسمي، ويبقى معناها الدقيق ونطاقها مثيرين للجدل. وتوجد عدة سياقات مختلفة وغالبًا متصارعة للمساواة، ومن ثم تتنوع إجاباتها على سؤال: ما هو الأساس الذي يمكن به مقارنة الناس؟

(١) المساواة الإدارية: وهي المتطلب الذي يتم به تطبيق القوانين الموجودة (انظر القانون) على الجميع بصورة مساوية. وهذه الرؤية المحدودة للمساواة تهتم بتطبيق نص القانون وليس روحه، كما يلاحظ باكان. ومن الممكن تحقيق ذلك حتى في النظام الذي يتبنى التمييز الواضح بين الناس، مثل نظام الفصل العنصري، طالما يتم تطبيق القوانين بمساواة على كل أعضاء المجموعة المضطهدة.

(٢) المساواة السياسية: وهي المساواة بالنسبة إلى الحقوق السياسية الرسمية (مثل التصويت أو الترشح لوظائف رسمية). وقد ثبت أن هذا الموضوع بالطبع مثير للجدل كما في حالة النضال من أجل منح حق الانتخاب للنساء، على سبيل المثال: وهناك أمثلة من سلب المدانين في العديد من الولايات الأمريكية حق التصويت الانتخابى أو غيرها من السياسات المدرجة لتصويت غير المواطنين (Varsanyi, 2005)، وكلها ذات ارتباط متصل بهذا الموضوع.

(٣) المساواة الرسمية: هي مبدأ أرسطو للتعامل مع الحالات المتشابهة بصورة واحدة، فعندما يكون هناك شخصان لهما الحالة نفسها بالنسبة لموضوع معين، فيجب أن يعاملا بصورة متساوية لذات الموضوع. ولذلك، فإن مضمون القانون بديلٌ عن تنفيذه، ويجب ألا يميز بين الناس على أسس غير مناسبة. وهذا بالطبع يفترض السؤال التالي: أي نوع من التمييز يعد قانونيًا؟ فالحساسيات الليبرالية الحديثة تمنع التمييز على أساس النوع أو السلالة على سبيل المثال. ومع ذلك فإن الأطفال والمجانين تتم معاملتهم بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يتم بها معاملة البالغين العقلاء. ولكي يُلبي القانون متطلبات المساواة الرسمية، يحتاج فقط ألا يضع حدودًا تمييزية غير قانونية بين الناس. وربما تظل تأثيراته غير متساوية بين الناس. والقانون الذي يمنع كل المواطنين من التسول في المكان العام، يعامل الجميع بصورة متساوية، ومع ذلك فإن الفقراء يتسولون، ومن ثم فإن تأثيراته مثيرة للاستياء. وبالإضافة إلى ذلك فإن المداخلات التي تبحث في معالجة عدم المساواة من خلال إعادة التوزيع (مثل الرعاية الاجتماعية والضرائب التصاعدية) تضر بالمساواة الرسمية.

(٤) المساواة الموضوعية أو الاجتماعية: هى عدم وجود الفوارق الجوهرية في موارد الناس وسلطتهم السياسية والاجتماعية،

والرفاهية، والاستغلال، والظلم، ويعد تحقيق المساواة الاجتماعية جوهريًا لبعض حركات العدالة الاجتماعية. فقد لاحظ دعاة هذه العدالة أن الناس ربما يحققون المساواة الرسمية والسياسية والإدارية، وفيما بعد، يتم إلغاء أية فوائد مكتسبة نتيجة عدم المساواة الاجتماعية الواضحة. وفي عام ١٩٢٩، وبعد إتاحة تعيين المرأة سيناتورًا في مجلس الشيوخ، تساءلت الناشطة النسوية الكندية نيللي ماكلونج: الآن أصبحنا أشخاصًا (طبقًا للقانون)، ولكن يبقى السؤال: هل سنلاحظ أي فرق؟

وبعبارة أخرى، فإن المساواة السياسية كانت وسيلة محدودة بينما تواجه النساء عدم المساواة الناتجة عن سلطة الرجال. وكافح دعاة المرأة أيضًا ضد التوتر بين المساواة والاختلاف. وبالنسبة للبعض، فإن كفاح حركات المرأة، يجب أن ينصب على إزالة الفروق بين النساء والرجال لأنه أساس للتمييز، والبعض الآخر ينادي بوجوب الاعتراف بالفروق بين النساء والرجال في أية أحكام قضائية تخص الحقوق.

وكما لوحظ، فإن نشر العدالة الاجتماعية، يُمكن أن يتصارع أيضًا مع المساواة الرسمية (كما في حالة التمييز الإيجابي على سبيل المثال). وبالنسبة للبعض، فإنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة في الفرص، والتي يجب أن تسمح كلها بالفرصة نفسها للمنافسة على الموارد والمنتجات الاجتماعية. ويصر البعض

على الحاجة إلى تحقيق المساواة في المخرجات أو النتائج. وعناصر المساواة الاجتماعية مع ذلك غير مؤكدة؛ فهل هي تحقيق المساواة بين الناس في الموارد والمنتجات المادية والرفاهية أو الإمكانيات؟ على سبيل المثال (Gosepath،2005).

والمساواة وبصفة خاصة المساواة الاجتماعية مبدأ مهم، ومع ذلك نادرًا ما تكون واضحة في أسس بعض الدراسات الجغرافية وبصفة خاصة في الاستشراق النقدي (انظر **الجغرافية النقدية**).

توازن **equilibrium**

هي الحالة التي تكون فيها القوى التي تصنع التغيير في حالة تعادل. وهذا المفهوم يعتبر مركزيًا في الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة؛ حيث من المفترض أن تميل السوق الحرة العاملة بكفاءة إلى حالة التوازن. وإذا كانت قوى العرض والطلب لكل السلع والخدمات وكل عوامل الإنتاج متوازنة بالطريقة التي يتم فيها استهلاك كل المعروض، وتلبية كل المطلوب، ولا يمكن لأي مشارك (مشاركين) في الاقتصاد أن يحصل على أي دخل إضافي أو رضا من عمل أي شيء غير الذي يعمله حاليًا، فإن هذا سوف يشكل حالة من التوازن التي يمكن الحفاظ عليها حتى يحدث تغيير في المكان، أو الاستجابة التي يتم بها استعادة التوازن في نهاية المطاف.

وبافتراض أن هناك اقتصادًا تنافسيًا مثاليًا وفي حالة توازن، وتعرض فيه استخراج الفحم لصعوبات شديدة، أو حدث نفاد للموارد، فسوف يرفع تجار الفحم عندئذ أسعاره لمواجهة ارتفاع تكلفة التعدين، وبالنظر إلى أن استهلاك الفحم حساس لسعره بدرجة ما، فسوف ينخفض الطلب عليه، ويصبح لدى أصحاب المناجم كمية من الفحم غير المباع، ومن ثم فإنهم سيخفضون من سعره قليلًا للتخلص منه. وفي نهاية المطاف، فإن قوى العرض والطلب سوف تستعيد عافيتها عن طريق تصحيحات السوق إلى النقطة التي سيتمكن فيها السعر السائد من القضاء على مخزون الفحم المعروض، ويتم استعادة التوازن. وهذه العملية تشمل بالطبع، إعادة بعض عناصر الاقتصاد التي تأثرت بالتغير في سوق الفحم إلى حالة التعادل. فعلى سبيل المثال، إذا قل إنتاج الفحم عن ذي قبل، ففي الحالة الجديدة من التوازن، ربما يؤثر ذلك على العمالة في مجال التعدين وعملية نقل الفحم وهكذا. بينما إذا ارتفع سعر السوق الجديد، فربما يستبدل بعض المستهلكين مصادر أخرى من الوقود محل الفحم.

وفي الحقيقة، إن الاقتصاد سوف يكون في عملية تصحيح دائم ليواكب التغيير. والتوازن حالة مثالية لم تتحقق أبدًا في الممارسة الفعلية، ولكنها تساعد كمفهوم لاستيعاب اقتصاد السوق ويتم التمييز عادة بين التوازن العام الذي يشير إلى الاقتصاد الكلي، والتوازن الجزئي الذي يشير إلى سوق واحدة أو مجموعة محدودة من الأنشطة.

ويشير التوازن المكاني إلى التعادل في الاقتصاد المصنف مكانيًا. والتغيير في نظام كهذا، يمكن أن يكون انتقائيًا مكانيًا؛ فارتفاع سعر الفحم، ربما يتم حصره في إقليم معين، ويشمل استعادة التوازن التغيير وانعكاساته التي تأخذ طريقها من مكان إلى مكان، وأيضًا من سوق إلى آخر. ويقترح الشق المكاني للاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، أن تساوي الدخل؛ يعد سمة للتوازن المكاني؛ فالفوارق الإقليمية للرواتب، يجب أن تشجع العاملين على التحرك إلى الأقاليم التي تكون بها الرواتب أعلى و/أو أن ينتقل رأس المال إلى الأقاليم التي تنخفض فيها الرواتب حتى تتحقق المساواة ولا تكون هناك أية ميزة سيتم الحصول عليها من تحرك آخر (انظر **التجمع الإقليمي**). ويستطيع الخلل في آليات السوق أن يحبط تحقيق التوازن بصفة عامة، ففي الفضاء الجغرافي نجد أن وجود العوائق التي تحد من حركة العمل ورءوس الأموال وغيرها، تعرقل عملية التكيف مع اختلافات الأجور والأسعار.

وكان مفهوم التوازن المكاني مسئولًا جزئيًا عن بعض سوء الفهم في نظرية التنمية الإقليمية وممارسة التخطيط. فمصطلحا التوازن والتعادل لهما دلالات مرغوبة، وفكرة الضبط الذاتي في الفضاء المكاني ـ الاقتصاد ـ تميل نحو تساوي الدخول، مما يشجع وجهة النظر التي تقول بأن آليات السوق قادرة على تحفيز تنمية أكثر إذا سخرها المخططون بطريقة ما للنفع العام. ومع ذلك، فإن الاتجاه

إلى اقتصادات السوق ضمن الرأسمالية يكرس في الواقع التركيز والمركزية، الذي يحدث بسبب التنمية غير المتوازنة وعدم التساوي في معايير الحياة، وبصفة خاصة في الدول غير المتقدمة.

علم اجتماع إلكتروني e-social science

منهج للبحث في العلم الاجتماعي الذي يستفيد من مزايا الشبكات القوية لأجهزة الحاسب الآلي التي تشارك بمواردها وقوة معالجتها. وتقارن هذه غالبًا بأنظمة شبكات الكهرباء؛ حيث لا يهتم الناس بمكان توليد الطاقة الكهربائية، ولكنهم يريدون فقط استخدام قوتها. وبالمثل، يمكن أن يكون صحيحًا أن يتم الاتصال بالشبكة الحاسوبية من أجل إجراء النمذجة الكمية والمحاكاة، أو حتى لطرق الأساليب النوعية (مثل إجراء مجموعات نقاش على الإنترنت وتنفيذها). وتشمل جذور شبكات الحاسوب مشروعات البحث عن كائنات ذكية خارج الأرض؛ حيث إن الإشارات الواردة من الفضاء الخارجي، يتم توزيعها على الحواسيب الشخصية للمستخدمين ليتم تحليلها باستخدام مميزات إضافية على أجهزتهم. وهناك مشروع آخر مولته مؤسسة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" عام ٢٠٠٦ لنمذجة التغير المناخي، وهناك تطورات أخرى للعلم الاجتماعي الإلكتروني في المملكة المتحدة حفزتها المبادرات البحثية الكبرى في العلم الإلكتروني عن طريق تأسيس مجلس البحث الاقتصادي والاجتماعي للمركز الوطني للعلم

الاجتماعي الإلكتروني في جامعة مانشستر (www.ncess.ac.uk). وهناك روابط بين البحث الاجتماعي الإلكتروني وعلم **الحوسبة الجغرافية**. وانضم الجغرافيون لهذا العمل من خلال تطوير نماذج محاكاة على مقياس كبير (مثل المحاكاة صغيرة المستوى بالإحصاءات الشبكية المكانية (**تحديدًا الانحدار المُرجح جُغرافيًا**) وتطوير البيئات الافتراضية ثنائية وثلاثية الأبعاد (راجع التجسيد البصري).

قراءات مقترحة:

انظر: www.ncess.ac.uk

www.bbc.co.uk/sn/climateexperiment

ماهوية **essentialism**

مذهب يزعم بأنه من الممكن التمييز بين الجوانب الأساسية وغير الأساسية للأشياء أوالظواهر. ويعرفها فز (Fuss، 1989، p.xi) بأنها الاعتقاد في الماهيات الواقعية والحقيقية للأشياء، وبأنها السمات الثابتة وغير المتغيرة التي تحدد ماهية أية كينونة معطاة. وغالبًا ما تستخدم الماهوية كمصطلح ازدرائي، ولكن من المهم التمييز على الأقل بين ثلاثة معانة لها:

(١) الماهوية المعرفية التي ترتبط بالتأسيسية، وتقترح أن هدف البحث هو اكتشاف الطبيعة الحقيقية أو ماهية الأشياء، ووصف ذلك

باستخدام تعريفات فئوية (انظر أيضًا نظرية المعرفة). والجوهرية الماهوية في هذا المعنى تفترض أن هناك ماهيات ثابتة غير متغيرة وأن الأشياء لها ماهيات، وأنه من الممكن الحصول على معارف معينة عن تلك الماهيات. ويرفض رورتي (Rorty, 1979) الاعتراف بهذا المعنى للماهوية مُدعيًا بأنه يعتمد على نظرية التطابق في الصدق بين الواقع والتمثل. وفي مقابل صورة أشياء ذات سمات جوهرية فإنه أكد على البعد الوجودى المرتبط بالعلاقات المشروطة التي تنحدر دومًا إلى أسفل (انظر البرجماتية).

(٢) أثارت الانتقادات الفلسفية للماهوية تساؤلات حول مدى صلاحية تفسيرات المناهج والنظريات الاجتماعية (انظر أيضًا الفلسفة). والحجة هنا، هي أن أي ادعاء بأن (س) هو سبب لـ (ص) هو ادعاء معادل أو مؤسس على الجوهرية. بمعناها المذكور في (١) أعلاه، ومع ذلك، فإن الادعاء بأن الظواهر الاجتماعية كانت لها سمات ثابتة ودائمة نسبيًا وأن ذلك ربما يعزى إلى بعض درجات قوة السببية، فإنه ليس جوهريًا بالضرورة أو محددًا على الإطلاق. وتميل مناهج العلم الاجتماعي وتفسيراته لأن تتقبل بأن تكون واقعة في الخطأ، بدلًا من ادعاء تأسيس الحقيقة المطلقة حول الحقائق أو الأسس المطلقة للمعرفة.

(٣) والمعنى الثالث للماهوية تم اشتقاقه من الانتقادات لفكرة أن الهويات العرقية، والإثنية، والجنسية، والنوعية، كانت بمثابة

مقدمات كبرى لتوحيد الأبعاد المشتركة للخبرة المتضمنة أو الوضع الاجتماعي. وترتبط الانتقادات الموجهة للجوهرية هنا بالادعاء بأن الهويات والعادات مترابطة، ومؤسسة اجتماعيًا، ومشروطة تاريخيًا.

وغالبًا ما تستخدم وجهات النظر المناهضة للماهوية هذه المعاني الثلاثة معًا للادعاء بأن الأضرار المختلفة أو مخاطر الماهوية، كامنة فى المعنى رقم (٣) المذكور أعلاه، تلك الأخطاء التى تم إكسابها الشرعية على يد الماهوية المعرفية (١) وأفكار السببية التفسيرية (٢).

وفي الجغرافيا البشرية، أصبحت الماهوية بمثابة تركيز جلىّ على مناقشات متكررة حول ما بعد الحداثة. والنقطة المرجعية السائدة كانت الماركسية المناوئة للماهوية التي قدمها ريسنك وولف، فحسب هذه الفكرة فإن اعتبارًا سببيًا للعمليات الاجتماعية يكون بمثابة شك متأصل. وبدلًا من ذلك، اقترحا نظرية المحددات المفرطة المأخوذة عن الفيلسوف الماركسي لويس ألتوسير Louis Althusser، والتي عرفاها بالمكون المتبادل لكل عملية بواسطة كل العوامل الأخرى. وهذه الرؤية السببية المناوئة للماهوية تبدو كما لو كانت تفترض ضمنيًا، أنه لكي تكون هناك قدرة على التصريح بأي شيء ذى مغزى حول العلاقات بين العمليات، يجب على الفرد أن يكون قادرًا على تقديم صورة كاملة عن كافة العلاقات القائمة المرتبطة بالحالة موضوع الدراسة. وكان رد المناوئون للماهوية على هذه الإشكالية ممثلًا في اختيار عشوائى لنقاط دخول حاكمة، مثل الطبقة أو النوع، داخل كل العمليات الاجتماعية، بادعاء مبرر براجماتي لهذه الإستراتيجية

النظرية. وما يثير الارتباك هنا هو الادعاء المنطقي بأن الفرد ربما لا يريد أن يفترض مقدمًا وجود العلاقة السببية الضرورية مع الفكرة التي يستطيع بها الفرد أن يقدم منطقيًا ادعاءات تجريبية، وجزئية، ونظرية مبررة، حول العلاقات السببية لمسار الاستفسار الحالي القابل للوقوع في الخطأ.

وإذا كانت الادعاءات الفلسفية الكبرى التي تمت بالنيابة عن الاتجاه المناوئ للماهوية في الجغرافيا لا تستند على فحص جدي، فإن التصورات المناوئة للماهوية، كانت مع ذلك إضافة للأشكال البنائية الاجتماعية والتنظير العلائقي في التخصص. وقد تم تحليل الدافع السياسي القوي وراء الاتجاه المناوئ للماهوية عامليًا في موضوعات النوع الاجتماعي، والعرق، والثقافة وما يشابهها، بجانب التركيز السائد على العمليات الاقتصادية والطبقة. ومع ذلك، لم يكن هناك صياغة جغرافية واضحة من هذا المنظور المناوئ للماهوية، على الرغم من حقيقة أن النقد الأصلي لألتوسير حول الجوهرية في الماركسية، كان موجهًا بواسطة محاولة مبتكرة للتفكير، من خلال التوقيتات غير المتزامنة للعمليات المختلفة (Althusser and Balibar,1970, pp.94 - 118). أما احتمالية التنظير المكاني في شكله الظرفي والعلائقي الكامل فقد تابعها ماسي (Massey, 2005).

ووقعت النقاشات حول الماهوية في الجغرافيا في إشكالية سهولة الفوارق بين الجوهرية "السيئة" والبنائية الاجتماعية "الجيدة". وهناك ميل للخلط بين الجوهرية الثقافية والاختزال البيولوجي،

وبين التفسير السببي والتأسيسية المعرفية، وبين التأكيد على بساطة نظريات الوقائع البنائية وادعاءات المعرفة المشروطة (Sedgwick، 2003). ويقدم الاتجاه المناوئ للجوهرية مفاضلة زائفة بين المعرفة مع ضمانات كاملة، ومعرفة غير مدعومة بشيء أمام قوة الإقناع الحاكمة. وفي المقابل، فإن المعالجات الحديثة لنظريات الممارسة تقترح إعادة توجيه الطاقة النظرية بعيدًا عن تعاريف الجوهرية للصفات الأساسية، وتعطي الوجودية اهتمامًا أكبر بالطرق التي تدمج درجات التداخل لعائلة المتشابهات، دون التقارب حول عدد محدد من المعايير.

قراءات مقترحة:

Hacking (1999);Sayer (1997)

أخلاق نظرية ethics

هو ذلك الجزء من الفلسفة الذي يهتم بأفعال الإنسان الجديرة بالاحترام، وبأنظمة الاعتقاد بخصوص ما يجب أن يفعله أو لا يفعله الناس. وتقع التساؤلات حول واجباتنا والتزاماتنا ومسئولياتنا ضمن مجال الأخلاق. وبينما لا يوجد هناك أي اتفاق عالمي فيما يخص أيًا من أفعالنا تكون موضع التقييم الأخلاقي ومجالاً للنقاش، فإن الأفعال التي تؤثر على رفاهية باقي البشر أو على أنفسنا، و/أو

على غير البشر، والتي تكون في وسطنا أو بعيدة عنا، هي ذات صلة بدرجة كبيرة. وعلم الأخلاق لا يهتم فقط بأفعال الأفراد، ولكنه يهتم أيضًا بالبنى الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإجراءات التي تؤثر أيضًا على البشر وغير البشر. وبهذا المعنى فإن علم الأخلاق والعدالة الاجتماعية، يرتبطان جوهريًا، هذا إذا ادعى أحد أنهما منفصلان أصلًا.

ودراسة علم الأخلاق ربما تكون وصفية، أو معيارية، وربما تخضع لتصنيف ما وراء الأخلاق Meta ethics. وغرض علم الأخلاق الوصفي، هو فهم ماذا يفعل الناس في الواقع، وماذا يعتقدون فعلًا، فيما يخص الحقوق، والأخطاء، والواجبات، وما إلى ذلك؛ وليس من الضروري أن يهتم بتقييم هذه الأفعال والمعتقدات. بينما علم الأخلاق المعياري، هدفه صياغة ادعاءات أو تبريرات للتصرف في حالات معينة وليس في غيرها؛ ويصبو علم الأخلاق المعياري إلى حل المعضلات الأخلاقية بتطبيق بعض البراهين النظرية في حالات محددة؛ على سبيل المثال، هل كانت حرب الولايات المتحدة في العراق تستوفي شروط الحرب العادلة؟ وتعد ما وراء الأخلاق أوسع من الأخلاق الوصفية والأخلاق المعيارية، فهي ذلك المجال الذي يؤخذ منه الأسئلة المتعلقة بما هو أخلاقي؛ أي أنه يهتم بالتساؤل حول الموضوعات التي يجب أن تخضع لنطاق علم الأخلاق. ومن أمثلة استفسارات تساؤلات ما وراء الأخلاق ما يلي:

- ما الأفعال التي تستدعي الحكم الأخلاقي؟ وإذا لم يفعل فإن تلك ليست مسألة أخلاقية.
- ما الكائنات التي يجب أن تأخذ اهتمامًا أخلاقيًا كاملًا؟ (فقد يكون من غير الأخلاقي أن تركل كلبًا من أجل المتعة، ولكن لا أحتاج أن أقلق إذا ركلت كرة القدم).
- هل يُمكن أن يكون هناك أية كليات أخلاقية؟ (فبعض الناس يمكن أن يحاجوا بأن كل مجتمع يعطي اهتمامًا خاصًا للمحتاجين، ولكن ما يمكن أن نعتبره احتياجًا ربما يختلف من مجتمع لآخر).
- هل يمكن للرؤى الأخلاقية أن تكون موضوعية أم أنها ذاتية فقط؟ (هناك بعض الفلاسفة الذين حاجوا بأنه يوجد حقائق أخلاقية يمكن التحقق منها، بالطريقة نفسها التي توجد بها حقائق علمية موضوعية).

وسؤال فلاسفة الأخلاق لماذا يُعد فعل أو قرار أو اعتقاد معين بمثابة عمل أخلاقي أنما يميز بطريقة نموذجية بين نظريات النتائج ونظريات الواجب لعلم الأخلاق، وتقول نظرية النتائج بأن الفعل (أو القرار أو الاعتقاد) يجب أن يحكم عليه من خلال نتائجه وآثاره. والمسألة هي أن يقيم المرء النتائج المحتملة عن أي فعل ويقارنها بتلك التي قد تنتج عن الأفعال الأخرى. والفرد يبني اختياره على أساس أفضل النتائج من الناحية الأخلاقية. وأفضل تأثير، على سبيل

المثال، ربما يكون الخير الأعظم هو الذي يحصل عليه أكبر عدد من الناس. ونظرية المنفعة هي نفسها نظرية النتائج ولكن بكلمات أخرى. ونظريات الواجب لعلم الأخلاق تُقَيِّم التصرفات وفقًا لفضائلها، وهى مستقلة عن النتائج. إنها تنظر للواجبات والالتزامات على أنها خير في حد ذاتها؛ وإن كان الفعل المعارض سيحقق لذة أعظم لعدد أكبر من الناس. ولذلك، فإن المُنظّر للواجبات ربما يشجعني على إعطاء أولوية لرعاية طفلي المريض قبل رعاية الأطفال الآخرين في أي مكان آخر حتى مع احتمال أن يصبح هؤلاء الأطفال شيئًا عظيمًا في مكان آخر من العالم.

ولاهتمام الجغرافيين بعلم الأخلاق والقيم تاريخ طويل حتى أن التوافق بين الجغرافيا وعلم الأخلاق يعد شيئًا بديهيًا، دون أن نكون في حاجة لأن نذكر المفاهيم المشتركة بينهما، ولأيهما تنتمي تلك المفاهيم. واهتمام التخصص بالاختلافات الثقافية بين الأماكن والناس، يجعله متناغمًا مع حقيقة الأنظمة المختلفة للقيم في هذه الأماكن، ومتناغمًا أيضًا مع عناصر الكوزموبوليتانية. وبالمثل فإن اهتمام الجغرافيين بالتفاعلات وتدفقات (الناس، والسلع، والأفكار، ورءوس المال) بين الأماكن أنشأ موضوع التفاعلات والتوزيعات العادلة كظاهرة طبيعية نحتاج للتفكير فيها. ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يخص تركيز التخصص على العلاقات بين الطبيعة والمجتمع مثل المناقشات حول الموقف السليم تجاه البيئة، وتجاه الاتصال بالأراضي، وتجاه المياه

وباقي الموارد الطبيعية، وتجاه توزيع المخاطر والأخطار البيئية، كلها تعد محورية للبيئية المعاصرة. وقد أدى تميز الأماكن والأقاليم والدول وباقي التقسيمات الجغرافية بواسطة الحدود المادية أو الرمزية أو كليهما، إلى أسئلة عما هو مشمول وما هو غير مشمول، ولأي مدى يمكن تبرير هذه الحدود أخلاقيًا (Sibley، 1995؛Creswell، 1996)، والجغرافيا كما أوضح ساك (Sack، 1997) ربما تبدو مميزة أخلاقيًا بصورة جوهرية، ولذلك، فإن الفرد لا يحتاج أن ينظر بعيدًا ليرى أن الجغرافيين فكروا في الخير وفي غير الخير على امتداد عدة قرون.

والذي جعل الأعمال الأخيرة في الجغرافيا ذات أهمية، هو رغبتها في أن تستفيد أكثر من التفكير السياسي والأخلاقي بصورة مباشرة، وعلى نطاق أوسع مما كان في السابق. وهذه الرغبة تأتي متسقة مع ظهور بدائل جديدة في الجغرافيا مثل الراديكالية، والنسوية، والنوعية، والنقدية في الثلاثين سنة الأخيرة. وهناك سببان رئيسيان للاهتمام الكبير بالتفكير السياسي والأخلاقي يُمكن تحديدهما. الأول، هو الثورات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية (على سبيل المثال حركات الاستقلال السياسي، والحقوق المدنية، والمساواة الجنسية، والسلام، والأمن، والتحرر الجنسي) والتي كان لها تأثيرات ضخمة على الجغرافيا، مما أدى في نهاية المطاف إلى تحولات فيها من حالتها القديمة إلى وضعيتها الراهنة. وهذا يجعل المرء يقول

مثلما قال هارفي (Harvey, 1972) إن الثورات الاجتماعية في العالم الحقيقي، امتدت إلى المجال الأكاديمي؛ حيث نشأ النضال من أجل مساحة للتخصص الجغرافي، والنضال من أجل الحصول على مساحات جديدة لهذا التخصص، شملت الخوض في أدبيات السياسة والأخلاق (Harvey, 1973). والسبب الثاني، أن النقاشات بين هذه البدائل الجغرافية تمت تغذيتها بالنوع نفسه من الاستكشاف. إن مؤيدي هذه الاتجاهات المختلفة (الماركسية والنسوية مثلًا) أرادوا إنجاز دراساتهم اعتمادًا على هذه البدائل، وشهدت الثلاثين سنة الأخيرة شيئًا من التحول الأخلاقي في الأدب الجغرافي. وتَمَثَّل المؤشر القوي لهذا التحول على وجه الخصوص في نشر مراجعات الفلسفة الأخلاقية والمكتوبة خصيصًا للجغرافيين. ويمكن أن ينظر لجهود سميث بصفة خاصة على أنها بحث عن الأرضية المشتركة في النضال من أجل مساواة أكثر على المستويين المحلي والعالمي. وعلى الرغم من أن مساهماته كانت في كل المجالات الثلاثة للأخلاق الوصفية والمعيارية وما وراء الأخلاق، إلا أن الدافع الرئيسي في أعماله، كان التوصل من خلال هذه الاختلافات المتعددة في نظرية الأخلاق إلى صيغة "مساواة أكثر، من أجل الأفضل" على كل المقاييس المكانية الجغرافية. ومؤشر آخر للتحول الأخلاقي يتمثل في إعداد صيغ ومفاهيم أخلاقية من أجل المضي قدمًا في موضوعات خاصة يهتم بها الجغرافيون. وتشمل الأمثلة على ذلك الادعاءات الخاصة بسببية الاهتمام برفاهية الغرباء البعيدين عنا، والرعاية كممارسة

سياسية أخلاقية، وفكرة المسئولية ضمن العالم الأكبر وتطبيق النظريات الأخلاقية على عدد كبير من الموضوعات الجغرافية من المكان إلى الذات، ثم إلى ممارسة التنمية، والتغير المناخي والاهتمام الكبير نحو **مذهب الفعالية** الدولية وممارسات البحث.

وتم تأكيد التحول الأخلاقي في الجغرافيا عن طريق الجهود المتواصلة سعيًا إلى أدبيات جديدة. وتبني أخلاقيات الاهتمام النسوي، وإعادة الصياغة الجغرافية للأوضاع الأخلاقية والتي قام بها عدد من مفكري ما بعد البنيوية، تعد أمثلة جيدة على ذلك. وعلى الرغم من حداثة عهدها، فإن أخلاقيات الاهتمام النسوي، تشكل عملية امتصاص لعلم الأخلاق داخل الجغرافيا بطرق مهمة. ووجهات نظر **نظرية المعرفة**، والتي تضافرت مع عدد من اتجاهات النسوية، تؤكد على اندماجها مع الأخلاق، ولذلك، فإن الجودة الجزئية للمعرفة (كاتجاه مضاد لانفصال الحقائق العالمية) والتي تشمل بصورة جزئية الإدانات الأخلاقية، تعني أن الأنظمة الأخلاقية تكون دائمًا أنظمة آتية من مكان ما، وغالبًا ما يكون هذا المكان المجهول فضاء ذا تميز ذكوري (على سبيل المثال الدولة، الكنيسة) (انظر أيضًا **المعرفة الموقفية**). وفي الوقت نفسه، فإن المنظور الجغرافي النسوي، بسبب اهتمامه الخاص بالعدالة الاجتماعية وتصحيح الأخطاء، ربما يفضل بوضوح القرارات الجزئية فيما يخص توزيع الموارد النادرة، ولذلك فإن التأثير الضخم في جغرافيا مرحلة التسعينيات من القرن

الماضي، ينسب إلى أعمال الفيلسوفة إيريس ماريون يونج عن حقوق الجماعات كمضاد للحقوق الفردية (Young, 1990a).

وتتشارك وجهات النظر النسوية للنظريات المعرفية مع ما بعد البنيوية في الشك حول - أو حتى ترفض بصورة كاملة - فكرة الحقائق العالمية، بما في ذلك فكرة التطبيق العالمي للمبادئ الأخلاقية. ولهذا السبب، يمكن تمييز ما هو خلقي عما هو أخلاقي، فكما يوضح كورنيل (Cornell, 1995, p78) أن الأخلاقي كما يعرفه هو ليس نظامًا للقواعد السلوكية أو للمعايير الإيجابية (خلقيًا) التي بها نبرر استهجاننا للآخرين. إنها موقف تجاه ماذا يمثل الآخر للفرد. وهذا يبتعد بها عن التعبير عن القواعد، وبدلًا من ذلك، يكون اختيار تهذيب الأفعال الانعاكسية (على الرغم من أن الفرق بين الاثنين يمكن تحديده)، وهو ما جذب بعض الجغرافيين تجاه مفكرين مثل إيمانويل ليفيناس، وجاك دريدا، وجين لوك نانسي لصياغة أخلاقيات مسئولة عن الحاجة إلى الانفتاح والاختلاف، كاتجاه مضاد للأخلاقيات المبنية على اليقين الجوهري العالمي، وبأي من الفكرتين يمكن بناء الأخلاق بصورة جيدة على فكرة **حقوق الإنسان** مثلا. وانطلاقًا من فلسفات جيل ديلوز، وجورجيو أجامبن، ودونا هاراواي، وباروخ سبينوزا وآخرين، ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم ما بعد الإنسانية في الجغرافيا البشرية وفي تخصصات أخرى، والذي يتحدى الحدود، وهوية الذات الإنسانية التي تعتمد عليها حقوق الإنسان والاهتمام

الخاص "بما بعد البنيوية" كمصدر للأخلاق، وأن الجغرافيا لا يجب بناؤها بالضرورة كتغير جذري: إنها بدلًا من ذلك، وسيلة أو وسائل للتصارع مع ما تعنيه للفكر والفعل بصورة منطقية، وبالتحالف مع الكفاح من أجل عالم أفضل. وفي الوقت نفسه، يجب ملاحظة أن هناك تيارات من الفكر الأخلاقي، لم يتم الاستفادة منها نسبيًا من قبل الجغرافيين البشريين. وهذه ربما تشمل الأنظمة الأخلاقية لما هو أبعد من التراث اليهودي - المسيحي وأعمال المفكرين الغربيين مثل فريدرك نيتشه وآلان باديو، الذين تقع عليهم مسئولية أن الآخر ليس هدفًا لعلم الأخلاق.

قراءات مقترحة:

Badiou (2001); Smith, D.M. (1994a);Whatmore (1997)

تطهير عرقي Ethnic cleansing

عملية ترحيل إجباري لمجموعة عرقية من أراضٍ معينة، أو من وحدة سياسية، عن طريق الطرد، أو التهجير، أو **الإبادة الجماعية**، وتشمل أمثلة التطهير العرقي الهولوكست (المحرقة) (التي تم فيها قتل ستة ملايين يهودي وملايين أخرى من الغجر ومجموعات عرقية أخرى) وإعادة توطين الألمان في غرب بولندا أثناء الحرب العالمية الثانية، ومحاولات نظام جنوب أفريقيا ترحيل السود خلال

فترة الفصل العنصري. وبينما لا تعد هذه الممارسات جديدة، إلا أن المصطلح نفسه اكتسب استخدامًا واسعًا في فترة تسعينيات القرن الماضي عندما تم استخدامه للإشارة لهجمات الصرب على المسلمين في البوسنة والألبان في كوسوفو. وأوضح علماء الجغرافيا السياسية، كيف يُمثل التطهير العرقي نموًا للأيديولوجية القومية، والتي تشجع على الوحدة بين حدود الدولة وبين هوية السكان. ولذلك فإن محاولات التطهير العرقي تحاول خلق نظام أرضي معتمد على الالتقاء المثالي بين الهوية والمكان. وذكر كيفن كوكس أن التطهير العرقي هو الحل الذي ينشأ في ظروف جغرافية معينة، بالمثل حينما تكون الأقلية السكانية متناثرة ضمن الأغلبية السكانية القومية للدولة فلا تستطيع أن تنفصل بسهولة عن الوحدة السياسية الكبرى.

ولا يشمل التطهير العرقي ترحيل السكان فقط، ولكنه يشمل أيضًا تدمير المكان والجماعة البشرية من خلال محو اللاندسكيب الثقافي للآخر، وإعادة تسمية اللغات، وإعادة تسكين الأرض بمجموعة جديدة، وأوضح ماركوس دول وديفيد كلارك في دراستهما للهولوكست كيف أن التطهير العرقي يبحث في تكوين الفضاء الاجتماعي والطبيعي، والأخلاقي، والجمالي، من خلال الرغبة في التطهير. ولذلك فإن التطهير العرقي، يمكن النظر إليه على أنه عنف بوليسي على الحدود بين الأنا والآخر (انظر الآخر/الغيرية). وفي أعمالهما عن البوسنة والهرسك، أوضح كارل دالمان وجيرويد

وأتوتوال كيف أن التطهير العرقي مع تأكيده على الحدود والفصل يصبح وسيلة لتعزيز الجغرافيا السياسية للأمن. وأثارا أسئلة مهمة حول تراث التطهير العرقي، وماذا يحدث عندما يحاول المرحَّلون العودة إلى الأراضي التي هُجِّروا منها.

قراءات مقترحة:

(Dahlman and O''Tuathail, (2005a); Naimark (2001)

ديموقراطية عرقية ethnic democracy

شكل من أشكال الديموقراطية التي تختلف عرقيًا عما صاغه عالم الاجتماع سامي سموحة خلال بداية تسعينيات القرن العشرين (انظر **الانتماء العرقي**). وتتسم الديموقراطية العرقية بتخصيص حقوق سياسية ومدنية متساوية على المستوى الفردي لكل المواطنين (انظر **المواطنة**) والاحتفاظ الموازي بالحقوق السياسية الجمعية للأغلبية السائدة فقط. وتؤكد الديموقراطية العرقية على عدم المساواة البنيوية التي تميز بعض الدول الديمقراطية رسميًا، ولكن بها قومية سائدة على أساس عرقي (انظر **الديموقراطية**)، ونموذج الديموقراطية العرقية يتفق على أن تخصيص الحقوق الفردية المتساوية، يؤهل نظام الحكم ليكون ديمقراطيًا - حتى في غياب الحقوق الجمعية للأقلية - ويزعم بأن ذلك يفسد ثباته السياسي

النسبي. وقد أثار نموذج الديموقراطية العرقية نقاشًا حيًا من الناحية النظرية والموضوعية فيما يخص إسرائيل وفلسطين (Ghanem, 1998;Shafir and Peled, 1998; Smooha, 2002).

انتماء عرقي Ethnicity

يعد تعريف العرقية أحد أصعب المفاهيم في العلوم الاجتماعية. ويختلف الباحثون حول معنى المصطلح؛ فالمجموعات الاجتماعية تختلف في تعبيرها عن العرقية. وبعض المنظرين يتحدون مصداقية المفهوم في المقام الأول. وأصل هذه الكلمة يعود إلى أيام الإغريق القُدامى حيث كانت تستخدم كلمة (ethnos) للإشارة إلى الناس المميزين. ودخلت كلمة (ethnic) اللغة الإنجليزية أصلاً كصفة للناس غير اليهود والمسيحيين. واستخدمت كلمة الانتماء العرقي للمرة الأولى في بداية أربعينيات القرن الماضى، حينما بحث الدارسون عن كلمة تحل محل كلمة سلالة حينما أصبحت مقترنة بسياسات الإبادة الجماعية للحزب النازي (انظر **الإبادة الجماعية**). وفي الاستخدام المعاصر، يُنظر للانتماء العرقي بطريقتين. الأولى: أنها وسيلة تمكن الناس من تحديد هويتهم الشخصية، والثانية: أنها نوع من التقسيم الاجتماعي الذي يتضح عندما يتم تحديد الناس في المجموعات بناء على أصولهم الحقيقية أو المتصورة. ويعتقد أعضاء المجموعات

العرقية أن أسلافهم وثقافتهم النوعية تجعلهم يظهرون مختلفين عن الآخرين. وعلى هذا النحو، فإن تكوين المجموعة العرقية دائمًا ما يستلزم كلاً من سلوك الحذف والإضافة معًا، والانتماء العرقي هو مثال كلاسيكي للتمييز بين الناس على أساس نحن وهم. (راجع **الاختلاف، الآخر/الغيرية، الذات**).

وبينما تم إعطاء اهتمام كبير لنظريات العرقية وطبيعة المجموعات العرقية في بداية القرن العشرين، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر مدرسة شيكاغو)، إلا أن هذا الاهتمام تضاءل في فترة ما بعد الحرب. والليبرالية التي جاءت لتهيمن على المناخ الفكري في منتصف القرن العشرين كانت متوقعة بناء على الاعتقاد باستقلال الأفراد. إن ما جاء في خطاب الفردية الليبرالية حول فكرة أن الناس يعدّلون من أفعالهم بناء على ولاءاتهم العرقية إنما هي محل شك، وبصفة عامة تعتبر بقايا متلاشية من العصور قبل الحديثة. وكان فرع الماركسية الذي تحدى الليبرالية في أواخر ستينيات القرن الماضي رافضًا الانتماء العرقي أيضًا، مُدعيًا بأن الروابط الإثنية تبناها الرأسماليون والدولة، كي يتم تقسيم طبقات العمل. وفي سبعينيات القرن الماضي، أهمل العديد من المنظرين الاجتماعيين الكبار دراسة الانتماء العرقي، واعتبروها تتشارك مع الرؤى القديمة جدًا حول المجتمع والسياسات المحافظة. وبدأ هذا الموقف الرافض في التغير في ثمانينيات القرن العشرين، عندما أصبح واضحًا أن

الانتماء العرقي لم يفقد وهجه على الرغم من ذلك، وفي المقابل، كانت سياسات الهوية في حالة صعود، كما أصبحت القومية الإثنية القوة الرئيسية في معظم حركات الكفاح العنيفة حول العالم، وبصفة خاصة بعد حقبة الحرب الباردة، وتحول الأحداث الذي لم يتوقعه مثقفو الليبرالية والماركسية على حد سواء. والحقيقة التي تقول بأن أكثر من ٩٠ ٪ من الدول القومية في العالم متعددة الأعراق، يشي بأن هذا النوع من الصراع من المرجح استمراره (انظر أيضًا التعددية الثقافية).

ويجدر بنا التفكير في هذه النقطة. فمن الناحية التاريخية، تأسست فكرة الدولة القومية على مبدأ التجانس العرقي على هيئة شعب أو أمة، والتي كان لها سيطرة على أراض محددة أو دولة. والأمر القابل للنقاش، هل هذا الارتباط المبسط بين الناس والأرض كان موجودًا على الإطلاق؟، ومن الواضح بالتأكيد، أن الدول القومية المعاصرة، تتسم بالتعددية العرقية، وليس سيادة مجموعة عرقية واحدة. وهذا أدى لنقاش أكثر حول العلاقة بين الانتماء العرقي والأمة والقومية إلى أن تبقى الثقافات القومية مع الزمن وذلك على عكس الافتراضات التي عفا عليها الزمن التى تحدثت حول التجانس العرقي، على حساب مجموعات الأقلية (راجع Chow, 2002)؛ مما أدى إلى الالتباس حول مفهوم الانتماء العرقي.

فكثيرًا ما يُستخدم المصطلح فقط للإشارة إلى مجموعات الأقلية، مفترضين أن الغالبية من الناس هم الشيء الطبيعي، بينما أي شخص آخر يعد من العرقيات. وإذا لم يكن استخدام هذا المصطلح مقبولاً في القرن التاسع عشر، فإنه لم يعد صحيحًا الآن. وفي الحقيقة، أن لكل شخص خلفية عرقية سواء تم الاعتراف بها أم لا. وفي معظم المواقف، يجهل الكثير من الناس عرقيتهم خاصة حينما يكونون في وضع مميز (انظر **التحيز للجنس الأبيض**).

أما الالتباس الثاني، فنشأ عندما كان يتم استخدام مصطلحي الانتماء العرقي (Ethnicity) والسلالة (race) كمترادفين أو عندما نُظر إلى المصطلحين على أنهما أشكال مختلفة لتصنيف واحد. فعلى سبيل المثال، يعتقد غالبًا أنه يُمكن تقسيم الناس إلى ثلاث أو أربع مجموعات سلالية كُبرى وكل واحدة منها تتكون من عدد من الأقسام العرقية الفرعية (على سبيل المثال السلالة: قوقازية، العرقية: إيطالية). ومن الصعب للغاية - والكثير يعتقد أنه من المستحيل - استيعاب وجود سلالات متفردة، فالخلط الجيني بين البشر، يستنكر مثل هذا النظام المبسط للتقسيم. وبينما يوجد هناك اختلافات ظاهرية وجينية واضحة بين البشر، إلا أنه توجد هناك سلالة بشرية واحدة، وهي النقطة التي أكدتها الأمم المتحدة بشكل قاطع. وعلى مر التاريخ، تم تصنيف الناس سلاليًا من قبل الآخرين لأسباب معينة. ويتفق معظم المعلقين على أن تصنيف السلالات بلا

شك عملية سلبية؛ حيث تقوم مجموعة بتعريف مجموعة أخرى على أنها أدنى خلقيًا أو جينيًا لكي تسيطر عليها وتضطهدها. ويعد تصنيف السلالات دائمًا عملية مفروضة. فالسمات الظاهرية مثل لون البشرة أو ملامح الوجه، يتم تفسيرهما على أنهما دليل على أن المجموعتين بالطبع عبارة عن نمطين منفصلين من الناس، ويتم استخدامها بصورة إستراتيجية لرسم الحدود بين المجموعات (انظر الفصل العنصري). وبعد أن يتم التحديد، يصبح من الصعب بمكان تجاوز هذه الحدود. وأصبحت الأقليات السلالية مجموعات عرقية عندما تحقق التضامن الاجتماعي على أساس ثقافتهم وخلفيتهم المميزة. ولذلك، فإن التصنيف السلالي يسهل تنمية الوعي العرقي، والذي ربما تستخدمه الأقليات في نضالها ضد التمييز (على سبيل المثال حركة "قوة السود" في الستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية أو "الانتفاضة" الفلسطينية)، ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى تكوين مجموعة عرقية. وبينما تعد القوى الخارجية مهمة في توليد الوعي العرقي، فإن الاختلاف الرئيسي بين السلالة والانتماء العرقي، هو أن الانتماء العرقي ينشأ من داخل الجماعة؛ حيث إن الانتماء العرقي هو عملية تعريف ذاتية.

ومع ذلك، فإن الانتماء العرقي ليس موحد الاهتمام لدى كل الناس؛ فدرجة الهوية العرقية والارتباط، تتباين بشدة بين وداخل المجتمعات. فالعديد من المجموعات العرقية الأكثر تماسكًا، ظهرت

بعد احتلال الأرض من قبل قوة خارجية. وفي هذه الحالات، فإن الارتباط العرقي والقومية يندمجان بشدة، حيث يتضامن الناس للحفاظ على بقاء ثقافتهم، وممارساتهم الدينية، والحصول على فرص العمل.

والهدف من هذا النضال عادة ما يكون من أجل الحصول على الاستقلال السياسي. ومن حين لآخر، نجد أن التوترات في الدول متعددة العرقيات، تصبح شديدة التطرف؛ لأن الولاء العرقي يتجاوز القوة الاجتماعية المُشَكِّلة للدولة ككيان. والإبادة الجماعية لليهود بواسطة النازية الألمانية هي مثال بغيض لهذا الاتجاه، مثل المحاولات الحديثة للتطهير العرقي (الترحيل القسري لكل الأقليات من المنطقة) في يوغوسلافيا السابقة وفي أماكن أخرى. والنزوح يمثل دافعًا قويًا آخر لتنمية الإدراك العرقي المتزايد. وغالبًا ما يتعرض المهاجرون للكثير من المعاناة من داخل المجتمعات التي يدخلونها من جراء القيود العرقية والجمعيات لزيادة مصداقيتها السياسية، والجدوى الاقتصادية، ومعنى الانتماء الاجتماعي. في حين أن المجموعات المحتلة، تميل للقتال من أجل الاستقلال، وتقاتل جماعات الشتات من أجل الحق في الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة كمشاركين يتمتعون بالمساواة.

واعترافًا بتباين الانتماء العرقي، فإن المنظِّرين تناقشوا طويلًا حول أسباب الهوية العرقية والتقسيم. وهناك وجهتا نظر مميزتان

سيطرتا على الدراسات السابقة: الانتماء العرقي كأساس أو كمطلق مقابل العرقية كبنية، كنتيجة للعمليات الاجتماعية الأخرى. وهؤلاء المؤيدون لوجهة النظر الأولى، يرون العرقية كشكل أساسي للانتماء الذي ينبثق طبيعيًا حينما يتعامل الناس اجتماعيًا مع الثقافات صاحبة التاريخ الطويل؛ فالأطفال يولدون داخل مجموعات عرقية، ويبدءون في تطوير صلات عميقة الجذور بها. وأكثر المواقف الأساسية تطرفًا يتبناها علماء البيولوجيا الاجتماعية الذين يعتقدون أن الانتماء العرقي هو تراث للنضال من أجل الغذاء والمأوى. وفي هذا المنظور المثير للجدل، فإن التكافل العرقي يُنظر إليه على أنه امتداد للمشاعر المستمدة بيولوجيًا، والتي تربط الأفراد بأسرهم وعشائرهم النووية. وهؤلاء الباحثون يجدون صعوبة في شرح لماذا لا يضع بعض الناس قيمة كبيرة على أصلهم العرقي وثقافتهم، بينما الآخرون يختارون التعبير عن عرقيتهم حتى لو لم يكن ذلك ملائمًا.

أما الباحثون المؤيدون للرؤى البنيوية، فإنهم بالعكس يؤكدون على أن الصلات العرقية تنشأ في سياقات معينة لأسباب معينة. والماركسيون، كما ذُكر سابقًا، غالبًا ما يقللون من أهمية الانتماء العرقي بحجة أنه انفصل من الوعي الطبقي. وفي أسوأ أشكاله، فإن هذا الادعاء يفترض ضمنيًا وجود فلسفة تجريبية داخل الدولة، وينظر إليها على أنها وسيلة للطبقة الرأسمالية، وتقنين لسياسات الاستعمار والهجرة لخلق الاختلافات داخل طبقات العمال كي يتم

تفتيت تضامنهم. وظهرت معالجات ماركسية أكثر تعقيدًا للانتماء العرقي في ضوء نمو الحركات العرقية والقومية في نهاية القرن العشرين: وحتى هذه - مع ذلك - تميل إلى تصوير الانتماء العرقي على أنه قوة ارتدادية تصرف الناس عن اهتماماتهم المادية الحقيقية.

ويؤكد شكل آخر للرؤية البنيوية على الأسباب المترابطة لتحديد الهوية العرقية، والتي فيها تستخلص المجموعات العرقية هويتها ليس بمفردها فقط، ولكن بعلاقاتها مع الآخر. فعلى سبيل المثال، في بداية القرن العشرين، أحضر المهاجرون من جنوب شبه الجزيرة الإيطالية إلى أمريكا الشمالية الولاء لأبرشيات قراهم الأصلية (انظر **الهجرة التسلسلية**)؛ وفي هذا السياق، اتحدت هذه الانتماءات المحلية في إدراك أوسع لما هو إيطالي. وهذه العرقية الناشئة كانت نتاجًا لكثير من العوامل، من ضمنها التعبيرات الدينية المتشابهة، واللغات المشتركة والأحداث الجيوسياسية، والتفرقة المهنية، **والعزل العنصري**، والطريقة التي ينظر بها الآخرون من حولهم لهؤلاء المهاجرين وتصنيفهم كإيطاليين. والرؤية البنيوية أيضًا مناسبة جدًا لشرح الطرق التي تنتقل فيها الهوية مع تغير الظروف. فعلى سبيل المثال، الفرد يُمكن أن يُعرِّف نفسه بأنه إنجليزي في المملكة المتحدة، وبريطاني في باقي الدول الأوروبية، وأوروبي في آسيا، وأبيض في أفريقيا. ومن ثم، فإن النظريات البنائية تساعدنا في فهم تنوع الانتماءات والهويات العرقية، ولمرونتها الشديدة، فإنها تجعل من

الممكن تطوير منهجية للعرقية. وفي الحقيقة، فإن العوامل التي تجعل الإدراك العرقي يظهر في بعض السياقات، تعوقه في سياقات أخرى، والتي تميل إلى أن تجعل التنظير غاية في الصعوبة وغير مكتمل.

وبمرور الوقت، ربما يدوم التضامن العرقي أو ربما يتبدد. والعمليات الحاكمة للديناميات بين الاحتفاظ الثقافي في مقابل الاستيعاب مُعقدة للغاية، ولكن الباحثين يتفقون بصفة عامة على أن طبيعة الحدود الاجتماعية بين المجموعات العرقية حرجة. ويتم الاحتفاظ بهذه الحدود عندما يزيد الأفراد من تفاعلاتهم مع هؤلاء المنتمين إلى مجموعتهم العرقية نفسها، بينما يقللون من تفاعلاتهم مع الآخرين. وهذا يحدث عندما يتم تأسيس المعاهد المنفصلة اجتماعيًا، وسياسيًا وتعليميًا في المجموعات المختلفة. وطبقًا لفردريك بارث (Barth, 1969) فإن الحدود المنشأة بين المجموعات يمكن أن تكون مرنة حينما لا تكون الممارسات الثقافية للمجموعات مميزة. وفي العديد من الحالات، أضبحت الحدود العرقية متحصنة في المكان، مثل تكوين الأحياء العرقية في المدن.

وأظهر الجغرافيون اهتمامًا منذ زمن طويل بتوثيق أسباب ونتائج الفصل العرقي الحضري. ومعظم هذه الأعمال تنبع من صياغة مفهوم الإيكولوجيا الإنسانية التي أوضحها روبرت بارك والأعضاء الآخرون في مدرسة شيكاغو في بداية القرن العشرين. وخلال فترة ستينيات القرن العشرين، تركز الاهتمام على تحديد مواقع الجيتو،

واستنباط طرق لقياس درجة الفصل العرقي، وصياغة سياسة عامة لدمج المجموعات العرقية والسلالية عبر المدينة. ومع نهاية العقد، دخل الاهتمام بأنماط السكن العرقي مسار النظرية الحضرية وتم استنباط نماذج بالغة التعقيد لاستخدام الأرض الحضري. وتعرضت هذه الأعمال لانتقادات شديدة بعد فترة السبعينيات. فمن جهة، نجد أن العلاقة بين درجة التسامح الاجتماعي والأنماط السكنية لم تكن واضحة تمامًا؛ وبالتالي فإن المستوى العالي للفصل، ليس بالضرورة ناتجًا عن التمييز، تمامًا مثلما لا يشير الامتزاج الاجتماعي بالضرورة إلى غياب التمييز. ومن ناحية أخرى، فإن دراسات الفصل اعتمدت بشكل حصري على بيانات التعداد. ويتم تحديد العرقية في معظم التعدادات بواسطة المستجوبين المواطنين، أو ذوي الأصول العرقية، ولذلك فإنها مؤشر فقير للانتماء العرقي (على سبيل المثال كل هؤلاء أصحاب الأصول البولندية يتم إضافتهم للفئة نفسها سواء حددوا تراثهم الثقافي أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا التصنيف للناس، سيبقى فكرة تميز بعض السلالات، كما أن التعدادات نفسها ربما تكون قد انزلقت في عملية التصنيف السلالي للأقليات. وبسبب هذه الانتقادات، فإن عدد الدراسات الكمية والتي تستخدم البيانات بشكل كبير وأهميتها، انخفض في فترة الثمانينيات. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الأعمال تم إعادة إحيائه بعد ذلك بسبب زيادة أعداد المهاجرين في مدن أوروبا وأمريكا الشمالية، وبسبب سياسات الهجرة التي أصبحت مثار نقاش كبير.

أيضًا، خصص الجغرافيون جهدًا كبيرًا لدراسة عمليات التصنيف السلالي وبصفة خاصة عندما تؤثر على حصول الناس على السكن وفرص العمل (على سبيل المثال) وقد تم توضيح الممارسات الحكومية التنظيمية في هذه الأعمال، لأن الهجرة والإسكان والمساواة في التوظيف والسياسات الأخرى، تؤثر مباشرة فيما يعايشه الأفراد من تمييز واختلاف عرقي وسلالي. وبينما أدى هذا البحث إلى رؤى عميقة مهمة، فإنه يميل إلى تجاهل العمليات الاجتماعية العاملة داخل المجموعات؛ ومن ثم، فإن التمييز والتصنيف السلالي يتأكدان دون اهتمام مصاحب لقوة الأفراد في خلق وعي عرقي واستخدامه في الكفاح ضد الهيمنة لأمثلة الأعمال الجغرافية التي تستكشف العلاقة بين التصنيف السلالي والقوة (وانظر أيضًا سياسات الهوية). وقد بدأ الجغرافيون، وباقي علماء العلوم الاجتماعية أيضًا، في دراسة نقاط التقاطع بين العرقية والأشكال الأخرى للهوية الشخصية والطبقية، وبصفة خاصة الطبقة والنوع وهنا يتم توجيه التأكيد على كل بعد من أبعاد الهوية، والذي يؤثر في بقية الأبعاد. على سبيل المثال ربما يتم تعريف كل من الذكورة والأنوثة تعريفًا جيدًا، وكيف يمارسان بطريقة مختلفة في المجموعات العرقية المختلفة (راجع الجغرافيات النسوية). وهذا النوع من الدراسات صعب من ناحية المفهوم؛ لأنه يجب على الباحثين دراسة الحقائق المتعددة للتجربة والهيكل الاجتماعي بالتزامن، كما أنه مثير للجدل نظرًا لأنه يزعزع استقرار التعاريف التقليدية لكلٍ من الطبقة والنوع الاجتماعي.

قراءات مقترحة:

Amin (2004a); Banton (1983); Mason (1995); Pincus and Ehrlich (1994); Smaje (1997); Smith (1989); Sollors (1996).

ضاحية الأقلية العرقية **ethnoburb**

مصطلح اقترحته لي Li (1998) لوصف الأنماط السكنية للمهاجرين الآسيويين في المدن الأسترالية والكندية والنيوزيلاندية والأمريكية في العقود الحديثة. فالنماذج التقليدية لأنماط السكن العرقي (طبقًا لمدرسة شيكاغو) تربطهم بعمليات الاستيعاب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تفقد المجموعات العرقية هويتها المنفصلة بمرور الزمن، ويندمجون مع المجموعة السكانية الكبرى، وفي الوقت نفسه ينتشرون في النسيج الحضري بعيدًا عن مناطق تركزهم الأصلية التي تشبه **الجيتو**. وتشجع سياسات التعددية الثقافية المعاصرة، على الجانب الآخر، الاندماج الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع الاختلاف الثقافي، ومن ثم، فإن أعضاء المجموعة العرقية يحتفظون بتفردهم.

وتعكس ضواحي الأقليات العرقية هذا الوضع المتغير لتشمل مجموعات المهاجرين التي تضم سكانًا أكثر مهارة وثروة من أقرانهم

في النصف الأول من القرن العشرين، جنبًا إلى جنب مع التيارات المستمرة من المهاجرين متدني الأوضاع (مثل المهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمهاجرين من جزر المحيط الهادئ إلى نيوزيلندا). وهذه المجموعات الآسيوية الجديدة، تميل في الغالب إلى التجمع في مناطق الضواحي، ولكنها من النادر أن تهيمن على السكان المحليين، على الرغم من ظهورهم الواضح على اللاندسكيب في هذه المناطق (بسبب أعمالهم في مجالي الإسكان وتجارة التجزئة) بصورة أكثر مما تشي به أعدادهم. وتدّعي لي، أن مثل هذه التركزات، ربما تكون عناصر دائمة للمصفوفة السكنية بصورة أكثر من كونها جيوبًا سكانية ترتبط بتيارات المهاجرين الأولى.

قراءات مقترحة:

Li (2006)

مركزية عرقية **ethnocentrism**

جعلت معظم الثقافات والشعوب من نفسها مركز العالم على امتداد التاريخ. ومصطلح المركزية العرقية يشير إلى اعتقاد الفرد أنه يمثل نقطة مرجعية مركزية يتم ترتيب الآخرين على أساسها طبقًا لاختلافهم (انظر أيضًا الآخر/الغيرية).

ومثلما فعل علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع، عمل الجغرافيون على الكشف والرد على المركزية العرقية الكونية الضمنية، الموجودة بصورة كبيرة في الممارسة والتحليل الجغرافي (راجع **المركزية الإنجليزية والمركزية الأوروبية**).

قراءات مقترحة:

Robinson (2003)

حُكم عرقي **Ethnocracy**

نظام حكم صاغ مفهومه الجغرافي أورين يفتشيل Yiftachel في منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ والذي تسيطر فيه المجموعة العرقية القومية الغالبة على جهاز الدولة لتمد وتعمق سيطرتها على الأراضي المتنازع عليها وعلى هيكل السلطة (Yiftachel and Ghanem, 2004). وتعبر الحكومات الإثنية عن نفسها بأنها ديموقراطية، ولكنها تمتاز بمستويات عُليا من الفصل غير المتساوي بين القوميات العرقية المتنافسة، وعدم المساواة الهيكلية بين الطبقات العرقية في كل أمة. ومدفوعة بمشروع هيمنة الطابع العرقي والاستعمار الداخلي، فإن الحكومات الإثنية لا هى ديمقراطية ولا هى استبدادية. وهذه الحكومات يُمكن أن نجدها في بعض الدول مثل سريلانكا ولاتفيا وإسرائيل والسودان. وتفتقد هذه الحكومات الإثنية

المواطنة المتساوية، والفصل بين الدين والدولة، والتمثيل النسبي للأقليات، والحقوق، وتعاني من عدم استقرار سياسي مزمن.

إثنوغرافيا ethnography

مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (ethnos) وتعني الأمة و(graphe) وتعني كتابة، والأثنوغرافيا الوصفية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية، والملاحظة بالمشاركة، وارتباطها العميق على المدى الطويل بمجتمعات معينة. وهي تشير إلى كلٍ من مناهج البحث والإنتاج المكتوب.

وغالبًا ما تتعرض الإثنوغرافيا للنقد بسبب إسهاماتها في جهود الاستعمار البريطاني بإنتاج معارف تفصيلية عن السكان الأصليين، من أجل أن تحكمهم وتسيطر عليهم. وحتى الآن، فإن معاني، الإثنوغرافيا وممارساتها واستخداماتها متعددة ومثيرة للجدل، وتتغير بصورة راديكالية على مر الزمن. وفي السنوات الأخيرة، انضم علماء الاجتماع والمؤرخون والجغرافيون. إلى علماء الإنثروبولوجيا في التركيز على كيف يُمكن استخدام الإثنوغرافيا لصياغة تفاهمات تمكين سياسية للعمليات المتعلقة بمصطلح العولمة، وتوضيح احتمالات التغير الاجتماعي. ولقد أصبحت المفاهيم المتعلقة بإنتاج الفضاء المكاني والمقياس المكاني التي تنسب لهنري ليفبفر

(Lefebvre, 1991b) ذات أهمية متزايدة في جهود إنشاء مشروع الإثنوغرافيا النقدية.

وخلال ثمانينيات القرن العشرين تعرضت الإثنوغرافيا لهجوم عنيف من داخل الأنثروبولوجيا. ففي عملهم المعنون "ثقافة الكتابة" (١٩٨٦)، تحدى كليفورد وماركوس وآخرون، افتراضات نفوذ الإثنوغرافيا، وهاجموا ما يسمى بالتحول الانعكاسي (انظر الانعكاسية). وبدلًا من الاكتشاف المُبسط، أو الثقافة العاكسة، فإنهم قالوا إن علماء الإثنوغرافيا يكتبونها أو ينتجونها بالفعل. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، كان هناك أيضًا عدد من الانتقادات النسوية للإثنوغرافيا الوصفية، والبعض منها كان نقديًا فيما يخص نوع الكتابة التجريبية والإستراتيجيات النصية المدفوعة بواسطة مؤلفي التحول الانعكاسي، على سبيل المثال (Behar and Gordon, 1995). وفي مجموعة أخرى من الانتقادات الأنثروبولوجية، دان أبادوري وآخرون (Appadurai, 1988) الإثنوغرافيا التقليدية، والتي يقوم فيها علماء الأنثروبولوجيا المتنقلون بإنتاج معرفة تحصر السكان الأصليين في مناطق محدودة، وتحدد الثقافات المختزلة في أقاليم محدودة، وأصر على أن الإثنوغرافيا الوصفية ليست شديدة المحلية، بينما اقترح آخرون استعارة الترحال كوسيلة لهروب عالم الإثنوغرافيا من حصار المحلية والركود المفترض للمكان.

وفي تسعينيات القرن الماضي، دعا عدد مُتزايد من علماء الإنثروبولوجيا إلى فهم نقدي للمساحة والمكان والثقافة التي ذهبت لأبعد من استعارات الترحال والتدفقات والإحلال الثقافي. وفي بحثهما المعنون "الثقافة والسلطة والمكان: اكتشافات في الإنثروبولوجيا النقدية" أشار جوبتا وفيرجسون، إلى ضرورة استكشاف عمليات إنتاج الاختلاف في عالم مترابط ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ومكانيًا (Gupta and Ferguson, 1997, p.43)، وتوضح المقالات الموجودة في كتابهما هذه النقطة. وفي بحثه المعنون «الإثنوغرافيا في السراء والضراء» أراد ماركوس تجديد انتقاده الأول للإثنوغرافيا الثقافية، بالدعوة إلى إثنوغرافيا وصفية ذات مواقع متعددة. كما أن اندماج الإثنوغرافيا مع علم التاريخ الذي تم بواسطة كوماروفس (Comaroffs, 1992)، وكوبر وستولر (Cooper and Stoler, 1997b) وآخرين كان أيضًا تطورًا مهمًا في تسعينيات القرن الماضي. وكانت التفاهمات المترابطة للمساحة والمكان، موجودة ضمنيًا في بعض هذه الأعمال.

ومن داخل علم الاجتماع، نجد فرعًا علميًا يتميز بالتحرك نحو تفاهمات حاسمة للمكانية، وهو مشروع الإثنوغرافيا العالمية الذي يقوده مايكل بوراوي وطلابه (Burawoy, 2000)، فبينما شغلت الإثنوغرافيا، وضعًا هامشيًا في علم الاجتماع، إلا أنها شكلت أساس مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع الحضري، والتي تعود لفترة عشرينيات القرن الماضي. وكسليل جزئي لمدرسة شيكاغو، فقد نقل

بوراوي الانتشار الاجتماعي للإثنوغرافيا إلى آفاق راديكالية جديدة. ففي عملهم المعنون "البيان الرسمي"، والذي ساهم في صدور دورية الإثنوغرافيا (Journal of Ethnography) كرر ويليس وتروندمان (Willis and Trondman, 2000) تأكيد بوراوي على النظرية، كرائد ووسيط ومنتج للدراسة الإثنوغرافيا والكتابة. واقترحا الزمن كاختصار مناسب، وكونه أيضًا ذا علاقة في المعنى الممتد.

وهذه التحركات لإعادة تعريف الإثنوغرافيا، أثريت أكثر بواسطة الاهتمام الواضح والمتزايد بمفهوم المكان (أو المكان – الزمان) والمقياس المكاني الذي تم إنتاجه بنشاط من خلال ممارسات المادة المتجسدة الموقعية، والخطابات المرتبطة بعلاقات السلطة (Lefebvre, 1991b). وعلى سبيل المثال، لا يزال هناك ميل واسع لتصور المكان كشيء واقعي والمساحة كشيء تجريدي، وبعبارة أخرى فكرة المكان كمساحة تجعلها ذات معنى.

وهذا الفهم لإنتاج الفضاء المكاني، يرفض على نحو قاطع هذا التمييز. وبدلًا من ذلك، فإن المساحة والمكان يتم تصورهما معًا على هيئة ممارسات متجسدة، وعمليات للإنتاج، والتي هي في الوقت نفسه مادية ومنطقية. ومن هذا المنظور، يُفهم المكان بصورة أفضل كنقاط عقدية للاتصال في الشبكات الأوسع للمساحة المنتجة اجتماعيًا – والتي سماها ماسي (Massey, 1994b) المعنى المنفتح للمكان. وإذا تم تصور المكانية على هيئة (المكان–الزمان) وتم تشكيلها من خلال العلاقات الاجتماعية وروابطها على كل المستويات، فإن المكان يمكن

ألّا يرى أنه مطوق بالحدود ولا موضع لصناعة المعاني، ولكن يرى على أنه فرع للتفاعلات التي تشكل المكان الاجتماعي، وتعبير محلي ضمن الكل الأوسع (Massey, 1994b, p.4). ويتم تشكيل الأماكن دائمًا من خلال العلاقات مع النطاق الأوسع والأماكن الأخرى؛ ودائمًا يتم إنشاء الحدود والتنازع عليها اجتماعيًا؛ وتنشأ خصوصية المكان من خصوصية العلاقات المتبادلة مع ما يقع فيما وراءها، الذي يأتي في وضع معين، وبطرق محددة.

وبوسع مفهوم المكان أن يعزز من الفهم غير الوضعي للعمومية (انظر الوضعية). في هذا المفهوم تنشأ الخصوصيات من خلال العلاقات المتبادلة بين الكائنات، والأحداث، والأماكن، والهويات، ومن خلال توضيح كيف تنتج وتتغير هذه العلاقات بالممارسة التي يمكن من خلال دراسة وثيقة لجزء معين الحصول على نتائج وتفاهمات أوسع نطاقًا. ويؤكد مثل هذا المنهج على المغالطات المتأصلة في النظريات المستخدمة في الدراسات التجريبية التي تتعامل مع ما هو محلي وخاص، في حين أن نظرية التجريد، تضم العمليات العامة (أو العالمية) التي تتجاوز الأماكن ذات الخصوصية. وهذا الخلط بين ما هو محلي، وما هو عالمي، وما هو تجريدي، وما هو تجريبي، يؤدي لإرباك المستوى الجغرافي مع العمليات التجريدية في الفكر (Sayer, 1991).

وتُعد المفاهيم النقدية للمكانية مركزية بالنسبة للمقارنة الترابطية – الإستراتيجية التي تختلف بصورة أساسية عن تلك التي تنشرها الأنماط المثالية، أو تلك التي تفترض حالات خاصة كتنوعات مكانية

للظاهرة الأكثر عمومية (Hart, 2006). وبدلًا من مقارنة الكائنات والأحداث والأماكن والهويات الموجودة من قبل، فهي تركز على كيفية تشكيلهم بالنسبة لبعضهم بعضًا من خلال الممارسات المحملة بالسلطة في النطاقات المتعددة المترابطة للحياة اليومية. وتساعد دراسات الإثنوغرافيا التي توضح هذه الروابط، والعمليات المتبادلة للتشكيل - وبالمثل الزلات والانفتاحات والتناقضات - على توليد تفاهمات جديدة لإمكانيات التغير الاجتماعي.

قراءات مقترحة:

Chari (2004);Katz (2004);Mitchell (2004)

مسافة إقليدية **Euclidean space**

هي المسافة المترية المعرّفة بالنظام الهندسي الذي أسسه عالم الرياضيات اليوناني إقليدس السكندري. والمسافة الإقليدية (وتعرف أحيانا بالمسافة الديكارتية) هي المسافة التي يرد ذكرها في كل مناقشة يومية، وفي تقدير المسافات، والتفاعل، أو التوزيع المكاني في الجغرافيا البشرية. وتقوم المسافة الإقليدية على خمس بديهيات:

- إن أي نقطتين يمكن أن يربطهما خط مستقيم.
- إن أية قطعة من الخط المستقيم يُمكن أن تُمَد على استقامته إلى ما لا نهاية.

- يُمكن رسم دائرة باستخدام قطعة من الخط المستقيم كشعاع، وأحد طرفيها كنقطة مركز.
- إن كل الزوايا القائمة على هذه المسافة متطابقة.
- مسلمة التوازي؛ أي لو أن خطين تقاطعا مع خط ثالث بطريقة تجعل مجموع الزوايا الداخلية على أحد الجوانب أقل من زاويتين قائمتين فإن الخطين لا بد أن يتقاطعا مع بعضهما إذا ما تم مدهما لمسافة كافية.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين، استكشف الجغرافيون كلًا من نقاط قوى وضعف المسافة الإقليدية من أجل رسم خرائط الأرض (انظر **الكارتوجرافيا**) مدركين أن سطح الأرض ليس مستقيمًا (إقليديًا) بل سطحًا ثنائي البعد متقوسًا موجبًا دائمًا. وعادة ما تفترض نماذج التحليل المكاني المسافة الإقليدية على الرغم من وجود بعض التجارب تقوم على افتراضات غير إقليدية مثل الهندسة الريمانية Riemannian وهندسة لوباشيفاسك Lobachevaskian والمسافات متعددة الأبعاد (انظر أيضًا العلم المكاني).

ولفترة طويلة تم التعامل مع المسافة الإقليدية كحقيقة مُطلقة ومُتناغمة، وهي السمات التي وجد فيها ليفيبفر (١٩١٩) ضمانًا لفوائد اجتماعية وسياسية. وقد ظهرت هذه الفوائد أولًا "كمسافة طبيعية"، ثم لاحقًا حين تم اختزال الحياة الاجتماعية إلى المسافة الإقليدية. وكانت النتيجة هى حصولنا على اختزال مضاعف لوقائع

الأبعاد الثلاثية المعقد إلى المسافة الإقليدية الثنائية البعد، ثم لاحقًا، إلى المسافة ثنائية البعد القابلة للرسم أو التمثيل "ببساطة" على الخرائط. وعند هذه النقطة، يتم تطبيع وضع المسافات التي نعيشها في خبراتنا الحياتية في صورتها الطبيعية، وينظر إليها كمسافات مخفضة ومختزلة؛ فحكمة الله قد قدمت العالم كما لو أن شيئًا ينظر إليه من مسافة، أو كما لو أن العالم صورة، أو معرض world as exhibition، حيث يبدو مركب العلاقات الاجتماعية والطبيعية جليًا للعين، وقابلًا للقراءة والتمثيل (1962) Heidegger.1962 (انظر **نظرية المعرفة وإنتاج الفضاء المكاني**).

المركزية الأوروبية Eurocentrism

عبارة عن وجهة نظر عالمية تضع "أوروبا" في مركز التاريخ الإنساني والتحليل الاجتماعي والممارسة السياسية. وهذه المجالات الثلاثة مترابطة، وتدور حول تكوين "أوروبا" كمجال وموضوع للبحث، وكمنهج لصياغة الأفكار والحكم عليها، وكنموذج للتقدم وضابط له. وهكذا فإن:

(١) «أوروبا» توضع في مركز التاريخ الإنساني من خلال افتراض أنها تقدم النموذج والرواية الأصلية لتاريخ العالم؛ أي أن تواريخها (وجغرافياتها) تُمثل النموذج والقاعدة التي يتعلم منها أو ينحرف عنها الآخرون.

(٢) وتوضع «أوروبا» في مركز التحليل الاجتماعي من خلال افتراض أن صياغاتها النظرية وأساليب تحليلها توفر أقوى مصادر الشرح والتفسير.

(٣) وتوضع «أوروبا» في مركز الممارسات السياسية من خلال افتراض أن نُظمها الثقافية والسياسية تمثل العقل الكوني الذي يخطط نهجًا نموذجيًا لكل التاريخ الإنساني (انظر **التنوير**).

وتبدو أوروبا بين علامتي اقتباس طوال الفقرة السابقة، لجذب الاهتمام إلى تركيبها الثقافي. إذ إن فكرة «أوروبا»، لها مدى أطول وأبعد من تاريخها الوحدوي. والمركزية الأوروبية لها تاريخ – (أو بالأحرى جغرافيا تاريخية) – طويل أيضًا، والذي ارتبطت من خلاله ارتباطًا وثيقًا بمشروعات **الاستعمارية والإمبريالية** (Blaut, 1993)، والتي لا يُمكن قصرها على قارة أوروبا. وخلال مسار هذه التوسعات الاستطرادية، تحولت أوروبا إلى "**الغرب**" (راجع **الاستشراق**)، ثم تحولت مؤخرًا إلى **شمال العالم** (راجع **الجنوب**). وكانت كل من هذه التحولات محملة بأعبائها الثقافية والسياسية الخاصة بها، ولكن عبئها العام واضح. "والمركزية الأوروبية ليست مجرد المركزية العرقية للشعوب الواقعة في الغرب" كما يقول داريشوار (Dhareshwar 1990, p. 235)، ولكنها "تخترق الجهاز الثقافي الذي نشارك فيه": فهي

أيديولوجية عالمية. ويترتب على هذه التوصيفات، أنه يمكن دراسة أوروبا دون المركزية الأوروبية، وأنه يمكن أيضًا دراسة المجتمعات غير الأوروبية بطرق المركزية الأوروبية بدقة.

والجغرافيا لها اهتمام عام وخاص بالمركزية الأوروبية. إذ يقول (مؤرخو) العلم الحديث إنها "علم أوروبي" أساسًا (Stoddart, 1986). ولكن النقاد اعترضوا على ذلك لأنه يتجاهل إسهامات التقاليد الجغرافية الأخرى (العربية والصينية والهندية وغيرها) وأن الجغرافيا في أشكالها المسيطرة العالمية الحديثة، (**انظر الهيمنة**) يمكن وصفها بصورة أكثر دقة بأنها "علم مركزي أوروبي" (Gregory, 1994; Sidaway, 1997). وقد جذب العمل في تاريخ الجغرافيا (**انظر تاريخ الجغرافيا**) الاهتمام إلى هذه القضايا من خلال دراسة تعقيد الجغرافيا في مغامرات الاستعمارية والإمبريالية، وخاصة العلاقات المتبادلة بين التكوين الثقافي للعلم والمسار السياسي للتوسع الأوروبي، والاستغلال والاستيلاء على الممتلكات (Driver, 1992b). فخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، استُثمر العلم كثيرًا في أنشطة ذات قيمة منهجية كبيرة (يقول بعض المؤرخين إن هذه الإسهامات العملية تحديدًا هي التي ساعدت على ضمان دخول العلم الحديث رسميًا في الأكاديمية الأوروبية)؛ حيث كانت إسهاماته الإستراتيجية تشمل إعداد الخرائط، ومسح أقاليم أخرى وإنتاج **الجغرافيا التخيلية** لشعوب وأماكن أخرى. إذ ساهمت هذه

الاستثمارات في تكوين العلم الحديث "كأسطورة بيضاء" تتسم بما يلي: (أ) افتراض وضع خاضع غير مميز عنصريًا كشرط للحقيقة الموضوعية والخطاب العلمي. (ب) طمس الأوضاع الخاضعة البديلة. (ج) الاستيلاء على أشكال المعرفة الأخرى؛ حيث تمثل كل هذه الجوانب علامات مميزة للمركزية الأوروبية (Barnett, 1998)، وانظر أيضًا° التحيز للون الأبيض.

وفي سياق القرن العشرين، تحولت المركزية الأوروبية إلى ما يصفه بيت (2005) "Peet " بالشكل الجغرافي الثقافي الأكثر قسوة من المركزية الأمريكية. وهناك اختلافات جوهرية بالإضافة إلى التشابهات بين الاثنتين (Slater, 2004, pp. 13 -16)، ولكن هذين الشكلين الثقافيين، ظهرا وانتشرا بسبب القوة العسكرية والعولمة الرأسمالية. وقد تأكد الارتباط بينهما داخل العلم الحديث، بظهور مصطلح «الجغرافيا الأنجلوأمريكية» في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ولكن هذا كان بمثابة استثناء مزدوج: فباستثناء بعض الإسهامات الجوهرية من كتّاب ألمان وسويديين، تم تهميش الجغرافيين الأوروبيين غير الناطقين بالإنجليزية (تقلصت المركزية الأوروبية إلى المركزية الإنجليزية)، وقدم **العلم المكاني التقليدي**، سلسلة من النماذج العامة المفترضة التي كانت متوقعة في الحقيقة بناء على حالات أوروبية وأمريكية بصفة خاصة (ألمانيا عند كريستالر وشيكاغو عند بورجس) (McGee، 1995). ومع ذلك، فإنه منذ ذلك

الوقت، وبينما أصبحت البنية الثقافية "للجغرافيا الأنجلوأمريكية" مُقسمة بصورة متزايدة، وهنا أيضًا توجد أوجه اتفاق واختلاف، لا يزال سليتر (1992) Slater يقول إن معظمه استمر في الاعتماد على "مركزية أوروبية أمريكية" فرضت مواقفها الخاصة على أنها "أصول الكونية". ويدّعي سليتر أن اعتماد الجغرافيا البشرية النقدية ظاهريًا على التقاليد الأوروبية والأمريكية للنظرية النقدية، والمادية التاريخية وما بعد الحداثة (ويُمكن مواصلة القائمة الآن: حيث تناولت نفس القضايا الجغرافيا النسوية وما بعد البنيوية)، أدى إلى التسليم التكتيكي بفروض "عالمية التطبيق" التي أخفت "خصوصية تعتمد إلى حد بعيد على التجارب الخاصة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة"؛ حيث كانت الجغرافيات المكتوبة تحت عنوان ما بعد الاستعمارية، تهتم مباشرة بهذه القضايا؛ أي الحاجة إلى "الصياغة الإقليمية" لفروض الجغرافيا الأوروبية الأمريكية، والاهتمام بالأصوات الأخرى و"التعلم من الأقاليم الأخرى". ولكنها غالبًا ما تعتمد أيضًا على النظرية العليا الأوروبية، وقد أظهر سليتر (2004) Slater، أن هناك الكثير الذي يُمكن تعلمه من التقاليد السياسية الثقافية الأخرى أيضًا.

ونادرًا ما تكون الجغرافيا وحدها في هذه الورطة؛ إذ إن لها مشاركة أكثر عمومية في المركزية الأوروبية بالمعنى الخطابي وليس

المعنى العلمي. وقد لفت جريجوري (1998) Gregory الانتباه إلى أربع إستراتيجيات للمفاهيم الجغرافية "geo-graphs"، دخلت مباشرة في تكوين الحداثة الاستعمارية، وهي:

(١) تجريد الزمان والمكان: أي صياغة المفاهيم التي جعلت المقاييس والمعاني الأوروبية للتاريخ والجغرافيا تعتبر طبيعية، ولا يُمكن انتهاك حرمتها، مثل تحديد المركز الذي يجب تنظيم التواريخ والجغرافيات الأخرى حوله (Young, 1990b).

(٢) استعراض العالم: أي إعداد الحيز الذي يجعل موضوعات مُعينة تظهر بطرق محددة، وبوسائل تجعل ادعاءات معرفة معينة ناتجة عن رؤية أشخاص موضع تفاوض واعتراف.

(٣) تطبيع الذات: أي إنتاج أماكن الاشتمال والاستبعاد التي تعتبر الوضع الشخصي للذكور البيض المستقيمين المنتمين للطبقة الوسطى بمثابة النموذج.

(٤) تجريد الثقافة والطبيعة: أي إنتاج "الطبيعة" كمجال منفصل عن "الثقافة"، حيث تجعل الثقافة الأوروبية الطبيعة تكشف عن أسرارها ومواردها، وحيث تعتبر الطبيعة المعتدلة بمثابة "الطبيعة العادية" (Blaut, 1999).

ويعتبر هذا الحوار الجدلي أكثر من مجرد تدريب على إعادة تركيب التاريخ. إذ يقول جريجوري، لتوضيح نظم مفاهيم المركزية

الأوروبية، "لقد تزايدت صعوبة افتراض أننا تركنا مثل هذه المآزق خلفنا، وتزايدت احتمالات أننا سوف نضطر إلى الاعتراف بأن المركزية الأوروبية وجغرافياتها مستمرة في استثمار جغرافياتنا بمعانيها المربكة".

قراءات مقترحة:

Slater (1992); Gregory (1998a).

أوروبا، فكرة **Europe, idea of**

يمثل الإقليم الذي نطلق عليه أوروبا الآن الجزء الغربي من الكتلة الأرضية الأوراسية. وليس هناك حدود محددة بوضوح لأوروبا، خاصة في الشرق، ولكن يُمكن قراءات تاريخ الإقليم كمحاولة مستمرة لتحديد ماذا يعنى أن تكون أوروبيًا، وتثبيت تلك الهوية على الخريطة (Heffernan, 1998). وقد ولّدت هذه العملية سلسلة من «الآخرين» غير الأوروبيين، الذين يُعرّف الأوروبيون أنفسهم في مواجهتهم.

ومصطلح "أوروبا" مشتق من كلمة Europa، وهي شخصية أنثوية في الأساطير الإغريقية. وليس للكلمة معنى جغرافي بالنسبة للحضارات التقليدية التي قامت في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، وأهميته قليلة بالنسبة للإمبراطورية الرومانية. وهذه الكلمة ليست موجودة في الإنجيل، ولكنها كانت تستخدم في "العالم

المسيحي" في أوائل فترة العصور الوسطى لوصف المنطقة التي انتشرت فيها المسيحية، وحيث كانت النخب المتعلمة تشترك في لغة لاتينية مشتركة. وكانت أوروبا تصور على خرائط عالم العصور الوسطى كمنطقة صغيرة غير متباينة داخليًا، ومعرّضة للاجتياح من الأقاليم الإسلامية في آسيا وأفريقيا، والتي كانت بمثابة المكون الأول "للآخر" بالنسبة لأوروبا (Hay, 1968; Wilson and van den Dussen, 1993).

وكان توسع أوروبا إلى **الأمريكتين** منذ أواخر القرن الخامس عشر، سببًا ونتيجة للتغيرات الفكرية والتقنية المرتبطة بالنهضة الأوروبية، مما أثار عملية إعادة تقييم كبرى لمكانة أوروبا في عالم لا يزال يعتبر من خلق السماء (Wintle, 1999, 2008). وكذلك أدى فتح الأمريكتين، إلى ظهور نظام اقتصادي جديد يقوم على تجارة الأطلنطي بعيدة المدى، ونظام سياسي جديد يقوم على **الدول** القومية الأوروبية، التي كانت مصالحها تتصادم باستمرار في أوروبا والأمريكتين خلال انهيار الوحدة الهشة للكنيسة المسيحية عقب "الإصلاح". ومع تفكك "العالم المسيحي" إلى مركب معقد من المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية في العالمين القديم والجديد، فقدت كلمة "أوروبا" مضمونها الديني. وفي أعقاب معاهدات ويستفاليا (١٦٤٨) التي أنهت الحروب الدينية الأوروبية، كانت أوروبا تعرف بأنها الإقليم الذي يُمكن أن يعمل فيه "توازن القوى» بين الدول القومية المتنافسة من خلال التوافق المتبادل (Pagden, 2002).

وظهرت الحدود الجغرافية لهذا الترتيب بصورة واضحة في التصميم الكبير Grand Design الذي أعده دوق دي سولي Duc de Sully في منتصف القرن السابع عشر للوحدة الأوروبية، إذ كان سولي يرى أن الإمبراطورية العثمانية ليس لها دور في "مجموعة أوروبا"؛ لأن الاتفاقيات الدولية تعتمد في النهاية على القيم المسيحية. وكانت روسيا المسيحية مستبعدة أيضًا؛ لأن الشعب الروسي كان يعتبر آسيويًا أساسًا، ومن ثم كان يعتبر متدنيًا ثقافيًا. وقد أصبح لدى أوروبا الآن "آخران" اثنان، هما العدو الديني التقليدي في الجنوب الإسلامي، وعدو ثقافي جديد في الشرق الآسيوي. ويوضح تعريف سولي الثقافي لأوروبا وجود سخرية جوهرية في قلب الجدل الأوروبي. ففي الوقت الذي كانت أوروبا تعرف فيه سياسيًا بأكثر المصطلحات تنويريًا على أنها منطقة يمكن فرض السلام الدائم فيها باتفاقية دولية، كانت تعرف جغرافيًا أيضًا باستبعاد شعوب الأقاليم الأخرى التي كانت تعتبر بلا قيمة على أسس ثقافية أو حضارية (Heater, 1992; Wolff, 1994; Neumann, 1996).

وكانت شرعية فرض حدود جغرافية على حقوق الإنسان العامة موضع جدل حاد خلال عصر التنوير في القرن الثامن عشر، ولكن الحرية التي حققها الأوروبيون المتعلمون لأنفسهم (بما في ذلك أولئك الذين استقروا خارج أوروبا) في معاركهم التي انتصروا فيها بصعوبة ضد طغيان الحكام غير المنتخبين في أوروبا، لم تنتقل إلى

الشعوب المحلية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين؛ إذ كان مصير هذه الشعوب يتحدد من خلال الأوروبيين المستعمرين؛ حيث سطعت قيم الديمقراطية المستنيرة لامعة في أوروبا في القرن الثامن عشر وأمريكا الشمالية الأوروبية المستقلة حديثًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن بقية العالم كان مظلمًا في الوقت نفسه.

وخلال القرن التاسع عشر، الذي كان يُمثل قمة الإمبريالية الأوروبية، أعيدت صياغة المعايير الثقافية المستخدمة في تعريف أوروبا ثانية، ولكن هذه المرة من خلال مصطلحات عنصرية وبيولوجية تستند إلى نظريات الداروينية والحتم البيئي السائدة. ولم يكن الأمر يقتصر على اعتبار أن الشعوب الأوروبية قد "اكتسبت" مستوى مرتفعًا من الحضارة، بل إنها تملك تفوقًا عنصريًا "موروثًا"، وذلك نتيجة لبيئتهم الطبيعية الكريمة بصورة فريدة (انظر السلالة). وهذا يفسر ويبرر السيطرة الأوروبية على العالم.

ومع تناقص آخر المناطق غير المستعمرة المتبقية من العالم تدريجيًا، تزايدت التوترات بين الدول الأوروبية المختلفة، مما أطلق العنان لفترة متصلة بصورة أو بأخرى من حالة الحرب داخل أوروبا من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥. حيث انتهي هذا مع محاولة سلطات ألمانيا النازية القضاء على مجتمعات أوروبية مستقرة منذ زمن بعيد، خاصة اليهود، وذلك باسم أوروبا "النقية" عنصريًا. فلو كانت هناك "قارة مظلمة" فعلًا، فمن المؤكد أنها كانت أوروبا فيما بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥ (Mazower, 1998) وانظر أيضًا الإبادة الجماعية والمحرقة.

وانقسمت أوروبا عام ١٩٤٥، حيث أصبح الجزءان الغربي والشرقي من الإقليم تحت سيطرة القوتين العظميين عسكريًا: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الترتيب. وتطورت إجراءات جديدة لدعم التكامل الاقتصادي على الجانبين خلال الحرب الباردة من خمسينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، وذلك بصورة ناجحة للغاية من خلال المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وخليفتها المجموعة الأوروبية (EC)، والتي شملت فعلًا معظم الاقتصادات الوطنية لأوروبا الغربية. وقد حقق هذا نجاحًا اقتصاديًا ملحوظًا، ولكن مع مناقشة إضافية بسيطة حول المعنى الأساسي لأوروبا، وذلك لأن الإقليم الذي كان يُعتبر أوروبا سلفًا كان يبدو مقسمًا بصورة دائمة. وكان تداول كلمة «أوروبا» قليلًا في أوروبا الشرقية في هذه الفترة، بل إنها اكتسبت معنى اقتصاديًا محدودًا في أوروبا الغربية (Judt, 1996, 2005).

وقد تحققت عودة التئام أوروبا الشرقية والوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة توحيد ألمانيا بسرعة ملحوظة، ووسط نجاح اقتصادي متواصل. ويشمل الاتحاد الأوروبي (EU) الموسع الآن ٢٧ دولة يصل مجموع سكانها إلى ٥٠٠ مليون نسمة. وهناك ١٢ دولة منها يزيد إجمالي سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة، تشترك في عملة واحدة (اليورو) ظهرت عام ١٩٩٩. وقد بدأت هذه التطورات الزلزالية في توليد انعكاسات جديدة على الفكرة الجوهرية لأوروبا،

ولكن يجب الانتظار لنرى مدى قدرة أوروبا الموسعة على تطوير هوية متميزة في القرن الحادي والعشرين، بحيث تظهر كقوة سياسية واقتصادية في مواجهة الولايات المتحدة. ومع ذلك، تظل نقطة ما إذا كانت أوروبا الجديدة تحتاج إلى هوية «تشبه الأمة» موضع نقاش، لأنه قد يكون من الأفضل أن تتحدد كمجموعة من القيم والتطلعات التي ترفض بصورة واعية جغرافيات الماضي المطلقة (Delanty, 1995, 2005a; Amin 2004a; Levy, Pensky and Torpey, 2005; Beck and Grande, 2007; Hefferman, 2007)، وانظر أيضًا الكوزموبوليتانية.

قراءات مقترحة:•

Amin (2004a)؛ Heffernan (1998).

حياة يومية — everyday life

عبارة عن مجال يرتبط بجوانب الحياة الاجتماعية العادية التقليدية المتكررة التي عادة ما تكون سائدة، ولكنها مع ذلك تتعرض للتجاهل، وتعتبر من الأمور المسلم بها. إذ يرى العديد من المعلقين أن تعبير «اليومية» غامض وغير مُحدد بطبيعته، وأنه عبارة عن شيء موجود في كل مكان، ولكنه غير موجود في مكان محدد في الوقت نفسه، وأنه مألوف حتى في الوقت الذي يختفي فيه Blanchot،

1969] 1993). وغالبًا ما يستخدم تعبير «الحياة اليومية» للإشارة إلى الخصائص الحية لمجموعة من الأنشطة مثل الطهى، والأكل، والشرب، والتسوق، واللعب، والمشي، والتنقل، وتربية الأطفال، والعمل بأجر، وغير ذلك، والتي يتعامل ويتفاعل الناس من خلالها مع العالم ومع الآخرين. ويرى هنري ليفيبفر Henri Lefebvre (1991b, p. 97) أنه يمكن تعريفها بصورة سالبة على أنها ما يتبقى من أنشطة بعد استبعاد الأفعال المميزة، والفائقة، والمتخصصة، والمركبة، من خلال عملية التحليل. ومع ذلك، فإنه يصُر على أنها تتعلق بكل الأنشطة باعتبارها الأرضية أو الرابطة المشتركة، ويشبهها «بالتربة الخصبة» التي «لها حياة سرية وثراء خاص بها» (ص 87):

ومن منظور الحياة اليومية، «تكون الجغرافيا في كل مكان» (Cosgrove, 1989)؛ حيث يوجد محتواها الموضوعي حتى في الأماكن التي تبدو أكثر اعتيادية مثل الشوارع، والمنازل، والمتاجر، والمكاتب، والمصانع، والمتنزهات، والملاعب، وغير ذلك. ومن حيث كونها صياغة متميزة، فقد حظيت «الحياة اليومية» بالإشارة إليها، وصياغة مُشكلاتها على نطاق واسع في السنوات الأخيرة داخل الجغرافيا والعديد من العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية؛ حيث كانت تعتبر أنها تُقدِّم منظورًا مهمًا إلى العمليات والممارسات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والتي يقع مصدرها ما بين البنيوية، وعلم الظاهريات (الفينومينولوجيا)، والتي ترفع التجربة

الحية إلى مستوى المفهوم النقدي (Kaplan and Ross، 1987). ويتخطى هذا المفهوم الحدود التي بين العلوم، ويضعها موضع تساؤل في الواقع، كما توضح الإشارات إلى «دراسات الحياة اليومية» الجديدة (Highmore، 2002). وقد حقق أيضًا وجودًا واضحًا في الفنون والممارسات الثقافية الحديثة. وهناك بعض المنظِّرين المهمين لفهم نطاقات الحياة اليومية وأماكنها، مثل والتر بنيامين Walter Benjamin، وميشيل دي سيرتو Michel de Certeau، وليفيبفر Lefevre، الذين كانت ترجمة أعمالهم مؤخرًا إلى الإنجليزية بمثابة دفعة قوية للدراسة بالإنجليزية. ولكن الاهتمام الجغرافي بالموضوع، له فترة طويلة، وهناك مقاربات مهمة أخرى في العقود الأخيرة ترتبط **بالجغرافيا الإنسانية، الجُغرافيا النسوية.**

وقد أثار استعادة التجارب الجغرافية اليومية بعد إزالتها من العلم المكاني، اهتمام العديد من الجغرافيين الإنسانيين؛ المتأثرين بعلم الظاهريات، وكتابات إدموند هوسيرل Edmund Husserl وموريس ميرلو-بونتي Maurice Merleau-Ponty؛ اللذين حولا اهتمامهما إلى العالم المعيش، والارتباطات الذاتية والشعورية مع الأماكن، والتي تعزز من مفهوم الوطن. وركزا في هذه العملية على «العمل work» المتضمن في تأويل جغرافيات الحياة اليومية، بما في ذلك الحاجة إلى التأمل الانعكاسي للذات. ولكن بينما كان الجغرافيون الإنسانيون يتجادلون فيما بينهم حول الحاجة إلى الدقة الفلسفية - حيث

كان بعضهم يفضل علم الظاهريات التأسيسي المرن المستمد من ألفريد شوتس Alfred Schutz للتركيز على كيف أن العوالم المعيشة للمجموعات الاجتماعية العادية تتشكل بين الأفراد في أماكن معينة ويتجادلون مع الآخرين الذين يُبعدون أنفسهم عن النظرية ويعتنقون «التجربة» ـ انتقد النسويون والماركسيون إهمالهم لعلاقات القوة التي تشكل الخبرات اليومية بالأماكن، التي من بينها مفهوم الوطن، ومن ثم عدم القدرة على تقديم انتقادات أعمق للاستغلال والقهر. ومع وضع كل هذا في الذهن، ركز العديد من علماء الجغرافيا النسوية على الأنشطة العادية، والتفاعلات الاجتماعية المتكررة، لدراسة كيف أنها مرتبطة بالهياكل التي تمارس التمييز ضد المرأة، وتفرض التراتبية (أو الهيراركية) على أساس النوع gender hierarchies.

وكما تقول سوزان هانسون (1992) Susan Hanson، فإن العثور على الأهمية في الحياة اليومية يمثل تقليدًا تحليليًا مهمًا ومشتركًا بين النسوية والجغرافيا؛ حيث توضح كيف أن هذا التركيز يُمكن أن يقوض التعارض الشائع بين الموطن والعمل، وذلك بإظهار العلاقات المتبادلة بينهما على مستوى الحياة والممارسات اليومية ذات المضامين المهمة لفهم أسواق العمل المحلية، والتقسيمات النوعية للعمل في كل منهما. ولوضع الأنشطة اليومية تحت المجهر، استخدم العديد من أتباع الحركة النسوية فكرة **الجغرافيا ـ الزمن**، التي طورها تورستن هيجرستراند Torsten Hägerstrand وزملاؤه في جامعة

لوند University of Lund في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، وذلك في سياق كانت فيه الأفكار المتعلقة بالحياة اليومية جوهرية بالنسبة للرفاهية والتخطيط الحضري السويدي؛ حيث ساعد تصوير المسارات المكانية ـ الزمانية اليومية للنساء، على رؤية دور علاقات النوع في البناء الزماني والمكاني للعمل الاجتماعي، ومن ثم في «إعادة إنتاج الأبوية في الأنشطة العادية للحياة اليومية» (Rose، 1993، p. 25). ومع ذلك، تنتقد جيليان روز Gillian Rose التصوير العام لجغرافية الزمان للمكان وادعائها الشمولية، التي تعتبرها ذكورية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على التجسيد والوجدان والعاطفة المتباينة. وكانت اهتماماتها، تتعلق بالموضوعات التي غالبًا ما تُثار بصورة عامة حول مدى مُلاءمة الطرق المختلفة لفهم الحياة اليومية، والتي دائمًا ما تعلو حقيقتها عن محاولات فهمها.

وغالبًا ما تتعلق الاهتمامات النسوية في جغرافيات الحياة اليومية بالجدل حول إعادة **التوالد الاجتماعي**، الذي تعتبره سندي كاتس Cindi Katz (2004, p.x) بمثابة «المادة الحية المتحركة والوسيطة للحياة اليومية، كما أنها مجموعة من الممارسات المنظمة التي تظهر في علاقة جدلية مع الإنتاج؛ حيث تكون مُتداخلة بصورة تبادلية معها، وفي حالة توتر معها أيضًا. ومع ذلك، تُصر على أن إعادة الإنتاج الاجتماعي، يجب فهمه على أنه ممارسة نقدية تتميز برفض اعتبار العملية حتمية أو طبيعية، وبمراعاة سهولة التكيف بالإضافة إلى

احتمالات استعادة النشاط، والمقاومة وحتى الثورة. وبهذا المعنى فإن كاتس تشبهه بالمفهوم المزدوج المؤثر للحياة اليومية عند ليفيبفر، والذي طوره على مدى عدة عقود، ويعتبر جوهريًا في كتاباته عن التمدن وإنتاج الفضاء المكاني. فمن ناحية، استخدم ليفيبفر المصطلحين «اليومي the everyday» و«اليومية everydayness» بصورة نقدية، على أنهما يشيران إلى دخول الحياة اليومية في الحداثة، كما طور تفسير ماركس للاغتراب لتناول كيف أن الحياة اليومية تعرضت للاستعمار عن طريق السلع والدولة من خلال فرض الحيز المجرد. ولكنه بحث أيضًا عن الاحتمالات التعويضية داخل الحياة اليومية، مُدِّعيًا أنها تحوي آثارًا لحياة أكثر مصداقية، بالإضافة إلى احتمال التغير الراديكالي وإنتاج الأماكن المتباينة الأخرى. ولذلك فإنه يعتبر مكانًا أساسيًا للصراع.

وظهرت تحديات توصيف الحياة اليومية على أنها واضحة بذاتها وغير قابلة للتغير وعامة، من خلال الدراسات الخاصة بأماكن محددة لتغيرات اللغة والعوالم اليومية، وذلك في ظل ظروف الحداثة التي تهتم بالممارسات المتعددة و(علاقات السلطة – القوة) (Pred, 1990)، والبحوث الثقافية المختلفة في الحياة اليومية، وصياغة مفاهيمها كوسيلة لتشكيل التجارب الثقافية للحداثة والتحديث الرأسمالي (Harootunian, 2000). ويحتاج نقد ليفيبفر الخاص إلى وضعه في الإطار الفرنسي لتنظير الحياة اليومية الذي تطور

بصورة خاصة خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين في سياق التحديث السريع وعمليات التخلص من الاستعمار، والذي يشمل دي سيرتو de Certeau، ورونالد بارسز Ronald Parthes، والموقفيين، بالإضافة إلى السرياليين من قبلهم. ويتضح تأثير هذا التقليد في الكثير من الجغرافيا البشرية المعاصرة؛ حيث ظهر جنبًا إلى جنب مع الكتابات النسوية والظاهراتية لتدعيم دراسات الممارسة، والأداء، والتجسيد، بالإضافة إلى الرواية، والإيقاع، في بناء المكان والزمان (Simonsen, 2004) وانظر أيضًا الجسد. وقد شغل رسم الأشياء غير العادية داخل الأشياء العادية، وما يسميه ليفيبفر «السحر الأصغر في الحياة اليومية»، اهتمام العديد من الجغرافيين، بمن فيهم من تأثروا بالنظرية اللاتمثيلية، الذين بحثوا عن وسائل جديدة لملاحظة المعرفة العملية، والارتجال الماهر، والحدس المتضمن في «بنية الحياة اليومية المحيرة الوهمية الطارئة التي غالبًا ما تتواجد بصورة طبيعية» (Thrift, 2000d, p. 407). وبينما ركّز الكثير من الأعمال الخاصة بالحياة اليومية على أساليب الناس العاديين في المقاومة والتدمير، اعتمادًا على دي سيرتو (de Certeau 1984) في هذه العملية بصفة خاصة، يحاول بعض الكتاب إعادة تقييم التكرار والعادة والألفة والجوانب غير المقصودة من الأشياء المادية على أساس أنها تتطلب اهتمامًا كاملًا خاصًا بها في حد ذاتها. أما بالنسبة للآخرين، فإن الدافع المثالي الذي لا يقتصر على مجرد

وصف الحياة اليومية، بل ويعمل أيضًا على تحويلها إلى الأفضل، هو الذي يستمر في تحريكهم (انظر أيضًا اليوتوبيا).

قراءات مقترحة:

Highmore (2002); Katz (2004); Lefebvre (2008 [1947, 1961, 1981]; Sheringham (2006).

سياسة مبنية على أدلة **evidence-based policy**

ممارسات جاءت استجابة للتدخلات المبنية على العطالة، والنفعية، والرأي، والذاتية، والضغوط السياسية قصيرة الأمد. ويشير المصطلح إلى اعتماد تنمية وتنفيذ سياسي يقوم على استخدام آليات صارمة لتنمية وصيانة سياسة مبنية على الأدلة تتسم بالتماسك والجودة العالية والفعالية وقوة الاعتماد.

وقد بدأ هذا النهج مع سياسة الرعاية الصحية (حيث بدأ بمصطلح العلاج المبني على الأدلة) في عام ١٩٩٢، وأصبح نهجًا عالمي النطاق قدمته حركة تعاون كوشرين Cochrane collaboration (انظر www.cpchrane.org/index0.htm) والتي تهدف إلى تقديم المصدر الموثوق للمعلومات عن الرعاية الطبية. وهناك تأكيد خاص على المحاولات العشوائية التي من خلالها يتعرض متلقى

الخدمة إلى التدخل (انظر أساليب اختيار العينات). وقد كان عالم الأوبئة أركي كوشرين قد ناقش بشكل واسع، أن على الباحثين «أن يأخذوا عيناتهم بشكل عشوائي». وقد تم توسعة هذا النهج ليدخل مجال البحوث الاجتماعية على يد حركة تعاون كامبل (**www.camplbellcollaborateion.org/**) والتي سميت على اسم العالم الشهير المختص في مناهج العلوم «دونالد كامبل». وتهدف هذه المناهج إلى الإجابة عن سؤال «ما الذي يؤذي، وما الذي يساعد، وبناءً على أي دليل؟» كما تم إنشاء مركز لبحوث المجاورات السكنية كجزء من شبكة بريطانية للسياسات المبنية على الأدلة والممارسة (**/www.evidencenetwork.org**).

يقوم هذا المنهج الأصولي من السياسات المبنية على الأدلة على مراجعة منهجية تحصر كل الدراسات ذات الصلة بما فيها الدراسات غير المعروفة أو غير المنشورة Grey Literature، مع غربلتها لتنقيحها من العيوب المنهجية وعدم اتساقها، ثم تصنيف الأدلة التي تم تحديدها، بحيث يمنح أكبر قدر ممكن من الاعتماد والثقة للعينات جيدة الاختيار العشوائي، وبعد ذلك يتم جمع الأدلة الصالحة بشكل كمي في تحليل متنوع من أجل تقديم «وزن الأدلة» لدعم أفضل ممارسة ممكنة. وهناك رؤية منشقة عن هذا النهج قدمها راي باوسن (Ray Pawson 2006) والذي ذهب إلى أن هناك ما أسماه «الأطروحة الواقعية»، التي تؤكد على آليات فعالة وإدراكات عفوية،

حتى إن تحليل البيانات يهدف إلى العثور على «من يعمل لصالح من، وفي أية ظروف» (راجع البراجماتية Pragmatism) وبالتالي فإنه ليس هناك «قائمة شراء مُثلى Best buy» لكل المواقف، بل الأكثر واقعية هو حياكة ونسج «نظرية قابلة للانتقال» تعمل لظروف بعينها، وموضوعات بعينها، وسياقات محددة.

قراءات مقترحة:

Davie, Nutley and smith (2000); Torgerson (2003)

استثناء، فضاء Exception, space of

حيز طبولوجي يتشكل حين تمارس سلطة ذات سيادة قانونًا من أجل تعليق القانون. وترتبط صياغتها الحديثة بشكل وثيق بالفيلسوف السياسي اليميني التوجه كارل شميت (Carl Schmitt 1888- 1985) الذي أعلن أن «السيادة هي تلك التي تتوفر بيد من يخلق الاستثناء» كما ذهب الفيلسوف الإيطالي جيورجي أجامبين Agamben إلى إضفاء الصبغة الراديكالية على أطروحة أجامبين حين اعتبر أن فعل تقرير الاستثناء هو الذي يحدد السيادة، وهذه هي الأرضية والأصل الذي نشأت عليه سلطة السيادة (وليس العكس) (انظر Agamben, 1998)، ولعل هذا القرار الجوهري في مفهومه الألماني الأصلي المعروف باسم «القطع في الحياة» يمثل قرارًا أدائيًا

ومتناقضًا في الوقت ذاته. وهو قرار أدائي، لأنه يرسم حدًا بين الحياة الجيدة سياسيًا، والحياة المجردة المكشوفة عمدًا للقتل والعنف (انظر الحياة المجردة) صاحبة أكثر التداعيات دقة وحساسية، وهي متناقضة، الأمر الذي يجعل كل أشكال الحياة بناء على ذلك متزعزعة وغير مستقرة، ذلك أن الحد متغير وغير ثابت.

وقد كتب أجامبين عن كل من «دولة» الاستثناء و«حيز» الاستثناء، وتحمل أفكاره عن الخصوصية المكانية ثلاثة معالم أساسية:

(١) استخدم أجامبين نظرية المجموعة الكلية Set Theory ليؤكد على أن الاستثناء ـ وهي الكلمة النابعة من الأصل اللاتيني ex–capre والتي تعني حرفيًا «مأخوذ إلى الخارج» ـ مصطلح مؤلف بشكل متناقض من مقطعين، ويعني أنه «لا يمكن دمجه في الكل الذي يعتبر عضوًا من أعضائه، ولا يمكن أن يصبح عضوًا من الكل الذي هو جزء منه بالفعل» (Agamben, 1998, p.25). ويخلص أجامبين إلى أن هذا الحد /الصورة بين الطرفين بطريقة طبولوجية (انظر الطبولوجيا) وذلك لأن كارتوجرافيا السلطة الملتوية، قادرة على استبدال هذه الصفات (الاحتكام إلى القانون) لصالح موقف فاسد (تعليق القانون).

(٢) تركز كثير من تحليلات حيز الاستثناء على مواقع مغلقة (معسكر الاعتقال النازي في أوشفيتس Auschwitz في

جنوب بولندا) ومراكز احتجاز المهاجرين واللاجئين والسجن الحربي التابع للولايات المتحدة في خليج جوانتانمو في كوبا، والسلطة المجزأة على المستوى الإقليمي في فلسطين المحتلة (بين غزة والضفة الغربية)، غير أن فضاءات الاستثناء بطبيعتها يمكن أن تكون أكثر غموضًا من الأمثلة السابقة.

(٣) إن حالة الاستثناء ترتبط بشكل نموذجي بإعلان حالة طوارئ على المستوى الوطني وفرض الدولة للقانون العسكري. ويذهب أجامبين إلى أن نمو حالة الأمن القومي وتكثيف سلطاتها السيادية عبر عولمة «الحرب على الإرهاب» قد حول حالة الاستثناء إلى نموذج معرفي جديد للحكومة الحديثة (Agamben, 2005, pp. 1- 31) (انظر الحكامة). غير أن هذه الأطر «القومية» تتأثر بالممارسات الجيوسياسية «العابرة للقوميات» كما تتأثر بالاقتصاديات الجغرافية، و«بالقانون الدولي» (Gregory, 2007).

قراءات مقترحة:

Gregory (2006b)؛ Mbembe (2003)؛ Pratt (2005)

الاستثنائية Exceptionalism

يُقصد بها رؤية الجغرافيا «مختلفة عن العلوم كافة، وذات تفرد منهجي» (Schaefer, 1953. P 231). وقد صك فريد شيفر

مصطلح «استثنائية الجغرافيا» استخفافًا بالفكرة التي دعت إليها الجغرافيا الأمريكية، والتي صاغها هارتسهورن في عمله المؤثر ذائع الصيت «طبيعة الجغرافيا» (Hartshorne, 1939). وفي مقابل فكرة الاستثنائية التي قدمها هارتسهورن، ذهب شيفر إلى أن الجغرافيا مثلها مثل كل العلوم، وتشترك معهما في منهجية قائمة على تحديد القوانين العالمية وتحريكها (انظر القانون العلمي Law, Scientific).

وقد بنى هارتسهورن موقفه على كتابات الجغرافيين الألمان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولم تؤثر هذه الكتابات على تفسيرات هارتسهورن بقدر ما كانت هي ذاتها تحمل تفسيره. وقد تم تحديد طبيعة الجغرافيا «في ضوء الماضي». ذلك الماضي، أو على الأقل الماضي الذي رسمه هارتسهورن، قد تأثر بشدة بالكانطية الجديدة التي فصلت الجغرافيا والتاريخ عن بقية العلوم، ذلك لأنهما يُعالجان قضايا تتسم بالتفرد والتميز. فقد ذهب هارتسهورن إلى أن الجغرافيا والتاريخ علمان لهما سمات إديوجرافية (يعتمدان على الرموز التصويرية) وليس القوانين العامة. فبينما تعد الجغرافيا علمًا، فيما تقدمه من «معرفة منظمة هادفة»، فإن الوحدات الجغرافية التي يتم فيها تنظيم الحقائق، وأهم ما فيها **الأقاليم**، ذات تميز وتفرد. وعلى نحو ما يذهب هارتسهورن فإن الجغرافيا هي

«دراسة التباين المكاني» كما أن «الجغرافيا الإقليمية هي أفضل تمثيل وتعبير عن الجغرافيا». ومن الناحية المنهجية فإن ما تلا ذلك وما ميز الجغرافيا حقيقة، هو أنها كتخصص استثنائي، كان عدم قدرتها على نشر القوانين العلمية، ذلك لأنه يتم توقع القوانين بناء على تعميم وتكرارية الظاهرة. وقد كتب هارتسهورن (Hartshorne, 1939, p.446) يقول «إننا وصلنا بناء على ذلك إلى خلاصة مشابهة لما توصل إليه كروبير Kroeber بشأن «تفرد وتميز الظاهرة التاريخية».. وليس هناك اكتشاف لقوانين أو ما يشبه القوانين». وتنطبق النتيجة نفسها على تلك التوليفة الخاصة التي تضم الظواهر في مكان ما؛ فالجغرافيون بناء على ما سبق، لم يكونوا قادرين من الناحية العلمية على التفسير أو التنبؤ والتدخل بشكل معرفي، لكنهم فقط «يصفون» وخلص هارتسهورن إلى أن «الجغرافيا الإقليمية، هي ما يعبر عنه عنوانها، فهي أساسًا علم وصفي يهتم بوصف وتفسير حالات بعينها (Hartshorne, 1939 p.449).

وفي المقابل فإن شيفر، والذي كان اقتصاديا وإحصائيا قبل الحرب العالمية الثانية، تأثر خلال فترة تدريبه في جامعة أيوا IOWA بالوضعية المنطقية. كما تأثر بأفكار جوستاف بيرجمان Justav Bergmann الذي كان عضوًا في مجموعة فيينا Vienna Circle وكان يعتقد في وحدة العلم، وفي منهج علمي واحد ومشترك، يستند على تفسير قائم على القانون. وخلافًا لفكرة هارتسهورن، لم تكن الجغرافيا لدى شيفر استثنائية بل شريحة من كتلة علمية

متجانسة: فلكي نفسر الظواهر داخل أو فيما وراء الجغرافيا، فإن «هذا يعني الاعتراف ضمن أُطر القانون العلمي» (Schaefer, 1953, p.227). ويذهب شيفر إلى أن الجغرافيا يجب أن تولي عنايتها للقوانين المورفولوجية حسب الصيغة القائلة بأنه لو تكوّن نمط جغرافي (مورفولوجي) (أ) فإن النمط الجغرافي (المورفولوجي) (ب) سيتشكل بالتالي. (انظر **المورفولوجيا**).

وفي رده على ما قدمه شيفر، قام هارتسهورن (١٩٥٥) بتقديم هجوم كاسح على تلك الأفكار، حتى بعد وفاة شيفر بعامين. وإذا كان هارتسهورن قد كسب (بالضرورة) المعركة، فإن شيفر قد كسب الحرب، وذلك مع الرفض المتزايد الذي قدمته الجغرافيا البشرية لأطروحته الاستثنائية، سواء في صياغة **العلم** المكاني خلال الثورة الكمية أو لاحقًا فيما بعد خلال تبني الجغرافيا للنظرية الاجتماعية. وكان على الجغرافيا أن تكون علمًا عاديا لا استثنائيا.

قراءات مقترحة:

Barnes and Farish (2006)

تبادل exchange

لعب التبادل كنشاط دورًا جوهريا بدرجة أو بأخرى في كل المجتمعات تقريبًا؛ حيث سمح لهذه المجتمعات بتخطي قيود حياة

الكفاف، وتكثيف الإنتاج وتنويع أنماط **الاستهلاك** (بالرغم من أن ذلك لم يكن بالتساوي)، وتكوين تحالفات اجتماعية وشبكات ارتباط مكانية، وتنظيم وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية بتوسيع مخزون الفوائض المادية، وتوليد طبقات جديدة من **الاتصال** الاجتماعي من خلال الأبعاد الرمزية للتبادل. ويعتبر التبادل مقدمة للتجارة، وبالتالي لاقتصاد السوق الذي يتضمن صفقات من السلع والخدمات بين المشترين والبائعين (انظر **الرأسمالية**). ومن ثم فإن الادعاء الأساسي لأطروحة «ثروة الأمم» والتي قدمها آدم سميث عام ١٧٧٦ بأن تقسيم العمل الاجتماعي المتزايد، والإنتاج المتخصص للسلع، يحقق ازدهارًا اقتصاديا دون أن يؤدي إلى تفكك المجتمع ذاته، يعتمد على إمكانية التبادل الشامل؛ أي على الأسواق. ولكن هذا ليس أمرًا مسلّمًا به. فبعض الأشياء (مثل قيم الاستخدام use-values) قد لا تدخل مجال التبادل أبدًا؛ لأن المجتمع يعتبر أن بيعها يعتبر تجديفًا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المبادلات التي قد تظل فردية ومتفرقة، ولا تؤدي إلى ظهور السوق (يظهر **الاقتصاد المؤسسي** مثلًا كيف أن تكاليف **العمليات المالية** المانعة من دخول السوق، يُمكن أن تعرقل التبادل الفردي من التوسع إلى السوق). وعلى العكس، فإن التبادل قد لا يحدث في صورة صفقة **سلعية**، أو يمكن أن يحدث كما في حالات المقايضة كصفقة سلعية لا تتم من خلال النقود. وأخيرًا، فإن السلعة أو الخدمة المقدمة، يمكن أن تأخذ الشكل الاجتماعي للهدية، مع أو دون توقع مقابلها. وتعتبر كتابات الأنثروبولوجي المجري كارل بولاني Karl Polanyi (1972) واضحة جدًا في هذه المسائل.

وعندما يكون التبادل مفترضًا أو ضمنيًا ـ سواء في حالة التجارة أو المقايضة أو الهدية ـ يظهر موضوع آخر هو موضوع القيمة. وبالنسبة لأحد المعاني، يكون الموضوع مباشرًا؛ حيث يبدو مقبولاً أن نفترض في الصفقة الثنائية التي يتبادل فيها الفردان (أ) و(ب) سلعة أو خدمة، أنهما يفعلان ذلك لأن (أ) لديه شيء يريده (ب) والعكس. واختصارًا، فإنه يكون لدى كل من (أ) و(ب) شيء له قيمة بالنسبة للآخر. وهنا تظهر مشكلتان على الأقل. فأولاً، يمكن ألا يكون هناك مجال لصفقة ذات قيمة مكافئة دون الرجوع إلى معيار أو مقياس ثالث ـ يتم عبر أحد الخيارين التاليين:

(١) مبدأ المنفعة الحدية الذاتي (ومن ثم فإن كلًا من (أ) و(ب) يكملان التبادل إذا أصبح أحدهما على الأقل أفضل حالاً بسبب إتمام الصفقة من حيث المنفعة الحدية، ولم يصبح أحدهما أسوأ حالًا من ذي قبل، وهو ما يسمى مبدأ باريتو Pareto في الاقتصاد النيوكلاسيكي.

(٢) مبدأ توازن وقت العمل (حيث يتبادل كل من (أ) و(ب) السلع التي تحتوي على مقادير متساوية من وقت العمل الضروري اجتماعيا.

ويعبر الخياران السابقان عن السيناريو الماركسي المستقر تاريخيا لعدم الاستغلال: انظر **نظرية العمل في القيمة، والاقتصاد الماركسي**).

وينقلنا ذلك إلى المشكلة الثانية، وهي أن التبادل، يُمكن أن يحدث بالرغم من غياب التكافؤ بسبب الظروف غير المتكافئة للصفقة.

ولنأخذ حالة مزارع يفتقر إلى النقود، ويضطر لبيع محصوله تحت ضغط في سنة جافة. ففي ظل الاختيار ما بين عدم البيع والموت جوعًا والبيع بخسارة، يصبح الاختيار الثاني أفضل بمعيار باريتو من حيث المنفعة الحدية لكلٍ من المزارع الذي يبيع والتاجر الذي يشتري. ولكن يبدو أن هذا يفسد أية فكرة عن التكافؤ، وبالمثل، سنأخذ مثالين آخرين: مثل الشخص العاطل الذي يبيع البلازما لمؤسسة ربحية، أو الولد الهارب الذي يؤدي أدوارًا جنسية مقابل المال. إذْ يُمكن القول في أي من الحالتين (كما يفعل الاقتصاديون) إن طرفي الصفقة أفضل حالًا من حيث منفعتيهما الحدية (ففي حالة المؤسسة، تتمثل في المنفعة الحدية للربح) . ولكن يبدو أن هذا يتحقق فقط في حالة التوافق على مفهوم التكافؤ الذي يفرض نوعًا ما من التماثل. واختصارًا، فإن الوساطة المطلوبة لتفسير سبب حدوث التبادل، تعطي إجابات غير حاسمة؛ فكل ما نستطيع قوله بصورة مطلقة، هو أن الوفرة المحدودة لشيء ما من حيث الزمان والفضاء المكاني، وقيمة الاستعمال الاجتماعية الفعلية أو المتوقعة، تمثل شروطًا عامة لحدوث التبادل.

وتمثل الهدايا مجموعة فرعية من التبادل؛ إذ إنها لا تتضمن أيًا من وساطة النقود أو المقايضة، ولكنها مثل تلك الأشكال التقليدية من الصفقات، تزود الأفراد بالحوافز للتعاون في نمط المبادلات التي تعيد

إنتاج المجتمع من حيث الأداء، وتؤكد مكانة المشاركين فيها باعتبارهم كائنات اجتماعية. وقد اعتمدت الدارسة الفرنسية مارسيل موس Marcel Mauss في كتابها «الهدية: شكل وسبب التبادل في المجتمعات القديمة»، على أفكار أميل دوركايم، لتوضح كيف أن الهدايا تعمل كآلية تتوافق من خلالها مصالح الأفراد لتكوين نظام اجتماعي ـ «اقتصاد الهدية» ـ في حالة غياب تبادل السوق. ونظرًا لأن الهدية تكمن في الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والدينية والسياسية والجمالية، تطلق موس عليها «الظاهرة الاجتماعية الكلية». وقام أنثروبولوجيون اجتماعيون ـ مثل كلاودي ليفي-اشتراوس Claude Lévi-Strauss وماري دوجلاس Mary Douglas وبيير بورديو Pierre Bourdieu ومارلين اشترازرن Marilyn Strathern ـ بتوسيع رسالة موس بطرق إبداعية، وذلك من خلال سعيهم لتحديد المنطق غير السوقي الذي يعمل على تماسك المجتمع. وهكذا يمكن القول إن اقتصاد الهدية، بالإضافة إلى كونه آلية اجتماعية قديمة، يظل قوة مكونة لمجتمعات السوق المعاصرة.

قراءات مقترحة:

Appadurai (1986); Bourdieu (1990); Davis (1992); Mauss (1990 [1925]); Polanyi (1972).

قطعة صغيرة من الدولة تنفصل من الناحية الطبيعية عن باقي جسد الدولة، ولكنها تبقى خاضعة لسيادتها السياسية رغم إحاطتها بأراضي دولة أخرى. وقد عرّف روبنسون (1959) Robinson خمسة أنواع من الجيوب السياسية بناء على درجة انفصالها عن الوطن الأم:

(١) جيب عادي، وهو ما ينطبق عليه التعريف الذي أشرنا إليه سابقًا.

(٢) جيب محبوس pene، ويشير إلى أراضٍ ترتبط بشكل ضعيف بالدولة الأم بطرق تجعل العبور إلى هذا الجيب لا يمكن تحقيقه إلا عبر إقليم دولة أخرى.

(٣) الجيب الظاهري quasi، ويشير إلى جيب ينفصل من الناحية الفنية (التقنية) عن الدولة الأم، ولكنه يتصل بها بوسائل عملية.

(٤) الجيب المؤقت، ويتكون نتيجة توقيع هدنة بين دولتين متحاربتين.

(٥) الجيب الواقعي، ويقصد به تلك المناطق التي ينظر إليها كجيوب سياسية، وإن كان لا يتحقق فيها الشرط القانوني الصارم لذلك (انظر أيضًا الجيب السياسي الداخلي)

قراءات مقترحة:

Aalto (2002); Robinson (1959).

وجودية Existentialism

تيار فلسفي ازدهر من منتصف القرن العشرين حتى نهايته كدفاع جذري مستميت عن حرية الإرادة الإنسانية. وجاء ظهور الوجودية إلى حد ما كرد فعل على النظريات الغائية Teleological والنظريات التي تؤمن بحتمية الطبيعة الإنسانية؛ وهي تلك النظريات التي ترى أن الجنس البشري محكومٌ بخصائصه البيولوجية وبالبيئات التي وجد نفسه فيها، وترى أن الناس محكومون بحالتهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد ظهرت الوجودية أيضًا كرد فعل مباشر على الأيديولوجيات العنصرية وتوجهات السياسة الجغرافية للاستعمار، وأيضًا على عالم الحرب الباردة. وعلى النقيض من تجاهل الذوات الفردية الإنسانية، وعلى النقيض من الزعم بأن الناس والثقافات محددين بـ (ماهيتهم essence) أو أنهم مجرد حاملين للخصائص العامة للجنس البشري، فإن الوجودية تؤكد على أن البشر ذوات حرة يحدد وجودهم ماهيتهم؛ أي إن وجودهم يُحدد من هم وما كانوا أو ما سيصبحون عليه.

ويرى هيدجر أن ماهية تلك الذات المتناهية هو وجودها في هذا العالم؛ فلقد أُلقي بها وسط عالم ليس لها يد في صنعه، إنها مُسيرة نحوه عبر مخططات ونمط وإرادة وأشياء أخرى من هذا القبيل. إن أنطولوجيا الوجود الإنساني بالنسبة للذات الوجودية هي أن يحيا المرء حياة لا مَخرج منها سوى الموت. وعبر تلك الرحلة يتملكه شعور عميق بالقلق، وفي بعض الأحيان يتملكه الفزع في مواجهة مسئوليته المحايثة الفردية عن حياته / حياتها.

وقد ظهرت الوجودية في الجغرافيا البشرية في سبعينيات القرن العشرين كجزء من الرغبة لإعادة توجيه الجغرافيا بعيدًا عن التجريد الاختزالي للتحليل المكاني والماركسية البنيوية. وقد ركزت الوجودية في الجغرافيا البشرية على قدرة العامل البشري على تقديم تصحيح للأفكار الجدلية باللغة الوجودية للجغرافيا الثقافية والتاريخية (انظر الماهوية) ولتصحيح الأفكار المتعلقة بالاقتصاد السياسي، ولتصحيح التجريد الذي شهده العلم المكاني. وقد ركزت الوجودية في الجغرافيا على كيفية قيام الجنس البشري بالحياة في الأماكن، في الوقت نفسه الذي يعمل فيها على صياغة الفضاءات الجغرافية، والأمكنة، واللاندسكيب الذي يعيش فيه (Samuels,1978,1981).

وبعيدًا عن كونها علمًا اختزاليا للعلاقات المكانية، كانت الجغرافيا الوجودية بمثابة توصيفات محددة العالم الحياتي اليومي، ومرتبطة بالأخلاق والقيم التي ينظر إليها الجنس البشري كمبادئ معبرة عن مغزى حياته وعوالمه (Entrikin, 1976; Tuan, 1976b; Relph, 1981, pp.187- 191).

وكان لدى الجغرافيين الراديكاليين شكوك واضحة في الوجودية، ورأوا فيها تركيزًا مفرطًا على الخبرات الذاتية للأفراد، ونوعًا من المثالية التي عالجت التجربة المعيشة (بما تحمله من شغف، ومشاعر الخسارة، والتشكك، والفزع) وكمعبِّر عن ظرف عالمي للوجود بدلًا من موقف محدد ينتجه مجتمع تاريخي ومستبد. وعلى نحو ما يرى

ماركوس (Marcuse (1972, p 161 فإنه بافتراض وجود ظروف حتمية تاريخية حكمت الوجود البشري كسمات أنطولوجية (وجودية) وما وراء الطبيعية، فإن المذهب الوجودي أصبح جزءًا من الأيدولوجية التي هاجمتها من قبل. ولم تكن ثورة التغيير لدى المذهب الوجودي بناء على هذا، سوى مظهر مُخادع (انظر النظرية النقدية).

تخلي، اعتراض وولاء exit, voice, and loyalty

نظرية تتعلق بالتأثير الاستهلاكي على جودة السلع العامة. وقد طور هذه النظرية هيرشمان (Hirschman (1970، حين ذهب إلى أن جودة الخدمة قد تتناقص في ظل ظروف الاحتكار، مقارنة بالأوضاع التي يكون للمستهلكين فيها خيارات وبدائل. فحين يجد المستهلك أن خدمة ما غير فاعلة أو ليست على كفاءة عالية، فإنه عادة ما يتخذ أحد خيارات ثلاثة:

- الانصراف عن الخدمة أو السلعة exit، حيث ينتقل المستهلك إلى بديل ومورّد آخر.
- الاعتراض على الخدمة أو السلعة voice، وهنا يعبر المستهلك عن شكواه من الخدمة مهددًا بالانصراف عنها لو لم تلبِّ اعتراضاته.
- الولاء loyalty، وهنا يبقى المستهلك على وفاق مع مورّد الخدمة دون أن ينصرف عنها أو يهدد بالانصراف.

وكلما ارتفعت كلفة «الانصراف» عن الخدمة أو السلعة من مورِّد إلى آخر، انخفض التأثير المحتمل للاعتراض، ذلك لأن الموردين قد يكونون مطمئنين لولاء المستهلكين، ففي ظل ظروف الاحتكار، فإن أصوات الاعتراض تكون قليلة التأثير على جودة الخدمة. وعلى الرغم من أن صوت الاعتراض الفردي قد لا يكون له تأثير فعال، فإن أصوات الاعتراض الجماعية قد تكون لها سلطة أكبر على الموردين، تلك السلطة التي قد لا تكون موزّعة بالتساوي على أية حال، حيث يُمكن للأثرياء أن يحققوا بشكل أفضل، تحريك مصالحهم وصيانتها.

وقد قامت الحكومات في العقود الأخيرة بتطوير أفكار هيرشمان عبر شكل أو آخر من سياسات الخصخصة، وذلك من خلال تحويل الخدمات العامة إلى خدمات خاصة، اعتقادًا بأن المنافسة ستؤدي إلى تحسين جودة الآداء، وهو ما خلق أشباه الأسواق داخل الخدمات العامة (بين موردي الخدمات الطبية، على سبيل المثال)، بالتوقعات العامة نفسها، أو بدعم الخيارات من خلال توفير المعلومات (على نحو ما تقدمه الجداول المجمعة لأداء المدارس) والتي يمكن أن يستخدمها المستهلكون لتحديد إستراتيجيات التخلي عن الخدمة والانتقال إلى بديل آخر. (انظر الليبرالية الجديدة وشراكة القطاعين العام والخاص، ونموذج تايبوت).

مدينة خارجية exopolis

عبارة عن مدينة جديدة تقع خارج الأشكال الحضرية القائمة (انظر المدينة الحدية). ويعرفها سوجا Soja (1996a) بأنها تمثل شكلًا جديدًا من التمدن؛ حيث يرى أن هذا الشكل من المدن يحوِّل «داخل المدينة إلى خارجها، وخارج المدينة إلى داخلها، في الوقت نفسه». ففي هذا المفهوم لا يقتصر الأمر على تبديل مواقع الوظائف التي كانت ترتبط سلفًا **بمناطق الأعمال المركزية**، وضواحي المتنقلين يوميا، بل إن طبيعتها وعلاقاتها يُعاد تشكيلها أيضًا. وتشير مصطلحات «المدن الخارجية» و«المدن الهامشية» إلى محاولات لفهم المدن التي تقع خارج الإطار التقليدي لمدرسة شيكاغو وتحليل العمليات الحضرية على النطاق الإقليمي للمدينة.

قراءات مقترحة:

تفسير explanation

عبارة عن بيان يُحدد الأسباب الرئيسية لوقوع حدث أو وجود ظاهرة معينة. ويمكن أن تكون هذه الأسباب أسبابًا مادية، أو حالات ذهنية، أو ظروفًا سياقية، أو حتى نتائج مفيدة. وحتى يُمكن اعتبار أي من هذه الأنواع المختلفة من الأسباب بمثابة تفسير، يجب أن يكون مرتبطًا بالحدث أو الظاهرة من خلال مجموعة من القواعد العامة

(ومن خلال قوانين عامة في الحالة القصوى). وعلى سبيل المثال، فإنه لتفسير لماذا سقطت نسختي من «قاموس الجغرافيا البشرية» من على المكتب، يجب أن أربط هذه الحالة المحددة بمجموعة أوسع من القوانين التي تحكم الحركة والجاذبية. وبمجرد تحديد الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة أو الحدث، يتضح العالم على حقيقته. وكما يقول بيير دوهيم (1962 [1906]) Pierre Duhem: «إن التفسير يعني تجريد الحقيقة من المظاهر التي تغطيها مثل اللثام، من أجل رؤية الحقيقة المجردة ذاتها».

وكان الجغرافيون يحاولون تمييز «الحقيقة المجردة» منذ القرن التاسع عشر، عندما أصبح العلم مؤسسيا لأول مرة. وكان الحتم البيئي في البداية، أحد أشكال التفسير المفضلة؛ حيث كان يفترض أن التغيرات في المناخ تمثل السبب في التباين الجغرافي في السلوك والمعتقدات والمؤسسات البشرية. ومع ذلك، لم تظهر مناقشات التفسير «كفكرة» حتى **الثورة الكمية** في ستينيات القرن العشرين. وعلى عكس أولئك الذين أصروا على أن الجغرافيا، مثل التاريخ، يجب أن تجرى تحت شعار **الاستثنائية**، أصر أنصار **العلم المكاني** على أن جغرافيتهم «الجديدة» كانت علمًا مثل أي علم آخر، وبالتالي يجب أن تلتزم بقيود التفسير العلمي المستقرة في الفلسفة. وهذه القيود كان قد صاغها أصلًا همبل Hempel وأوبنهايم Oppenheim عام ١٩٤٨، وتعرف بالنموذج الناموسي «المعياري» الاستدلالي،

Deductive -Nomological (D-N) model. ويعتمد التفسير العلمي على تطبيق القياس المنطقي الاستدلالي على توليفة من القوانين العامة والشروط التجريبية المبدئية. وعلى سبيل المثال، فإن تفسير سبب سقوط «القاموس» من على مكتبي سيتضمن ربط خصوصيات هذا الحدث بقانون علمي (قانون الجاذبية) من خلال القياس المنطقي الاستدلالي.

وفي إطار فلسفة العلم، أثار النموذج المعياري الاستدلالي، ولا يزال يثير، نقاشًا مهمًا، وكانت هناك عدة تعديلات وبدائل (Salmon, 1990). وقد جعل هارفي (1969) Harvey من هذا النموذج القاعدة الذهبية للتفسير في الجغرافيا، ولكنه اعترف في الوقت نفسه بأن أحداثًا جغرافية قليلة هي التي يمكن وضعها في هذا الإطار الصارم، وذلك في ظل غياب القوانين الجغرافية التي يجب أن يعتمد عليها التفسير. وبحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين، كان هناك ابتعاد عن النموذج في التفسير؛ حيث كان الجغرافيون لا يزالون مهتمين بتفسير الأحداث والظواهر، ولكنهم كانوا يبحثون عن مقاربات مُدركة أقل تشددًا، والتي يُمكن أن تدرك أن العلم يركز على دراسات الحالة خاصة ومحددة، وليس على أعداد كبيرة إحصائيا من الأحداث. وبالنسبة للعديد من الجغرافيين البشريين في ثمانينيات القرن العشرين، كانت الفلسفة الواقعية ـ بمفردات مفاهيمها الخاصة بالقوى والعوائق السببية، والعلاقات الضرورية والاحتمالية ـ تقدم

إطارًا تفسيريا متسقًا مطعمًا بمصطلحات السببية والاحتمالية. وبينما لا تزال الواقعية مستخدمة، فإن هناك إحساسًا بأنه حتى تعريفها للتفسير قد بقى محددًا من خلال الإدراك العلمي الطبيعي إلى حد كبير. وبالتالي فإنه يعتبر غير مناسب لتلك الأشكال من الجغرافيا البشرية التي تعتمد على النظرية التفسيرية اللاماهوية، بل وعلى النظرية اللاتمثيلية؛ أي إن المهمة تتمثل في إعادة فهم التفسير في شكل مناسب للصورة الجديدة للجغرافيا البشرية.

قراءات مقترحة:

Harvey (1969).

استكشاف exploration

عادة ما يستخدم الاستكشاف، على مستواه الأساسي، للإشارة إلى نمو المعرفة بالأرض، والتي تنتج عن رحلات الاستكشاف والبعثات العلمية المختلفة. ولكن مجرد كلمة اكتشاف أو استكشاف، أصبحت موضع خلاف بين الذين يدرسون مدى ملاءمتها في السياقات التي تفرض فيها المسئولية الأخلاقية الحديث عن الاجتياح أو الغزو أو الاحتلال. ويرجع ذلك إلى أن هذه المفردات تكشف البراءة المصطنعة، والحياد الأخلاقي الذي توحي به المثل التي تبدو علمية ومعيارية (انظر الأخلاق).

ومهما كان موقع المسئولية الأخلاقية، فلا شك في أهمية ما يسميه درايفر (Driver 2001) «ثقافات الاستكشاف» بالنسبة للمشروع العلمي بصفة عامة، وتطور الجغرافيا بصفة خاصة (انظر أيضًا تاريخ الجغرافيا). حيث كان المؤرخون التقليديون لهذه الأعمال الجريئة، يميلون نحو التفسير التقدمي للمعرفة العلمية، والتاريخ الكارتوجرافي، والوعي بالعالم (Baker, 1931). وعلى سبيل المثال، كانت البعثات البحرية الكبيرة التي قام بها شنج هو Chêng Ho من عام١٤٠٥م إلى عام ١٤٣٣م، تحظى بالإعجاب والمدح، نظرًا لإسهاماتها في الكارتوجرافيا البحرية والجغرافيا الوصفية الصينية، بالرغم من أن هدف البعثة لم يكن جمع المعلومات «العلمية» ولا الغزو التجاري، وذلك على عكس الرحلات اللاحقة (Chang, 1971). وبالمثل، كانت كتابات ابن بطوطة، خلال أواخر العصور الوسطى، تُقرأ على أنها نظرة عامة موسوعية للعالم الإسلامي (Boorstin, 1983).

ومع ذلك، نجد أنه مع رحلات الاستكشاف الأوروبية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بدأت العلاقات المفترضة بين «التقدم» العلمي و«الاستكشاف» الجغرافي تصبح أكثر ارتباطًا (انظر أيضًا العلم، وأدب الرحلات). ويرى كُتاب مثل هيل (1967) Hale وباري (1981) Parry و(1984) O'Sullivan أن المعمل العلمي الأول، كان يتمثل في العالم نفسه، وأن «رحلات الاستكشاف» كانت في الأساس، بمثابة تجارب لاختبار صحة مفاهيم جغرافية الاستكشاف. ففي مثل

هذه السيناريوهات تحظى أسماء مثل بارثولوميو دياز، وفاسكو دا جاما، وكريستوفر كولومبوس، وفردناند ماجلان، وربما أهمهم هنري الملاح، بمكانة بطولية.

وفي الحقيقة، كانت العلاقات المتبادلة بين رحلات الاستكشاف والمشروعات العلمية عميقة ومستمرة. ويقول فرانسيس بيكون في كتابه Novum organum (1620, lxxxiv)، إن انفتاح العالم الجغرافي من خلال مثل هذه الحملات، غطى على توسع «حدود العالم الفكري» خارج حدود «الاكتشافات الضيقة للقدماء». وجاء تأييد هذا التفسير من أولئك الذين يمنحون أهمية قصوى لتشجيع البرتغال لعلم الملاحة والتمارين الرياضية من خلال أعمال ميستر جاكوم Mestre Jacome صانع الخرائط والأدوات اليهودي الأصل. وقد استمر هذا التقليد اليهودي في الكارتوجرافيا المايوركية، وصناعة الأدوات والعلوم البحرية على أيدي أبراهام زاكوتو وجوزيف فيزينهو، بينما قام فرانسيسكو فاليريو، وجراسيا دا أورتا، وبدرو نونس بالكثير لتوسيع علم النبات الطبي والكارتوجرافيا والتاريخ الطبيعي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر (Goodman, 1991). وقد درست هذه الإنجازات بدقة لإثبات صحة الادعاء بأن هذا النمط «اليهودي» من العلوم البرتغالية في القرن السادس عشر، قدّم الحافز «لظهور العلم الحديث في أوروبا الغربية» (Hooykaas, 1979; Banes, 1988, p. 58).

ومع ذلك، فإنه حتى المعلقين المؤيدين يسلّمون بأن التطورات العلمية في «عصر الكشوف» كانت بمثابة منتجات ثانوية للدوافع التجارية والإنجيلية والاستعمارية. فكانت الأعمال الجريئة في المحيط الهادئ تبدو أكثر علمية ظاهريا، والتي قامت بها شخصيات تنويرية مثل لويس أنطوان دي بوجانفي، وجيمس كوك، وجوزيف بانكس، وآل فورسترز، وجين فرانسوا دي لا بيروس، وجورج فانكوفر (Beaglehole, 1966). ومع ذلك، كانت العوامل السياسية أيضًا تبدو مهمة مثل العوامل العلمية؛ إذ إن مذكرات ما قبل الرحلة عن احتمالات الاستيطان، ومخزون الموارد، وتأييد الدعاوى الاستعمارية، تكشف كلها عن الأهمية الإستراتيجية لكل شيء، بداية من المسح الكارتوجرافي إلى التوضيح الإثنوجرافي (Frost, 1988). وكانت الإنجازات العلمية لا تزال جوهرية، وعلى سبيل المثال، فقد اصطحب كوك معه فلكيين وجراحين وعلماء طبيعة، وأكمل بنجاح تسجيلًا دقيقًا لمسار كوكب الزهرة. وينطبق الشيء نفسه بدقة على الاكتشافات اللاحقة في أمريكا الجنوبية ووسط أفريقيا. وكذلك، استخدم ألكسندر فون همبولت، وإيمي بونبلاند، اكتشافاتهما في أمريكا الجنوبية عند نهاية القرن التاسع عشر، لنقد التصنيف الساكن عند لينيوس Linnaeus، وإرساء نمط استكشاف علمي متميز في النهاية ـ وهو ما أطلق عليه كانون «علم همبولت» ـ حيث يتم تمحيص «الدراسة القياسية الدقيقة للظواهر الحقيقية التي تكون واسعة الانتشار ولكنها مترابطة» وذلك

«من أجل الوصول إلى قانون محدد وسبب ديناميكي» (Cannon, 1978, p. 105; Dettelbach, 1996). وكذلك قام رودريك مرشيزون Roderick Murchison، الذي لقب بعالم الإمبراطورية في إنجلترا، بتنسيق الهجمة الاستعمارية البريطانية على أفريقيا الوسطى في العصر الفيكتوري من خلال إشرافه على الجمعية الجغرافية الملكية، واستخدام مجموعة من المستكشفين لاختبار نظرياته الجيولوجية الخاصة به هناك. (Stafford, 1989).

ولا يوجد مكان هنا للوصف التفصيلي للإسهامات العلمية لمجموعة من المشروعات الاستكشافية الأخرى: مسح نابليون لمصر، بعثة بودين Baudin القاتلة إلى «هولندا الجديدة»، تتابع الرحلات الروسية إلى المحيط الهادئ التي قام بها كروسنترن Krusentern وكوتسيبيو Kotzebue ولوتكي Lütke، وجهود الجمعية الجغرافية الملكية لوضع البراري الأسترالية في إطار كارتوجرافي، وحملة لويس وكلارك الإقليمية الغربية، والجولة البحرية لبيجل Beagle التي قام بها داروين، وحملة استكشاف الولايات المتحدة بقيادة تشارلز ويلكس Charles Wilkes، ورحلة هوكسلي T. H. Huxley على سفينة المجلجلة The Rattlesnake، ومجموعة من المغامرات الفيكتورية المتأخرة إلى غرب أفريقيا، وإقامة والاس A. R. Wallace المؤقتة في بورنيو، والمسح للبحار والمحيطات الذي قامت به السفينة تشالنجر، والحملات إلى القطبين في العقود الأولى من القرن

العشرين، وهذه حالات قليلة جدًا. وكان من أبرز اكتشافاتهم العلمية اكتشاف العديد من أنواع النباتات والحيوانات المجهولة، والنظريات الجديدة للانتشار العضوي، والتفسيرات الجديدة للثقافات البشرية، ووضع خرائط الحفريات والطبقات على نطاق عالمي، والتكثيف الكارتوجرافي والتقدم في المراقبة الفلكية. وأصبحت سلطة هذه الشرعية العلمية متأصلة جدًا في الذاكرة الجماعية للعلم، لدرجة أن المغامرات الاستكشافية المختلفة استمرت في تلقي رعاية مؤسسات مثل الجمعية الجغرافية الملكية والجمعية الجغرافية الوطنية، وتقديم لغة تتحدث عن بعثات جغرافية إلى بيئات خطرة أخرى، مثل المناطق «المغلقة no-go» ذات الخطر العرقي في الأحياء الحضرية.

وكان اكتساب المعرفة العلمية عن طريق المستكشفين مشروعًا متعدد الأوجه ويثير تساؤلات معرفية نقدية لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر (انظر نظرية المعرفة)، ليس أقلها في السياقات التي تكون فيها أماكن البعثات هي ذاتها أماكن التجارب (Powell, 2007). وكان تراكم المعرفة العلمية يتطلب إدارة واعية. فأولًا، ظهرت الرغبة الملحة في تنظيم المراقبين البعيدين من أجل تنميط نتائجهم في أعمال مثل «إرشادات حول جمع الحيوانات ومنتجاتها» الذي أصدرته الأدميرالية في ١٨٣٢، و«التوجيهات لجمع الحيوانات والحفاظ عليها» الذي أعده ريتشارد أوين Richard Owen في ١٨٣٥، و«تعليمات للمسافرين» الذي أصدرته الجمعية الجغرافية

الملكية RGS في ١٨٥٤. وكانت الأعمال التي من هذا النمط تستكمل تقليدًا استمر طويلًا يشمل عمل جون وودوارد John Woodward «تعليمات مختصرة لتسجيل الملاحظات في جميع أنحاء العالم» في 1696. وكان إنتاج مثل هذه الأدلة المذكورة سلفًا جزءًا من التدريب على ما يمكن تسميته جغرافية الثقة؛ أي كيف نضمن مصداقية الملاحظات وتنظيم جمع البيانات (Garey, 1997, 2006). وثانيًا، إن المعرفة العلمية المجموعة من الاستكشافات لم تقتصر على تجمع الأشياء الطبيعية والبشرية حول العالم وتحركها، ولكنها شملت إعادة صياغة مفاهيمها وإعادة تصنيفها حسب بعض التقاليد أو الأهواء السائدة (Thomas, 1991; Dritsas, 2005; Hill, 2006a;,b). وثالثًا، كان تحويل البيانات المحلية إلى المعرفة العالمية التي كانت ضرورية لعلم الاستكشاف، يتضمن التوحيد القياسي، وبالتالي إنتاج أدوات القياس الدقيقة ومعايرتها.

ومع ذلك، لا يُمكن قصر أهمية الأعمال الاستكشافية على مسائل «التقدم» المعرفي؛ إذ إن الاقتصار على تقرير أن نمو هذه المعارف العلمية، كان يقع في إطار الإمبريالية، يعني قلة الاهتمام بمجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة ببناء الهوية الغربية، وعروض «الغرائبية exoticism»، والاعتراف «بالغيرية otherness»، والتكوين المتبادل للخطاب العلمي، والممارسة الاستعمارية (انظر الاستعمارية)، وفك رموز الرسم الكارتوجرافي بالأيقونات.

وهكذا كانت ثقافات الاستكشاف منسوجة بالخيوط السياسية والفنية والأدبية والعلمية أيضًا. وعلى سبيل المثال، فقد نتج عن عصر الاستكشاف أو الاستطلاع أو الغزو الأوروبي، ولادة فكرة «الغرب» و«التحيز الغربي». وكان إحساس أوروبا بالتميز عن الأقاليم التي واجهها الملاحون، يتجسد في خطاب عن الهوية يمثل «الغرب» و«الباقين»، وذلك في فئات التفوق - الدونية، والقوة - الضعف، والتنوير - الجهل، والحضارة - البربرية (Hall, 1992b). وفي ضوء هذه المصطلحات، كانت مواجهة أوروبا مع العالم الجديد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حدثًا أخلاقيًا، كما كانت حدثًا تجاريًا أو فكريًا أيضًا، مما أثار الإحساس «بالصعوبة الميتافيزيقية» لأنها عقدت المفاهيم المعيارية للطبيعة البشرية (انظر أيضًا Pagden, 1993).

ولا شك أن بناء هذا «الخطاب الغربي»، اعتمد كثيرًا على الأساليب التي عُرضت بها العوالم الجديدة. فمن المعلوم أن الفئات والمفردات والفروض والأدوات التي طرحها المستكشفون في هذه المواجهة كانت أوروبية أساسًا، وكذلك فإن عوالم «الآخر»، فُسرت وصُنفت وفُهمت حسب التقاليد الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرًا لأن اللغة المستخدمة في هذه الأعمال كانت متأثرة بالنوع أحيانًا، فقد سهّل هذا عرض اللاندسكيب الجديد من خلال الفئات الغربية للصورة الجنسية العاجزة التي تهدف إلى توضيح السيطرة والخضوع.

ولو كانت أسس الخطاب الغربي وضعت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لكانت فرضت خلال القرون التالية عندما استمرت أنماط تمثيل المركزية الأوروبية في تشكيل الهويات الإقليمية. وكان أحد هذه المركّبات يتمثل فيما أطلق عليه إدوارد سعيد «**الاستشراق**» وهو عبارة عن بنية استطرادية استطاعت من خلالها «الثقافة الأوروبية إدارة - بل وحتى إنتاج - الشرق سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا وأيديولوجيًا وعلميًا وخياليًا» (Said, 1978, p. 3). وفي الواقع، كان من المؤكد أن فكرة النمط الشرقي أو الآسيوي، قد استحوذت على التصورات الغربية؛ ففي بريطانيا في القرن التاسع عشر مثلًا، نجد أن ما كان يطلق عليه «رذيلة الشرق» في قلب إنجلترا؛ أي «الوثنية في المحيط الداخلي» كما كانت تسمى، كان يعبر عن القلق على السلطة الأخلاقية لإنجلترا المسيحية (Lindeborg, 1994).

وكانت الإجراءات التي تسهل تهميش العالم الشرقي، ودوره الحيوي في التعريف الذاتي بأوروبا في الوقت نفسه، منتشرة أيضًا في أماكن أخرى وبمصطلحات أخرى. وكانت توليفة أدوات العرض التي استخدمها كوك Cook وزمرته من الطبيعيين والرسامين - سواء تصنيفات بانكس Banks المجردة أو إثارة باركنسون Parkinson للتنوع الأنثروبولوجي - قد نجحت في عرض عالم المحيط الهادئ في إطار المعارف الأوروبية. وكذلك، فإن ولعهم بإطلاق الأسماء -

تسمية الأماكن (انظر أسماء الأماكن والشعوب والأفراد) - بمجرد اكتشافها، قد أدى إلى دخول الكيانات التي كانت موضوعات لدراساتهم في التداول الثقافي واستئناسها (Carter, 1987). ولا شك أن فريق كوك كان منهمكًا فيما أطلق عليه سالموند Salmond (1991، p. 15) «إثنوجرافيا صورة المرآة». ولكن نظرًا لأن أنماط تصنيفهم كانت مشبعة بتوقعات مجتمع القرن الثامن عشر، فإنه يجب ألا يسمح لها بإنكار الدقة الملحوظة في تقاريرهم عن الظواهر الطبيعية.

وزادت قوة السياسات الثقافية المتجسدة في هذه المغامرات المختلفة نتيجة للحرف الفنية والأدبية للاستكشاف الغربي. وترجع إثارة الشعوب والأماكن البعيدة، إلى الأعمال الحقيقية المفترضة من الفن المنظور التي قدمها رسامون مثل جين-ليون جيروم Jean-Léon Gérôme (Nochlin, 1991). وفي الواقع، كانت الممارسات الدراسية المعيارية للعلوم والتاريخ والأدب المقارن، مدينة كثيرًا للعرض الفني (Smith, 1960; Stafford, 1948). ففي العالم المداري مثلًا، أعطى فنانون رحالة مثل ويليام هودجس William Hodges، وجوهان روجنداس Johann Rugendas شكلًا منظورًا للخطاب المتغير للمدارية؛ حيث كان كل من الملاحظة العلمية والإحساس الجمالي، يقوي أحدهما الآخر (Driver and Martins, 2005). وفي مجال مماثل، ساعد استخدام تقنية التصوير من أجل

«رصد» المواقع والمشاهد البعيدة، على تكوين الموضوعات والأماكن الإمبريالية أكثر من مجرد عرضها (Ryan, 1997). وفي الوقت نفسه، زودت المغامرات الخارجية كُتّاب الخيال بالموارد اللازمة لإثارة تخيلات القراء. وفي بعض الحالات، كان هذا يأخذ شكل قصص المغامرات التي تثير مشاعر جديدة بالبطولة والرجولة، وتُسقط الخيالات الأوروبية على عوالم غير أوروبية (Phillips, 1997). وفي حالات أخرى، كانت إثارة المجالات البعيدة تتشكل بالعبارات المجازية الأدبية الطوباوية وغير المثالية، والتي نشرها الكتاب من أجل تصور الأجانب، بل ومن أجل إعادة تصور أنفسهم أيضًا (Fulford, Lee and Kitson, 2004).

وقد ساهمت مثل هذه الإثارات كثيرًا في ظهور الجغرافيات التخيلية العالمية (Gregory, 1994). وهكذا تشكلت الأمريكتان، بطريقة أو بأخرى، حسب التوقعات الأوروبية (Harley, 1990; Mason, 1990; Greenblatt, 1991)، وبعد ذلك، أعيد تركيب المحيط الهادئ على أنه كيان جغرافي متماسك (MacLeod and Rehbock, 1994) ـ كما حدث مع «أفريقيا السوداء» (Brantlinger، 1985) ـ وذلك لأن أسماء المواقع الجغرافية هذه دخلت في التيار الثقافي. ويمكن قول الشيء نفسه عن العالم المداري؛ فهو مفهوم مكاني ظهر إلى الوجود بفضل القوى المشتركة للاستكشاف الجغرافي، والإدارة الاستعمارية، والطب المداري (Arnold, 1996b; Livingstone, 1999; Stepan, 2001).

وكذلك، كثيرًا ما كان الاستكشاف والعرض يسيران يدًا بيد، كما في حالة مصر التي وجدت شعبها وأماكنها موضوعة في إطار، ومنظمة ومعروضة بما يناسب الفضول الأوروبي (Mitchell، 1988).

ولا يسمح المكان هنا بمزيد من التوضيح لمثل هذه الدوافع في أقاليم أخرى. ويكفي أن نذكر أنه في السياق الأفريقي، كما يقول Comaroffs (1991, p. 313)، كان الاستعمار الأوروبي «أقرب إلى المحاولة المقنعة لاستعمار الوعي منه إلى الغزو القهري المباشر، وذلك لإعادة تشكيل الشعوب بإعادة تعريف الظواهر المسلم بها في عوالمها اليومية». ومع ذلك، يجب هنا أيضًا مقاومة إغراء «تناغم» المواجهة؛ فقد أصبحت الأهمية الأخلاقية للبيئات الأفريقية مصدرًا لجدل لا ينتهي عن آثار المناخ المداري على السكان البيض والعلاقات بين الطبيعة العنصرية السوداء والتركيب البيولوجي والجغرافيا الطبيعية (Livingstone, 1991). وفي أمريكا الجنوبية، ساهم «مزج همبولت بين الجوانب المنظورة والمعنوية» كثيرًا فيما يطلق عليه برات Pratt 1992)) «إعادة الاكتشاف الأيديولوجي لأمريكا»؛ أي إعادة التصور السليم والحيوي، لدرجة أن كتابات همبولت، وفرت تصورات أساسية لكلٍ من النُخب القديمة في أوروبا الشمالية، والنخب المستقلة حديثًا لأمريكا الأسبانية.

ومع ذلك، فإنه إذا كانت هذه المكائد قد ورّطت مدبريها، وأشبعت الإحساس الأوروبي بالتفوق من خلال تكوين الأقاليم الهامشية في

العالم بمصطلحاتها الخاصة، فقد أصبحت هذه المناطق ذاتها بمثابة معامل حيوية لدراسة ما قبل التاريخ الإنساني. وبهذه الطريقة، فإن التهديد الكامن في الطبائع البشرية «الغريبة» يمكن أن يصبح بسيطًا إذا تحولت هذه «السلالات» لتصبح البقايا الدائمة للمراحل المبكرة في قصة التطور الإنساني. وكما كان مفكرو التنوير الأسكتلنديون والفرنسيون الأوائل، مثل سميث Smith، وفيرجسون Ferguson، وبوفون Buffon، يحولون بانتظام تصورهم للوحشية البهيمية أو النبيلة، إلى مشروعات تطورية تصور الانتقال من البربرية إلى الحضارة، كذلك استخدم طلاب الآثار البشرية القديمة في أوائل القرن العشرين «الشعوب التي اعتبرت أنها تعيش على الأطراف البعيدة للعالم الإمبريالي كأمثلة على ما قبل التاريخ الحي» (Gamble, 1992, p. 713)، وانظر أيضًا **البدائية**. وبالتالي فإن هوياتهم ظلت محصورة داخل حدود البحث العلمي الغربي. وظلت أيضًا تابعة في العروض الكارتوجرافية التي صاحبت العملية الاستكشافية باستمرار. وقد أصبحت الخرائط بمثابة الموصّلات للسلطة الاستعمارية والأيديولوجية الغربية، سواء من حيث استخدامها كأدوات عسكرية، أو استغلالها في تشجيع الاستعمار، أو في زخارفها الهامشية، أو في نظم تصنيفها الهرمية، أو في فرضها للهندسة التنظيمية التي لا تراعي الشعوب المحلية (انظر **تاريخ الكارتوجرافيا**).

ويمكن أن تعمل القراءات الإمبريالية للاستكشاف على التشويه كما تعمل على إظهار الحقائق، وذلك عندما تُعرض في صورة

متماسكة متناغمة كلية. وعلى سبيل المثال، فإن معاملة الانتماء العرقي على أنه مجرد اختراع للنشاط التبشيري، أو المسئولين الاستعماريين، أو الأنثروبولوجيا المبكرة، تعتبر عملاً غير مرن بصورة كافية لتقييم المواجهات الاستكشافية. فهذه السيناريوهات ليست دقيقة بما يكفي لرصد الدور المعقد للحركة التبشيرية - إذا أخذناها كإحدى الأنشطة التقليدية التي تخدم الإمبريالية الثقافية - في المعاني الجديدة للوطنية. وهكذا فإننا بدأنا فقط في تقدير كيف أدت الرغبة التبشيرية في السياق الأفريقي في تحويل اللغات المحلية إلى شكل مكتوب (من أجل ترجمة الإنجيل) إلى تزويد ثقافات اللغات المحلية بنص لغوي، قام بدوره بغرس الأحاسيس الوليدة بالوطنية. فمن خلال الترجمة، ظهرت اللغات المكتوبة وانتشرت مفردات الوعي الذاتي الوطني (Sanneh, 1990; Hastings, 1997).

وهكذا تحول تاريخ «الاستكشاف» وجغرافيته إلى الابتعاد عن التسلسل التاريخي القديم؛ حيث أصبحا يركزان كثيرًا على هوية الشعوب، واستخدام السلطة، وبناء المعرفة. ونظرًا لأن هذه الأشياء متشابكة بهذه الطرق المعقدة والملفقة، فقد أصبح لتوضيحها أهمية جوهرية للمسار المستقبلي للتاريخ الإنساني.

قراءات مقترحة:

Ballantyne (2004); Burnett (2000); Driver (2001a); Fernandez-Armesto (2006).

تحليل استكشافي للبيانات exploratory data analysis (EDA)

اتجاه في المناهج الكمية يشجع منهجية «التجربة والخطأ» ويكسبها شرعية. وقد شاع استخدام هذا المصطلح على يد عالم الإحصاء جون توكي John Tukey الذي اعتمد منهجين في تحليل البيانات. ويعرف المنهج الأول بالمنهج الاستكشافي، والذي يحدد ما في البيانات من أنماط وشذوذ، بعمل استقصاء رقمي يتم فيه جمع الأدلة. أما المنهج الثاني فهو **التحليل التحققي للبيانات**، والذي يقوم - في المقابل - بالموازنة بين البيانات واختبارات الدلالة، ووفقًا لاستدلال احتمالي، وذلك على نحو ما يحدث في المحاكمات التي يقدم فيها الدليل بطريقة رسمية ويتم التوصل إلى القرار بشكل وفقًا لقاعدة «ما وراء الشك المقبول». ويقوم المنهج الاستكشافي على فكرة أن « تقديم إجابة جيدة عن سؤال غامض هي أفضل من تقديم إجابة دقيقة عن سؤال خاطئ» وأنه «إذا ما قدمت فروض قليلة، فستحصل على معلومات أكثر». وقد شجع هذا المنهج على استخدام وتطوير الإجراءات السَلِسَة التي تكشف عن الأنماط في البيانات وعن أساليب تشخيص ـ عبر أشكال ورسومات في الغالب ـ للكشف عن المواضع التي لا تتحقق فيها الفرضيات، وعن الإجراءات التي تشجع أو تحد من وجود الشذوذ في البيانات outlier. وقد ذهب جونسون Johnson (1986a) إلى أن مثل هذا النوع من تحليل البيانات، يجب أن يكون جزءًا مكملًا من المنهج الواقعي غير الوضعي الذي قد

تستعين به الجغرافيا. ويقوم تحليل البيانات المكاني الاستكشافي بتوسعة تحليل البيانات الاستكشافي لفحص السمات المكانية التي تتخذها البيانات.

قراءات إضافية:

Cox and jones (1981); Haining, Wise and Ma (1998)

منطقة معالجة الصادرات export processing zone (EPZ)

عبارة عن منطقة محددة جغرافيًا توفر تسهيلات خاصة لمشروعات الفروع الأجنبية، باستخدام مدخلات مستوردة لصناعة سلع للتصدير. وتحظى المشروعات التي تقع في هذه المنطقة بالتدعيم ببعض أشكال البنية التحتية والمزايا الضريبية، وتخفيف تنظيمات العمل، وسهولة الصادرات والواردات. وتقدم هذه المناطق حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول منخفضة الدخل، وإلى الدول مرتفعة الدخل أيضًا (يوجد منها ٣٠٠ منطقة في الولايات المتحدة). وعادة ما تقع هذه المناطق قريبًا من أطراف البلاد، مما يقوي التوّجه الخارجي. وغالبًا ما ضمت هذه المناطق عُمالاً من النساء في الوظائف غير الماهرة، وفي ظل ظروف قاسية من علاقات العمل. ومنذ ظهور أول منطقة في أيرلندا عام ١٩٥٦، حدث انفجار في أعداد هذه المناطق منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين حتى زاد عن ٥٠٠٠ منطقة، وزاد حجم التشغيل فيها عن 40 مليون عامل، في أكثر من 100 دولة.

extensive research **بحث موسع**

نوع من الإستراتيجيات البحثية الموجهة نحو استكشاف السمات المشتركة، والتنظيمات التجريبية، وتقديم تعميمات عنها. وقد ذهب ساير (1992 [1984]) Sayer إلى أن البحث الموسع يتم بشكل مثالي تحت مظلة المناهج **التجريبية والوضعية**، ويعتمد على **الوسائل الكمية** بما فيها الإحصاءات الوصفية، والاستدلالية والتحليل الرقمي، فضلًا عن اعتماده على **الاستبيانات والمقابلات** الرسمية. وعلى هذا، فإن هذا النوع من البحوث، يهتم بالدراسات «التمثيلية» أو بالعينات، ويفضل منطق التكرار replication كأن نتساءل عما إذا كان من الممكن أن تتكرر نتائج الدراسة؟ وقد اعتبر ساير أن البحث الموسع أضعف من البحث المكثف، ذلك لأن الأخير يتم بشكل مثالي تحت مظلة الواقعية، خاصة أنه يشرح العلاقات الرسمية من تشابه وترابط أكثر من اهتمامه بالعلاقات العرضية أو البنيوية.

external economies **وفورات خارجية**

يرتبط هذا المصطلح ارتباطًا وثيقًا بمفهوم **المؤثرات الخارجية**، وهو يشير إلى المنافع الاقتصادية التي تتحقق من مصادر خارج المنظمة، كالمشروع مثلًا؛ حيث تتحقق هذه المنافع التي يمكن أن تشمل إسهامات الموردين المتخصصين، أو المقاولين من الباطن، أو العمال

المهرة الذين يمكن الحصول عليهم من سوق العمل المحلي للشركات الفردية بالرغم من أنها تنتج في أماكن أخرى. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها، يجب على الشركات تحمل تكاليف إنتاجها داخليًا.

وغالبًا ما تتحقق منافع الوفورات الخارجية محليًا، وتتناقص مع المسافة. وقد جاءت الصياغة المبكرة لهذه الحجة في شكل نظرية أقطاب النمو التي طورها الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو François Perroux في أواخر أربعينيات القرن العشرين (Darwent, 1969)، والتي كانت مؤثرة في حوارات السياسة الإقليمية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ إذ كانت أقطاب النمو عبارة عن تجمعات جغرافية للنشاط الاقتصادي، وغالبًا ما كان يسيطر عليها صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات المرتبطة ببعضها، حيث تقدم المشروعات المحلية المنافع الاقتصادية (أو الخارجيات الموجبة) الناتجة عن التواجد مع المشروعات الأخرى. وفي هذا السياق، فإن نمو المشروعات الفردية، قد يحفز النشاط بين الموردين (من خلال ما يسمى الارتباطات الخلفية) و/أو بين مستخدمي المنتجات أو الخدمات (من خلال الارتباطات الأمامية). وبفضل الصناعات الدافعة، تتصف أقطاب النمو الناجحة بالنمو الاقتصادي التراكمي المفيد بصورة تبادلية. وتذكرنا هذه الحجج بتقرير ألفريد مارشال عن المناطق الصناعية في إنجلترا في القرن التاسع عشر: ففي منطقة صناعة السكاكين في شيفلد مثلًا، تجمعت المشروعات معًا

للحصول على منافع الوصول المشترك لعوامل الإنتاج المهمة، مثل العمالة الماهرة، والمعرفة التقنية التي كانت متداولة «كما لو كانت في الهواء»، كما لاحظ مارشال (Krugman, 1991).

وقد تم تجميع هذه الحجج بدقة في السنوات الأخيرة في مناقشات العناقيد الصناعية، والتجميع الاقتصادي، والتراكم المرن. وعلى سبيل المثال، يقول ألين اسكوت (Allen Scott (1988b إن الميل نحو الانتشار الرأسي ـ حيث تتجه المشروعات بصورة متزايدة إلى السوق لعرض المدخلات والخدمات، بدلًا من تنظيمها داخليًا ـ يمثل صفة مميزة للشكل المعاصر من الرأسمالية بعد الفوردية. فعندما تصبح المشروعات أكثر اعتمادًا على المدخلات الخارجية، تشجع القاعدة التنافسية لتقليل تكاليف العمليات المالية على التجمع الجغرافي، الذي يفسر بدوره استمرار أهمية مراكز الإنتاج المحلية مثل هوليوود ومدينة لندن، حتى في الصناعات العالمية جدًا مثل إنتاج الأفلام والتمويل. وكذلك، يدّعي استوربر وووكر (Storper and Walker (1989 أن عملية التصنيع الرأسمالي، مدفوعة باستمرار بوفورات المقياس المكاني ووفورات النطاق، والتي تتحقق في مرحلة النمو المعاصرة لصناعات بكاملها وليس لمجرد مشروعات فردية. وفي هذا التحليل، فإن الابتكار التقني (مثل تطور الدوائر المتكاملة أو الإنترنت)، يتخذ صفة المورد المشترك، الذي يحقق منافع الانتشار للاقتصاد ككل. وفي المناطق الصناعية المعاصرة،

مثل إقليم إيمليا ـ روماجنا Emilia-Romagna في إيطاليا، يقال أيضًا إنه حتى المشروعات المتنافسة، تحقق وفورات خارجية من مناخ الثقة والتبادل، مما يؤدي إلى مبادرات تعاونية في مجالات مثل التدريب والتصميم والتسويق والبحوث. وهذا ما يسميه ميشيل استوربر (1997b) Michael Storper «علاقات الاعتماد المتبادل غير التجارية untraded interdependencies»، والتي تبرز بصورة متزايدة في الحقبة المعاصرة للرأسمالية المنتشرة رأسيًا.

قراءات مقترحة:

Scott and Storper (2003).

مؤثرات خارجية **externalities**

هي التكاليف أو المنافع التي يواجهها الفرد غير المشارك بصورة مباشرة في النشاط؛ أو بصورة أوسع، النتائج الاجتماعية أو البيئية المترتبة على الاختيارات الخاصة؛ حيث تمثل المؤثرات الخارجية الموجبة Positive externalities (التي تعرف عادة **بالوفورات الخارجية**) المنافع التي تتحقق لطرف ثالث؛ مثل المنافع الناتجة عن منحل العسل الواقع بجوار بستان تفاح، أو مجموعة السكان المقيمين بجوار مدارس محلية عالية الجودة. أما المؤثرات الخارجية السلبية (التي تعرف أيضًا بمساوئ الحجم الخارجية) فتشير إلى التكاليف

الناتجة عن اختيارات أو أنشطة طرف ثالث، والذي يتمثل توضيحه التقليدي في التلوث. فهذا مفهوم أساسي في **اقتصاديات البيئة**، حيث يعرض بعض محددات نظم التنسيق التي تعتمد على السوق فقط، لأن المؤثرات الخارجية السلبية، عبارة عن تكاليف تقع على أطراف أخرى غير أولئك المشاركين في النشاط مباشرة. ويمكن أن تحدث مشكلة استنزاف الموارد المشتركة، حيث «تنتهك» أطراف مدفوعة بصورة فردية، الموارد الجماعية أو المشتركة، وتحصل على منافع فردية، ولكن ذلك يحقق خسارة صافية للمجتمع ككل، لأن الموارد المشتركة تستنفد أو تتدهور (Harden, 1968). ويمكن أن تشمل الاستجابات لهذه المعضلات تنظيمات حكومية مثل «الضرائب الخضراء» أو إستراتيجيات محاكاة السوق مثل تسعير التلوث.

وفي **الجغرافيا الاقتصادية**، يتجسد مثال المؤثرات الخارجية السلبية في المشكلة الشائعة لدى المشروعات التي لا تستثمر في تدريب المهارات؛ حيث تستطيع المشروعات الفردية تجنب هذه الاستثمارات المكلفة والخطرة إذا حصلت على العمال المهرة من مشروعات أخرى، أو تحصل على موارد **أسواق العمل** الحضرية. وتتمثل النتيجة الكلية في انخفاض الاستثمار في المهارات في سوق العمل الحضري؛ لأنه حتى أصحاب الأعمال المتشككين، سيتراجعون عن تدريب عمالهم خشية حصول المشروعات الأخرى عليهم (Peck, 1996). وفي الوقت نفسه، تشمل أمثلة المؤثرات الخارجية الإيجابية

«وفورات التجمع» التي تحصل عليها المشروعات التي تقع قريبًا من الموردين والعملاء. ويكشف اسكوت Scott (1988c) كيف أن العديد مما يسمى «المشروعات المرنة»، تعيد تعريف حدود منظماتها بصورة ضيقة، وتركز على المهارات الأساسية، بينما تشتري مجموعة كبيرة متزايدة من السلع والخدمات من مشروعات أخرى (مثل عقد خدمات المطاعم، والاستشارات الإدارية، وعمالة الوكالة المؤقتة). ولكي تقلل المشروعات المرنة من تكاليف المعاملات المرتبطة بمثل هذه الأنشطة، فإنها تتجمع معًا في المكان، مما يؤدي إلى الشبكات الكثيفة من العلاقات بين المشروعات التي تميز «الأماكن الصناعية الجديدة» مثل وادي السيلكون.

ولنأخذ مثال وول مارت Wal-Mart الذي يمثل أكبر مؤسسة لتجارة التجزئة في العالم، وأكبر مشغل عمالة في الولايات المتحدة (Wrigley, 2002; Brunn, 2006)؛ إذْ إن الحوار المستمر منذ فترة حول أثر وول مارت على المجتمع المحلي يركز على المؤثرات الخارجية؛ حيث يدَّعي نُقاد الشركة أن ممارستها لدفع أجور منخفضة تمثل أحد أشكال انتهاك نظم الرفاهية العامة؛ لأن كثيرًا من العاملين فيها مؤهلين للبرامج الحكومية المصممة للفقراء، مثل أُذونات الغذاء، والإسكان المدعم، والرعاية الصحية الممولة من الميزانية العامة. وتترتب وفورات خارجية سلبية على قدرة الشركة على تخفيض الأسعار (بسبب قوتها السوقية) مما يدفع شركات التجزئة الأخرى

الصغرى بالمجاورات خارج النشاط غالبًا. ومن ناحية أخرى، يرد المدافعون عن الشركة بأن معظم الوفورات الخارجية موجبة، حيث تساهم الشركة في الرفاهية الاجتماعية المحلية بتوفير الوظائف (خاصة بالتوطن في المجاورات منخفضة الدخول والتي تخلت عنها كبريات الشركات)، وبتخفيض الأسعار للمستهلكين الذين يعتبر العديد منهم من الفقراء، بل إن المستودعات الكبرى يمكن أيضًا أن تحقق مبيعات إضافية لعدد من الشركات المحلية، مثل المطاعم ومحطات الغاز، وهذا شكل آخر من الوفورات الخارجية الموجبة.

تحليل عاملي **factor analysis**

إجراء إحصائي لتحويل مصفوفة بيانات لمتغيرات تم رصدها، إلى مصفوفة جديدة ليس بين متغيراتها علاقات ارتباطية. وعلى خلاف تحليل المكونات الأساسية، فإن عدد المتغيرات في المصفوفة الجديدة، يكون أقل منه في المصفوفة الأصلية، وذلك نتيجة استبعاد التباين المتفرد المرتبط بكل متغير أصلي. وتكون المتغيرات الجديدة - التي تعرف في هذه الحالة باسم العوامل - عبارة عن توليفة من المتغيرات الأصلية، حيث تعبر تشبعات العامل (والتي يتم تفسيرها بطريقة تفسير معاملات الارتباط نفسها) عن القوة النسبية للعلاقة القائمة بين المتغيرات الأصلية ونظيرتها الجديدة. وتقدم درجات العامل مقياسًا لكل ملاحظة من المتغيرات الجديدة (والتي يتم

التعبير عن وزنها الارتباطي بناء على تشبعات العامل). ويمكن أن يتم تدوير مصفوفات تشبعات العوامل من أجل تحسين تفسير المتغيرات الجديدة. ويهدف معظم محاولات تدوير المصفوفات إلى تعظيم العلاقة بين المتغيرات الأصلية، وذلك من أجل الحصول على عامل رئيسي واحد فقط. ويمكن أن تكون أشكال التدوير في المصفوفات متعامدة - تحتفظ بالطبيعة غير الارتباطية للعوامل - كما قد يكون التدوير مائلًا بما يسمح في النهاية بالكشف عن العلاقات البينية للعوامل.

ويمكن استخدام التحليل العاملي بطريقة استقرائية، من أجل تحديد المجموعات ذات المتغيرات الارتباطية (على نحو ما نجده في التحليل الاستكشافي للبيانات)، أو بطريقة استنتاجية من أجل اختبار فرضيات العلاقات الارتباطية. ومنذ الثورة الكمية استخدمت الجغرافيا التحليل العاملي، وما يرتبط به من تحليل العامل الرئيسي (غالبًا ما يشار إلى الأسلوبين على أنهما - على الرغم من خطأ ذلك - أسلوب واحد) عبر طريقتين:

- كوسيلة لتحديد النظام (الاجتماعي - المكاني) لمجموعة واسعة من البيانات (أحدثها المعالجة الآلية للبيانات الخام من الاستشعار عن بعد).
- إنتاج متغيرات مؤلفة معًا، يمكن استخدامها لتمثيل المفاهيم العامة ورسمها على خرائط، مثل التنمية الاقتصادية.

وما زال التحليل العاملي يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الإيكولوجية (انظر الإيكولوجيا العاملية).

قراءات مقترحة:

Johnson (1978)

إيكولوجيا عاملية factorial ecology

طريقة في البحث الجغرافي تُطبِّق أيًّا من التحليل العاملي أو **تحليل المكونات الأساسية** على مصفوفات بيانات اجتماعية - اقتصادية وغيرها من بيانات الوحدات المكانية. وعادة ما تستعين الإيكولوجيا العاملية بالأسلوب الاستقرائي، وذلك في معالجتها لبيانات المناطق الصغيرة المساحة داخل المدن (انظر **المنطقة التعدادية**)، والعزل العنصري السكني. وتعتمد الإيكولوجيا العاملية على إجراءات معقدة نسبيًا لوصف العناصر الأساسية للبنية الاجتماعية - المكانية.

قراءات مقترحة:

Davies (1984).

عوامل إنتاج factors of production

عبارة عن المكونات اللازمة لعملية الإنتاج؛ أي تلك الأشياء التي يجب تجميعها في مكان واحد قبل إمكانية البدء في الإنتاج. وتتمثل

العناصر الأساسية التقليدية الثلاثة في الأرض والعمل ورأس المال. وأحيانًا يضاف «التنظيم» كعنصر رابع، وذلك اعترافًا بإسهام «المنظم» أو من يتحمل المخاطرة ومشروعية العائد الخاص لهذا المشارك في العملية الإنتاجية. ومع ذلك، فإنه نظرًا للتعقيد الحالي للتنظيم الاقتصادي، يصعب التمييز بين وظائف التنظيم والإدارة العامة، ولذلك، فإنه من الأنسب وضع عنصر التنظيم ضمن العمل. وتعكس توليفة عوامل الإنتاج مستوى التقنية المستخدمة في النشاط موضع البحث؛ أي ما إذا كان النشاط كثيف العمل أو كثيف رأس المال مثلًا.

الأرض Land: تعتبر الأرض ضرورية لأي نشاط إنتاجي، سواء كان في الزراعة أو فى التعدين أو فى الصناعة أو فى الخدمات. ويمكن أن تكون الأرض مصدرًا مباشرًا للمواد الخام، كما في حالة التعدين، وقد تكون مطلوبة لإنتاج المحاصيل، أو لإقامة مباني مشروع نشاط صناعي. وتتطلب الصناعة الحديثة مساحات متزايدة من الأرض كمواقع للمصانع والاستخدامات المرتبطة بها مثل المخازن والطرق وساحات الانتظار.

العمل: تختلف متطلبات العمل حسب طبيعة النشاط موضع البحث. فبعض الأنشطة تحتاج الكثير من العمالة غير الماهرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى المزيد من المشغلين والفنيين والإداريين الأكثر مهارة. ويمكن أن يكون لتوافر أنواع معينة من العمالة تأثير كبير

على موقع النشاط الاقتصادي. فبالرغم من نمو الكثافة الرأسمالية للصناعة الحديثة، لا تزال العمالة الرخيصة المستقرة جاذبة. ونظرًا لأنه يمكن إرجاع قيمة الإنتاج إلى عنصر العمل في النهاية، يعتبر هذا جوهريًا **لنظرية العمل في القيمة**.

رأس المال: يشمل رأس المال كل الأشياء التي صنعها الإنسان عن قصد من أجل الإنتاج. ويشمل هذا منشآت المشروع والمباني والمعدات (أي رأس المال الثابت، انظر التكاليف الثابتة) بالإضافة إلى رأس المال المتداول في شكل مخزون المواد الخام، والمكونات، والسلع شبه المصنعة وخلافه. وتعتبر الملكية الخاصة لرأس المال والأرض، السمة المميزة الكبرى **لنمط الإنتاج** الرأسمالي، الذي يحمل في طياته مضامين مهمة لتوزيع الدخل والثروة (**انظر الاقتصاد الماركسي، الاقتصاد الكلاسيكي الجديد**).

ويمكن أن تلعب الفئات التقليدية للعمل والأرض ورأس المال (والتنظيم)، دورًا أيديولوجيًا في إضفاء الشرعية على تباين عوائد المساهمين المختلفين في الإنتاج في **الرأسمالية**. ولكن الاقتصاد **الاشتراكي** يفضل مفهوم القوى الإنتاجية. وعلى أية حال، فإن الأغراض العملية تفرض تقسيم هذه الفئات العريضة إلى المدخلات الفردية المطلوبة فعلًا في أنشطة إنتاجية معينة.

قراءات مقترحة:

Smith (1981).

تشير إلى مطالبة المنتجين من الدول الفقيرة بعدم حرمانهم من أقصى عوائد مشروعة من مبيعاتهم بسبب تصرفات الدول الغنية أو أية أطراف قوية أخرى. وترجع حملات التجارة العادلة إلى فترة طويلة، وتشمل عدة قضايا متصلة ببعضها؛ إذ يشكو القوميون الهنود من نظام «التفضيلات الإمبريالي»، ويطالبون بإجراء حماية للمساعدة على إقامة صناعات وليدة في مجالات مثل الحديد والصلب. ففي خمسينيات القرن العشرين، قامت أوكسفام Oxfam بمبادرة لتشجيع أفكار التجارة العادلة تحت شعار «المساعدة بالبيع». وظهرت أفكار مماثلة في الستينيات من ذات القرن، عندما طالبت دول أفريقية عديدة «بالتجارة لا المساعدات». وأصبح هذا الشعار الدافع إلى «المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، الذي عُقد في جنيف عام ١٩٦٤. واشتكت حملات عدالة التجارة الأخرى من قيام الدول الغنية بإغراق الصادرات. ولا يزال البعض منزعجين من الضغوط المفروضة على الدول النامية لتحرير أسواقها الخاصة بسرعة كبيرة. ويتهم ها ـ جون شانج Ha-Joon Chang (2002) كل الاقتصادات الصناعية المتقدمة الآن بأنها استفادت من الحماية. ومع ذلك، تريد هذه الدول وممثلوها في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أن تُبعِد سلم النجاح هذا عن العالم النامي (انظر الليبرالية الجديدة).

ولا تزال الحملات المطالبة بضمان المزيد من الوصول الحر والعادل لمنتجي العالم النامي إلى أسواق الدول الغنية مهمة في مجال التجارة العادلة. وضغطت الدول النامية من أجل تحرير الأسواق الزراعية في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية خلال محادثات منظمة التجارة العالمية التي عقدت في هونج كونج عام 2005 (Stiglitz and Chorlton, 2006). وكذلك قامت حملة «جعل الفقر تاريخًا» بدفع قضية التجارة العادلة بشدة، إذ إن منتجي السكر في غرب أفريقيا أو الكاريبي، لن يحصلوا على مقابل عادل على محاصيلهم عندما تقدم دول العالم الغني إعانات كبيرة للمنتجين المحليين. ومؤخرًا سلّطت حملات التجارة العادلة الضوء على مفاوضات التجارة التي تربط المنتجين الصغار ببعض أكبر أو أقوى الشركات في العالم. ولنأخذ حالة البن، فكيف يستطيع المنتجون الصغار في أمريكا الوسطى إبرام صفقات عادلة مع مشتري البن العمالقة عندما تستطيع هذه الشركات نفسها استخدام قوتها الشرائية الهائلة لإبرام صفقات أفضل لنفسها مع منتجين في البرازيل أو فيتنام؟ وهنا تتمثل الإجابة جزئيًا في قيام المنتجين الصغار بتكوين تعاونيات. وبعد ذلك يمكنهم العمل مع مجموعات الحملات لإقناع شركة ستاربكس Starbucks وغيرها من شركات البن العملاقة بالقيمة التجارية لبيع علامات تجارية تحقق «التجارة العادلة» في منافذها. وعند هذه النقطة، تستطيع حملات التجارة العادلة مسايرة دعوات الاستهلاك الأخلاقي (Nicholls and Opal, 2005).

وتتبلور مسائل الوصول للأسواق والتجارة العادلة داخل الدول الفقيرة أيضًا؛ حيث يتضرر العديد من صغار المنتجين في العالم النامي من الحكومات التي تُثقلهم بالإجراءات الإدارية. إذْ يقال إن بعض مُزارعي الموز في جمهورية أفريقيا الوسطى يستغرقون أكثر من ١١٠ أيام حتى يتمكنوا من شحن إنتاجهم من الموز على السفن المتجهة لأوروبا، ويحتاجون لأكثر من ٣٥ توقيعًا لشحنها. ويوفر كل توقيع فرصة للفساد أو سلوك البحث عن الريع. فلا تزال هياكل التجارة مُشوهة، وليست مفتوحة ولا تنموية، ويستمر منتجو المواد الأولية في الخسارة.

قراءات مقترحة:

Stiglitz and Charlton (2006).

وانظر أيضًا www.makepovertyhistory.org

معيار القابلية للتكذيب (دحض معرفي) falsification

معيار اقترحه فيلسوف العلوم كارل بوبر Karl Popper (1902- 1994) لتمييز العلم عن اللاعلم. ومن وجهة نظر بوبر فإن العبارات التي تخضع لمعيار التكذيب – أي التي يمكن دحضها على أسس تجريبية – هي فقط العبارات أو الجمل التي يمكن أن توصف بأنها علمية. أما العبارات التي لا يمكن إخضاعها للتكذيب – أي تلك التي لا يمكن

البرهنة على كذبها – فهي عبارات غير علمية. وبالنسبة لـ (بوبر) فإن التمييز بين العبارات القابلة للتكذيب والعبارات غير القابلة للتكذيب هو تمييز حاسم، يسمح بفصلٍ دائم بين العلم واللاعلم.

وكان بوبر قد اقترح لأول مرة مفهومه عن معيار التكذيب (الدحض المعرفي) في كتابه المنشور عام ١٩٣٥ وحمل عنوان «منطق التحقق العلمي» (وقد ترجمه بوبر إلى الإنجليزية عام ١٩٥٩). وقد جاء هذا الكتاب استجابة للمناقشات التي دارت في دائرة فيينا **للوضعية المنطقية**، والتي انضم بوبر إليها بالحضور دون أن يحصل فيها على وضعية العضو الكامل. وقد قال الوضعيون المناطقة بمبدأ التحقق، وهو المبدأ الذي يرى أن صدق العبارة يتوقف على تطابقها مع الملاحظات عن العالم الواقعي. وقد قام أوتو نيوراث Otto Neurath أحد أعضاء دائرة فيينا العلمية بوصف بوبر بأنه يمثل «المعارضة الرسمية» فهو يزعم بشكل مغاير بأن العبارة العلمية ليست تلك التي يمكن إثبات صدقها بل تلك التي يمكن إثبات كذبها. ولأنه ليس هناك شخص خارق المعرفة، فإنه من المستحيل معرفة ما إذا كان الفرض العلمي سيتم استبعاده في المستقبل بناء على اكتشاف حالة جزئية واحدة تدحض هذا الفرض (والحالة الجزئية الواحدة المخالفة هي كل المطلوب لرفض الفرض العام) فعلى سبيل المثال، فإن الحقيقة المنقحة التي كانت شائعة قبل القرن الثامن عشر لدى علماء الطبيعة في أوروبا من أن كل طيور البجع بيضاء اللون، قد تم دحضها حين

وصل الكابتن جيمس كوك إلى أستراليا ووجد بجعًا أسود اللون. وعلى نحو ما يذهب بوبر (١٩٦٣)، فإن نمو المعرفة العلمية لم يكن مبنيًا على النظريات التي تختبر صحتها بل على تلك التي تختبر بطلانها، وعبر عمليات من تطوير بدائل كانت أقل سوءًا. وهو ما يعني أنها كانت بدائل لم تتعرض للتكذيب بعد. ولعل هذا كان واحدًا من الشروط الأساسية لتطوير بوبر للعقلانية النقدية.

وفي دراسته التي تحمل عنوان «بنية الثورات العلمية» قدم توماس كون ([1962] 1970) Kuhn جذور النقد اللاذع لأفكار بوبر. فقد رسم «كون» المسار الذي اتخذه العلم من خلال تحديده للفترات الزمنية التي شهدت طفرات أساسية أطلق عليها كون تغيرات الطفرات المعيارية، ومن أمثلة ذلك الانتقال من الميكانيكا النيوتونية إلى ميكانيكا آينشتاين. ويذهب كون إلى أنه خلال هذه الانتقالات، كان كل شيء في حالة صيرورة، بما في ذلك معيار التكذيب. وقد جعل بوبر من هذه المعيار مَعْلَمًا ثابتًا ودائمًا بل ـ وعلى نحو ما ذهب بيرنشتاين لاحقًا (Bernstein (1983,p71 ـ إن المعطيات أو الأدلة المعرفية لا ترد إلينا وهي معرّفة بأنها قابلة للتكذيب؛ ذلك لأن معيار التكذيب عبارة عن عناصر متحركة، لا توجد ولا تخضع للنقاش وتستقر فقط بعد وقوع التغير.

وكان من المتوقع أن يستفيد الجغرافيون من معيار التكذيب خلال فترة الثورة الكمية حين قدمت الجغرافيا نفسها معبرة بشكل

نموذجي عن العلوم الطبيعية. غير أن ذلك لم يحدث فعليًا. ولو حدث ذلك، لكانت الجغرافيا قد تقدمت مدفوعة بالوضعية المنطقية، وهي الفلسفة التي انطلق منها فكر بوبر في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد شدد آلان ويلسون Alan Wilson (1972, p. 32) ـ أحد رواد الثورة الكمية في الجغرافيا ـ على التكذيب في الدراسات الجغرافية وذلك في مقولته عام ١٩٧٢ التي جاء فيها «إن جوهر المنهج الجغرافي هو محاولة لدحض النظرية، وتنظيم الملاحظات، لمواجهة التنبؤات التي تقدمها النظرية». غير أن ذلك كان بمثابة عمل مبرمج، ولم يتحقق في ممارسات ويلسون أو ممارسة أي فرد آخر في الجغرافيا. وكان هذا بالضبط ما أشار إليه كون، ثم تم تطويره لاحقًا في دراسات العلم ـ من أن معيار القابلية للتكذيب لم يكن في الإمكان تحقيقه مطلقًا.

إعادة بناء الأسرة family reconstitution

عبارة عن أسلوب يُستخدم في الديموغرافيا التاريخية لإعداد مقاييس في ظل غياب بيانات عن الأرصدة والتدفقات السكانية، التي عادة ما تكون مُتاحة من خلال تعدادات السكان والسجلات الحيوية التي تطبق أساليب ارتباط معينة على حالات التعميد والزواج والدفن المسجلة في سجلات الأبراشيات (Fleury and Henry, 1965).

ويمكن تعديل الأسلوب أيضًا لاستخدامه مع سلاسل الأنساب (Henry, 1956)؛ حيث يبدأ من الزواج ويربط حالات تعميد ودفن الأطفال المولودين لهذين الزوجين، بالإضافة إلى حالات زواجهم التالية. وقد تم تعديل قواعد إعادة تركيب الأسرة، التي اخترعها لويس هنري Louis Henry أساسًا لاستخدامها مع سجلات الأبراشيات الفرنسية، حتى يمكن استخدامها مع أية سجلات في أماكن أخرى، وذلك بهدف تكوين مجتمع معَرّض للمخاطرة أو موضوع تحت الملاحظة؛ بحيث يمكن حساب معدلات الوفيات والخصوبة العمرية الخاصة. ويمكن اشتقاق سن الزواج بربط تواريخ التعميد والزواج، ويمكن اشتقاق المعلومات التي تمكِّن من حساب معدلات الخصوبة والمواليد والحمل قبل الزواج (Wrigley, 1966a). ويكون الارتباط أكثر دقة عندما تكون الهجرة منخفضة، وبالتالي، فإنه نادرًا ما تستفيد المدن والبلدات الكبيرة من هذا الأسلوب، الذي يُستخدم أساسًا لإعادة تركيب سكان القرى وبلدات الأسواق الصغيرة (Wrigley, Davies, Oeppen and Schofield, 1997).

قراءات مقترحة:

Wrigley (1966a); Wrigley, Davies, Oeppen and Schofield (1997).

عبارة عن حدث مفاجئ نسبيًا يتضمن حدوث وفيات كبيرة بسبب الجوع في فترة قصيرة. وعادة ما تختلف المجاعة عن الجوع المزمن، الذي يعتبر حرمانًا غذائيًا وبائيًا بصورة مستمرة (على عكس الجوع الموسمي مثلًا). ولكن تعريفات المجاعة مليئة بالمخاطر لأن: (أ) التعريفات الثقافية للجوع عكس التعريفات البيولوجية، تختلف حسب القواعد المحلية المتنوعة. (ب) كثيرًا ما يستحيل تمييز الوفيات الناتجة عن الجوع عن تلك الناتجة عن الأمراض.

وتعاني كل المجتمعات تقريبًا من نتائج المجاعات بصورة دورية. وتتمثل أقدم مجاعة مُسجلة في تلك التي حدثت في مصر القديمة عام ٤٠٠٠ ق م تقريبًا؛ وتهدد أوضاع المجاعة حاليًا أجزاء من القرن الأفريقي وأجزاء من كوريا الشمالية. ومع ذلك، تشترك ديناميكيات وخصائص الجوع الجماعي في العصور الحديثة في خصائص بنيوية متشابهة؛ حيث تتضمن هذه المجاعات ارتفاعات حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتبديد الأصول الرأسمالية الأسرية، وجمع الأغذية البرية، والاقتراض والتسول، **والجريمة** الصغيرة وأعمال شغب الطعام، **والهجرة** للخارج. وطبقًا لبرنامج الجوع Hunger Program بجامعة براون Brown University، كان الاتجاه في خسائر المجاعات نحو الانخفاض منذ عام ١٩٤٥، ولكن في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فشلت عدة دول يصل عدد سكانها إلى ٢٠٠ مليون

نسمة في منع المجاعة داخل حدوذها الوطنية. ومع ذلك، فإن الجوع، وخاصة المجاعة، لا يمكن السكوت عليه في العالم الحديث؛ لأنه غير ضروري وغير مرغوب (Dreze and Sen, 1989).

وغالبًا ما كانت أسباب المجاعات ترتبط بالكوارث الطبيعية والنمو السكاني والحرب WAR، التي تؤدي إلى انخفاض في عرض الطعام (Malthus, 1970 [1798]). ولكن بعض المجاعات الكبرى (كما حدث في البنغال عام ١٩٤٣) لم تكن مسبوقة بانخفاض كبير في إنتاج الطعام أو وفرته المطلقة، وفي بعض الحالات كانت ترتبط بتصدير الطعام. وتركز التحليلات الحالية على الوصول إلى موارد الطعام والسيطرة عليها. والتي تسمى أحيانًا «فرضية انخفاض توافر الغذاء». ويقول سِن (1981) Sen، إن ما نأكله يعتمد على نوع الطعام الذي يمكن أن نحصل عليه. ولذلك فإن المجاعة تعتبر دالة في فشل الاستحقاقات المحددة اجتماعيًا، والتي يسيطر من خلالها الأفراد على مجموعات السلع. وتختلف هذه الاستحقاقات من حيث علاقتها بحقوق الملكية وتوزيع الأصول، والطبقة، والنوع. ولذلك تعتبر المجاعة ظاهرة اجتماعية مُتأصلة في الترتيبات المؤسسية والسياسية الاقتصادية، والتي تحدد مدى وصول الطبقات والفئات المختلفة إلى الغذاء (Watts, 1983a). ومن الواضح أن الفقر الشامل، والجوع الشامل، يرتبطان ببعضهما من خلال الاستحقاقات. فالفقر الشامل يأتى من التغيرات طويلة الأجل في الاستحقاقات المرتبطة

بآليات الإنتاج والتوزيع الاجتماعية؛ وتظهر المجاعات من التغيرات قصيرة الأجل في هذه الآليات نفسها. ويقابل المجاعة والحرمان المتوطن، شكلان من أشكال العمل العام للقضاء عليهما: حيث تتطلب سياسة مواجهة المجاعة حماية الاستحقاقات لضمان عدم انهيارها بين المجموعات المعرضة للخطر (كالعمال المعدمين والنساء). ويتطلب الجوع المزمن تشجيع الاستحقاقات لتوسيع سيطرة الناس على الاحتياجات الأساسية (Dreze and Sen, 1989). فمنذ عام ١٩٤٥، طبقت الهند سياسة ناجحة لمواجهة المجاعات، ولكنها فشلت بصورة واضحة في القضاء على الحرمان المتوطن. وعلى العكس، تغلبت الصين على مشكلة الجوع البنيوي (حتى خلال الحقبة الاشتراكية)، ولكنها فشلت في منع المجاعة الشاملة في خمسينيات القرن العشرين. وشهدت أفريقيا نموًا كارثيًا في حدوث كل من الجوع الشامل والجوع المزمن (de Waal, 1997).

ويظهر دور سياسة الدولة والمساعدات الإنسانية جوهريًا في مناقشات المجاعة وأسبابها. وبينما يعتبر المجال العام جوهريًا في فهم كيف ولماذا يكون الحق في الطعام والحق في عدم الجوع فعَّالًا، يُظهر التاريخ الحديث للمجاعة بوضوح، كيف تستطيع الدولة استغلال المجاعة والمساعدات الإنسانية لأغراض سياسية واضحة. وتعتبر القضية المثارة ضد ستالين والمجاعة الأوكرانية واضحة في هذا الصدد، وتعتبر المجاعة الصينية الكارثية في أواخر خمسينيات

القرن العشرين، مثالًا قويًا على كيفية أداء السياسات الحكومية غير الفَعَّالة التي تهدف إلى التصنيع السريع، والتي أدت إلى نتائج عكسية، وكيف أن الدولة المستبدة تجاهلت مؤشرات المجاعة وتواطأت على موت ٢٠ مليون نسمة (Becker, 1997). ويقول صن (1981) Sen إن المجاعات نادرًا ما تحدث في المجتمعات التي فيها حرية صحافة (والتي تكون فيها الدول معرضة للمسئولية عن ذلك بطريقة ما). وكذلك تتعرض المساعدات الإنسانية للانتقاد طالما أنها أصبحت مسيسة (وأصبحت كتجارة)، وغالبًا ما تفشل في أن تكون أكثر من مجرد مُخدر مؤقت (وليس المساعدة على إعادة تأهيل وإعادة بناء المجتمعات التي تكتسحها المجاعات؛ de Waal, 1997).

قراءات مقترحة:

Davis (2001).

زراعة **farming**

يُشير هذا المصطلح حرفيًا إلى قيام الإنسان باستغلال الأرض لإنتاج الغذاء والألياف من خلال تحويل البذور إلى محاصيل و/أو تربية الماشية (ويشار إلى النشاط الأخير أيضًا بالرعي). وتحظى الزراعة بأهمية عامة لدى كل المجتمعات، لأنها تمثل الطريقة الأكثر تقليدية وانتشارًا لتفاعل الإنسان المباشر مع الطبيعة، ولأنه ثبت

أن إنتاج الغذاء المناسب واستهلاكه ضروري لاستقرار **التكوينات الاجتماعية**.

وقد سبقت الزراعة كمشروع رأسمالي **الثورة الصناعية** في إنجلترا، لأن المزارعين من أصحاب حيازة الأراضي، بدءوا في إنتاج الصوف لتشغيل صناعة النسيج الوليدة (انظر **الثورة الزراعية**). ومنذ الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تحولات كبيرة في قطاعات الزراعة. حيث بدأت هذه التحولات في الدول الصناعية بانتشار تقنيات **الزراعة الكثيفة**، خاصة تلك التي اعتمدت على تطور المدخلات البتروكيماوية؛ وقد امتدت هذه التقنيات إلى بعض مناطق **العالم الثالث**، وذلك على أساس فكرة أن الزراعة مرتفعة الإنتاجية (انظر **الثورة الخضراء**) و**التصنيع**، كانا أساسيين **للتنمية** (Goodman and Redclift, 1991). ومع ذلك، فإنه منذ ثمانينيات القرن العشرين، تناقص سكان الريف كثيرًا (**انظر التحضر**). حيث كانت السبعينيات من القرن ذاته، فترة توسع المزارع بسبب بيع الولايات المتحدة لكميات كبيرة من الحبوب للاتحاد السوفيتي، مما سبب قصورًا مؤقتًا في الغذاء، وارتفاع الأسعار بالنسبة للمزارعين. ولكن انهيار الأسعار الذي أعقب ذلك، ساهم في أزمة الديون العالمية في الثمانينيات، والتي أرغمت الكثير من المزارعين على الخروج من النشاط؛ لأنهم لم يعودوا قادرين على سداد الرهونات الزراعية التي حصلوا عليها خلال التوسع السابق (Friedmann, 1993).. وقد

سمحت اتفاقيات التجارة الحرة الحديثة للمنتجين بتكاليف منخفضة، مثل الولايات المتحدة، بإغراق المحاصيل الزائدة في الأقاليم والدول الفقيرة نقديًا، مما دمّر الحياة القروية وصغار المزارعين، كما ساهم في زيادة البطالة.

وكان تصنيف أنماط استخدام الأراضي الزراعية سمة ثابتة في الجغرافيا الزراعية التقليدية (Tarrant, 1974). حيث استمر حجم المزرعة يمثل عنصر التحليل الرئيسي في الدراسات التجريبية للزراعة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى توافر بيانات التعدادات، والتي غالبًا ما تظهر بالفدان أو الهكتار في الإنتاج أو المبيعات الكلية. وعندما سيطر الاقتصاد السياسي للتقليد الزراعي على الجغرافيا الزراعية في ثمانينيات القرن العشرين، بُذلت جهود أكثر لتطوير المزيد من النماذج الثرية نظريًا لتنظيم النشاط المزرعي، وللمساعدة على تفسير التغيرات في ممارسات الزراعة (Whatmore, Munton and Mardsen, 1987). وقد شاركت هذه الجهود في تقليد اجتماعي طويل يهتم بالوضع الطبقي للمزارعين، والتنظيم الاجتماعي للزراعة بالنسبة إلى الدولة ورأس المال (Buttel and Newby, 1980). وهكذا أصبحت حيازة الأرض، وملكية رأس المال، وعلاقات العمل، ودورة حياة الأسرة، والبحث عن الريع، متغيرات تحليلية أساسية، وأصبح استمرار مزرعة الأسرة ـ والتي تعرف بأن أفراد الأسرة يقومون بكل أو بمعظم العمل الزراعي، بغض النظر عن مدى التوجه التجاري للمزرعة (انظر الزراعة المعيشية) ـ قضية نظرية جوهرية.

ويتمثل أحد أعمال التنظير - التي يشار إليها كثيرًا - لهذه التنمية غير المتساوية في الزراعة الرأسمالية، في دراسة جود مان وزملائه Goodman, Sorj and Wilkinson (1987). وتذهب هذه الدراسة إلى أن الرأسمالية تطورت حول الزراعة، وذلك لارتباطها بالأرض والبيولوجيا، مما يجعلها معرضة للمخاطر بذاتها، في حين أن العمليات التي تخدم الزراعة، يسهل تحويلها إلى سلع وبيعها للمزارع (انظر المسألة الزراعية). وقد اعتمد واتس (1994a) Watts على هذه الحجج في عمله على الزراعة التعاقدية، وذكر أن الدرجة التي تطلب بها المشروعات المشترية إجراء عمليات معينة، واستخدام مدخلات محددة في عقودها، جعلت العديد من القرويين مثل العاملين بأجر في أراضيهم الخاصة. ويضيف ساش (1996) Sachs أن الأساس الأسري المستمر للزراعة في معظم مناطق العالم، يعتمد إلى حد بعيد على تقسيمات نوعية جدًا للعمل داخل الأسر القروية. ومع ذلك، نجد في بعض القطاعات والأقاليم، أن العمليات الزراعية ذاتها عبارة عن مشروعات رأسمالية واسعة النطاق (Hefferman and Constance, 1994)؛ حيث يجب تمييز المزارع المؤسسية عالية الميكنة عن المزارع التجارية التي تستخدم الكثير من العمالة اليدوية، بالرغم من ملكيتها وإدارتها المؤسسية.

وقد بدأ دارسو الغذاء الزراعي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ملاحظة تنوع اتجاهات الزراعة وإنتاج الغذاء. ويبدو أن

الاهتمام العام الكبير بنوعية الغذاء وسلامته، والآثار الإيكولوجية للزراعة والريف المتغير (نقص السكان في بعض الحالات والتحضر في البعض الآخر) قد ساعد على التحول إلى الزراعة التي تكون أكثر حساسية للاهتمامات الإيكولوجية وحماية المعيشة الريفية. وكذلك فإن النمو في زراعة الهواة، والزراعة لبعض الوقت، والدعوة للعودة إلى مراعاة حساسية الأرض بين الباحثين عن أنماط حياة بديلة، والتحول المزعوم في الأشكال الوطنية من تنظيم الزراعة بالابتعاد عن الدعم السلعي، يبدو أنه يوضح تحول «ما بعد الإنتاجية» في الزراعة (Marsden, 1992). وبينما يبدو أن الارتفاع الكبير في التوجه للمجالات العضوية يدعم هذا الادعاء، نجد أن القطاعات الزراعية الأوروبية والأمريكية تحظى بدعم الدول أكثر من ذي قبل، بالرغم من أن ذلك يحدث بطرق مختلفة، ولتحقيق أهداف مختلفة. وفي تلك الأثناء، ينتج العديد من القطاعات الزراعية في العالم الثالث فواكه وخضروات عالية الجودة في ظل أوضاع **الإصلاح الهيكلي**.

ولم تتراجع الزراعة الكثيفة المعتمدة على التكنولوجيا، بالرغم من زيادة حوادث «رد الفعل السلبي» الحيوي من إنتاج الغذاء الصناعي، مثل مرض جنون البقر. وكنتيجة جزئية للثورة المزدوجة في علم المعلومات والبيوتكنولوجي، يبدو أن الزراعة ذاتها تتحرك في اتجاهات تكذِّب التعريف الافتتاحي لهذا المصطلح؛ إذ إن سلع

الفائض مثل الذرة والبذور الزيتية التي كانت تستخدم كمصدر لعلف الماشية لفترة طويلة، أصبحت تتحول إلى استخدامات صناعية. كما تستخدم الزراعة الحديثة بيانات الأقمار الصناعية لتحديد التباينات المحلية في أحوال التربة ونمو النبات، وتستخدم تقنية المعلومات لمتابعة تطبيقات المدخلات الزراعية وضبطها. واستخدمت الهندسة الوراثية لتحسين حماية المحاصيل من خلال هندسة المبيدات الطبيعية أو حماية النبات من الصقيع. ويعتبر استخدام الماشية أو النباتات المهندسة وراثيًا لإنتاج محاصيل مفيدة طبيًا ـ أو «العقاقير المهندسة وراثيًا» ـ في المراحل التجريبية، مثل استخدام المخصبات أو التطعيمات في المحاصيل الغذائية الحالية. وتجذب هذه الأنواع من التطورات، الجغرافيين إلى قضايا وتنظيرات جديدة، والتي يستعيرون الكثير منها من أدوات دراسات العلم والتقنية.

وفي الوقت نفسه، تحمل الكثير من هذه التقنيات مخاطر إيكولوجية، وتؤدي أيضًا إلى درجات غير مسبوقة من الخصخصة. ولذلك أصبحت سمة مميزة لكبرى الحركات الاجتماعية المعاصرة. ونظرًا لأن معظم هذه الاتجاهات تشير إلى الانخفاض المستمر في سكان الريف، فيبدو أن المزرعة العائلية قد حققت مكانة أيديولوجية عالية. وهكذا لم يقتصر الأمر على أن أصبحت الفروق بين الأشكال القروية والعائلية والمؤسسية فروقًا أكاديمية وحسب، بل إنها أصبحت

ملائمة للممارسات السياسية، خاصة في ظل عودة خطابات الشعوبية الزراعية داخل كل من مؤسسات التنمية والحركات الاجتماعية المنادية بالعدالة الاجتماعية (Wolford, 2003).

قراءات مقترحة:

Bell (2004); Duncan (1996); Guthman (2004).

فاشية fascism

عبارة عن أيديولوجية سياسية شكّلت أساس الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا فيما بين الحربين العالميتين. وتعتبر الحكومات القومية مثل حكومة أدولف هتلر في ألمانيا (٣٣ ـ ١٩٤٥) وحكومة بنيتو موسوليني في إيطاليا (٢٢ ـ ١٩٤٣) أشهر الأمثلة، ولكن الفاشية كانت قوة سياسية تجتاح أوروبا في ذلك الوقت، بما في ذلك «القمصان السوداء black shirts» التي أسسها أوسوالد موسلي Oswald Mosley في بريطانيا، والحرس الحديدي Iron Guard في رومانيا، والصليب الناري Croix de Feu في فرنسا (Laqueur, 1996). وبالرغم من غياب النص الفكري الأصلي، يُمكن تحديد الخصائص التالية لهذه الأيديولوجيات: القومية العنصرية المتطرفة؛ والرغبة في الدولة القومية «النقية» التي تحتوي مجموعة قومية واحدة فقط؛ والتوسع الإقليمي لتشمل كل أفراد الأمة داخل

حدود الدولة (راجع المجال الحيوي)، ومناهضة الشيوعية وأشكال تنظيم الطبقة العاملة الأخرى؛ واعتبار العنف ضروريًا لحياة الأمة وطريقًا لتلبية الحاجات الإنسانية الملحة، وتمجيد الرجولة وأدوار النوع؛ وتشجيع الرجال المدافعين عن الأمة، والدور الأساسي للنساء في التكاثر الحيوي للأمة (راجع الذكورية)؛ وتشجيع السياسات الجماهيرية التي تندمج فيها الدولة والحزب، والمشاركة الجماهيرية في السياسة (التي تقوم على تقديس الزعيم). وتوجد عناصر من هذه الأيديولوجيات في الأحزاب السياسية القومية المعاصرة حول العالم، وذلك مع حشد القومية المتطرفة في أعقاب ظهور الآليات الاجتماعية (مثل الهجرة الوافدة وتراجع سلطة الدولة) التي تعتبر بمثابة «تهديدات». وتُظهر الأحزاب السياسية في روسيا وصربيا بعض هذه الخصائص، وكذلك الحزب القومي البريطاني وبعض الحركات اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة.

وغالبًا، ولكن ليس بالضرورة، ما تكون عنصرية الحركات الفاشية معادية للسامية. فكثيرًا ما تستهدف اليهود كأعداء لأنهم كانوا يفتقدون الارتباط بإقليم معين قبل تأسيس دولة إسرائيل. ومن ثم كانوا يُعتبرون غير موالين للأمة، أو معادين لفكرة الدول القومية الإقليمية. إذ كانت السياسة الخارجية للحزب النازي متأثرة جزئيًا بأفكار الجيوبوليتيكا، التي اعتبرت التوسع الإقليمي إستراتيجية ترتبط بالمحرقة والقضاء على اليهود (والغجر والشيوعيين والشواذ)،

وبناء جغرافيا سياسية لألمانيا «النقية» و«العظمى» (Clarke, Doel and McDonough, 1996) وانظر أيضًا **الإبادة الجماعية**.

وقد ناقش علماء الاجتماع والمؤرخون، الأسس الاجتماعية للفاشية. وسادت فكرة أن الطبقات الوسطى هي التي كانت المصدر الرئيسي للمساندة حتى السنوات الأخيرة، وذلك عندما ظهرت فكرة انتشار مساندة النازيين بين كل الطبقات. وتوضح جغرافية الفاشية، أن التأييد يعتمد على تحالفات طبقية مختلفة في مختلف المناطق، وذلك في السياق الأوسع: **إعادة الهيكلة الاقتصادية** والمنافسة بين الدول (Flint, 2001). وتدعي الدراسات الحديثة، أن تأييد الفاشية فيما بين الحربين، كان أكثر انتشارًا مما كان معتقدًا (Goldhagen, 1996)، بين «المواطنين العاديين»، وليس أعضاء الحزب الملتزمين الذين نفذوا معظم عمليات القتل في المحرقة. وقد أصبح لهذا العمل المثير للجدل مضامين معاصرة؛ لأن الجغرافيين حولوا اهتمامهم إلى الإبادة الجماعية في يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا.

قراءات مقترحة:

Larsen, Hagtvet and Myklebust (1980); Laqueur (1996).

خصوبة نظرية **fecundity**

قدرة الفرد على الإنجاب (تمييزًا عن الخصوبة الفعلية التي يقصد بها أداء الفرد الفعلي للإنجاب). وتختلف المكونات الطبيعية

(البيولوجية) الحاكمة للخصوبة بناء على العمر والنوع؛ حيث تبلغ المرأة ذروة الخصوبة النظرية فيما بين فترة البلوغ (الحيض) وسن اليأس، بينما تتناقص الخصوبة النظرية للرجل بتقدمه في العمر، إذا قورن بالمرأة وإن كان ذلك بدرجة أقل. وتقل خصوبة المرء النظرية مع سوء التغذية واعتلال الصحة، حتى إن مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز HIV/AIDS)، أدى إلى تناقص الخصوبة النظرية في عديد من المناطق بسبب حالات الوفاة المبكرة للآباء المحتملين، وبسبب ضعف الخصوبة النظرية التي تسبب فيها هذا المرض (Gregson، 1994). وقد اكتشفت الأبحاث وجود مكون اجتماعي يؤثر في تناقص الخصوبة النظرية، على سبيل المثال حين تعتقد النساء أنهن لن يتمكنَّ من الإنجاب، وحين يعطي الأطباء وممارسو الطب آراء مضادة للإنجاب.

قراءات مقترحة:

Weeks (1999)

فيدرالية **federalism**

أحد أشكال الحكم تكون فيه السلطة والوظائف مقسمة بين السلطات المركزية والإقليمية بهدف منح الاستقلال الذاتي لوحدات إقليمية (Wheare, 1963). وتختلف أشكال الحكم الفيدرالي كثيرًا، ولكنها تتطلب دستورًا مكتوبًا لتحديد أدوار مستويات الحكم المختلفة.

وعادة ما تمر الدول الفيدرالية بعملية سياسية مستمرة لتحديد درجة المركزية والاستقلال الإقليمي. وفي الدول ذات المجموعات العرقية المركزة جغرافيًا (انظر العرقية)، يمكن أن تقوي الفيدرالية الاختلافات العرقية، ولكنها توفر أيضًا حلاً سياسيًا للتنافس العرقي للسيطرة على الدولة (Ikporukpo, 2004).

قراءات مقترحة:

Smith (1995).

تغذية راجعة **feedback**

عبارة عن تأثير تبادلي داخل نظام، حيث يؤثر التغير في أحد المتغيرات (أ) على التغيرات في متغيرات أخرى (ب و ج)، والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى مزيد من التغير في (أ) ثانية. وعادة ما تحافظ التغذية الراجعة السلبية negative feedback على توازن النظام؛ إذ إن الزيادة في أعداد الحيوانات في نظام إيكولوجي، قد يؤدي إلى زيادة في أعداد الحيوانات المفترسة، التي تؤدي أعمالها عندئذ إلى تخفيض أعداد الحيوانات إلى مستواها السابق. وتعتبر مثل هذه النظم ساكنة شكليًا؛ أي إنها في حالة توازن ديناميكي، وتسمى الفترة التي تمر ما بين أية صدمة للنظام والعودة إلى حالة التوازن، بفترة الاسترخاء. أما في حالة التغذية الراجعة الموجبة، فإن الزيادة في المتغير (أ) تؤدي إلى زيادة في (ب)، والتي تؤدي بدورها إلى المزيد من

النمو في (أ)، كما في عمليات المضاعف المرتبطة بنماذج المدخلات والمخرجات. وتعتبر هذه النماذج متحركة شكليًا.

قراءات مقترحة:

Langton (1972).

نسوية feminism

حركة سياسية منتشرة تختلف حسب الزمان والمكان، تهدف إلى تحديد وتحليل التفاوت المنتظم حسب النوع، والطرق الكثيرة التي يقوم من خلالها التفاوت النوعي، المعيارية الغيرية، والذكورية، ومركزية الذكر، بتطبيع وترسيخ وتقوية كل أنواع الاستبعاد الاجتماعي، والعنف المادي والرمزي. وتكافح هذه الحركة لتحسين حياة النساء في عدد كبير من المجالات كالعنف ضد النساء، والتحرش الجنسي، والوصول للمدارس وأماكن العمل والعدالة فيها وأمام القانون وفي الحياة السياسية؛ وتقسيم العمل المنزلي؛ والحقوق الإنجابية؛ وغير ذلك، وتحاول إشعال الثورة في التفكير في الحياة اليومية وفي الفنون والعلوم، وإلغاء وإعادة صياغة العديد من الصفات التي تلصق بالنساء والرجال، وما يعتبر كمعرفة، والعلاقة بين المعرفة والممارسة. وكانت صراعات الحركة النسوية مهمة ليس بسبب إنجازاتها وأهدافها الواقعية فحسب، بل وبسبب العملية التي حاولت

تحقيق ذلك من خلالها؛ إذ يقول ديتز Dietz إن الحركات النسوية في الولايات المتحدة، عبارة عن مستودع حي للتقاليد والممارسات الديمقراطية «التي أوشكت ألا تصبح جزءًا من سياسات الولايات المتحدة تقريبًا» (1987، ص 16). وعادة ما تميز التقارير التاريخية للحركة النسوية الأنجلوأمريكية بين الموجة الأولى (من أواخر القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى)، والموجة الثانية (من عام ١٩٦٠ إلى الثمانينيات من القرن العشرين) والموجة الثالثة (من الثمانينيات فصاعدًا)، بالرغم من أن هذا التقسيم يعاني من مخاطر التبسيط. وعلى سبيل المثال، فإنه بالرغم من أن الموجة الأولى كانت مشهورة بحملات المطالبة بحق المرأة في التصويت، فإنها كانت جزءًا من اهتمامات أوسع بحقوق النساء في التعليم والعمل بأجر والحرية الجنسية والاكتفاء الذاتي ماليًا (Blunt and Wills, 2000). وهناك مخاطرة أخرى في هذا التقسيم، وهي سرد هذه المراحل في إطار التقدم أو التطور، والتي يمكن من خلالها الحكم على الحركات النسوية في أجزاء أخرى من العالم بأنها متقدمة أو متخلفة كما هي العادة (Shih, 2002).

وقد تشكلت الحركة النسوية الغربية الحديثة في ضوء الفردية المجردة التي تمثل أساس الانتماء الاجتماعي والسياسي فى الليبرالية؛ حيث كان يتم استبعاد النساء من العديد من التقاليد والمطالب التي يفترض أنها من السمات الليبرالية المشتركة، ولكنهن استخدمن هذه

التقاليد للكفاح من أجل الانتماء إليها. وطالما أنهن اشتركن في تجربة الاستبعاد هذه مع مجموعات اجتماعية أخرى، فقد وفر هذا أساسًا للتحالفات. ومع ذلك، كانت الحركة النسوية الغربية تتعرض للانتقاد، بسبب عمليات الاستبعاد التي كانت تمارسها بذاتها، والتي أخفتها ادعاءاتها العمومية بشأن تجربة النساء. وكانت انتقادات الحركة النسوية ـ على أساس أنها بيضاء وتنتمي إلى الطبقة الوسطى وغيرية الجنس وغربية ـ منتشرة في الثمانينيات والتسعينيات، وأدت إلى محاولات لفهم كل من خصوصية التجارب النسائية وتنوعها. ولا يتمثل الأمر ببساطة في مجرد اختلاف التجارب النسوية بناء على جوانب أخرى لمواقعها الاجتماعية؛ فالحركة النسوية كحركة سياسية تتخذ مسارات مختلفة في الأماكن المختلفة، بناء على كيفية إدارة صراعاتها السياسية الأخرى. ففي الفلبين مثلًا، كانت «الموجة الثانية» من تحرير المرأة التي ترجع إلى عام ١٩٧٠ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالكفاح القومي ضد التواطؤ بين الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الرأسماليين والبيروقراطيين والمستشارين وملاك الأراضي داخل الفلبين (West، 1992). وكما يقول موريس Morris (2006): «إن «السياسة» نشاط جماعي لا يمكن اختزاله ... إذ إن ما يدور في ذهني ليس مجرد تنوع الجماعات والحركات و«المواقف» [النسائية] التي يمكن اعتبارها نشطة في أي وقت حول العالم، ولكنه يتمثل في طبيعة الكفاح السياسي المتسلسل، والمعقد بصورة لا يمكن التنبؤ بهَا، والديناميكي بصورة متشابكة؛ إذ إن الممارسات السياسية، في

حالتي الفشل والنجاح، تغير السياقات التي تحدث فيها ... و[نحن] لن نستفيد كثيرًا من قصر رؤيتنا على مشروع واحد ... فهناك تاريخ ثري جدًا يمكن أن نتعلم منه، وهناك الكثير الذي يمكن أن نفعله في المستقبل». ولكن هذا يعني أيضًا أن إمكانية النقل من كل هذه الأشكال الكثيرة للكفاح النسائي، لا يمكن اعتبارها أمرًا مسلمًا به، وأن أنصار الحركة النسوية الغربيين، يجب أن «يوقفوا طرح أنفسهم كنماذج يمكن تقليدها» (Shih, 2002, p. 116) والقيام بالعمل الصعب المتمثل في صياغة مفاهيم خصوصية الحركات **الاجتماعية** النسوية في أماكن وأزمنة معينة.

وقد كانت الحركة النسوية دائمًا عبارة عن ممارسة مكانية: وذلك لتغيير التنظيمات التقليدية **للفضاء المكاني**، وصياغة تغيرات منتجة، وإعادة تشكيل تقاليد النطاق، حيث «كانت الثنائية بين العام والخاص جوهرية لقرنين تقريبًا من الكتابات والكفاح السياسي النسائي، وهذا يمثل ما تدور حوله الحركة النسوية في النهاية» (Pateman, 1989, p. 118). ويعبر الشعار النسائي «الشخصي هو السياسي» عن رفض قبول كل من الحدود التقليدية بين العام والخاص، والتمييز غير المبرر بين الجسد وأماكن السياسة (انظر **الجغرافيات النسوية**).

وقد ظهر مصطلح «ما بعد النسوية» في تسعينيات القرن العشرين، ليشير جزئيًا إلى الاختلافات بين النساء، وسيولة فئات النوع، وتحديات بناء حركة اجتماعية من خلال تحديد الهوية الفردية

كنساء. ولكن هناك خيارات عديدة لإعادة صياغة الحركة النسوية من خلال مصطلحات غير ما بعد النسائية، وذلك مثلًا باعتبارها حركة تضامن عالمية عابرة للقوميات تقوم على التزامات العدالة الكامنة في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأوضاع المادية في أماكن معينة، أو «كدليل أبيض» يجمع أشكال الكفاح من أجل تحقيق الاختلاف، وذلك من خلال الكفاح السياسي وليس (تحديد التماهي (Pratt, 2004). ومن المؤكد أنه سيكون من الخطأ افتراض أن الكفاح النسائي قد حقق الانتصار. فبالرغم من أن النساء يشكلن حوالي نصف القوى العاملة في دول عديدة، إلا أن أغلبية النساء في معظم الدول لا يزلن يعملن في وظائف نسوية تقليدية، وذلك مقابل أجور أقل من الرجال. بل إن الحقوق الإنجابية التي اكتُسبت في الموجة الثانية للحركة النسوية تتعرض للهجوم في الولايات المتحدة، وكذلك فإن تقسيم العمل المنزلي، لم يتغير كثيرًا في العديد من الدول. بل إن انتقال الرعاية في ظل الليبرالية الجديدة أضافت المسئوليات المنزلية إلى أعباء عمل المرأة، وأدي تزايد العسكرية في الحياة اليومية (قارن العسكرية) في دول عديدة إلى إعادة فرض الذكورة وتكثيف تنظيم المعيارية الغيرية.

قراءات مقترحة:

Blunt and Wills (2000); Pratt (2004).

تركز هذه الجغرافيات على كيفية إنتاج وتحول كل من الجغرافيات والنوع بصورة تبادلية، وعلى الطرق التي يتخلل بها تباين النوع والمعيارية الغيرية الحياة الاجتماعية، وتشابكها وتطبيعها لأشكال التصنيف الأخرى. ويرجع هذا التقليد إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين، ويستمد إلهامه من الحركات النسوية في الستينيات (انظر النسوية)، فهي عبارة عن مجال فرعي وقوة أعادت تشكيل النظام كله. وقد حققت الآن وجودًا مؤسسيًا كبيرًا؛ إذ إن مجلة النوع والمكان والثقافة Gender، Place and Culture كانت منشورة منذ عام ١٩٩٤ (وظهرت سلسلة من المراجعات المتازة للمجالات الفرعية داخل الجغرافيا النسوية طوال عامى٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لإحياء العيد العاشر للمجلة)؛ وهناك أكثر من ١٢ عنوانًا في سلسلة .روتليدج لدراسات المرأة الدولية، وتظهر تقارير تقدم دورية للجغرافيا النسوية في مجلة إنجازات في الجغرافيا البشرية ومجلة الجغرافيا الحضرية، وهناك عدد جيد من الكتب الدراسية الموجهة إلى مستويات متفاوتة من طلاب الجامعات والدراسات العليا. بالإضافة إلى عدد من المراجع الأساسية التي تشمل دليل الجُغرافيا النسوية، والقاموس النسائي للجغرافيا البشرية وأطلس النساء. وبالرغم من وجود مسارات متميزة، فهناك بعض الاتجاهات المشتركة عبر كل الجغرافيات النسائية:

(١) إنها تنتقد كلًا من قهر النوع والمظاهر المختلفة للمعيارية الغيرية في المجتمع، والطرق الكثيرة التي تعيد إنتاجها في المعرفة الجغرافية. وهناك الآن انتقاد شامل للتقاليد الجغرافية؛ مثل **الجغرافيا السياسية**، والجغرافيا التاريخية (Rose, 1993)، وجغرافيات الحداثة **وما بعد الحداثة** (Deutsche, 1991)، والأدبيات الأكثر حداثة عن عبور القوميات (Mitchell, 1997c)، والعولمة. وتوسع روز (1993) Rose انتقادها للنظام ككل، برصد أشكال الذكورية المختلفة والمتكاملة. ولا تزال طبيعة العلاقة بين الجغرافيا النسوية والنظام الآن وما يجب أن تكون عليه موضع جدل؛ حيث يُلاحِظ البعض ضعف التأثير الذي أحدثته الدراسات النسوية النشطة لأكثر من عقدين على العلم، بينما يشير البعض إلى المشاكل المتعلقة بزيادة تبادل الأفكار بين المجال النسائي والمجالات الأخرى للجغرافيا البشرية النقدية (للإطلاع على مناقشة متميزة لإمكانات التبادل بين الجغرافيين النسائيين والنظرية اللاتمثيلية، انظر جاكوبس وناش, Jacobs and Nash 2003). وقد تأطرت علاقات الجغرافيين النسائيين مع العلم من خلال مفاهيم الازدواجية والمجازات؛ الحيز الفاصل المثير للألغاز (Bondi, 2004).

(٢) كان التحيز ضد المرأة sexism داخل المؤسسات الجغرافية (في تدريس الجغرافيا، وتعيين أعضاء الأقسام الأكاديمية، وخلال عملية النشر) موضع اهتمام مستمر (Monk and Hanson, 1982; Rose, 1993; Bondi, 2004). وقد تشابك هذا في العقد الماضي مع انتقاد استمرار العنصرية في العلم.

(٣) يصنف نيلسون وسيجر Nelson and Seager (2005, p. 6) الجغرافيا النسوية على أنها «مجال فرعي فيما بين العلوم بطبيعته»؛ حيث يمارس الجغرافيون النسائيون هذا الاتجاه داخل العلم من خلال تتبع العلاقات بين كل جوانب الحياة، عبر الحدود العلمية الفرعية للجغرافيا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. ويتطلب هذا تعيين الحدود «داخل» العلوم الفرعية أيضًا؛ وذلك مثلًا بإظهار علاقات الاعتماد المتبادل بين الجوانب الرسمية وغير الرسمية للاقتصاد (انظر **العمل المنزلي**). ويقوم الجغرافيون النسائيون بطريقة مُمَاثلة بتعطيل الأفكار التقليدية للنطاق، والتحرك عبر النطاقات لتتبع العلاقات بين العمليات المماثلة في أماكن مختلفة.

(٤) يشترك معظم الجغرافيين النسائيين في الالتزام بموضعية المعرفة؛ أي اعتبار أن التفسيرات مرتبطة بسياقها وجزئية بطبيعتها، وليست مستقلة وعامة (انظر **بحوث الفعل والمشاركة والمركزية الذكورية والموقفية والانعكاسية والأساليب النوعية والمعرفة الموقفية**). وقد أدى هذا إلى ظهور أدبيات كثيرة عن المنهجيات النسائية، منها أربع ندوات وكتابان. وأدى أيضًا إلى كتابات تجريبية، تشمل نماذج مختلفة من الانعكاسية الذاتية (للاطلاع على تقييم نقدي لهذه التجارب، انظر Rose, 1997b)، وإلى جهود لعزل المؤلف الفردي (مثل الموضوع المشترك بين جولي جراهام، وكاثي جبسون، المعروف باسم جبسون جراهام J. K. Gibson-Graham، والكتابة الجماعية لمجموعة دراسة

المرأة في الجغرافيا، والأعمال المشتركة بين الأكاديميين وجماعات المجتمع).

(٥) يميل علماء الجغرافيا النسوية إلى التركيز على خصوصية العمليات في أماكن معينة. وقد ارتبط هذا بنقد دعاوى المعرفة الذكورية المُعممة، والالتزام بمستقبل مفتوح وقابل للتحول. ومن المؤكد أن هذا كان جانبًا مهمًا من انتقاد الجغرافيين النسائيين للمعرفة الذكورية، ولكنه امتد أيضًا إلى النظرية النسوية (غير الجغرافية) (Katz, 2001a). ويمكن أن يكون الاهتمام بخصوصيات العمليات النوعية في أماكن معينة وسيلة مهمة لتخطي الحوارات الأكاديمية عالية الاستقطاب والمشاركة في سياسة أكثر فوضى وحدة وتناقضًا.

(٦) عادة ما يرتبط إنتاج المعرفة النسوية بالتزام سياسي بالتحول الاجتماعي.

وبالرغم من هذه الأفكار العامة، هناك قدر كبير من التباين داخل الجغرافيا النسائية. فقد وضع (Bowlby, Lewis, McDowell and Foord 1989) تاريخًا مؤثرًا للجغرافيات النسائية؛ حيث حددوا فيه فترتين، إحداهما في أواخر سبعينيات القرن العشرين والأخرى قرب نهاية الثمانينيات من ذات القرن (انظر الجدول التالى). وقد كانت الفترة الأولى أقل حسمًا في الولايات المتحدة؛ حيث كان تأثير مقاربة جغرافية النساء أقوى (للاطلاع على خريطة أكثر اكتمالًا للتباينات الوطنية في الجغرافيا

النسائية، انظر مونك (Monk, 1994). وهناك أيضًا خطر قراءة نموذج المراحل على أنه قصة تقدم، مع تفسير المراحل الأخيرة على أنها أكثر تقدمًا من المراحل السابقة. إذ يجب ملاحظة أن التقاليد موجودة في الوقت نفسه، وأن هناك قدرًا كبيرًا من عدم التجانس (الوطني وخلافه) داخل هذه التعميمات وخارجها.

وكانت إحدى المهام الكُبرى للجغرافيين النسائيين تتمثل في إظهار وجود النساء، وذلك بتطوير جغرافية النساء؛ حيث كان الهدف يتمثل في تحقيق مساواة النوع، وجعل التصور المكاني تكامليًا (Bondi, 2004). وكان هناك نقطتان جوهريتان، الأولى أن تجارب النساء ومفاهيمهن غالبًا ما تختلف عن تجارب الرجال (البيض) ومفاهيمهم، والثانية أن النساء يعانين من محدودية الوصول لعدد كبير من الفرص، ابتداء من العمل بأجر حتى الخدمات. وهذا تقليد تجريبي إلى حد كبير، ويتأثر قليلًا بالنسوية الليبرالية وجغرافية الرفاه. ويميل إلى التركيز على الأفراد، وتوثيق كيف أن أدوار النساء - في تقديم الرعاية وكزوجات بالإضافة إلى البنى المكانية القائمة، وتصميم وسياسات الإسكان، وأنماط سهولة الوصول إلى النقل والخدمات الأخرى مثل رعاية الطفل - تتضافر كلها لتقييد وصول المرأة إلى العمل بأجر والموارد الأخرى.

وهناك انتقاد مُبكر لمقاربة جغرافية النساء يتمثل في أن عدم المساواة بين الجنسين تفسر عادة في ضوء مفهوم أدوار النوع، خاصة

أدوار النساء كزوجات وأمهات، بالإضافة إلى بعض أفكار القيد المكاني. ويقول فوورد وجريجسون Foord and Gregson (1986) إن مفهوم أدوار النوع يضيِّق التركيز على النساء (بالمقارنة مع السلطة الذكورية والعلاقات بين النساء والرجال)، وينتج عن نظرية اجتماعية ساكنة، ويعرض النساء كضحايا (كمستقبلات سلبيات للأدوار). وبالرغم من أن جغرافية النساء توضح كيف يدخل القيد، والفصل المكاني في تركيب وضع النساء، إلا أنها تقدم عادة قراءة ضيقة جدًا للفضاء المكاني؛ حيث تعتبره مجرد مسافة أو شيئًا شفافًا و(ربما) خاليًا من النوع (Bondi, 2004). وفي الأعمال المبكرة في هذا التقليد، لم يكن هناك اهتمام كبير بالتباينات في علاقات النوع عبر الأماكن. ومع ذلك، كان هناك مكون تخطيطي مفيد جدًا في هذه الأدبيات يوضح جهود إعادة بناء المدينة بحيث تقلل التفاوت بين الجنسين وتدعم نوعية الحياة (Wekerle and Whitzman, 1995). وقد أدى كل من النجاح والإحباط في محاولات تطبيق بعض هذه الإصلاحات إلى إعادة اعتبار نقدية لحدود النسوية الليبرالية، والتوجه نحو تحليل مؤسسي كامل، يؤكد قول أيزنشتاين (1981) Eisenstein إن الحدود العملية والنظرية الليبرالية، غالبًا ما يكتشفها النسائيون الليبراليون بأنفسهم في الواقع.

وقد أعاد الجغرافيون النسائيون الاشتراكيون صياغة الفئات والنظرية الماركسية لتفسير علاقات الاعتماد المتبادل بين الجغرافيا

وعلاقات النوع والتنمية الاقتصادية في ظل الرأسمالية (انظر الجغرافيا الماركسية)؛ حيث يدور أحد الحوارات الرئيسية في الجغرافيا النسوية الاشتراكية حول مسألة تحديد أفضل طريقة لتفصيل تحليلات النوع والطبقة. وعلى أعلى مستويات التجريد، كانت المسألة تتداول في ضوء الأبوية والرأسمالية، والاستقلال النسبي للنظامين؛ حيث عمل الجغرافيون النسائيون الاشتراكيون في البداية على المقاييس المكانية الحضرية والإقليمية؛ إذ يقال إنها صيغة مجددة من النسوية الاشتراكية الأكثر إلحاحًا الآن على الآثار المادية لعولمة قوى الرأسمالية. وعلى النطاق الحضري، كان التركيز المبكر للجغرافيين النسائيين الأنجلوأمريكيين على الانفصال الاجتماعي والمكاني لأسر الضواحي عن العمل بأجر؛ إذ كان هذا يعتبر جوهريًا لإعادة إنتاج العمال يومًا بعد يوم وجيلًا بعد جيل، وتطور علاقات النوع «التقليدية» واستمرارها في المجتمعات الرأسمالية (MacKenzie and Rose, 1983). وفي ضوء الالتزام النسائي بالقوة، بُذلت جهود لقراءة هذه العمليات في ضوء مصطلحات غير وظيفية، وكإستراتيجيات لمواجهة آثار الاقتصاد الرأسمالي (قارن الوظيفية). إذ يقول ماك كينزي وروز: إن عزل النساء كزوجات في مواقع الضواحي نتج عن التأثير المشترك لإستراتيجيات أسر الطبقة العاملة والسياسات الحكومية وسلطة الذكور داخل الأسر واتحادات العمال. وكذلك كان الجغرافيون النسائيون الاشتراكيون متنبهين لطرق اختلاف علاقات النوع من مكان لآخر، وكيفية رسوخها داخل

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في أماكن معينة، والطرق التي تعكس، بل وتحدد جزئيًا، التغيرات الاقتصادية المحلية. وقد طَرح هذا القول على النطاق الحضري (Hanson and Pratt, 1995) والإقليمي (McDowell and Messey, 1984) والدولي (Pearson, 1986).

وبداية من أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ابتعد العديد من الجغرافيين النسائيين عن التركيز المطلق على النوع والنظم الطبقية، وانتقلوا إلى الاهتمام بجغرافيات الاختلاف الأكثر توسعًا (انظر الهوية والإدراك). حيث تزايد اهتمام الجغرافيين النسائيين بالاختلافات في بنية علاقات النوع بين الأجناس، والعرقيات، والأعمار، والقدرات، والأديان، والأنماط الجنسية، والقوميات؛ وبالعلاقات الاستغلالية بين النساء اللائي وُضعن بطرق متفاوتة على محاور الاختلاف المتعددة هذه (انظر التمييز ضد كبار السن، والعرقية، ورهاب الذات، والجنسية الغيرية، والسلالة، والعنصرية، والجنوسة)؛ وبالطرق التي ينظم بها تصنيف النوع وجود الرجال والنساء، بل والحيوانات، والسلع والأفكار، والكيانات الأخرى؛ فالنوع وسيلة قوية لتحييد الاختلاف. ومن ثم فقد بدءوا في الاعتماد على عدد كبير من النظريات الاجتماعية وخاصة الثقافية ـ التي تشمل التحليل النفسي، ما بعد الاستعمارية، ما بعد البنيوية، ونظرية الشذوذ الجنسي ـ وذلك من أجل التوصل لفهم كامل لكيفية تشكل وظهور علاقات النوع والهوية (انظر تكوين

الذات). وأدى هذا إلى إعادة تفكير جوهري في فئة النوع والاهتمام بالتناقضات والإمكانات الناتجة عن عدم الاستقرار الظاهري للنوع. ومع التركيز على تعدد تحديدات الهويات والأدائية، تحول التركيز من القيود المادية والمحددات المكانية، إلى الإمكانات المتاحة فيما وراء هذه القيود. وقد ورد تفصيل هذا في فكرة روز (Rose (1993 عن المكان المحير؛ إذ إن الإحساس بتعدد الطرق التي توضع بها في المكان وتناقضها، يولد إمكانات تزيد على أماكن وتقاليد الجنسية الغيرية المسيطرة (لمزيد من الأفكار عن طرق تشابك الأدائية والمكان، انظر أيضًا Gregson and Rose, 2000; Pratt, 2004). فقد كانت استعارات التعددية والحراك، والانسيابية، والتهجين، والارتباك، والأماكن المختلطة منتشرة جدًا في التسعينيات من القرن الماضى، بما في ذلك إعادة تنظير (Gibson-Graham (2006 [1996] للرأسمالية والعمليات الطبقية. وظهر قدر كبير من الكتابات عن التمثيل الثقافي النوعي، والذي وسَّع التركيز ليشمل الأماكن التخيلية والرمزية والجغرافيات التخيلية، والرؤية والترائي). وبدأ عدد صغير ولكنه متزايد من دراسات الذكورة (Berg and Longhurst, 2003) في الإشارة إلى ظهور مقاربة لعلاقات النوع، وذلك بصرف الانتباه بعيدًا عن النساء إلى شبكة أكبر من العلاقات الأبوية الغيرية؛ حيث أدى تأثير سياسات الهوية ونظريات ما بعد البنيوية إلى إعادة تركيز الاهتمام على الجنوسة ونطاق الجسد.

ومع ذلك، ظهرت خطوط تقسيم جديد بين الجغرافيين النسائيين؛ حيث لاحظ مونك (1994) Monk أن الاختلافات الوطنية بين الجغرافيين الأمريكيين والبريطانيين تناقصت عندما اتبع كلاهما هذه الاتجاهات الجديدة، ولكن الانقسامات بين الجغرافيين النسائيين الواقعين في شمال العالم وجنوبه SOUTH تزايدت، ويمثل هذا انقسامًا مؤسسيًا يعيد الانقسامات الجيوبوليتيكية بطرق مثيرة للمشكلات. وبحلول عام ٢٠٠٦، أعلن Ramon–Garcia, Simonsen and Vaiou أن السيطرة الأنجلوفونية داخل الجغرافيا النسوية المؤسسية لم تتحسن، بل على العكس، كانت تسير للأسوأ. وبحلول منتصف التسعينيات الماضية، كانت ردود الأفعال الحذرة على التركيز على الحراك السكاني والهوية والاختلاف تشير إلى الحاجة إلى إعادة تنشيط العلاقات مع الحركة النسوية الاجتماعية المتجددة.

وقد حدث هذا إلى حد بعيد، بحيث يمكن أن نطلق على نمط رابع من الجغرافيا النسوية مصطلح «الجغرافيا النسوية المستعرضة»؛ إذ ظهرت العلاقات في اتجاهات عديدة. ويراجع سيجر (Seager (2003b ثمار «كسر الحدود» داخل الإيكولوجيا السياسية النسوية وجغرافية الحيوان؛ حيث يتتبع المجال الأخير بنية القهر عبر النوع والجنس والطبقة والأنواع، ويكشف الفروض النوعية التي تبرز العلاقات الإنسانية بغير البشر، وما يعتبر كطبيعة. وتمت الاستفادة من دروس الحوارات حول الاختلاف في التسعينيات من القرن العشرين، حيث تتمثل السمة المميزة لتحليلات حقوق الحيوان

النسوية (مقارنة بتحليلات أنصار حقوق الحيوان «العامة») في الاتجاه نحو تنظير أخلاقيات الرعاية دون إزالة الاختلافات بين البشر وغير البشر. ويستمر الجغرافيون النسائيون في التركيز على الجسد، ولكنهم أكثر فعالية في تنظير الجسد على عدد من «النطاقات» والمواقع المؤسسية، خاصة بالنسبة إلى الاقتصاد (Wright, 1999a) والدولة. ويميل الجغرافيون النسائيون بصورة متزايدة إلى تطوير تحليلاتهم لتتخطى حدودهم الوطنية، وذلك لفهم العلاقات بين أنواع العمليات وأشكال الحياة فيما بين دول الشمال ودول الجنوب (Katz, 2001a; Nagar, Lawson, McDowell and Hanson, 2002; Pratt, 2004). وكجزء من هذا، يعيد الجغرافيون النسائيون اكتشاف الجيوبوليتيكا النقدية لتطوير سياسة أمنية تشمل الجسم المدني، وتقلل التركيز على أمن الدولة (Hyndman, 2005). وأصبحت أفكار الدولة والعنف؛ واغتصاب الرجال والنساء المدنيات وتعذيبهم كتقنيات للحرب؛ وإنتاج «الشبح» و«الحثالة» و«الإرهابي» كشخصيات للمراقبة والتجريم (Puar and Rai, 2002)؛ وإعادة فرض الذكورية وعسكرة الحياة اليومية؛ وتأثير السياسات الليبرالية الجديدة على تقسيم العمل حسب النوع على مستوى العالم؛ تمثل الموضوعات التي تسترعي الاهتمام العاجل في عالمنا المعاصر.

قراءات مقترحة:

Domosh and Seager (2001); Moss (2002); Nelson and Seager (2005); Pratt ((2004); Rose (1993); Sharp, Browne and Thien (2004).

الجغرافية النسوية

التركيز الموضوعي	المؤثرات النظرية	التركيز الجغرافي
وصف آثار التفاوت النوعي.	جغرافية الرفاهية، النسوية الليبرالية.	محددات المسافة والانفصال المكاني.

الجغرافيا النسوية الاشتراكية

التركيز الموضوعي	المؤثرات النظرية	التركيز الجغرافي
تفسير التفاوت، والعلاقات بين الرأسمالية والأبوية.	الماركسية، النسوية الاشتراكية.	الانفصال المكاني، رسوخ علاقات النوع في المكان.

جغرافيات الاختلاف النسوية

التركيز الموضوعي	المؤثرات النظرية	التركيز الجغرافي
بناء الهويات (الجنسية) الغيرية حسب النوع؛ الاختلافات بين النساء؛ النوع وبناء الطبيعة؛ الأبوية الغيرية وبناء الجيوبوليتيكا.	النظريات الثقافية، بعد البنيوية، بعد الاستعمارية، التحليلية النفسية، الشذوذية، والعنصرية النقدية.	الجغرافيات الجزئية للجسد، الهويات المتحركة، المسافة، الانفصال والمكان، الجغرافيات التخيلية، الاستعماريات وما بعد الاستعماريات، البيئة/الطبيعة.

الجغرافيات المستعرضة النسوية		
المواطنة، الهجرة، القومية، عبور القومية، إثنوجرافيات الدولة، التنمية، الإيكولوجيا السياسية، عنف الدولة، العلاقة بين شمال وجنوب العالم، الأشياء المادية، الإمكانات التقدمية لإعداد الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، الوجدان والعواطف.	نظريات عبور القومية، شبكات ودوائر العولمة والعلاقات المستعرضة، النظرية اللاتمثيلية، الإيكولوجيا السياسية، الاقتصاد السياسي، نظريات الوجدان.	الشبكات والدوائر العالمية، التركيز متعدد النطاقات ومتعدد المواقع على العلاقات، العلاقات والعمليات، بناء وتفكيك المقياس المكاني، حيز الاستثناء، الحدود وكسر الحدود، التجسيد والتواصل، التجريد.

الجغرافيات النسائية: مجالات الجغرافيا النسوية المتشابكة.

تشير الخصوبة الفعلية إلى السلوك الإنجابي أو إلى عدد المواليد أحياء. وبالإضافة إلى الوفيات والهجرة، تمثل الخصوبة الفعلية واحدة من المكونات الثلاثة لمعادلة التوازن، وبالتالي تمارس تأثيرًا مهمًا على نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم (انظر الديموغرافيا). ولكن على عكس كل من الوفيات والمرض، اللذين كانا موضع اهتمام طويل في **الجغرافيا الطبية وجغرافيات الصحة والرعاية الطبية**، والهجرة التي دُرست كذلك في **جغرافية السكان**، لا تزال الخصوبة الفعلية (والخصوبة النظرية) تحظيان باهتمام قليل في الجغرافيا (Boyle, 2003)، وذلك بالرغم من بعض الاتجاهات مثل ظهور معدلات نمو السكان السالبة الناتجة عن انخفاض الخصوبة الفعلية، وتزايد أشكال الأسر المعيشية المعقدة، وتزايد التركيز على التكاثر الاجتماعي في النظام.

وتستغل بحوث التباينات الجغرافية في الخصوبة الفعلية نوعين من المقاييس؛ حيث تركز مقاييس الفترة على الأحداث التي تحدث بين تاريخي البداية والنهاية، وتشمل معدل المواليد الخام (عدد المواليد في السنة لكل ألف نسمة من السكان). بينما تركز مقاييس الجيل على الأحداث التي تحدث لمجموعة معينة من الأفراد، مثل الأفراد الذين ولدوا أو تزوجوا في السنة نفسها، وتشمل معدل الخصوبة الكلي، الذي يمثل عدد المواليد أحياء الذي تتوقعه المرأة التي يبلغ

عمرها الآن ١٥ سنة عند وصولها سن ٤٩ سنة، بافتراض أن معدلات الخصوبة العمرية الخاصة الحالية تظل ثابتة؛ حيث أثارت حقيقة أن عددًا كبيرًا من الدول يحقق معدلات خصوبة كلية أدنى من مستوى الإحلال (٢،١)، جدلاً حول الخصوبة **والانتقال الديموجرافي** بصفة خاصة، والدور المتغير **للأطفال** والبالغين في المجتمع بصفة عامة (Greenhalgh, 1995; Waldorf and Franklin, 2002).

وتستكشف بحوث سياسة الإنجاب **الخطابات** المحيطة بتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، وحركات الحقوق الإنجابية، خاصة من حيث تأثيرها على توصيات السياسات من اجتماعات مختلفة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والطبيعة الجغرافية **للبنى الاجتماعية** المحيطة، مثل حمل المراهقات، وولادة الأطفال، ووفيات الأمومة (Fernandez-Kelly, 1994; Grimes, 1999; Underhill-Sem, 2001).

قراءات مقترحة:

Bongaarts (2002); Boyle (2003).

إقطاع **feudalism**

يستخدم هذا المصطلح في تحليل المجتمعات قبل الرأسمالية، خاصة المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى، وكذلك اليابان

تحت حكم أمراء الحرب من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر. ويوجد عدد كبير من المعاني لهذا المصطلح، حيث يتراوح من التركيز القانوني على الالتزامات العسكرية المفروضة من خلال مفهوم الإقطاعية إلى توصيف سياسي واقتصادي جوهري أكثر شمولًا للنظام الإقطاعي كنمط إنتاج أو تشكيل اجتماعي خاص. ويرجع توسع نطاق هذا التعريف إلى تزايد الاهتمام بالتاريخ المقارن، وخاصة دراسات العلاقات المتغيرة جغرافيًا بين انحطاط الإقطاع وصعود الرأسمالية. ولكن هذا أيضًا أثار الخوف من أنه خارج التاريخ والجغرافيا التاريخية. يبدو أن «الإقطاع» قد أصبح مصطلحًا عامًا يشير إلى كل شيء تقريبًا في العصر قبل الحديث؛ كما لو كانت كل العلاقات المجتمعية، واقتصاد العصور الوسطى وسياستها، يمكن تعريفها ببساطة من خلال هذا التعريف القانوني الذي يصف عمل ملاك الأراضي الذين يجمعون الفائض من خلال نوع من فرض الحماية العسكرية (Harvey, 2003b). وقد أصبح هذا الأفق معقدًا بسبب التحليلات الحديثة التي تدّعي وجود إقطاع متنامٍ داخل الحداثة، وذلك كنوع من «حداثة العصور الوسطى» المبنية على توليفة معينة من الإقطاعية والحرية وإنتاج السيادة المجزأة والمتنافسة المرتبطة بالتقدم العنيف لليبرالية الجديدة في كل من شمال العالم.

ويشمل الإقطاع بمعناه التقليدي مجموعتين اجتماعيتين متميزتين؛ حيث تتمثل المجموعة الأولى في «المنتجين المباشرين» (القرويين

عامة) الذين يحافظون على الوصول المباشر غير السوقي لوسائل الإنتاج (الأرض والأدوات والبذور والماشية)، بالرغم من أنهم قد لا يملكونها (خاصة الأرض). وتخضع هذه المجموعة للسيطرة السياسية القانونية للمجموعة الثانية المتمثلة في «المتفوقين اجتماعيًا»، الذين يشكّلون نظامًا هرميًا للمكانة يرأسه ملك أو سيد (انظر السُلطة السيادية). وفي النهاية يملك السيد الأرض، ولكن حيازة الأرض تكون في الواقع لا مركزية من خلال منح الأرض إلى مُلاك إقطاعيين في مقابل مساندتهم السياسية والعسكرية. وفي مثل هذا النظام، لا تُعرف علاقات الإنتاج الاجتماعية من خلال الأسواق أساسًا، كما في الرأسمالية، وتختلف الوسائل التي يستخرج من خلالها الفائض من المنتجين عن نظم أخرى مثل الاسترقاق.

وتتمثل العلاقات الاجتماعية الأساسية في النظام الإقطاعي الأوروبي في الإقطاعية والعبودية؛ حيث كانت الإقطاعية تمثل علاقة بين النخب «يحوز» من خلالها التابع (الإقطاعي) الأرض «الإقطاعية fief» (وأصلها اللاتيني feodum، ومن ثم الإقطاع feudalism)، ولا يملكها، وذلك عن طريق المالك السيدّ في النهاية، ويكون هذا في مقابل الخدمة العسكرية التي يحتاجها السيد. وكان هؤلاء الإقطاعيون التابعون للسيد عبارة عن كبار الحائزين، وكانوا يقومون بدورهم فى إعادة إقطاع حيازاتهم للحصول على الخدمات العسكرية الخاصة بهم. وهكذا ظهر هيكل هرمي من الحائزين الإقطاعيين

المسيطرين على عقارات من مختلف الأحجام، وتتكون من مناطق ذات ولاية قضائية تسمى العزب manors، وذلك فيما يصفه آندرسون Anderson (1974, pp. 148 -9) بالتجزئة المعقدة للسيادة.

وكانت العبودية تمثل الخضوع القانوني من جانب الحائزين القرويين للمالك من خلال ولايته القضائية على العزبة، والتي كان الحائزون غير الأحرار يعتبرون جزءًا منها قانونًا. وكان الحائزون القرويون التابعون يحوزون الأرض من سيدهم، في مقابل توليفات مختلفة من الخدمات العينية، خاصة خدمات العمل في أرض السيد الخاصة به داخل العزبة (الممتلكات الخاصة) والريع النقدي. ومكّنت التبعية القانونية للحائزين القرويين السادة الإقطاعيين من الحصول من الحائزين على ريع أعلى من السوق، وفرض مجموعة من الاستحقاقات والابتزاز، منها فرض رسوم على الوفاة وتصاريح الزواج والهجرة أو إنتاج الخمور؛ حيث كان يفرض على الحائزين القرويين غرامات في محكمة العزبة إذا تمت هذه الأنشطة دون التصاريح المناسبة، وكانت المحاكم تمارس أيضًا قدرًا من التنظيم الأخلاقي.

وكان مستوى الريع والرسوم الأخرى يتحدد أساسًا حسب متطلبات دخول السادة وليس حسب قوى السوق، بالرغم من أن هؤلاء السادة استفادوا من قوى السوق عندما جعل النمو السكاني الأرض أكثر ندرة من العمل. وكانت متطلبات الدخل الأميرية، تزداد

بصورة مستمرة مع تنافس السادة على المكانة السياسية من خلال الاستهلاك الترفي. ونظرًا لأن السادة الإقطاعيين كانوا يستطيعون زيادة دخلهم من تكثيف استخراج الفائض، كانوا لا يهتمون نسبيًا بالابتكارات التي تزيد الإنتاجية الزراعية. وهذه الادعاءات لها مضامين مهمة بالنسبة للقيمة التفسيرية لجغرافية العزب (حجم وتجزئة العقارات، والطبيعة الأميرية)، وصراع السيد والحائز في تفسير التباينات الجغرافية في الكثافة السكانية، والنظم الزراعية والإنتاجية، ومستويات المعيشة (Hilton, 1973; Hallam, 1989; Campbell, 1990, 1991; Dyer, 1993). ومع تزايد استخراج السادة للفائض، ونمو سكان أوروبا في العصور الوسطى (لأسباب غير مفهومة جيدًا حتى الآن)، أبدى المجتمع الإقطاعي اتجاهات معينة نحو الأزمات؛ لأن عملية إزالة الفائض فشلت في تحقيق أية تغذية راجعة مهمة للقدرة الإنتاجية للزراعة من خلال الاستثمار. فكان حدوث أزمة إعادة إنتاج اجتماعي أمرًا حتميًا لأن:

(١) الإنتاج للسوق وحافز المنافسة أثرا على قطاع ضيق جدًا فقط من الاقتصاد.

(٢) الإنتاج الزراعي والصناعي كانا يعتمدان على وحدة الأسرة المعيشية، وكانت أرباح المشروعات القروية والحرفية الصغيرة يستولي غليها ملاك الأراضي والمرابون.

(٣) البنية الاجتماعية وعادات نبلاء الأراضي، لم تسمح بالتراكم للاستثمار لتوسيع الإنتاج (Hilton, 1985).

ويعتبر عمل هيلتون من الأعمال المهمة التي تُظهر أن المدن والتجارة كانتا مكملتين للاقتصادات الإقطاعية، وليس «الجزر غير الإقطاعية في البحار الإقطاعية»، والعوامل الخارجية التي قوضت العلاقات الاجتماعية الإقطاعية (قارن نظرية بيرنيه). ولكن الدراسات الحديثة أولت اهتمامًا أكبر بمدى التحول التجاري في الاقتصادات الزراعية في العصور الوسطي وتأثيره على جغرافيات العزبة (Power and Campbell, 1992; Campbell, 1995).

و بينما لا يزال الحوار مستمرًا حول أهمية الإفراط في استخراج الفائض بالنسبة للتراجع الزراعي في العصور الوسطى، والضعف الإيكولوجي (انظر نظرية بوستان)، كان هناك تحرك عام نحو تنظيرات أكثر تقدمًا توسِّع تحليل المجتمع الإقطاعي خارج علاقات الملكية؛ حيث توجه اهتمامًا أكبر للتراكم والتباين داخل طبقة المنتجين المباشرين (Poos, 1991; Razi and Smith, 1996a). وقد أدت التطورات المهمة في التقنيات الاجتماعية، إلى تغيير تشكيل البنية الجغرافية للمجتمع الإقطاعي. وبمرور الوقت، أصبحت المكانة تتجسد في الممتلكات وليس العلاقات الشخصية. وظهرت مكوِّنات جغرافية المهمة من هذا التحول، بما في ذلك تقنيات قانونية ومالية وإدارية جديدة للسيطرة على الزمان والفضاء المكاني (;Bean, 1989

(Biddick, 1990; Clanchy, 1993). وأخيرًا، هناك بعض جوانب الاستمرارية الاجتماعية المحددة عبر التحول الإقطاعي الرأسمالي، خاصة في عمل النظم الديموجرافية الجغرافية والثقافية، والتي حظيت باهتمام كبير (Poos, 1991; McIntosh, 1998).

قراءات مقترحة:

Brown (1974); Dodgshon (1987); Reynolds (1994).

نظام حقلي field system

يشير إلى الحقول وعناصر الموارد الزراعية الأخرى لدى جماعة بشرية أو مجتمعات، والتي يمكن اعتبار أنها تعمل كنظام زراعي واجتماعي (Gray, 1915; Dodgshon, 1980). وباستخدام معنى أكثر تحديدًا، يُمكن تطبيق هذا المصطلح على الأنماط المبكرة لحيازة الأرض وتربية الحيوان التي حولت مجموعات من المزارعين إلى مجتمعات ذات مصالح متبادلة أو مشتركة من خلال استخدامها للموارد الأرضية. وفي دراسات الجغرافيا التاريخية لأوروبا، كان هناك اهتمام خاص بالأسلوب الذي أخذ من خلاله اختلاط الأراضي بين حائزي الأراضي شكل الشرائط الطولية؛ حيث تتمثل إحدى الأفكار الشائعة في تفسير مثل هذه النظم في مدى امتلاك هذه النظم لأنظمة منظمة اجتماعيًا لزراعة المحاصيل، أو في

درجة امتلاك المزارعين لحقوق مشتركة في الأراضي المزروعة بعد الحصاد. وكان تحليل مثل هذه النظم يرتبط أيضًا بطبيعة حيازة الأرض ومدى انتشار الملكية الفردية للأرض. ويحيط الجدل بمدى سبق النظم المجتمعية للحيازة، والنظم الحقلية المرتبطة بها، لتلك النظم القائمة على الحقول المحاطة بأسيجة والمملوكة ملكية فردية مطلقة. وعند تناول النظام الحقلي المفتوح open field systems، يمكن أن ينصب الاهتمام على طريقة توزيع الحيازات الفردية أو قطع الأرض على حقول أكبر تخضع لممارسات زراعة المحاصيل المبنية على قواعد تحددت داخليًا بواسطة المزارعين أنفسهم، أو فرضت عن طريق جهات خارجية مثل ملاك الأراضي، أو تشكلت كوسيلة لتقليل المُخاطرة لضمان أن يكون لدى المزارعين أراضٍ مزروعة بمحاصيل مختلفة في أنواع تربة مختلفة، أو ما إذا كانت غير متوافقة مع الإدارة الزراعية الفعالة والكفؤة؛ حيث شكلت هذه النظم أساس الحوار في الاقتصاد السياسي حول منافع الأفراد من الحيازة المجتمعية. وقد لعب الجدل حول تسييج نظم الحقول المفتوحة وتحويلها إلى حقول مسيّجة، وما ارتبط بها من المزارع المستقلة المنتشرة التي تدار دون الرجوع إلى القواعد والتنظيمات الاجتماعية، دورًا بارزًا في توقيت الثورة الزراعية (Allen, 1992). وركّز باحثون آخرون على الآثار الاجتماعية المفترضة التي كان يمكن أن تترتب على التسييج، وكيف أن إلغاء الوصول إلى أراضي الرعي المجتمعية، والتقاط فضلات ما بعد الحصاد، والحق في جمع الوقود، والمواد الغذائية الأخرى

من الأراضي المشتركة، قد حول صغار الحائزين إلى طبقة عاملة (بروليتاريا) ريفية (Neeson, 1993).

- قراءات مقترحة:

Neeson (1993).

عمل ميداني **fieldwork**

وسيلة لجمع المعلومات تجعل الباحث في حالة اتصال مباشر بالعالم الحقيقي. فبمجرد أن استقر في افتراض التنوير أن «الحقيقة reality» كانت موجودة دائمًا ومتاحة للإدراك المباشر، تزايد الاعتراف بالعمل الميداني كنمط تعلّم أكثر تعقيدًا يوفر المعرفة الموقفية عن الناس والعمليات والأماكن. وبينما يمكن اعتبار مثل هذا المنظور معوِّقًا في المقاربات الوضعية في بحوث الجغرافيا البشرية التي تحاول أن تحيِّد الباحث وتتطلع إلى التعميمات الإحصائية، يعترف الكثيرون الآن بقوة الانعكاسية الذاتية، والطبيعة الجزئية، بالضرورة للمعلومات التي يتم جمعها. ولا يزال هذان النمطان من الدراسة موجودين في العمل الميداني، ويمكن أن تكون التوترات المعرفية بينهما محبطة (Sundberg, 2003) وانظر أيضًا نظرية المعرفة).

والبحث الميداني له تاريخ طويل في الجغرافيا البشرية. فمنذ القِدم كان الكثير منه يرتبط بالمشروعات الإمبريالية، وكان يتضمن

الاستكشاف وإعداد الخرائط والتصنيف العلمي للموارد الحيوانية والنباتية والمعدنية والبشرية. ولكن العمل الميداني يعتبر أيضًا وسيلة لدراسة العلاقات بين الناس وبيئاتهم، والممارسات الاجتماعية المادية لصنع المكان، وإنتاج الطبيعة، وترسبات هذه العلاقات في الجغرافيات التاريخية المتنوعة. وفي هذا الصدد كان للعمل الميداني علاقة أكثر غموضًا وجدلًا بالعلم، حيث وضع المعرفة بالملاحظة في مواجهة المعرفة النظرية، وأحيانًا كان يتحدى طرق المعرفة المتلقاة (Driver, 2000). وتشمل أشكاله المتعددة تقليد «العمل الجاد stout boots» في الجغرافيا البريطانية، والجغرافيا الثقافية عند كارل زاور (ساور) في الولايات المتحدة (Delyser and Starrs, 2001; Withers and Finnegan, 2003). ونظرًا لتطوره من تقليد التاريخ الطبيعي؛ حيث كانت الأدلة المادية تُجمع من البيئة وفيها، يركز هذا النوع من العمل الميداني على أشكال اللاندسكيب كدليل على الوجود الإنساني المتباين، والمتتابع، وغير المتساوي؛ ويبحث عن العلاقات والأنماط في إنتاجها واستمرارها. وتكمن جذور العديد من الأساليب الحقلية المرتبطة بهذه التقاليد في الملاحظة، ولكن التسليم بالرؤية والاعتماد على «نقاط تميز vantage points» غير واضحة تعرض لنقد شديد باعتباره ذكوريًا، وذلك لأن دعاوى الموضوعية تعتمد على درجات هرمية غير مستقرة، وملاحظين منفصلين، وتباعد يفترض أنه مناسب لكشف الأبعاد الخفية للمشهد (Barnes and Gregory,

(1997b; Rose, 1997b; Sundberg, 2003). وفي ظل مثل هذه القيود والمحددات الأخرى للمقاربات التقليدية في العمل الميداني ـ والتي تشمل طبيعتها المهمة، والفروض غير القابلة للاستمرار والمتعلقة بالتمييز بين الطبيعة والثقافة، والاتجاه نحو التركيز على أشكال الأدلة المنظورة بدلًا من تلك الأكثر ديناميكية وترابطًا وخلافًا ـ طوَّر العديد من ممارسي العمل الميداني موقفًا أكثر انتقادًا من أعمالهم. وكان الجغرافيون النسائيون (انظر الجغرافيات النسوية) أساسيين في هذا التدخل؛ حيث درسوا سياسة التمثيل التي تتخلل العمل الميداني، ودققوا في علاقات السلطة غير المتساوية التي تساندها، وأخضعوا ادعاءاتها المعرفية للبحث (Rose, 1993; Professional Geographer, 1994; Sundberg, 2003).

ويثير القيام بالعمل الميداني من هذا النوع مسألة ما الذي يُكوِّن الميدان. فالميدان ـ كما يذكرنا فيلكس درايفر Felix Driver (2000، p. 67) ـ «ليس مجرد «مكان» فحسب، ولكنه ينتج ويعاد إنتاجه من خلال كل من الحركة المادية عبر المشهد، وأنواع أخرى من العمل الثقافي في مجموعة من المواقع». وكذلك فإن أثر الممارسات الاستطرادية والمكانية التي تميزه كموقع للبحث «يعتبر مصطنعًا بالضرورة بسبب انفصاله عن الفضاء المكاني الجغرافي ومرور الزمان» (Katz, 1994, p. 67). وتتشكل هذه الفروق وأنواع المعرفة المشتقة منها من خلال ممارسات مُجسدة مثل السفر، والإقامة،

والزيارة، والحوار، والملاحظة، والطعام، والشم، والسماع، ومختلف أشكال تمثيل الذات؛ أي أن الميدان والباحث الميداني عبارة عن مركبين مشتركين، وتعكس المعرفة الناتجة بينهما مادية هذه العلاقة وقابليتها للتحول. وقد تناول الدارسون المفاهيم المختلفة والمتعددة للحركة بين الميادين ـ تكوين موقع الميدان ـ وطرق تكوين الموقع، وأنواع المعرفة الناتجة فيه بالميدان العلمي للباحث، ومظاهر السلطة غير المتساوية التي تنشط ويمكن أن تريك التفسيرات المتعددة ـ المكانية واللغوية والعملية ـ للعمل الميداني. وتؤثر مسائل السلطة على أشياء مثل التفاوض على الوصول للموارد، وما إذا كان يمكن إجراء البحث في مناطق الصراع والعنف، وكيف يمكن ذلك، وتحديد ما لا يمكن قوله وفهم معنى الصمت، وعرض الباحث لنفسه في «الميدان» وميدان جمهور الباحث.

وتعتبر منهجية العمل الميداني واسعة وانتقائية، وتشمل إستراتيجيات كمية وكيفية لجمع البيانات. وبينما يرتبط العمل الميداني عادة بمنهجيات دراسة الحالة، والبحث الإثنوجرافى، إلا أنه يشمل أيضًا البحث المسحي، ودراسات الملاحظة الواسعة، وإعداد الخرائط، وأساليب القياس. وتشمل أساليب البحث المرتبطة بالعمل الميداني في الجغرافيا البشرية كل أساليب الملاحظة الميدانية، مثل الملاحظة بالمشاركة، وتقييم المشهد وملاحظة الموقع، والأساليب الشفهية مثل المحادثة العارضة، والمقابلات الموجهة أو غير الموجهة، والتواريخ الشفهية، والسير الذاتية البيئية، وأساليب المسح والتعداد (انظر

تحليل المسوح)، والبحث عن السجلات وجمعها وفرزها وتصنيفها وتفسيرها، سواء كانت في الموقع أو المكان أو الأرشيف، وأنشطة القياس وإعداد الخرائط؛ وتوثيق ما تمت ملاحظته وتجربته بعدة طرق تشمل وسائل الكتابة، والتصوير، والخرائط، والوسائل السمعية والفنية. وقد تناولت الاستكشافات الحديثة للعمل الميداني قضايا مثل تجسيد العمل الميداني (انظر الجسد)، واصطحاب مرافقين في الميدان، والعلاقات الجنسية في الميدان، والأخلاقيات ومضامين عدم الأمانة، وإساءة التمثيل في العمل الميداني. وكما تشير هذه الاهتمامات، ينتج العمل الميداني المعرفة التي تكون سياقية بصورة واضحة، وترتكز صحتها على كل من هذا الاعتراف وعلى الانعكاسية المنظمة التي تمكن الباحثين من عرض تجاربهم وتمحيص نتائجها.

قراءات مقترحة:

Geographical Review (2001); The Professional Geographer (1994); Singapore Journal of Tropical Geography (2003); Wolf (1995).

الفيلم film

الفيلم عبارة عن تقنية مكانية بطبيعتها؛ حيث يتم من خلالها إعادة تركيب أجزاء من صور وأصوات من مختلف الأزمنة والأمكنة،

ثم نقلها إلى الجمهور في مختلف الأماكن. ويمكن دراسته كتمثيل ثقافي متحرك، أو تجمع عام (في السينما أو المسرح)، أو فرصة سياسية، أو نمط حوكمة وكنشاط اقتصادي. وتتداخل حدود الفيلم الآن مع التليفزيون والفيديو والموسيقى وثقافة حدائق الترفيه.

ويركز الكثير من تحليل الأفلام على الفيلم نفسه - مثل بنية الرواية، والسياق، ولقطات الكاميرا - ويمكن أن يكون وسيلة لدراسة كيف يمكن التعبير عن التفاهمات الاجتماعية والجيوبوليتيكية السائدة وإنتاجها ونقلها ومقاومتها. وعلى سبيل المثال، كانت الأفلام الأمريكية السوداء في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، تفسر على أنها تعبير عن القلق الجيوبوليتيكي والاجتماعي من الحرب النووية وهجرة الأمريكيين الأفارقة الجنوبيين إلى المدن الشمالية، والعلاقات بين الرجال والنساء؛ حيث تعبر الجغرافيات الواردة في الأفلام السوداء (مثل المدينة المظلمة والشريرة the dark and foreboding city) عن مثل هذا القلق وتثيره (Farish, 2005). أو بعبارة أخرى، يمكن أن يكون الفيلم وسيلة للسفر عبر العوالم المختلفة ووضعها بجوار بعضها، وتقطيع الروايات السائدة عن المكان، باعتباره أحد أنماط الرواية ورؤية المكان؛ حيث يقيِّم تيلور (Taylor 2000) الطرق التي اعتمد من خلالها فيلم «نادي كولبورو The Coolboroo Club» وهو فيلم أنتج عن مجتمع نيونجاه في بيرث Perth's Nyungah وهو مجتمع للسكان المحليين الذين كانوا ممنوعين

من دخول المنطقة الحضرية المركزية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ـ على ذكريات السكان المحليين لاستكمال وتقطيع التاريخ الأبيض المسيطر لبيرث «المشمسة». ونظرًا لأن الفيلم يمثل وسيلة جيدة للتفكير في المعاني الاجتماعية المسيطرة والمقاومة، فإنه يمكن أن يكون أداة تربوية ممتازة؛ فقد خصصت «مجلة جغرافية أمريكا اللاتينية» جزءًا كبيرًا لمراجعات الأفلام لهذا الغرض عام ٢٠٠٥، ويرصد كريسويل (2000) Cresswell استخدامه لفيلم السقوط لإثارة مناقشة دراسية صاخبة عن المقاومة.

ويعتبر الفيلم أكبر من مجرد وسيط آخر للرواية؛ إذ إن التقليد الطويل من النقد الثقافي وأفلام الرواد، يثيران دعاوى كبيرة عن قدرة الفيلم على تحفيز تجارب الأحاسيس الجديدة وإنتاج الفكر النقدي. وتمثل اللقطات القريبة، والمتعارضة، والحركة البطيئة، والمؤثرات الصوتية، وتركيب الصور الذي يجمع بين البعيد والقريب، والحاضر والماضي، والأماكن المنفصلة عادة، بعض الأساليب السينمائية التي يمكن استخدامها من أجل تشويه نظام أو إعادة تنظيم الزمان والمكان، وإحداث صدمة للمشاعر. وقام والتر بنيامين (1978) Walter Benjamin بتنظير قدرة الفيلم على عدم تطبيع العلاقات الاجتماعية والفضاء المكاني الاجتماعي؛ وكتب ديلوز (2001) Deleuze عن قدرة المواقف «البصرية البحتة» في الأفلام (خاصة الواقعية الجديدة) على تحرير المشاهد من مفاهيم السبب والنتيجة الخطية، ووضع الحواس في علاقة جديدة مع الزمان

والفكر. ويرسم هذان المنظران روابط بين الفيلم والمدينة؛ أي المدينة الحديثة في حالة المنظر الأول، والتمزق الذي فرضته المدن الأوروبية المدمرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية في حالة المنظر الثاني. ولم يقتصر الأمر على المنظِّرين الذين أدركوا الإمكانات التحويلية للفيلم؛ إذ يقول أولوند (Olund 2006) إن المصلحين الحضريين في أمريكا في أوائل القرن العشرين، اعتنقوا بعض الأفكار المشابهة عن الطرق التي تؤثر بها الأفلام على الإدراك الحسي، واعترفوا بالفيلم كأداة قوية للحكم، وخاصة لاستيعاب المهاجرين في تقاليد الطبقة الوسطى للون الأبيض.

ويقول آتكن وزون إن الجغرافيين تأخروا في إجراء دراسة جادة للفيلم، وذلك بسبب «التركيز التقليدي للجغرافيين على الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية؛ حيث يخضع التمثيل للحقيقة المادية» (1994، ص 5). وبالرغم من هذا، هناك فرص كبيرة لاستكشاف التفاعل بين العروض الفيلمية والأماكن الحقيقية. فبعد تحليل صناعة الأفلام النيجيرية، يقول مارستون ووودوارد وجونز Marston, Woodward and Jones (2007) إن الجماليات المميزة لأفلام «نوليوود Nollywood» (الحلقات الطويلة ذات الحوارات المستفيضة والمكررة، مع قلة الحركة أو انعدامها)، ظهرت نتيجة الأوضاع المادية المحلية مثل الميزانيات الصغيرة، وأخذ اللقطات السريعة، والأطقم الصغيرة، والاعتماد على المواقع المتاحة سلفًا.

وفي الوقت نفسه، يترتب على العرض الفيلمي نتائج مادية؛ إذ يقال إن التصوير السلبي لقلب المدينة في أفلام هوليووود فيما بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى ظهور توجه شعبي في الولايات المتحدة نحو إزالة مجاورات قلب المدينة وإعادة الهيكلة الحضرية؛ إذ إن فيلم الحي الصيني - وهو بمثابة تمثيل خيالي للفساد السياسي، والحقد الشخصي، والتطور الرأسمالي، وسياسة المياه في لوس أنجلوس - أصبح الآن يعتبر وينشر «كحقيقة» تاريخية بالنسبة للجماعات البيئية التي ترغب في وقف مقترحات السدود المعاصرة - وهاتان الحالتان الدراسيتان موجودتان في (Sheil and Fitzmaurice, 2001). وأثار فيلم هوليوود «المصيدة Entrapment» ضجة في ماليزيا عندما ظهر في عام ١٩٩٩، وذلك لأن صور أبراج بتروناس Petronas Towers في كوالالمبور كانت مقترنة بصور بلدات فقيرة بعيدة، بما يوحي بأن الجغرافيتين تقعان جنبًا إلى جنب. وكان هذا يتعارض مع الانطباع الذي كان أنصار المدينة يروجون له، وهو أن كوالالمبور، مدينة «عالمية» حديثة نظيفة؛ حيث اشتكى وزير الإعلام الحكومي من أن «العالم كله سيعتقد أن المشاهد التي رآها في الفيلم ... حقيقية» (مذكور في Bunnell, 2004, p. 300). وبعبارة أخرى، فإن الأفلام الشعبية يمكن أن تُحدث آثارًا رسمية وغير رسمية على السياحة، وذلك عندما يبحث المعجبون المقدرون عن المواقع المستخدمة في مشاهد الفيلم. وتعتبر صناعة الأفلام نشاطًا اقتصاديًا كبيرًا في مدن

عديدة، مثل لوس انجلوس (Scott, 2005a) ومومباي وهونج كونج، وفي مدن أخرى أيضًا، سواء كموقع للإنتاج أو لمهرجانات الأفلام. وأصبحت جغرافيات إنتاج الأفلام وعرضها معقدة بصورة متزايدة: إذ إن الطبيعة العابرة للقوميات للعديد من المنتجين، تعقد الحوارات حول السينمات «الوطنية» غير الهوليوودية (Acland, 2003)؛ وتظهر مجتمعات الشتات طلبًا على الأفلام المنتجة خارج الولايات المتحدة، بينما يلغي الاعتماد الكبير لصناعة الترفيه الأمريكية على الأسواق الدولية، الفروض المبسطة عن نشر الثقافة الأمريكية على المستوى العالمي في اتجاه واحد.

وتعتبر السينما ذاتها المكان العام؛ إذ يقول البعض إنها كانت مهمة جدًا للنساء والمهاجرين في المدن الأمريكية في أوائل القرن العشرين؛ وتعتبرها هانسن موقعًا لتكوين المكان العام المضاد. وقد تغير الكثير من هذا مع التقنيات الجديدة للأفلام المنزلية وأقراص الفيديو الرقمية (DVDs)، ولكن هانسن (1995) Hansen كانت ترفض اعتبار أن هذه التقنيات الجديدة ستؤدي ببساطة إلى تراجع السينما كمكان عام مضاد؛ حيث كانت ترى أن مشاهدي الأفلام الحاليين، الذين تعودوا الآن على التحكم فيما يشاهدونه بالمنزل، أصبحوا أكثر نشاطًا مما كانوا عليه في فترة هوليوود التقليدية لمشاهدة الأفلام. فمن المؤكد أن الأوضاع المادية لمشاهدة الأفلام تتغير؛ فقد كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الشاشات المركبة، مع انخفاض في عدد

المسارح في الوقت نفسه في أمريكا الشمالية طوال التسعينيات الماضية، مما يعكس تزايد بناء التسهيلات ذات الشاشات المتعددة، والتي كانت تقع عادة في الضواحي؛ حيث توفر أماكن التسهيلات الجديدة متعددة الشاشات توقيتات وأماكن مختلفة لمشاهدة الأفلام (Acland, 2003).

والفيلم (الفيديو) ليس هدفًا في حد ذاته، ولكنه مجرد وسيلة للتحليل؛ حيث يستدعي بريك (Pryke 2002، p. 473) فكرة ليفيبفر عن تحليل الإيقاع لتقديم عرضه السمعي والبصري لإعادة التطوير الحضري لميدان بوتسدامر Potsdamer Platz في برلين.

http://www.open.au.uk/socialsciences/geography/research/berlin/.

وقد أثارت الاهتمامات بالأداء والحياة التي تتخطى الخطاب (انظر النظرية اللاتمثيلية)، مزيدًا من الاهتمام باستخدام الفيلم والفيديو كوسيلة للعرض، وأصبحت المجلات الإليكترونية مثل ACME تسمح الآن بدمج النص والفيديو (Pratt and Kirby, 2003). وأصبح تعلم الوسائط وإنتاج الأفلام، إستراتيجية منهجية مفيدة في بحوث الفعل والمشاركة.

قراءات مقترحة:

Atkin and Zonn (1994); Cresswell and Dixon (2002); Scott (2005); Shiel and Fitzmaurice (2001).

ترشيح filtering

يشير إلى العملية التي تنخفض بها قيمة السكن ومكانته بمرور الـزمـن، بينما تحصل الأسـر على مساكن مرتفعة الجـودة بصورة متزايدة؛ حيث تركز النظرية على دور قوى السوق، وتحدد العوامل المثيرة للتغيرات في توزيع الإسكان. وتشمل الأدبيات تعديلات عديدة في نماذج الترشيح (Gálster, 1996) وكذلك انتقادات قوية للعنصر المعياري في نظرية الترشيح التي تميل إلى إضفاء الشرعية على مقاربات الحرية الاقتصادية في عرض الإسكان؛ حيث يتوقع أن يتيح طلب الأسر الغنية على الإسكان الجديد فرصة للإسكان الأفضل للمجموعات منخفضة الدخل (Gray and Boddy, 1979).

قراءات مقترحة:

Gray and Boddy (1979).

استبعاد مالي financial exclusion

عبارة عن العملية التي يتم من خلالها استبعاد أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط بصورة مباشرة وغير مباشرة من نظام التمويل الرسمي، وعدم وصولهم إلى خدمات التمويل الفردية الأساسية (انظر أيضًا **النقود والتمويل**). ويلعب الاستبعاد المالي دورًا نشطًا في الإنتاج الجغرافي للفقر؛ لأن الذين يمرون بصعوبات في الوصول

إلى خدمات التمويل الرسمية، يميلون إلى الانتماء إلى الجماعات الاجتماعية المتضررة التي تعاني أشكالًا متعددة من الحرمان الاجتماعي (Leyshon and Thrift, 1997).

ويعتبر الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية في المجتمعات المعاصرة أمرًا مهمًا؛ لأن العديد من الصفقات الاقتصادية يتم الآن من خلال مؤسسات مالية عن طريق التحويلات المباشرة بين الحسابات. ودون الوصول إلى النظام المالي، قد يجد العديد من الأفراد والأسر أن دفع الفواتير أكثر صعوبة وتكلفة، في حين أن عدم الوصول إلى منتجات مثل التأمين يضيع عليهم فرصة الحماية ضد المخاطر. وبهذا المعنى فإن الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية بسعر تنافسي، قد يكون مؤشرًا على «المواطنة المالية». ففي مناطق شاسعة من العالم النامي، قد تفتقد غالبية السكان المواطنة المالية، بينما يُقدر في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن حوالي ١٠٪ من السكان مستبعدون ماليًا (انظر **المواطنة**).

وتعتبر عملية الاستبعاد المالي ناتجة عن انتشار أوسع لسوق الخدمات المالية الفردية. وتُصنف التقنيات الاجتماعية مثل نظم درجات الائتمان ـ العُملاء ـ إلى كبار وصغار نيابة عن المؤسسات المالية؛ حيث تتكون الأسواق المالية الأولية من أفراد وأسر يتمتعون بخصائص اجتماعية اقتصادية وجغرافية ديموجرافية تجعلهم أهدافًا لإستراتيجيات تسويق وتمويل مشروعات خدمات التمويل الفردية.

حيث تلاحق هذه المشروعات هؤلاء العملاء متوسطي ومرتفعي الدخل، ولذلك يمكن وصفهم بأنهم «محظوظون ماليًا»؛ لأنهم يستفيدون من المنافسة الهائلة بين المؤسسات من أجل أنشطتهم. وتتمثل أحد دوافع هذه الإستراتيجية في الاتجاه نحو توريق المنتجات المالية الفردية، حيث يجمع المقرضون القروض المقدمة للعملاء منخفضي المخاطر لبيعها للمستثمرين في أسواق الضمانات الدولية (Dymski, 2005). أما العملاء الصغار، فيتمتعون بدخول أو أصول مالية منخفضة أو متوسطة، وبالتالي فإنهم إما يستبعدون من حملات تسويق التأمين الرئيسية للمنتجات الجديدة، أو لا يحصلون على هذه الخدمات إذا طلبوها.

وتتبع جغرافية الأسواق المالية الكبيرة والصغيرة جغرافيات مستقرة للدخل والثروة. وهكذا فإنه غالبًا ما يتواجد العملاء الكبار في المناطق الحضرية والضواحي الثرية، بينما يتركز العملاء الصغار في مناطق الدخل المنخفض والمتوسط، التي غالبًا ما تتركز في مناطق المدن الداخلية (وفي مناطق إسكان القطاع العام على الأقل في بريطانيا). وفي غياب الخدمات المالية الأساسية، التي تستمر في إغلاق الفروع في مثل هذه المناطق، تجتهد مجموعة من المؤسسات المالية الصغيرة أو «الهامشية» المتخصصة في ترويج أنشطتها؛ حيث تقدم خدمات مشابهة للخدمات الأساسية، ولكنها تكون بتكلفة أعلى. ويُمكن الآن تحديد الإيكولوجيات المالية المتميزة التي تتكون من توليفات متميزة

من الأسـواق والعمـلاء والمؤسسـات (Leyshon, Burton, Knights Alferoff and Signoretta, 2004). ولكن السياسـات العامـة لمواجهة مشكلات الاستبعاد المالي، بدأت بقوة متزايدة في أواخر التسعينيات من القـرن المـاضـى (Marshall, 2004)، وكـان النمو الكبير في «الإقراض الضار predatory lending» في أسواق الصغار، عاملًا أساسيًا في الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في ٢٠٠٨.

أزمة مالية **fiscal crisis**

تحدث الأزمة المالية عندما تكون العوائد التي تحصلها الدولة غير كافية لتغطية تكاليف أنشطتها؛ حيث تعاني كل الحكومات من مشكلات مالية قصيرة الأجل نتيجة للتقلبات العادية في عوائد الضرائب والإنفاق العام. وعادة ما يرتبط مصطلح «الأزمة المالية» بالقصور الأكثر خطورة في الوضع المالي للدولة، والذي ينتج عن اختلالات هيكلية أو نظامية بين تكاليف تقديم الخدمات العامة ومدفوعات الضمان الاجتماعي وقدرة الدولة على تمويلها من خلال الضرائب.

وكمـا يقـول أوكـونـور (1973) O'Connor فـإن الاتجـاه نحو الأزمـة المالية يعتبر نتيجة منطقية للطبيعة المتناقضة للدولة في ظل الرأسمالية. إذ يقول إن الدولـة لها وظيفتان أسـاسيتان في الرأسمالية: تشجيع تراكم رأس المال الخاص، وضمان شرعية هذه

العملية بين السكان. ولتحقيق الوظيفة الأولى، تحتاج الدولة إلى القيام باستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية (مثل الطرق وشبكات توليد الطاقة والبنك المركزي)، وأنظمة التنظيم (لضمان العمل المنظم للتبادل السوقي، انظر **نظرية التنظيم**) واستمرار قوة العمل المنتجة (بتوفير التعليم). وللقيام بالوظيفة الثانية، تُحاول الدولة تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال الإنفاق على **دولة الرفاه** والحفاظ على **القانون** والنظام.

ويشير تحليل أوكونور إلى أنه مع ظهور الشكل الاحتكاري للرأسمالية؛ حيث يسيطر على **الأسواق** عدد قليل من المشروعات الكبيرة، يجب أن تتحمل الدولة نسبة متزايدة من تكاليف الاستثمار، بينما ينمو الإنفاق على المشكلات الاجتماعية أيضًا. وهذا يتطلب من الدولة محاولة الحصول على عوائد إضافية من الضرائب، مما يؤدي إلى تخويف الاستثمار الخاص، وبالتالي يقلل القاعدة الضريبية ويعقد المشكلة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى أزمات **مالية** لأن قدرة الدولة على زيادة العوائد تنخفض، في الوقت الذي تنمو فيه الطلبات على زيادة الإنفاق. وقد تحاول الدولة حل الأزمة بمحاولة تخفيض الإنفاق العام كنسبة من الاقتصاد. ومع ذلك، قد يؤدي هذا إلى أزمة شرعية بسبب انخفاض الإنفاق على الرفاهية. ولكن في بعض الحالات، استطاعت دول قوية (خاصة الولايات المتحدة) الاستمرار في تحمل عجز موازنة كبير لفترات ممتدة وتخطي الأزمات المالية بالاقتراض من الخارج. ففي عام ٢٠٠٦، كان حوالي ربع إجمالي الدين العام الأمريكي البالغ ٨٥٠٠ مليار دولار مقترضًا من حكومات أجنبية ومستثمرين دوليين.

ويمكن تمييز الاتجاه نحو الأزمة المالية مكانيًا، خاصة عندما تتمتع الحكومات المحلية بقدرات مستقلة على تحصيل العوائد. ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، كان العديد من المدن الأمريكية تواجه مشكلات مالية خطيرة مع تراجع الصناعة التحويلية وانتقال المقيمين مرتفعي الدخول إلى الضواحي (انظر هجرة الأموال). وفي عام ١٩٧٥، تجنبت مدينة نيويورك الإفلاس بعد تدخل الحكومة الفيدرالية فقط. وبالتالي، فقد واجهت حكومات محلية عديدة قيودًا على الميزانية نتيجة القيود التي فرضتها الدولة المركزية، أو بسبب معدلات الائتمان الضعيفة التي فرضتها وكالات التقييم الخاصة المؤثرة بصورة متزايدة (Hackworth, 2006).

قراءات مقترحة:

Jessop (2002, ch. 2); O'Connor (1973).

هجرة أموال — fiscal migration

عبارة عن عملية ينتقل خلالها الأفراد والأسر والمشروعات لتحقيق منافع مالية. وهذا المفهوم مستمد من نموذج تيبوت، الذي يدّعي أن مستخدمي الأراضي سيتحركون إلى إدارة الحكومة المحلية التي تجعل تفضيلات الضرائب والخدمات الخاصة بهم مُثلى، وذلك بمقارنة تكاليف دفع مقابل الخدمات العامة من خلال الضرائب

بالتضحية بالقدرة على استهلاك الخدمات الخاصة. وكان هذا النموذج يستخدم لاستكشاف النتائج الجغرافية للهياكل الإدارية للحكومة المحلية التنافسية والموزعة (Davies، 1982). وتنطبق هذه العملية على المستوى الدولي أيضًا، وتوضح كيفية تكوين المراكز المالية بالخارج؛ حيث تجذب كلها **الاستثمار** الرأسمالي الدولي من خلال الحوافز المالية التي تشمل الإعفاءات الضريبية والحوافز الأخرى.

تسكع (تجوال حر في المدينة) Flaneur /flanerie.

يرتبط مصطلح التسكع بالتجوال والملاحظة عبر المدينة لغير هدف معين، خاصة في باريس القرن التاسع عشر؛ حيث قطع المصطلح أولى خطواته. ويتجاوز مفهوم التجوال في المدينة إلى نواحٍ أخرى في الدراسات الاجتماعية والثقافية باعتبار أن هذا السلوك يعبر عن «تمثيل رمزي عن الحداثة وشخصنة الحضرية المعاصرة» (Ferguson, 1994, p 22). وعلى الرغم من أن المصطلح أصبح مُحفزًا (موتيف motif) مشتركًا للأعمال الفنية، فما يزال التجوال الحر في المدينة (التسكع) مصطلحًا مُبهمًا ويستعصي على أي تعريف بسيط، وإن كان من المسلم به، أن المصطلح يتعلق بشخصية ذكورية غير معلومة، تقوم عادة بالتسكع، والتجوال الكسول، والكتابة، والإبداع الفني، والاستقصاء.. ويقترح كثير من المعلقين أن هذا الشخص المتسكع، شخصية ذات نزعة أسطورية يتبنى إستراتيجية التمثيل،

ومن ثم فالمصطلح يشير إلى البناء الاجتماعي داخل الخطاب أكثر من تقديمه لواقع اجتماعي.

وقد ظهر مصطلح التسكع لأول مرة عام ١٨٠٦ وحصل على صياغته الأكثر شهرة من خلال كتابات تشارلز بودلير Charles Baudelaire، والذي جعل من المتسكع «بطل العصر» والمتفرج الشغوف الذي يستمد معاني أشعاره من خبايا المدينة، ويستمد انطلاقات حركته، بل وشحناته الكهربائية من جموع وزحامهم الناس فيها. وقد لعبت اعتبارات بودلير دورًا مهمًا في بحوث والتر بنيامين Walter Benjamin عن باريس كـ «عاصمة القرن التاسع عشر». وفي محاولات بنيامين فك شفرة المشاهد دائمة التغير في الحداثة الحضرية للمدينة، ففي هذه النصوص، نجد أن زحف النمط السلعي والمادي على المدينة، في الوقت نفسه الذي تدهورت فيه أروقتها، كان يعني أن التجوال الحر المتسكع قد أزيح وأصبح من الماضي. وقد بقيت كتابات بنيامين مصدرًا أساسيًا لاهتمام لاحق بالتجوال المتسكع، مع بعض النقد الذي يرى أن منهج بنيامين قريب مما قدمه بودلير سابقًا خاصة في قراءة الفضاءات المتروبوليتانية والعلامات الحضرية. وكان هناك أيضًا إعادة إنتاج متضاعف لمفهوم التسكع في الفن والممارسات الثقافية والدراسات الحضرية من خلال الاهتمام الحديث بالأشكال الأخرى للتجوال في المدينة (انظر الاستكشاف الحضري).

وقد أكد النقاد النسائيون خصوصية التجوال الحر في المدينة، وذهبوا في ذلك إلى أن المقابل النسائي للمصطلح ـ المتجولة بحرية في المدينة (المتسكعة) flaneuse ـ لم يكن ممكنًا التسليم به في مدن نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حين لم تكن للمرأة حرية الحركة في تلك الفترة. وكان مفهوم التجوال الحر (التسكع) خاصية ذكورية. وعلى أية حال، فقد تساءلت بعض البحوث النقدية عن مدى استمرار هذه الخصوصية الذكورية للتجوال التسكعي في المدينة واستبعاد النساء منها، وتساءلت عن حدود تقاطع العام والخاص، بل وذهبت هذه الدراسات إلى أن حالة التجوال الحر التسكعي، لم تكن عملية مستقرة مُتصلة بقدر ما كانت هامشية على خلاف ما تم تصويرها (Wilson, 1991). وقد تتبع هؤلاء الكتاب إمكانات التجوال الحر التسكعي، النسائي من خلال تطوير أقسام المتاجر ومن خلال دور السينما الأولى، والتي مكنت النساء من التحرك والنظر بإمعان في المعالم الحضرية للمدينة عبر شاشة الفيلم الآمنة والمحترمة.

وقد أدت مثل هذه الدراسات إلى إعادة تقييم التجوال التسكعي غير المرئي (d'Souza and McDonough, 2006). غير أن هناك أصواتًا منشقة بقيت مُخالفة، وذلك حين ذهبت جانيت وولف Janet Wolff إلى أن المشكلة في التجوال التسكعي، لا تتمثل في استبعاده للنساء بقدر ما تتمثل في مركزيته في الدراسات الحضرية والثقافية للحداثة، فضلًا عما يتبع ذلك من تواري التجارب النسائية. ثم دعت

وولف بعد ذلك إلى ما أسمته «تقاعد» التجوال التسكعي، وإزاحته من مسرح الأحداث، وتوجيه الاهتمام بدلًا من ذلك إلى «الممارسات التفضيلية للحياة الحضرية والطبيعة الخاصة جدًا التي تتفاوض من خلالها النساء مع المدينة الحديثة». وفي هذه العملية ذهبت وولف إلى أن تساؤلات التجوال التسكعي النسائي، قد فقدت أهميتها بعد أن أصبحت المرأة «حاضرة بشكل كامل في ممارساتها الخاصة وتجاربها الحياتية في المدينة» (wolff, 2006, p.28) .

قراءات إضافية:

D'Souza and McDonough (2006); Tester (1994).

تراكم مرن **flexible accumulation**

عبارة عن نظام تراكم يركز على التنوع والتباين وليس على المعايرة المرتبطة بالأنماط الفوردية (انظر الفوردية) للتراكم؛ حيث يتطلب التراكم المرن من العمال، والآلات، وأساليب التصنيع، القدرة على الابتكار باستمرار والتكيف مع التغيرات في أذواق المستهلكين، بما يحقق الأرباح من خلال وفورات النطاق، وليس وفورات الحجم. وكما يشير هارفي (Harvey 1999 [1982])، فإن (عودة) ظهور المرونة كنظام سائد للتراكم في أواخر السبعينيات والثمانينيات، كان مرتبطًا بعدم الاستقرار في اقتصادات الدول المتقدمة، والمنافسة من الدول

الآخذة في التصنيع من العالم الثالث، والتي استطاعت أن تحقق إنتاجًا كبيرًا من السلع المعيارية بأسعار منخفضة. ويرى مكدويل McDowell (1991)، أن هذا كان أيضًا بمثابة تغير في الأوضاع المجتمعية الأساسية ـ مثل تزايد اختفاء الأسرة النووية باعتبارها الوحدة الأسرية المعيارية، وزيادة دخول النساء إلى قوة العمل ـ التي تحدت العديد من أمثال النظام الفوردي في التراكم، وأدت إلى تزايد أهمية التراكم المرن. ومع ذلك، يحذر جيرتلر Gertler (1988) من افتراض أن هذا يعني أن التراكم المرن حل محل أنماط التراكم الفوردية، بل إن التراكم المرن عاد للظهور في هذه الفترة كنظام سائد في الدول المتقدمة (Norcliffe, 1997).

ويرتبط التراكم المرن لدى الجغرافيين بما يعتبره ستوربر (Storper 1997b) «عودة الإقليم» في **الجغرافيا الصناعية**. ونظرًا للحاجة إلى الابتكار المستمر والتكيف السريع في طلب المستهلكين، تصبح علاقات الثقة مع العديد من الموردين الذين يستطيعون تقديم المكونات في الوقت المناسب والخبرة التي تسهل الابتكار، مهمة جدًا. وفي الوقت نفسه، يتطلب التراكم المرن من المنتجين، الوصول إلى وعاء العمالة الماهرة، وهذا شيء يُمكن العثور عليه غالبًا في أقاليم أو عناقيد متخصصة؛ حيث تتواجد الصناعات المتكاملة، وتشمل أمثلة ذلك وادي موتورسبورت Motorsport Valley في أوكسفوردشاير في المملكة المتحدة (Henry and Pinch, 2001)، ووادي السيليكون

Silicon Valley في الولايات المتحدة (Saxenian, 1994)، وسانتا كروش Santa Croche في إيطاليا (المتخصصة في إنتاج الجلود، انظر Amin, 1989).

قراءات مقترحة:

Cooke (1988).

تدفق حركي flows

تشير التدفقات إلى التحركات بين العقد الثابتة نسبيًا في الشبكات، وبالتالي يمكن أن تحدث تدفقات للسلع أو النقود أو الناس أو الطاقة أو حتى الأفكار. ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حدثت سلسلة من التطورات في كلٍ من النظرية والعلاقات العالمية جعلت الإشارة إلى «التدفقات» شائعة بصورة متزايدة في عدد كبير من المجالات الأكاديمية.

وفي الحوارات النظرية، أصبحت الاهتمامات الماركسية القديمة بتفسير العمليات الاقتصادية في ضوء دائرة رأس المال، تكملها حجج فوكو وحجج ما بعد البنيوية الأخرى، حول الحاجة إلى فهم الهوية والسلطة في ضوء تدفق السلطة عبر العلاقات الاجتماعية. وكانت لغة إلغاء التحديد الإقليمي التي طورها الثنائي الفلسفي الفرنسي الإيطالي ديلوز وجواتاري Deleuze and Guattari (1983)، مجرد

تدخل **معرفي** ـ بالرغم من أن ذلك غالبًا ما كان ينسى ـ وليست ادعاءً تجريبيًا يتعلق بجغرافية **ما بعد الحداثة**، ولكنها حجة تحليلية نفسية من بعد الحداثة تتعلق بالحاجة إلى اتباع تدفقات متنوعة للرغبة، وبالتالي انتقاد المفاهيم المستوعبة للنفس البشرية في التحليل النفسي الحديث للذات (قارن **نظرية التحليل النفسي**). وبصفة عامة، فإن المعنى النقدي لمعاملة السلطة في ضوء التدفقات الجزئية، له مضامين بالنسبة لنظريات الفضاء المكاني (انظر **إنتاج الفضاء المكاني**). وكما أن **الجغرافيا الماركسية** تحدت الفروض المطلقة والثابتة المتعلقة بالحيز في الاقتصاد باستكشاف رأس المال كقيمة متحركة في المشهد العالمي والحضري (Harvey, 1999 [1982])، كذلك فإن أفكار فوكو ساعدت بدورها في إثارة مقاربات جديدة في السياسة تتحدى مفاهيم **الأماكن** الحيزية الميتة جغرافيا، والأفراد الذين يُمارسون السلطة على الجماهير المجردة منها (Sharp, Routledge, Philo and Paddison, 2000). إذ يجب إعادة التفكير في السلطة بصورة نسبية في ضوء تدفقات الأفكار والتفاعلات التي كونت الناس (بطرق مختلفة في أماكن مختلفة) كأطراف وكأشخاص؛ حيث يتمثل المضمون المهم هنا، في أن مواقع تشكيل الذاتية يُمكن إعادة صياغة مفاهيمها على أنها جغرافيات تاريخية للحقيقة والسلطة (Clayton, 2000). وبتطبيق ذلك على علاقات الإنسان بالبيئة أيضًا، واستكماله بأعمال الدارسين النسويين (Haraway,

1991) ودراسات العلم (Latour, 1988)، فإن أكثر مشاهد سطح اللاندسكيب الطبيعية تماسكًا واستقرارًا ـ مثل المشاهد المائية ذات السدود، والخاصة بالأنهار التي كانت متدفقة سابقًا ـ يمكن إعادة التفكير فيها بهذه الطريقة كتدفقات للمعرفة والسلطة ورأس المال والطاقة، تنساب معًا في تشكيلات هجينة بطرق مختلفة في سياقات مختلفة (White, 1995; Swyngedouw, 1999, 2007).

وبالإضافة إلى هذه الاهتمامات المعرفية بمظاهر التدفق المحددة بدقة، فإن الأحداث العالمية المرتبطة بالدورات الحديثة **للعولمة** الرأسمالية، قد لفتت الانتباه أيضًا إلى التدفقات المتزايدة للسلع، ورأس المال، والمعلومات، والناس عبر الحدود. وعلى سبيل المثال، فإن تدفقات **التجارة** الدولية عبر الحدود (وخاصة حجمها المتزايد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم)، تقدم مؤشرًا رئيسيًا على تزايد الاعتماد الاقتصادى العالمى المتبادل، وهو المؤشر الذي لا يفوقه أهمية سوى التزايد الأكثر لسرعة تدفقات الاستثمار عبر الحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر) كدليل على تزايد أهمية الشركات عابرة القوميات واستقلالها في مواجهة الدول القومية (Dicken, 2003). وتشكل التدفقات المتزايدة والمتسارعة الأخرى أجزاء معقدة مكونة من «حيز التدفقات» التي ارتبطت بوضوح بظهور ما يسمى **مجتمع الشبكات العالمي** (Castells, 1996b). وعادة ما تكون هذه التدفقات في صورة انسياب المعلومات عبر الحدود على شبكة المعلومات،

وتدفقات الصور والثقافة الشعبية الجديدة، من خلال قنوات تلفاز عبر الكابلات والأقمار الصناعية، وتدفقات المهاجرين والسياح عبر الحواجز الكبيرة والصغيرة، وتدفقات الأسلحة والعقاقير غير المشروعة. ولكن بينما كان مانويل كاستيلز Manuel Castells أكثر حرصًا على إظهار أن «حيز التدفقات ليس بلا مكان» (Castells, 1996b, p. 416)، كان دارسون آخرون أكثر ميلًا إلى ربط ملاحظاتهم التجريبية المتعلقة بالتدفقات العالمية بالتركيز المعرفي المتطرف على إلغاء التحديد الإقليمي، الذي يميل إلى اقتراح نهاية للجغرافيا بصورة كلية. وعلى سبيل المثال، فقد تجاهل الأنثروبولوجي آرجون أبادوراي (1996) Arjun Appadurai الطرق التي تقوم من خلالها التدفقات العالمية بإعادة التحديد الإقليمي، وتكوين المشاهد الجديدة، في اللحظة نفسها التي تقوم فيها بإخفاء المشاهد القديمة، وذلك في حججه الذكية المتعلقة بالشبكات العالمية للحداثة (وخاصة الهجرة المعاصرة) (انظر Sparke, 2005). وعلى العكس، يتناول الجغرافي جون آجنيو John Agnew المشكلة بحساسية شديدة تجاه الطرق التي تؤدي من خلالها التدفقات، إلى تكوين التكامل والتباين الجغرافي في الوقت نفسه. إذ يقول في دفاعه الشامل ضد حجج نهاية الجغرافيا: «يتمثل الشيء الرئيسي الجديد اليوم، في الدور المتزايد الذي تقوم به التدفقات السريعة عبر الحدود في التطور والتخلف الاقتصادي بالنسبة للدول القومية، والشبكات التي تربط

المدن ببعضها وبظهير كل منها، والتباين المتزايد بين المواقع والأقاليم نتيجة للتحيزات المكانية الكامنة في شبكات التدفق» (Agnew, 2006, p. 128).

مجموعات تركيز **focus group**

أسلوب نوعي يُستخدم للحصول على آراء وتجارب من عدد من الأشخاص يتراوح عددهم بين ٦ إلى ١٢ فردًا، يشاركون في مناقشة تدور حول سلسلة من الموضوعات أو القضايا التي يطرحها منسق اللقاء، أو باحث يجمع بيانات لقضية ما. ومن الناحية المثالية يأتي أسلوب مجموعات التركيز كملحق مساند لمنهجيات بحثية أخرى، ويمكن أن تكون له فائدة عند مراحل مختلفة في العملية البحثية، ومن أبرز هذه الفوائد:

- توجيه العمل نحو مجال بحثي جديد.
- صياغة نظريات يُمكن أن تُختبر فيما بعد بطريقة أكثر منهجية.
- تجميع بيانات كيفية عن التجارب والآراء.
- توفير وسائل لتقديم التفسيرات الأولية لمجتمع من الناس من أجل اختبار مدى فاعلية هذه التفسيرات.

وتستخدم مجموعات التركيز بدلًا من أسلوب المقابلات الشخصية أو المسوح الاستبيانية، وذلك حين يعتقد الباحث أن المحادثة مع مجموعة من الأشخاص ستكشف عن أفكار من بين المشاركين في النقاش بقدر ما ستخلق فهمًا أعمق للقضية المطروحة. وتقدم مجموعات التركيز فرصة لملاحظة كيف تتطور الأفكار في سياقها، وخاصة في علاقاتها ببعضها بعضًا، أو أحيانًا في تناقضها مع بعضها بعضًا. وعلى الرغم من أن الباحث عادة ما يُسهِّل ويُفعِّل مسار النقاش بقدر من العناية، إلا أن دوره قد لا يكون بالضرورة سياديًا، فقد يترك النقاش بطريقة أفضل للتفاوض وتبادل الآراء. ويمكن أن تقدم مجموعات التركيز أيضًا فرصة مهمة للمشاركين لتبادل المعلومات ودعم كل منهم للآخر.

ويجب أن تتم إدارة مجموعات التركيز بعناية، وقد يكون من الأفضل في بعض الحالات أن يتم ترتيب هرمية النقاش داخل المجموعة، بينما في حالات أخرى، قد يُترك الأمر دون أن يكون لعضو أو أعضاء ما دورًا مهيمنًا. وحين يحدث ذلك، فإن الأفراد المشاركين في المجموعة غير البارزين في النقاش، قد يتعرضون للاستبعاد من عملية البحث. ولهذا السبب فإنه يستلزم تكوين مجموعات تركيز منفصلة لأولئك الذين لا يجدون فرصة للتعبير عن أنفسهم في المجموعات السابقة، سواء من الرجال أو من النساء، أو أي معيار آخر مثل السلالة، خاصة إذا كان الموضوع السلالى (العنصري) له دلالة في موضوع

النقاش. ويجب أن يكون واضحًا أيضًا أن مجموعات التركيز، هي بمثابة أحداث عامة يُقدِّم من خلالها الأفراد، أشكالًا من الأداء، وربما يكونون كارهين للكشف عن تفاصيل خاصة. ويمكن أن تحمل مجموعات التركيز خطورة انفجارية إذا ما استدرج الباحث أو منسق اللقاء المشاركين للكشف عن تفاصيل خاصة؛ فمن شأن هذا أن يخلق مشكلات في اللقاء أو بعده، خاصة إذا كان الأفراد المشاركون في المجموعة بينهم معرفة سابقة، أو قد يستهدفون بعضهم بعضًا بالمواجهة والعداء عقب انتهاء حدث اللقاء.

ومن المهم التاكيد على أن مجموعات التركيز ليست مساوية للمقابلات الشخصية بين ٦ إلى ١٢ فردًا؛ فمجموعة التركيز في حقيقتها عبارة عن حدث فردي يجمع هؤلاء في نقاش واحد. ولهذا السبب، فإنه على الأقل يجب إجراء ما بين ٥ إلى ٦ مجموعات تركيز من أجل تقييم مدى تماسك الموضوع محل النقاش واتساقه بين هذه المجموعات كلها. وعلى نحو ما يحدث في المقابلات الشخصية، يتم تسجيل المقابلات على أشرطة، ثم يتم تفريغها في شكل نصوص مكتوبة. وتختلف مجموعات التركيز عن المقابلات الشخصية في أنها تعتمد على منهج مختلف للمعالجة. فبدلًا من تركيزها البسيط على التصريحات التي يفضي بها الأفراد، تقدم مجموعات التركيز فرصة لدراسة ولادة المعاني، وذلك خلال تداول الآراء وتعرضها للنقاش واحتمال تعرضها للتعديل. وفي الجغرافيا، ما زال هناك

تحت الدراسة تكوين جغرافيا موقفية لمجموعات التركيز. وتختلف مجموعات التركيز في هذه الحالة بحسب قواعد الخطاب، من حيث نوع الموضوع الذي يعبر عنه المشاركون وكيفيته (Pratt، 2002)، ولدى الجغرافيين القدرة ليس فقط على مجرد استخدام هذا الأسلوب البحثي، بل تطويره نحو توجهات جديدة مبدعة.

قراءات مقترحة:

Conradson (2005a); Pratt (2002).

غذاء **food**

يشير هذا المصطلح إلى دراسة الجوانب المكانية والبيئية لإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه؛ حيث يمثل الغذاء، مجال اهتمام متجدد في نظم أكاديمية عديدة، بسبب أهميته للحياة الإنسانية للاستمرار المادي والاجتماعي. وباعتبارها مجالاً فرعيًا محددًا له مفاهيمه المعروفة ودارسوه، فإن دراسات الغذاء الزراعي لم تثمر إلا مؤخرًا، وذلك كانعكاس لكل من انبعاث **الاقتصاد السياسي** الذي وجد موضوعًا جديدًا للدراسة في نظم الغذاء، و«التحول الثقافي» في العلوم الاجتماعية، والذي أدى إلى تجدد الاهتمام **بالاستهلاك**. وبينما اعتمد دارسو الغذاء على الأنثروبولوجيا ـ حيث كانت طرق الغذاء مادة أساسية في هذا العلم ـ وعلى علم الاجتماع أيضًا، والتركيز

بصفة خاصة على علم اجتماع التقاليد الزراعية، فإن الجغرافيا تعتبر في العديد من الجوانب على هامش دراسات الغذاء. ويمكن القول إن هذا يرجع إلى أن الجغرافيا أكثر عالمية في مقارباتها، ولأن الجوانب المكانية والبيئية للغذاء، شديدة الأهمية لتنظيراتها. وفي الوقت نفسه، هناك اتجاه لاستخدام الغذاء لتوضيح الموضوعات الجغرافية الأخرى، كما يتضح من عشرات الأعمال المنشورة خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، والتي تروي قصصًا كبيرة من خلال مجتمعات غذائية معينة.

وقد حقق الجغرافيون تقدمًا كبيرًا في تقديم ومناقشة مجموعة من المفاهيم الميتافيزيقية المناسبة لدراسة الغذاء؛ حيث ساهموا في مختلف طرق تنظير النظام الغذائي- الزراعي، بما في ذلك نظم التموين والسلاسل السلعية ونظم الغذاء؛ ومؤخرًا أصبحت «شبكات الغذاء» المصطلح المفضل، اعترافًا بحقيقة أن توزيع الغذاء أكثر عرضة للظروف مما تتضمنه معظم هذه السابقة، وأنه حتى التجارة ذات المسافات الطويلة، تعتمد على العلاقات الاجتماعية القائمة، المعتمدة على ضمان الثقة (Arec and Marsden, 1994). وقد اهتم الجغرافيون أيضًا بأبعاد المقياس المكاني لتوفير الغذاء واستهلاكه (Bell and Valentine, 1007)؛ وشاركوا في حوارات مهمة تتعلق بالاستهلاك، وليس مجرد سياسات شراء المستهلك في التأثير على نظام الغذاء الزراعي (Cock and Crang، 1996)، ولكن أيضًا المادية

الجسدية لممارسات الطعام. وكذلك لعب الجغرافيون دورًا رائدًا في تطوير بعض المفاهيم على المستوى القطاعي، بناء على دراسات تجريبية عالية المستوى.

ولا تزال المجاعة والجوع وعدم الأمن الغذائي، تمثل موضوعات للدراسة، خاصة أنها تتعلق بالتنمية غير المتساوية والجيوبوليتيكيات. وقد كان واتس (1983) Watts، واحدًا من أوائل الجغرافيين الذين طوروا مفهوم الهشاشة الاجتماعية المرتبط بالآثار غير المتساوية للمجاعة؛ حيث تبنى الجغرافيون منذ ذلك الوقت لغة الأمن الغذائي، الذي لا يقتصر على تقديم توصيف أكثر موضوعية وإيجابية من «الجوع»، ولكنه يوضح أيضًا أن عدم توفر الأمن الغذائي، يكمن في عدم كفاية الدخل أو الحقوق أو الهبات الطبيعية. (Dreze and Sen, 1989). وتوجه هذه الأفكار انتقادات قوية إلى كيف أن مساعدات الغذاء الأمريكية ومبيعاتها الرخيصة للسلع الفائضة، تقوض سبل العيش للآخرين، وبالتالي تساهم في عدم توفر الأمن الغذائي. وتشير فكرة «الأمن الغذائي السلعي» (CFS) التي طورها ناشطون، إلى أن المجتمع المحلي يُمثل النطاق الذي يجب ضمان الغذاء المفيد والمناسب على أساسه؛ حيث لاحظت حركات الأمن الغذائي السلعي، أن وجود الصحاري الغذائية؛ أي المناطق التي تُعاني ضعف الوصول إلى الغذاء الصحي بأسعار معقولة، كانت ترتبط عادة بتراجع تجار التجزئة الكبار.

وكذلك تنتشر الفكرتان التوأم (القلق والثقة) في جغرافية الغذاء، خاصة في ضوء تحول السياسات نحو المعايير والشعارات والتنظيم الخاص، كاستجابة كُبرى «لمخاوف الغذاء» الحديثة. وبينما يتمثل الهدف الأوسع للمعايرة في تحقيق التجانس لصالح التجارة ـ كما يتجسد في المدونة الغذائية Codex alimentarus ـ يتزايد استخدام المعايير والمراجعة، لجعل السلاسل الغذائية أكثر شفافية. وقد قدم الجغرافيون انتقادات مهمة لهذا الشكل الجديد من تنظيم الغذاء. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر دون (Dunn (2003a كيف أن محاولات فرض التجانس على السطح الجغرافي غير المتساوي، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التمايز بين المنتجين. وقال جوثمان (Guthman (2004، إن شعارات الغذاء العضوي لها آثار كبيرة بالنسبة للأهداف المعلنة للزراعة العُضوية. ولكن مسألة ما إذا كانت الشعارات المختارة تمثل نوعًا جديدًا من السلع، كانت مصدرًا للحوار الساخن في الجغرافيا.

وتتمثل الاستجابة الكبرى الأخرى لهذه المشكلة الحديثة في نظام الغذاء، في تكوين «شبكات غذاء بديلة» (AFNs). فكما يقول واتمور وستاسارت ورنتنج (Whatmore, Stassart and Renting (2003a, p. 389 «يتمثل الشيء المشترك فيما بينها، في أنها تكوِّن أسواقًا للغذاء تعيد توزيع القيمة من خلال الشبكة ضد منطق الإنتاج السلعي الضخم؛ وأنها تعيد بناء «الثقة» بين منتجي الغذاء ومستهلكيه؛ وأنها تفصل أشكالًا جديدة من الارتباط السياسي وحكم السوق، فقد أصبحت

شبكات الغذاء البديلة جزءًا من إستراتيجيات الحركات الاجتماعية، وبالتالي أصبحت تنظر على أنها أشكال بديلة للتنمية ومقاومة العولمة. وعلى سبيل المثال، فإن مبادرات التجارة العادلة، التي تربط الاهتمامات الأخلاقية للمستهلكين الأغنياء بصناعة سبل العيش لقرويي العالم الثالث، تمثل ما يسميه جودمان (2004) Goodman الاستهلاك التنموي. ولكن بعض الدارسين كانوا أقل ثقة في هذه الأنواع من المبادرات؛ لأنها كانت تتداخل بدرجة كبيرة مع التنظيم على أساس المعايير؛ حيث لاحظ موترزباوخ (2002) Mutersbaugh أن عمليات إصدار الشهادات، يُمكن أن تكون أنظمة عمل جديدة ومستويات جديدة من المراقبة.

وهناك مجال آخر شهد قدرًا كبيرًا من العمل التجريبي الحديث، وهو تحول وتكامل قطاعات تصنيع وتسويق وتجارة تجزئة الغذاء. حيث علّق الكثيرون على تزايد قوة تجار التجزئة في السلاسل الغذائية، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الأسواق الكبرى ذاتها في طليعة مبادرات التجارة الأخلاقية (Marsden and Wrigley, 1995). وأصبحت الأنماط المتغيرة لاستهلاك الغذاء، والمرتبطة بصناعة الأغذية السريعة والأسر متعددة الوظائف، تمثل موضوعات كبيرة للدراسة، وترتبط أيضًا باهتمامات الصحة العامة المتعلقة بأزمة البدانة التي تناقش على نطاق واسع. ويمثل هذا مجالاً قد يثير جدلًا كبيرًا مع جغرافيي الجسد الأكثر تشككًا في خطاب البدانة

(Longhurst, 2005)؛ حيث أدى هذا الاتجاه البحثي الأخير، إلى تزايد الأدبيات المهتمة بالطرق التي تجعل تناول الطعام أمرًا غذائيًا وأخلاقيًا في الوقت نفسه، بحيث يصبح الجسد موقعًا تلتقي فيه مختلف أنواع اهتمامات الغذاء (Stassart and Whatmore, 2003). وبالطبع، فإن كل الاتجاهات الحديثة المذكورة سابقًا، تعتبر متشابكة مع بعضها، وتشير في الوقت نفسه إلى التشعبات المتطرفة داخل كل من توفير الغذاء واستهلاكه. ونتيجة لكل هذه الأسباب وغيرها، أصبحت جغرافية الغذاء مجال بحث ثري حقًا.

قراءات مقترحة:

Atkins and Bowler (2001); Freidberg (2004); Lang and Heasman (2004); Winter (2004).

footloose industry **صناعة مرنة الحركة**

عبارة عن الصناعة التي يمكن أن تعمل بنجاح في عدد كبير من المواقع، وذلك لأنها لا تعاني من الارتباط الكبير بمواقع المواد الخام أو السوق والهوامش المكانية الكبيرة للربحية. وعادة ما يتضمن النقل نسبة صغيرة جدًا من هيكل تكاليفها كما في حالة إقامة مراكز الاتصال في بلاد تبعد آلاف الأميال عن العملاء الذين تخدمهم.

فوردية Fordism

يستخدم هذا المصطلح لوصف كل من أساليب الصناعة والأوضاع المجتمعية التي قام عليها **نمط الإنتاج** الذي طوره هنري فورد في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين؛ حيث أحدث فورد ثورة في صناعة السيارات، وفي الصناعة بصفة عامة، وذلك من خلال نظامه الذي كان يعتمد على أربعة مبادئ أساسية: (١) التكامل الرأسي؛ حيث تتم كل عناصر العملية الصناعية في موقع واحد، ويتم التجميع على خط إنتاج متحرك، (٢) الإدارة العلمية ومبدأ التيلورية الذي يسمح بزيادة إنتاجية العامل، (٣) المعايرة وفورات الحجم، مع تقديم نموذج لعدد محدود من المنتجات أو منتج واحد فقط، (٤) الاستهلاك الضخم كنظام للتراكم مدفوع بحقيقة أن العمال يحصلون على أجور جيدة، وبالتالي أصبحوا مستهلكين بأنفسهم، مما كّون طلبًا على السلع يعيد إنتاج نفسه.

وكما يوضح العمل في إطار نظرية تنظيم الاقتصاد السياسي، كان رجال الصناعة يتبنون الفوردية على نطاق واسع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانوا يطبقونها على صناعات متنوعة مثل إنتاج البسكويت والأفلام. ونظرًا لفترة الاستقرار والنمو الاقتصادي غير المسبوق التي ارتبطت بالفوردية حتى سبعينيات القرن العشرين، فقد أصبحت هذه الفترة تُعرف «بالعصر الذهبي Golden Age»

للفوردية (Glyn, Hughes, Lipietz and Singh, 1991). ومع ذلك، كانت المبادئ نفسها التي قامت عليها الفوردية مسئولة أيضًا عن فشلها في سبعينيات القرن العشرين؛ حيث بدأ المستهلكون في إبداء النفور من التجانس المرتبط بمقاربة الحجم الواحد الذي يناسب الجميع، والذي يرتبط بالتصنيع الفوردي. وأدت الإدارة العلمية وتراجع مهارة العمل، إلى عدم رضا العمال وإحباطهم، وذلك بسبب الإنتاج في المصانع الذي يتسم بالرتابة وضغط الوقت. وكذلك، فإن الاضطراب الاقتصادي المرتبط بأزمة نفط الأوبك، أدى إلى تباطؤ في زيادة الأجور، مما هدد كل نظام التراكم الذي قامت عليه الفوردية. وفي الوقت نفسه، بدأ العمال التمرد ضد الطريقة التي جعلت الإدارة والعمال بمثابة فئتين متميزتين ومستقلتين في النظام الفوردي. وقد أدى هذا إلى تضاؤل فرص التقدم، ولكنه كان يعني أن مفاوضات الأجور بين العمال والإدارة، كانت تتم من خلال المساومة الجماعية، وهو أمر مقبول في أوقات الزيادات الكبيرة في الأجور، ولكنه مرفوض عندما تنخفض زيادة الأجور. ومع ذلك، وكما يقول ساير وووكر (Sayer and Walker 1992)، لا يعني ذلك أن الفوردية انتهت في تلك الفترة وحل محلها **ما بعد الفوردية**، ولكنه يعني أن الفوردية واجهت تحدي إعادة ظهور منطق مختلف للإنتاج والتراكم (وليس الإزاحة بالضرورة).

وغالبًا ما ترتبط الفوردية لدى الجغرافيين بظهور أقاليم صناعية مهمة مثل الريف الأسود Black Country في الأراضي الوسطى الغربية West Midlands في المملكة المتحدة (Daniels, Bradshaw, Shaw and Sidaway, 2005)؛ وصناعات مثل إنتاج الأفلام، خاصة في لوس أنجلوس، التي تبنت المبادئ الفوردية في مرحلة مبكرة (Christopherson and Storper, 1986)، وكذلك تقسيم العمل حسب النوع؛ حيث كان المصنع يعتبر مكان الرجال، بينما كان الموطن يعتبر مكان النساء (McDowell, 1991).

قراءات مقترحة:

Murray (1989).

forecast **تنبؤ**

عبارة عن التوصل إلى قيمة مقدرة لوحدة مشاهدة؛ حيث يمكن أن تكون المشاهدة لمكان أو إقليم أو فرد أو فترة زمنية. ويمكن أن يتحقق التنبؤ بعدة نماذج وأساليب كمية (انظر التنبؤ)، وعادة ما يستخدم المصطلح للتقديرات التي تنطبق على المشاهدات التي تقع خارج المجموعة المستخدمة في معايرة النموذج؛ فهو تقدير «خارج العينة»، وغالبًا ما يكون ذلك لفترة زمنية مقبلة، أو لإقليم لا يدخل في عملية التقدير في حالة «التنبؤ المكاني».

غالبًا ما يشير هذا المصطلح إلى تطوير وتطبيق المعارف والممارسات التي تهدف إلى إدارة الغابات من أجل الاستخدام البشري. وهذه الكلمة لها مدلول علمي يناسب تطور المعرفة المتخصصة الفنية والمهنية بصورة متزايدة، والمتعلقة بالأشجار والغابات، والتي تهدف إلى استغلالها بصورة مقصودة، وظهور علم زراعة الغابات silviculture؛ حيث ظهر هذا العلم من تجارب ألمانية وفرنسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن تجارب يابانية وصينية في زراعة الغابات وإدارتها من أجل الأخشاب، ومن الإسهامات الإسكندنافية في أوائل القرن العشرين، خاصة في مجالات المصدر ومصادر البذور والزراعة المقصودة لرصيد البذور من أجل إدارة الغابات المزروعة (Boyd and Prudham, 2003). ولكن هذا المجال الفني المزعوم من المعرفة، والذي أصبح مؤسسيًا على نطاق واسع تحت رعاية أقسام الغابات وبرامجها في الجامعات والكليات، وكذلك في الوكالات الحكومية على مختلف المقاييس المكانية من المحلية إلى الوطنية، والذي تروج له المجلات العلمية، يُمثل جزءًا مما يعنيه مصطلح «إدارة الغابات». ومع ذلك، تظهر عدة تساؤلات في صميم تطبيق هذا المصطلح المتخصص منها: ما هي الغابة (وهل هي مجرد مجموعة من الأشجار)؟ وما الاستخدامات البشرية المحددة التي تسيطر على تشكيل مسار إدارة الغابات؟ حيث تؤدي هذه الأسئلة التي تبدو بسيطة، إلى إدراك أن

الغابات وإدارتها، مهما كانت، تمثل مواقع صراع تتشكل فيها جزئيًا عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والإيكولوجي المتفاعلة والمتنافسة. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة الغابات التي تركز على أنواع الأشجار القيمة تجاريًا، والتي ركزت أساسًا على المستوى المحلي لواقع الغابات المستقلة، كانت تمثل الممارسة السائدة لإدارة الغابات العلمية في التقليد الأوروبي (والتي تجسدها الفكرة الألمانية «الشجرة الطبيعية Normalbaum»)؛ حيث كانت هذه المقاربة مؤسسية على نطاق واسع في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية فيما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، ثم انتشرت حول العالم بصورة متزايدة. ومع ذلك، تكشف الدراسة النقدية لهذا النموذج المعرفي، أنه ليس بريئًا إيكولوجيًا أو اجتماعيًا؛ لأنه يفرض التخلص من الأشجار القديمة، بالإضافة إلى الكائنات الحيوية التي يعتمد وجودها على الموئل الذي تضرر بالتحول إلى المزارع (مثل البومة المرقطة الشمالية في غرب أمريكا الشمالية)، في حين أنه يحابي في الوقت نفسه مصالح الأخشاب التجارية على حساب القيم الإنسانية المنافسة (مثل صيد الحيوان وصيد الأسماك والقنص والجمع والترفيه والزراعة، إلخ). ويؤدي كل هذا إلى زيادة الحاجة إلى تجنب تطبيق طرق غير سياسية على الغابات بما يجعلها كمشاهد غير بشرية. فكما توضح أعمال مثل «الإصلاحيون والصيادون Whigs and hunters» التي كتبها تومبسون (1975) E. P. Thompson، لم تكن الغابات مأهولة

بصورة واضحة، وكانت موضع نزاع منذ وقت طويل حتى في إنجلترا، خاصة دعاوى الملكية المتناقضة. وهكذا فإنه كما يقول ويلمز ـ براون Willems-Braun (1997) مؤخرًا في سياق صراعات «الأمة الأولى First Nation» في كولومبيا البريطانية في كندا، فإن الأراضي التي تبدو خالية، والتي تعرض على أنها تمثل إدارة الغابات العلمية، غالبًا ما تكون بمثابة مواقع تعرضت في الماضي، ولا تزال تتعرض، للإزاحة الجبرية والاستبعاد. واختصارًا، فإنه بالرغم من المفاهيم الفنية وانتشار المهنية، تمثل إدارة الغابات نشاطًا فئويًا معقدًا من محاولات إدارة إيكولوجيات سياسية معقدة؛ حيث تتفاعل فيها الأشجار والبشر والكائنات الأخرى، وحيث تعتمد محاولات الإنسان ممارسة إدارتها على مركبات تتكون من المرغوب والمفيد الذي يمكن تسييسه على جميع المستويات، حتى الوصول إلى مستوى ما هى الشجرة، وإلى ما يعتبر وما ينبغي أن يكون الغطاء الغابي (Robbins, 2001).

قراءات مقترحة:

Demeritt (2001b); Scout (1998).

تأسيسية (نظرية) **foundationalism**

الافتراض بأن الادعاء بامتلاك المعرفة، يجب أن يقوم على أرضية موثوق فيها لا يمكن أن تكون محل تساؤل، ويمكن من خلالها معرفة

قيمة صدق قضايا أخرى يمكن الاستدلال عليها. وتعرف التأسيسية المنطقية هذه الأرضية من اليقين بناء على نوع ما من الحدس العقلي، وبعبارة أخرى، فإن معظم ما نعرفه، إنما نعرفه بالعقل. أما التأسيسية التجريبية (الإمبريقية)، فتعرف أرضية اليقين المعرفي بناء على الملاحظة الحسية؛ أي بعبارة أخرى، فإن ما نعرفه، إنما نعرفه عبر التجربة (انظر **التجريبية**). ولعل نقطة الأساس المتعلقة بالنقاش حول التأسيسية، تكمن في أنها تهتم بما يسمى «التسويغ المعرفي»، مع تمهيد الأرضية اللازمة للتسويغ حين يتحول الاعتقاد belief إلى معرفة. (انظر **النظرية المعرفية - الإبستمولوجيا**).

ولعل أشهر الأمثلة على المعرفة التأسيسية يكمن في مقولة ديكارت «أنا أفكر، إذن أنا موجود cogito ergo sum» والتي يعرف فيها فعل التفكير باعتباره الأرضية التأسيسية الضامنة للمعتقدات غير التأسيسية. ومن خلال الثقة الممنوحة لمقولة «أنا أفكر» (خاصة فيما يتعلق بالسؤال «كيف لي أن أعرف؟») تصبح هناك إمكانية لظهور ادعاءات بالمعرفة التسويغية. وقد أسس ديكارت معيار اليقين باعتباره أساس التسويغ المعرفي (الإبستمولوجي)، ويؤدي هذا إلى شكوك جذرية في الواقع الخارجي. وتشترك كافة المعارف التأسيسية في رؤية موحدة حول الذات (البشرية) للمعرفة، مختلفة في ذلك مع العالم الخارجي المليء بحطام الشك. وتتجاوز الرؤى النقدية التأسيسية مجرد أنها الطريق الأفضل للاعتقاد التسويغي؛

إذ تهتم من الناحية الأساسية بتحديد الصور التي يجب أن يكون عليها ما هو إنساني.

وكان ريتشارد رورتي (1979) Rorty قد تبرأ من فكرة أن الفلسفة بوسعها على الدوام العثور على الأرضية السامية لليقين، التي يمكن من خلالها تسويغ معتقد قادر على تشكيل خط من الجدل المضاد للتأسيسية في الجغرافيا البشرية. ولدى رورتي، فإن ما يمنح التسويغ المعرفي للمعتقدات والظنون، هو ما إذا كان مدى التسليم بأن هذه المعتقدات قد صارت يقينية من قِبل مجتمع الممارسة المعرفية. وينضوي هذا على أن الدراسة الفلسفية للمعرفة كمادة تسويغية مفاهيمية مجردة، يجب أن يتم تطعيمها من خلال النظر في كيفية عمل الادعاءات المعرفية في السياقات العملية (انظر الفلسفة والبراجماتية). ولعل هذا النوع من البرامج التجريبية، يمكن أن يساعدنا بالتأكيد على فهم الظروف التي تحدد «متى» يمكن الاعتقاد في أن الادعاءات قد أصبحت معرفة، ومتى يمكن غلق الباب أمام التساؤل عن متى «يتوقع» أن يؤمن الناس في هذه المزاعم وتزداد قناعتهم بها.

وفي الجغرافيا، أحيانًا ما يتم الاستشهاد بالحجج المضادة للتأسيسية في الاستفسار عن مدى فاعلية العلم الاجتماعي التفسيري، وإن كان من غير الواضح تمامًا، ما إذا كان العلم الاجتماعي الحديث عرضة لتهم التأسيسية، خاصة أن هذا

المصطلح يستخدم في الجدل الفلسفي (قارن: الماهوية). كما ارتبط الجغرافيون أيضًا في نقاشات أكثر اتساعًا حول المغزى السياسي للرؤى المضادة للتأسيسية. وقد ركزت هذه الرؤى على الدرجة التي يمكن من خلالها تطويق الاضطراب الأكاديمي للادعاءات المعرفية، وذلك من خلال إظهار هذه الادعاءات لتبدو ذات صفات مشروطة وضمن السياق، وفق المتطلب المفترض للحركة السياسية القائمة على أرضية آمنة لكل من الهوية والتجربة. وهناك صياغات مختلفة تعبر بدقة عن هذه المشكلة، كتلك الصياغة التي قدمها جودث باتلر Judith Buttler تحت عنوان «الأسس المشروطة وما قدمه جياتري سبيفاك Gayatri Spivak» تحت عنوان «الجوهرية الإستراتيجية». وقد طور وايت (2000) White فكرة الأنطولوجية (الوجودية) الضعيفة weak ontology وذلك من أجل التيقن من حقيقة أن أي حجة جدلية تتطلب تقديم افتراضات مسبقة والتزامات أنطولوجية (وجودية) أساسية. وقد ذهب وايت، إلى أنه من الممكن تبني درجة ما من درجات الارتداد العكسي الخطابي لإظهار ما بها من شروط عرضية أو محتملة (انظر **علم الوجود**). غير أن كافة هذه الصيغ تميل نحو الارتكان إلى «الافتراض الضمني القائل بأنه بوسع المرء التفكير بطريقة شكوكية، بينما يمارس حياته بطريقة تأسيسية» (Zerilli, 1998, p 438)، ومن ثم قد يسيء فهم المخاطر الكامنة في

قضايا التأسيسية. أما الافتراض الشائع والقائل بأن المنهج المناهض للتأسيسية يتضمن تأكيدًا عامًا للشروط العرضية، فيقدم خداعًا للمنظور التقليدي القائل بأنه ليس في الإمكان الإمساك بشروط الشك النقدي المتعلق بمناهضة التأسيسية، ويبقى الأمر حبيسًا في إشكاليات اليقين المعرفي. وهناك نوع آخر من رد الفعل على مشكلات التأسيسية، وإن كان أقل وضوحًا، نجده في اعتبارات فتجنشتين Wittgenstein حول الشكية، حين ذهب إلى أن الشك المطلق، خاصة من ذلك النوع الذي قدمه ديكارت، لا يقدم أرضية مقبولة لفهم الطريقة التي تعمل بها المعرفة فعليًا. وفي ذلك يقول فتجنشتين إن «التساؤلات التي نقيمها، والشكوك التي تساورنا، تعتمد على حقيقة أن بعض القضايا غير قابلة للشك، وتلك القضايا مثل البؤر المركزية التي تدور حولها القضايا الأخرى (Wittgenstein (1969, P. 341». وهنا تبدو المسألة مزدوجة: فعالم الحياة اليومية لا يتآلف معًا عبر العلاقات المعرفية، ولا عبر اليقين أو الاحتمال؛ وأن التعبير عن الشك دائمًا ما يتم ضمن السياق في مقابل خلفية من المعتقدات والالتزامات الراسخة.

قراءات إضافية:

Appiah (2003); Taylor (1995a, ch. 1)

عالم رابع Fourth World

يشير هذا المصطلح إلى أكثر الجماعات الإنسانية فقرًا وهشاشة في العالم النامي (قارن **العالم الثالث**، وانظر أيضًا دول **الجنوب**). وأحيانًا ما تعرف شعوب العالم الرابع بأنها تعاني من فقر مدقع من حيث الدخل و/أو تعيش فيما يسمى حزام المجاعة في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث يُعاني الكثير منها من انتهاكات **حقوق الإنسان** (انظر موقع المنظمة غير الحكومية ATD Fourth World: **http://www.atd-fourthworld.org**). وتعاني شعوب أخرى في العالم الرابع من الاستبعاد الاجتماعي الشامل على أسس الانتماء العرقي أو النوع أو الدين. وترفض شعوب عديدة في العالم الرابع الجهود المبذولة لوصفها «بالدونية». وعلى سبيل المثال، فإن جماعات الأديفاس Adivas («القبليين») و(«المقهورين» أو المنبوذين سابقًا) في الهند، أعلنوا مكانتهم كأمة أولى First Nation (انظر **الكاست** «نظام الطوائف الهندي»).

قراءات مقترحة:

http://www.atd-fourthworld.org

كسور fractal

أشياء غير منتظمة لا يُمكن تحديدها بالقياسات الهندسية التقليدية، ولكنها مع ذلك تحتوي في بعض الحالات (كما في حالة

(Koch snowflakes على خصائص التشابه الذاتي؛ حيث يظهر نمط هذه الكسور واحدًا بغض النظر عن المقياس الذي تعرض من خلاله.

ولعل أسهل طريقة لشرح الكسور هو اللجوء إلى البديهيات. ففي الكارتوغرافيا نستخدم الصفر، والواحد الصحيح، والأشياء ثنائية البعد من أجل تمثيل الظاهرات على الخريطة من خلال النقطة والخط والمساحة. وببساطة فإننا حين ننظر إلى هذه الظاهرات على الخريطة، يبدو جليًا أن كل ظاهرة كبيرة في أبعادها المساحية، تشغل فضاء أكبر من تلك التي تشغلها نظيرتها الصغرى في الأبعاد، فالمستطيل يشغل فضاء أكبر على الخريطة من الخط الذي لا يشغل سوى جانب من أضلاعه كما أنه بالطبع أكبر من النقطة التي لا تشغل سوى ركن من أركانه. ومن ثم فهناك ارتباط بين البعد الذي تتخذه الظاهرة والفضاء الذي تشغله.

والآن دعونا نفكر في خط رقمي. فعلى الرغم من أننا غالبًا حين نقوم بالعد، نستخدم الأرقام الصحيحة (١، ٢، ٣ ...) فإننا نقبل أيضًا أن يكون الخط متصلًا بما يقدمه من كسور أو أجزاء من الرقم الصحيح (١، ١،٢، ١،٣١، ١،٤١١ ..إلخ). والآن هل يمكن تطبيق المفهوم نفسه على الأبعاد؟

أثبت علماء الرياضة في القرنين التاسع عشر والعشرين، أنه يُمكن تطبيق نفس المفهوم على الأبعاد. وفيما يخص علاقة

ذلك بالجغرافيا، يبرز السؤال الذي قدمه بنويت ماندلبروت Benoit Mandelbrot (1967) والذي تساءل فيه «كم يبلغ طول خط ساحل بريطانيا؟» وعلى نحو ما أوضح ماندلبروت بأنه ليست هناك إجابة واحدة عن هذا السؤال، فكل إجابة تعتمد على درجة دقة أداة القياس ـ لعجلة القياس أو فتحة الفرجار Caliper ـ التي تستخدم لتتبع أطوال سواحل الجزر. ومع زيادة دقة القياس، يتم احتساب مزيد من التفاصيل، ومن ثم يزداد طول خط الساحل.

وحتى نتخيل المشكلة بطريقة أخرى، نفترض أن بمقدورنا رسم خط الساحل بكامل تفاصيله باستخدام حزمة برامج لإنتاج الخرائط الرقمية مثل **نظم المعلومات الجغرافية**؛ ففي هذه الحالة فإنه في كل مرة نقوم فيها «بالتكبير» على الشاشة لموقع معين على خط الساحل، فإن مزيدًا من التفاصيل ستظهر لنا على هذا الخط. وسيحدث ذلك كل مرة بلا نهاية، ذلك لأن الكسور الجزئية تحتوي على تفاصيل لا نهاية لها. وبالقطع لا يمكننا رسم هذه التفاصيل اللانهائية، ومن ثم فإن القياس الكلي لخط الساحل سيتوقف على مقياس التحليل الذي نريده من الرسم، وبالتالي يتوقف على درجة تعميم رسم خط الساحل. وبأخذ ذلك في الاعتبار، يمكننا إجراء القياس على مقاييس مضاعفة، وذلك لوضع اللوغاريتم الطبيعي لطول خط الساحل في مقابل اللوغاريتم الطبيعي للطول الكلي لفتحات الفرجار (أو عجلة

القياس). ويكون انحدار الخط عند أفضل تناسب له لهذه القيم، بمثابة تقدير لقيمة البعد الكسري لخط الساحل.

ويبدو هذا الكلام تجريديًا وغير قابل للتخيل، لكن لكي نقرب الفكرة نقول: إن الكسور هي أدلة موجودة في الطبيعة نجدها في أوراق الشجر والأشجار، وشبكة الأنهار وما شابه. كما أن ارتباط هذه الكسور ليس قاصرًا على اللاندسكيب الطبيعي، ففي العلوم الاجتماعية تستخدم الكسور الجزئية في نمذجة عمليات المورفولوجيا الحضرية (Batty and Longley, 1994). وفي المقابل، فإن البعد الكسري، للحيز المكاني، يمكن أن يستخدم لنمذجة الزحف الحضري أو درجة اندماج المدن. ويمكن أن يتم ربط مفهوم الكسور بنظرية الفوضى، والتي يُقصد بها أن فكرة النظم الطبيعية أو الاجتماعية التي تبدو وكأنها تجري وفق فوضى، يمكن في الواقع نمذجتها من خلال «قوانين» أو نظريات واضحة المعالم، وذلك باستخدام النظريات الاقتصادية لنمذجة التنمية الحضرية والنمو الحضري (انظر Batty, 2005). وفي النهاية فإن الكسور الجزئية تستخدم في الاستشعار عن بعد لضغط (تقليل حجم الملف) المرئيات الفضائية.

قراءات إضافية:

Batty, 2005; Mandelbrot (1967).

ميناء حر free port

عبارة عن جيب سياسي داخل دولة ـ عادة ما يكون ميناء بحريًا، ولكنه يشمل أماكن أخرى بصورة متزايدة ـ حيث تكون الرسوم (الجمركية) على الصادرات والواردات إما معدومة أو منخفضة. ويساعد هذا على توطن كل من وظائف التخزين والتصنيع هناك، مما يحقق الميزة النسبية محلية، ويحقق التشغيل والثروة، وذلك بسبب ميزة انخفاض التكاليف مقارنة بالأماكن الأخرى (قارن مناطق التصنيع للتصدير). وكانت الموانئ الحرة (مثل كوبنهاجن ودانزج وهامبورج) موجودة في أوروبا حتى منتصف القرن العشرين، وكان وضع الميناء الحر أساسًا للنجاح الاقتصادي في هونج كونج وسنغافورة. وأصبح هذا المفهوم ينطبق على بعض المطارات كما في شانون في جمهورية أيرلندا. وأعاد تطبيقه الجغرافي سير بيتر هول Sir Peter Hall في أواخر الثمانينيات على منطقة المشروع لتشجيع إعادة التطوير في المناطق الصناعية المتدهورة من خلال المزايا الضريبية. وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة ذات الخصائص المشابهة واسعة الانتشار الآن في دول الجنوب؛ حيث بدأت الهند برنامجًا عام ٢٠٠٠، وبحلول ٢٠٠٦ كانت قد تمت الموافقة على ٢٣٧ منطقة، وهناك ٣٠٦ طلبات أخرى في انتظار الموافقة (**http://sezindia.nic.in/**).

منطقة تجارة حرة free trade area

مجموعة من الدول القومية التي تتفق على ممارسة التجارة الحرة (دون جمارك أو أية قيود أخرى) فيما بينها، بينما تحافظ على الحواجز التجارية مع الدول غير الأعضاء. وعلى عكس الاتحاد الجمركي، فإن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء قد تختلف لكل دولة؛ حيث يربط العديد منها دولاً متجاورة في تكتل إقليمي فوق قومي، ولكن هناك أيضًا مناطق تجارة حرة بين دول غير متجاورة. ويلاحظ أن أكثر من نصف مناطق التجارة الحرة البالغ عددها حوالي ٢٠٠ منطقة تجارة حرة بدأ بعد عام ١٩٩٠. وتحدد قواعد المنشأ، وتعريف ما يعتبر إنتاجًا داخل الدول القومية الأعضاء، السلع الخاضعة للتجارة الحرة. ويرى أنصار هذه المناطق أنها تحقق التجارة الحرة العالمية، بينما يرى معارضوها أن هذه المناطق التجارية «التفضيلية» ضارة. وتقع أكبر منطقتين للتجارة الحرة في شمال العالم، وهما النافتا والاتحاد الأوروبي. وهما تُزيدان الحواجز التجارية بين الشمال والجنوب، ولكن هناك العديد من مناطق التجارة الحرة بين دول الجنوب، وبين دول الشمال والجنوب (وعادة ما تكون الحالة الثانية بمبادرة من الشمال).

جهد المسافة friction of distance

عبارة عن تأثير المسافة بالتقليل أو المنع على حجم التفاعل بين الأماكن (بما في ذلك الهجرة وتدفقات السياح وحركة السلع وانتشار

الأفكار والمرض، قارن الانتشار)؛ حيث تتصف الأشكال المنتظمة التجريبية في أنماط التفاعل المتسقة مع هذا الأثر بتلاشي المسافة. ويتحقق الأثر بسبب التأثير المشترك لكل؟ من الزمن والتكلفة المتضمنين في التغلب على المسافة، والذي يختلف حسب توافر البنية التحتية للنقل والمواصلات. وينخفض تأثير المسافة مع التطورات التقنية في تلك البنية، وإن لم يكن ذلك بنفس القدر بالضرورة في كل مكان (انظر **تضاغط الزمكان**).

قراءات مقترحة:

Taylor (1971).

أثر الأصدقاء والجيران friends-and-neighbours effect

أحد أشكال **الأثر السياقي** المعروفة في جغرافية الانتخابات، حيث يفضل الناخبون المرشحين المحليين (حتى إذا كان ذلك يعني التخلي عن تفضيلات حزبهم التقليدي) وذلك إما لأنهم يعرفون المرشح شخصيًا أو/ وأنهم يعتقدون أن انتخابه سيدعم المصالح المحلية. وكان هذا المفهوم قد ظهر في تحليلات كي Key (1949) للتصويت داخل الأحزاب في جنوب الولايات المتحدة، ثم عممه كوكس Cox (1969) وآخرون. إذ إن المرشحين الذين ينجحون من خلال هذه الإستراتيجية، قد يكافئون ناخبيهم بالحصول على قدر أكبر

من الإنفاق العام لمناطقهم (انظر أثر المجاورات السكنية؛ المحاباة في الدعم الحكومي).

تخوم/حدود frontier

أصبح هذا المصطلح يستخدم بطريقتين أساسيتين. ففي الحالة الأولى، يشير المصطلح إلى حدود الدولة؛ حيث يشير إلى حدود الدولة مع دولة أخرى. ويعتبر الحد في العصور الحديثة بمثابة خط، لأن سيادة الدولة تتأكد بصورة متصلة حتى هوامشها. ومع ذلك، نجد في أوروبا في العصور الوسطى أن الملَكيات الإقطاعية كانت تعتقد أن سلطتها تتناقص في اتجاه هوامش أراضيها؛ حيث كانت هذه الأقاليم تسمى «بالتخوم»، وكان ملاك التخوم يتمتعون باستقلال كبير (انظر الإقطاع). ويمثل ظهور الأطلس الحديث الذي يوضح الدول بألوان مختلفة ذات حدود مميزة (وينتج جزئيًا)، عالمًا يختلف كثيرًا عن الفترة الحديثة المبكرة ويتوافق مع افتراضات الدول القومية الحديثة (Black, 1997).

وغالبًا ما تكون حدود الدولة الحديثة مثار نزاع أيضًا، وقد تطور فرع كامل من الجغرافيا على افتراض أن الحدود يمكن تسويتها بطريقة علمية (Curzon, 1888; Holdish, 1916)؛ حيث اهتم هذان الدارسان بتوزيع المجموعات العرقية، وبوجود أقاليم كان

يصعب الاستقرار فيها أو اجتيازها. ومن الواضح أن الحدود الكفؤة تفصل بين أنواع مختلفة من الناس بخط كان في إقليم منعزل، بما يمثل تحديًا كبيرًا أمام من يحاولون انتهاكها. وفي الحقيقة، تعكس هذه الحدود الاهتمامات الجيوبوليتيكية للقوى العظمى العالمية (انظر الجيوبوليتيكيات)؛ حيث خدمت المحاولات الدولية الكبرى الأولى للتسوية الشاملة للحدود، المصالح الاستعمارية للدول الأوروبية في أفريقيا (في مؤتمر برلين في ٤ ـ ١٨٨٥) وللقوى العالمية الكبرى بالنسبة لأوروبا الشرقية والوسطى (في مؤتمر سلام باريس في ١٩١٩)؛ حيث لم تتم استشارة شعوب أفريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى.

ويتمثل المعنى الثاني للحدود، في اعتبارها خطًا بين أراض مستوطنة وأراض غير مستوطنة، أو بين أراض مزروعة وأراض غير مزروعة. وهذا يثير النزاعات أيضًا بالقدر نفسه؛ فهي دائمًا ما تفصل مجتمعًا عن الآخر، ومع ذلك، قد تعرض على أنها تفصل المجتمع عن الفراغ (قارن الأراضي الخالية TERRA NULLIUS). وتتمثل أشهر هذه الحدود في تلك التي كتب عنها فريدريك جاكسون تورنر Frederick Jackson Turner نظرية التخوم، فقد أدى استيطان الأوروبيين في أمريكا الشمالية إلى طرد الشعوب المحلية من أراضيها؛ حيث أقنع الأوروبيون أنفسهم بأن الزراعة المستقرة هي فقط الحضارة الحقيقية، وأن الأراضي التي لا تستغل لهذا الغرض، تعتبر فاقدة في أفضل الظروف، أو حتى فارغة. ولكن إذا نظرنا إلى

الحدود باعتبارها أحد أعمال الاستعمارية أو الإمبريالية (Meinig, 1986)، فإنها تصبح موضوعًا مهمًا للدراسة المقارنة.

قراءات مقترحة:

Fawcett (1918); Lamar and Thompson (1981).

نظرية التخوم **frontier thesis**

تشير إلى الحجة التي طورها فريدريك جاكسون تورنر (١٨٦١ - ١٩٣٢) بشأن «أهمية الحدود في التاريخ الأمريكي» (Turner، ١٨٩٣). حيث كان التعداد الأمريكي يصور حد الاستيطان الأوروبي على أنه التخوم يتحرك عبر الأرض من الشرق إلى الغرب (Paulin، ١٩٣٢)، ففي عام ١٩٨٠، أعلن التعداد أنه لم يعد هناك خط واضح يفصل المناطق التي تقع إلى الشرق والتي يقطنها أكثر من شخصين في الميل المربع، وتلك التي تقع إلى الغرب والتي كانت أكثر انتشارًا من حيث الاستيطان. وبدلاً من ذلك، كان هناك الآن خليط من مناطق الاستيطان الأقل كثافة في الغرب، ولم تعد فكرة وجود حد متصل بين الأجزاء المستوطنة الأكثر والأقل كثافة فكرة صحيحة. واعتبر تورنر أن هذا يمثل نهاية عملية متميزة. ففي عام ١٨٩٢، كان يتحدث إلى مؤرخين مجتمعين في شيكاغو بمناسبة الاحتفال بمرور ٤٠٠ سنة على دخول الأوروبيين للأمريكتين، وتناول مضامين إغلاق الحدود الأمريكية من أجل الديمقراطية في الولايات المتحدة.

وادعى تورنر، أن الأوروبيين اضطروا إلى التحول إلى أشكال أكثر بدائية للزراعة على الحدود. وبهذه الطريقة قطعوا صلاتهم بأوروبا، وبدءوا في تكوين مجتمع أمريكي جديد ومتميز؛ حيث مر المجتمع على الحدود بكل المراحل من الصيد إلى الشكل الأخير للحضارة؛ أي إلى المجتمع الحضري الصناعي. ومن خلال المرور عبر كل هذه المراحل، أحس الأمريكيون الأوروبيون بالحاجة إلى الديمقراطية، وهي الدروس التي اعتبرها الأوروبيون من الأمور المُسلم بها حتى نسوها تقريبًا. ومع ذلك، كان هذا التعلم في صميم الديمقراطية الشعبية التي تعلق بها تورنر. ومع إغلاق الحدود، كان يجب الوصول إلى طريقة جديدة للحفاظ على حيوية هذه الدروس المستفادة. وكان يقول إن الجامعات يجب أن تعمل على الحفاظ على الحقيقة التي لم يعد ممكنًا تعلمها بصورة طبيعية على الحدود.

ولكن هذه الأفكار تعرضت لانتقاد كثير، خاصة من جانب من يسمون المؤرخين الغربيين الجدد (Kearns, 1998). ويقول ليميريك Limerick (1987) إن تورنر أعطى المصداقية للرجال الأمريكيين الأوروبيين ذوي المكانة التاريخية فقط، وتجاهل قضايا السلالة، والطبقة، والنوع؛ إذ إن العملية التاريخية التي وضعت الشعوب المحلية في أمريكا عند هامش متقلص صعبت عليهم المطالبة بحقوقهم في المستقبل في هذه الأرض. ويقول ليميريك أيضًا: إنه بدلًا من اختزال الأمر في عملية واضحة للانتقال من الشرق إلى الغرب،

كانت الاستعمارية الأوروبية في أمريكا الشمالية تتضمن حركة كبيرة للأمريكيين الأسبان من الجنوب، ولأوروبيين آخرين لم ينطلقوا من الساحل الشرقي، بل من الغرب. ويعتبر الحد الذي يتحدث عنه تورنر حدًا زراعيًا يعتمد على المزارع العائلية، ومع ذلك نجد أن أجزاء كبيرة من الولايات المتحدة انتزعت من السكان المحليين لصالح الرعي واسع النطاق أو التعدين، دون المرور بنمط المزارع العائلية والقرى التي حافظت على ديمقراطيات تورنر الوليدة. وأخيرًا، فقد فات تورنر الكثير من الملامح المميزة للغرب الأمريكي، بما في ذلك الدور المستمر للدولة في الاقتصاد.

قراءات مقترحة:

Cronon (1987); Turner (1893).

وظيفية **functionalism**

مفهوم انتشر عبر العلوم الاجتماعية واستُخدم لشرح مختلف الظواهر العقلية والسلوكية والاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه هذه الظواهر ـ وعادة ما يعرف هذا الدور باسم «الوظيفة» ـ في الحفاظ على النظام الأكبر الذي تنتمي إليه. ويأتي النسق الأكبر في المقام الأول ليحدد أولاً الأدوار الوظيفية لأجزائه المختلفة من أجل ضمان توالده وتطوره.

وكإستراتيجية تفسيرية، تم التعبير عن الوظيفية لأول مرة في القرن التاسع عشر من خلال البيولوجيا التطورية الداروينية. وتم تفسير السمات الفسيولوجية من خلال أدوارها الوظيفية التي تمكنها من تحقيق الغايات الأساسية لأنواع الكائنات الحية الساعية إلى البقاء والتكاثر (انظر الدارونية). وليس مستغربًا أن عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧)، قد قدم الفكرة نفسها إلى علم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر، مستعيرًا مبادئ بيولوجية ومُشبِّهًا تقسيم العمل في المجتمع بالدور الوظيفي لأعضاء جسم الإنسان. وقد وجد دوركايم أن الغايات الأساسية للبقاء والاستقرار، هي التي تحدد كيف تتم وظائف العناصر التي يتألف منها المجتمع. وقد أثرت أعمال دوركايم في هذا الصدد على مجموعة من علماء الأنثروبولوجيا ممن اتخذوا من بريطانيا مقرًا لهم وفي مقدمتهم رادكليف براون (١٨٨١-١٩٥٢)، وإدوارد إيفان بريتشارد (١٩٠٢-١٩٧٣) وماير فورتس (١٩٠٦-١٩٨٣) والذين قاموا بتطوير منهج الوظيفية البنيوية. وعلى الرغم من أن هؤلاء العلماء، قد درسوا ثقافات بشرية مختلفة ظاهريًا ـ مجموعات التروبياندر Trobianders والنوير Neur والتالينسي Tallensi ـ فإن هؤلاء العلماء أكدوا أنه رغم هذا الاختلاف الظاهري بين تلك المجموعات البشرية، إلا أن ثمة عملية وظيفية مشتركة تعززهم جميعًا؛ ذلك لأن العناصر الثقافية تعمل معًا لدعم توازن سلس وتوالد عفوي. وقد دخلت البنيوية الوظيفية إلى علم الاجتماع عبر أعمال عالم الاجتماع

الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons (١٩٠٢ -١٩٧٩)، وتم تطويرها لاحقًا على يد نيكلاس لومان Niklas Luhmann (١٩١٧ - ١٩٩٩). وخارج المجال الأنثروبولوجي ـ الاجتماعي، تم إدماج البنيوية الوظيفية أيضًا في بعض أشكال من الماركسية، من خلال السعي للعثور على نظريات جديدة حول طبيعة التفسير الوظيفي (Cohen, 1978)، (انظر الماركسية التحليلية)، كما دخلت أيضًا إلى فلسفة العقل، والتي يتم فيها إدراك الحالات العقلية كوظيفة للنظام الإدراكي الذي تشكل هذه الحالات العقلية جزءًا منه.

وأخذًا في الاعتبار التأثير الذي تركته الداروينية على الجغرافيا، والكفاءة الكبيرة للتنظير الجغرافي، فإن الوظيفية لم تكن يومًا ذات حضور واضح في الجغرافيا. وقد أطلت برأسها من الكتابات الأولى للجغرافيين الأوروبيين، في مقدمتهم ما قدمه راتزل عن **الجغرافيا** الأنثروبولوجية ورؤية فيدال دي لابلاش عن الجغرافيا البشرية. كما كانت هناك إشارات عابرة للوظيفية في كتابات هارتسهورن (١٩٣٩) عن فكرة الإقليم باعتباره «عنصرًا مركبًا»، وظهرت بوضوح أكبر في تحليل النظم الذي دخل علم الجغرافيا في سبعينيات القرن العشرين (على الرغم من اقتصاره على القضايا البيئية: انظر Bennett and Chorely, 1978). وكانت أكثر مجالات الجغرافيا التي كان من المحتمل فيها ظهور الوظيفية البنيوية هي الجغرافيا الاجتماعية، ولكن حين وجدت الوظيفية البنيوية لنفسها حضورًا في الصياغات النظرية للجغرافيا، كان نجمها قد أفل في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. وكان للوظيفية البنيوية حضور قوي في بدايات **الجغرافيا**

النقدية. وقد نظر هارفي ([1982] 1999) Harvey للفضاء والمكان كعناصر وظيفية في توالد الرأسمالية؛ حيث عادت الرأسمالية لتؤكد أن معالمها الرئيسية تخلق النظام من جديد. ولدى هارفي، فإنه حتى كارثة إبطال تأثير الفضاء والمكان، كانت أزمة وظيفية. وعلى نحو مشابه، دافعت مدرسة التنظيم عن وظيفية لاحقة وذلك في تحليلها للرأسمالية.

ورغم كل ما قيل، فإن وجود الوظيفية في الجغرافيا لم يأت إلا بشكل ضمني. وأخذًا في الاعتبار ما وُجه للوظيفية من تهم خلال منتصف القرن الماضي، فإنها لقيت في الجغرافيا تهمًا مختلفة، كاتهامها بالحتمية، وإهمال السياق التاريخي، وإنكار العامل الفردي، وصبغ الهويات الجمعية بصفات وثيقة الصلة فقط بالأفراد، فضلًا عن اتهامها بإهمال الآليات الطارئة، لكل هذا لم يكن حضورها في الجغرافيا البشرية سوى حضور ضمني.

قراءات إضافية:

Giddens (1977)

الفئات الغائمة / المنطق الغائم **fuzzy sets/fuzzy logic**

مجموعات (فئات، طبقات وأنماط) تتسم «بالغموض» فى تعريف عضوية المجموعة، في مقابل التعريف الواضح القاطع الذي

يستخدمه المنطق المعياري ونظرية الفئات. وبناء على ذلك فإن «المحرومين» أو «الطبقة الوسطى» هم فئات غامضة التعريف في الاستخدام الحياتي اليومي، ولا يكون لها تعريف محدد سوى في التعريفات الحكومية أو غيرها من التعريفات الإحصائية. والغموض في التعريف يقترن بوصف نمط من عدم التأكد، ولكنه ليس عدم التأكد المعتاد الموجود في الاحتمالات (على سبيل المثال حين تحسب نسبة فرص وجود مواطنين أمريكيين في فئة «الطبقة المحرومة»). ويصف مصطلح الغموض «التباسًا في الحدث»، والمقصود به درجة وقوع الحدث، وليس مجرد وقوعه. وتقوم فرضيات معظم أساليب النمذجة الإحصائية والكمية على دراسة المجموعات غير الغامضة التعريف. وقليل من الدراسات تمكن من تطوير تطبيقات على فئات غامضة التعريف في البحث الجغرافي خاصة ما قدمه أوبنشاو Openshaw تحت عنوان التفاعل المكاني باستخدام مسافات بينية غامضة التعريف (مثل مسافة «قصيرة» و«متوسطة» و«طويلة»، انظر Openshaw and Openshaw, 1977). وقد رأى أوبنشاو في دراسته عام ١٩٩٦ المنطق الغائم مفتاحًا لتشكيل «جغرافيا بشرية سلسة» وأكثر علمية، لكنها تقوم في معظم الأحيان برسم صورة أكثر تواضعًا عما بحوزتها من إمكانات.

قراءات إضافية:

Openshaw and Openshaw, 1977, Robinson (2003)

نظرية تقوم على علاقة متبادلة لاتخاذ القرار. وفي هذه النظرية يختار الأفراد (اللاعبون) أدوارهم مع توفر قدر قليل من المعرفة، وربما عدم وجود أية معلومات، عن أدوار اللاعبين الآخرين، لكن مع توفر معرفة عن «محصلة» (التكلفة والعائد) لمختلف النتائج المشتركة. وقد وضع هذه النظرية نيومان ومورجنسترن Neumann and Morgenstern عام ١٩٤٤ في كتابهما الذي حمل عنوان «نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي» وتم تطوير هذه النظرية بشكل موسع وطبقت على نحو كبير في العلوم الاجتماعية، وخاصة العلوم السياسية وعلم الاجتماع. وفي الجغرافيا، ظهر تطبيق هذه النظرية في الدراسة الرائدة التي قدمها جولد (1963) Gould وعالجت كيف أن إستراتيجيات الزراعة لدى المزارعين الأفارقة، يمكن أن تتحول إلى نماذج في صيغة «مباراة أمام الطبيعة» يحصل فيها المزارعون على منافع مختلفة بناء على ما أنتجوه، وبناء على ما اختارت الطبيعة أن تمنحهم إياه.

وتحاول نظرية المباراة استنتاج إستراتيجيات توازن اللاعبين في ظل اتخاذ قرار منطقي. وقد لا تكون المباريات تعاونية (حيث يفكر كل لاعب في حسابات التكلفة والعائد بما يحقق ربحه فقط) أو قد تسمح بالتعاون بين اللاعبين. ويتمثل المثال الكلاسيكي على ذلك حين يؤدي الخيار الفردي المنطقي، إلى حالة شبه مثالية للمجموعة ضمن

الآلية المعروفة باسم «معضلة السجناء». ومن الأمثلة الجغرافية على التنافس البسيط في حالة شخصين يؤديان معًا مباراة صفرية المجموع (لا يخسر فيها أي منهما شيئًا ولا يحقق أي واحد منهما أرباحًا أعلى من الطرف الآخر)، ما يتمثل في حالة بائعين للآيس كريم على خط شاطئ يعج بالمصطافين الذين يتوزعون بطريقة متساوية على طول الشاطئ. وبما أن المستهلكين يفضلون شراء السلعة من أقرب بائع لهم، فإن إستراتيجية بائع الآيس كريم هي التحرك نحو مركز خط الشاطئ؛ ذلك لأن أي موضع آخر سيعطي ميزة إضافية للبائع الثاني (انظر نموذج الفندقة). ومع هذا، فإنه من زاوية المستهلك، فإن هذا القرار الذي يتخذه البائع ليس هو القرار الأفضل له. فالمستهلكون سيستفيدون أكثر إذا وقف البائعان عند مسافة تبعد بنحو الثلث من طرفي الخط، كي تكون المسافة التي يمشيها إلى أي منهما المستهلك في حدها الأدنى (طبعًا في المثال الحالي نفترض أنهما يبيعان سلعتيهما بالسعر نفسه وللمنتج نفسه وبذات الجودة). وتهتم نظرية المباراة في جزء كبير منها بالإجابة عن سؤال «كيف يمكن أن تؤدي المباريات غير التعاونية إلى تكاليف غير صفرية في ظل فرضيات مختلفة؟». ولعل هذا السؤال (والذي ظهر لأول مرة في دراسة جون ناش John Nash في أوائل خمسينيات القرن العشرين) يقف وراء معظم النظرية الحديثة للأسواق الاقتصادية وأساليب المساومة لإتمام الصفقات التجارية.

وقد تم تطبيق نظرية المباراة على مشكلات اقتصاديات المؤثرات الخارجية ذات الترابط الإقليمي؛ حيث إذا ما وقع حدث اقتصادي في إقليم ما، فإنه يؤثر بالضرورة على إقليم آخر، على نحو ما نجده في أمثلة تنمية الموارد المائية، وإستراتيجيات مواجهة التلوث والسياسات البيئية، وما نجده أيضًا في السياسات الاقتصادية داخل ولاية فيدرالية كما في الولايات المتحدة، أو ما يحدث في اتحاد اقتصادي كالاتحاد الأوروبي. وتمتد هذه الأفكار إلى المباريات الديناميكية؛ حيث تظهر آلية للتعليم والتدريب وما يتبعها من خيارات، وبالتالي ظهور «قادة» و«تابعون» على نحو ما تشهده السياسات الفيدرالية - المحلية. وعلى أية حال، فإن معظم هذه الدراسات تمت على أيدي اقتصاديين، ونظرًا لأن الجغرافيا الاقتصادية قد فقدت كثيرًا من صلاتها بكثير من الاقتصاديات الحديثة، فإن هناك عددًا قليلاً اليوم من الجغرافيين ينشغل بتطبيق تطورات هذه النظرية.

قراءات مقترحة:

Gould (1963).

garden city **مدن الحدائق**

مستوطنة مخططة صغيرة مترفة منضبطة ومستقلة نسبيًا. وكان إيبينيزر هوارد (1850 -1928) Ebenezer Howard أول

من قدم هذا المفهوم، ثم تبنته حركة مدن الحدائق البريطانية التي أسسها هوارد، وكانت بمثابة الأساس لمستوطنتين أخريين؛ لتشوورث (1903) Letchworth ثم ويلوين (1920) Welwyn في هيرتفوردشاير: وكلاهما الآن أكبر كثيرًا مما كان يتصور هوارد أساسًا (حوالي ٣٢٠٠٠ نسمة على ٦٠٠٠ فدان [حوالي ٢٤٣٠ هيكتار]). وانتشرت فكرة المستوطنات منخفضة الكثافة ومرتفعة الجودة والصغيرة نسبيًا والتي تتميز «بخضرتها» في عدد من الدول خلال القرن العشرين، وذلك كجزء من أيديولوجية تخطيط تقوم على الجماعة البشرية. وفي الواقع كانت حركة مدن الحدائق مقدمة لظهور جمعية تخطيط المدن والريف في المملكة المتحدة، والتي لا تزال تمثل مجموعة ضغط قوية. وقد انتقل المفهوم العام إلى دول أخرى، وأثر على تخطيط العديد من المستوطنات الجديدة ـ مثل كانبرا ـ وحركات المدن الجديدة كما في الولايات المتحدة.

قراءات مقترحة:

Hall and Ward (1998).

مجتمعات مسورة gated communities

بينما كانت المجتمعات المغلقة ترتبط بالأقاليم الحضرية الأمريكية الكبيرة (Blakely and Snyder, 1997)، أصبحت الآن تنتشر بصورة

متزايدة في جميع أنحاء العالم (Webster, Glasze and Frantz, 2002)؛ فهي عبارة عن جيوب سكنية تتحدد عمرانيًا بجدران وأسوار وبوابات أمنية، والتي غالبًا ما تحرسها قوات أمنية خاصة. وكثيرًا ما تديرها جمعيات مجتمعية تنظم أنشطة المقيمين وقرارات التصميم فيها. ويرى البعض، أن انتشار الجيوب المغلقة، والحكم الرشيد، والأمن الخاص، يؤدي إلى نزع الشرعية عن الخدمات العامة ويمثل مظهرًا ماديًا على تزايد مقاومة «التحول الديمقراطي، والمساواة الاجتماعية، وتوسع حقوق المواطنة» (Caldeira, 2000, p. 4; Salcedo and Torres, 2004). وهكذا كانت المجتمعات المغلقة موضع اهتمام البحوث، ليس بسبب انتشارها العالمي فحسب، ولكن أيضًا بسبب ما تشير إليه بشأن مفاهيم الأمن للجماعة البشرية، والمواطنة، والمكان العام، والملكية، ودور الدولة في المجتمعات الحضرية المعاصرة (قارن المراقبة).

قراءات مقترحة:

Caldeira (2000).

نوع (جندر) gender

عبارة عن تمييز فئوي بين الرجال والنساء، وآلية للتصنيف تحيِّد الاختلاف الجنسي، وتتشابك مع التصنيفات الأخرى، مثل الطبيعة

/الثقافة والتباين العرقي والوطني. وتأخذ **الأماكن** رمزًا مذكرًا أو مؤنثًا، ويمكن أن يكون هذا أحد الوسائل المهمة لتحييد اختلاف النوع (Bondi and Davidson, 2003). ويقدم هاراواي Haraway (1991b) مناقشة دقيقة لتاريخ مصطلح «النوع» ومعناه داخل التاريخ النسائي حتى منتصف الثمانينيات (انظر النسوية). ويتمتع المصطلح بتاريخ مشابه كثيرًا في **الجغرافيا**، وكان هناك ابتعاد عن نظريات أدوار النوع الساكنة نسبيًا إلى علاقات النوع، ونحو الاستكشاف الكامل لكيفية تكوين علاقات النوع المختلفة في كل مجالات الحياة. وقد انصب التركيز على تنوع أشكال الأنوثة والذكورة - أي طرق النوع الحية، بناء على السياق والتقاطعات مع **السلالة، والدين، والجنس،** والقومية **والاختلافات** الاجتماعية والجغرافية الأخرى (Bondi and Davidson، 2005)، وانظر أيضًا **الجغرافيات النسوية**.

وعادة ما يتعارض «النوع» مع «الجنس» داخل النظرية الأنجلوفونية؛ حيث يمثل الأول البناء الاجتماعي، بينما يتحدد الثاني بيولوجيًا. وكان هذا التمييز جزءًا من جهد لزعزعة المفاهيم التقليدية للنساء والأنوثة، ولإزالة النساء من **الطبيعة** ووضعهن داخل **الثقافة** كذوات اجتماعية مُشكَّلة ومكوَّنة ذاتيًا (انظر المركزية الذكورية). وتعتبر معالجة النوع في **الجغرافيا** غير عادية نوعًا ما في هذا الصدد، كما لم تكن «محصنة من عدوى الجنس البيولوجي» (Haraway، 1991b، p. 134) بالقدر نفسه كما في العلوم الأخرى. وعلى سبيل المثال،

فإنــه مــن أجـل تنظير الأبــوية، حــدد فــورد وجـريـجـسون (Foord and Gregson (1986 العلاقات الضـرورية التي تكوِّن علاقات النوع. فمن خلال اتباع الإجراءات التحليلية للواقعية، توصلا إلى أن نوعين: الذكور والإناث يمثلان الخصائص الأساسية لعلاقات النوع. ومن أجل تنظير العلاقات الضرورية بين هذه الخصائص الأساسية، طرحا التساؤل «تحت أية ظروف يحتاج الرجال والنساء لوجود بعضهم بعضًا؟» وكانت الإجابة عليه «من أجل التكاثر الحيوي وممارسة الجنس الغيري». ولكن تحليل فورد وجريجسون تعرض للنقد سريعًا؛ لأنه صعّب عملية تنظير كيف أن الرأسمالية تشكل علاقات النوع (McDowell, 1986)، بالإضافة إلى جوانبها الحيوية، خاصة من حيث تصويرها للجنسية الغيرية على أنها ثابتة حيويًا أو نفسيًا (Knopp and Lauria, 1987).

ويشير الانتقاد الأخير إلى طرق جديدة مهمة للتفكير في العلاقات بين الجنس والنوع. ويمكن أن ينقذ التمييز النسائي بين الجنس والنوع، مفهوم النوع من الصيغ الجوهرية أو المطبِّعة للأنوثة، ولكنها تكرر مشكلات ازدواجية الطبيعة/الثقافة طالما أنها تجعل النوع بمثابة الفاعل الاجتماعي (النشط) الذي يعمل على سطح الجنس (السلبي). وهكذا فإنه يصبح بذاته معرضًا لتهمة الذكورية، «فهل الجنس بالنسبة للنوع مثل المؤنث للمذكر [مثل الطبيعة بالنسبة للثقافة]؟» (Butler, 1993a, p. 4). وهناك مشكلة أخرى تتمثل في

أنه من خلال ثنائية الجنس/النوع، يبدو أن الجنس يختفي بمجرد أن يحتويه النوع؛ إذ إن النوع يستوعب الجنس ويحل محله (وقد ناقش ناست (Nast 1998) هذه الاتجاهات في الجغرافيا).

وبناء على نظريات **الخطاب والتفكيك والتحليل النفسي**، واجهت بوتلر (Butler 1993a) هذه المشكلة بالقول، إن كلًا من الجنس والنوع يتشكلان اجتماعيًا. فلا الجنس ولا النوع له مكانة وجودية، ولا يمكن تنظير أي منهما بعيدًا عن نظم الجنسية (الغيرية). وترى بوتلر، أن الجنس ليس خارج المنطق، ولا سابقًا عليه، **فالجسد** الجنسي ظهر إلى الوجود من خلال النظام المنظِّم للجنسية الغيرية. وفي إطار **المعيارية الغيرية**، ويجب أن نصنف أنفسنا نوعيًا وجنسيًا إما كذكور أو كإناث لنكون بشرًا، وتقول إن غير المصنَّفين جنسيًا بطريقة صحيحة، يكونون مهددين بهوس (الحدود الجسمية والنفسية غير المستقرة) اللفظ والاستبعاد. فالنوع عبارة عن أثر لحقيقة خطاب الهوية الأساسية والمستقرة؛ حيث تظهر هذه الهوية من أداءات النوع المتكررة، التي تمثل تجسيدًا لحظيًا لنموذج أو قاعدة (انظر **الأدائية والذاتية**). وترى بوتلر أن هناك فرصًا لفصل أداءات الجنس والنوع عن بعضهما؛ فعلى سبيل المثال، تكمن التوقعات المدمِّرة للأداءات المعوِّقة، في الفصل بين أداءات النوع (المفترض أنها خارجية) وأداءات الجنس (المفترض أنها داخلية)، بالإضافة إلى أداء غير المسموح لهم، أو غير القادرين على الأداء جنسيًا (مثل الرجال الذين يظهرون تقاليد

الأنوثة). وتعتبر مضامين إعادة تنظير النوع والجنس بعيدة المدى، حيث يعرض النوع كمُشتق من التقاليد التنظيمية للجنس (الغيري) وكممارسات متكررة وغير مستقرة تحدث بطرق مختلفة في أماكن وأوقات مختلفة. ويدعو هذا إلى الاهتمام الكبير بالانتشار المستمر للأنظمة المنظمة للجنسية الغيرية، وبالممارسات الجنسية التي تعمل على هوامش هذه القواعد وتتخطى حدودها. وبجغرافيات كل منها (انظر **رهاب الذات، الجنسية الغيرية، ونظرية الشذوذ الجنسي، والجنوسة**، Nash, 1998; Hubbard, 2000).

وقد حظيت الحدود المادية المفروضة على البنية الاجتماعية والتركيز على الحياة التي تتخطى الخطاب باهتمام كبير. وهناك مقاربة أخرى للمشكلة التي تتعلق بازدواجية الجنس/النوع تعيد تجسيد ثنائية مركزية الذكر (وهي ثنائية تكمل ولا تناقض ثنائية بوتلر) تتمثل في التركيز على قوة وديناميكية الطبيعة. وتفصل جروسز (005) Grosz هذه الإستراتيجية عندما تناشد النسائيين للاهتمام «بالموضوع» «الذي يؤثر على النوع والأجسام ويؤدي إلى اضطرابها، ويسبب مشكلات للهوية كلها» (ص ١٧٢). حيث تقلد بوتلر في فهمها للنوع، على أنه نموذج شامل، وممثل، واجتماعي للمركزية الذكورية، وتقلد إيريجاراري Irigarary في توجيه البحث النسائي بعيدًا عن النوع إلى الاختلاف الجنسي الذي تربطه بانتشار التطابقات، والوجوديات، وطرق المعرفة غير المقيدة.

وقد ذكر رامون - جارسيا وسيمونسن وفايو (Ramon-Garcia, Simonsen and Vaiou (2006 أن الحوارات حول ثنائية الجنس/النوع، ترتبط بمجتمعات لغوية معينة؛ إذ إن النسائيين الذين ينظرون بلغات لا يوجد فيها تمييز بين الجنس والنوع، قد طوروا حججًا غير أصولية عن النوع دون الاعتماد على هذه الثنائية. وحتى داخل النسوية الأنجلوفونية، كانت هناك مقاربات أخرى لتنظير فئة النساء خارج ثنائية النوع/الجنس. ويستدعي بوندي وديفيدسون (Bondi and Davidson (2003 فكرة فتجنشتاين Wittgenstein عن «تشابه الأسرة family resemblance» لتنظير فئة «النساء» كشبكة عامة للتشابهات وليس للصفات الأساسية، في حين يعتبر إيريس ماريون يونج (Iris Marion Young (1997b نوع المرأة كسلسلة جمعتها معًا، أوضاع مادية خاصة بسياق معين، وليس مجموعة من الخصائص الراسخة أو تحديد الهوية.

قراءات مقترحة:

Bondi and Davidson (2003).

نوع وتنمية **gender and development**

مشهد جدلي للمقاربات النظرية والسياسية للنوع، أو «مسألة المرأة» في التنمية؛ حيث ظهرت تعبيرات «المرأة في التنمية» و«المرأة

والتنمية» و«النوع والتنمية» كمجالات استطرادية كُبرى، توازى كثيرًا المنظورات النسوية الليبرالية والراديكالية والاشتراكية الماركسية (Saunders, 2002). ومن بين هذه التعبيرات، كان تعبير «المرأة في التنمية» (الذي يمكن إرجاع بداياته إلى إيستر بوسيروب Esther Boserup) مؤثرًا على تعريف المجال المسيطر لممارسات التنمية النسائية. وبالرغم من أنه تمتع بالشرعية والتكامل مع وكالات التنمية الكُبرى ثنائية ومتعددة الأطراف والأمم المتحدة، إلا أنه تعرض للانتقاد داخل دوائر التنمية النسوية والبديلة، بسبب افتراضاته المتعلقة بأخوية النساء، وتجاهلها للاختلافات القائمة على الطبقة، والقومية، والتواريخ، والجغرافيات الاستعمارية.

أما بالنسبة لنظريات «المرأة والتنمية»، فإن الاشتمال والاستبعاد يتعلقان بالتحديد المكاني الهرمي للاقتصاد الراسمالي العالمي الذي يشكل الأماكن المتباينة للقطاعات المركزية وشبه الهامشية والهامشية؛ والحضرية والريفية؛ والرأسمالية والمعيشية (انظر التنمية غير المتساوية). ونظرًا لأن الأماكن الهامشية تعتبر مركزية بالنسبة إلى تكوينات التنمية المحلية والإقليمية والعالمية، فإن أفقر نساء العالم الثالث يعتبرن جزءًا مكملًا من عمليات التنمية الرأسمالية الاستغلالية. وبالنسبة للعديد من المنظِّرين والتعاونيين من دول الجنوب، فإن هذا الفهم يُترجم إلى توافق وثيق بين «الخبرة» و«الرؤى» في تركيزها النظري على نساء العالم الثالث الفقيرات اللاتي أصبحت أجسادهن أهدافًا لتدخلات تنموية.

ويركز المفكرون في مجال النوع والتنمية على علاقات النوع والطبقة؛ وليس على النساء ذواتهن؛ حيث يركزون على علاقات التشابك الكبيرة بين القواعد، والموارد، والممارسات، والسُلطة التي تتشكل وتظهر من خلالها التفاوتات الاجتماعية (النوع أو الكاست «نظام الطوائف الهندي» أو الطبقة، إلخ) في سياقات معينة (Kabeer and Subrahmanian, 1999). ويركز مفهوم النوع والتنمية، مثل مفهوم المرأة في التنمية، على العرق. إلا أن التوجه الاشتراكي لهذا المفهوم، ينعكس في الإيمان بدور الدولة في إعادة التوزيع والرفاهية (انظر الاشتراكية). وعلى مستوى الممارسة، فإن إستراتيجية تحديد الاتجاه السائد في النوع ـ خاصة في مجالات التمكين المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية ـ أصبحت ترتبط بمفهوم النوع والتنمية بصورة متزايدة.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، كانت كتابات علماء النسوية في العالم الثالث وما بعد الاستعمارية تعكس جدلًا مستمرًا حول التمثيل السياسي والثقافي لنساء العالم الثالث في الممارسات الخطابية النسوية الغربية، وأظهرت أن «المرأة» ليست مجرد ذات «حقيقي» فحسب، ولكنها شخص سياسي أيضًا؛ حيث تتشكل من خلال الخطابات والأطراف المؤسسية ذات الأهمية السياسية الكبيرة (انظر ما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية). وبالنسبة للجغرافيين، تحول الارتباط برؤى ما بعد البنيوية، إلى دراسة لكيفية كشف الصراع على

العمل والموارد، وعن صراعات أعمق على المعاني النوعية (وغيرها) في طرق التفاوض على الحقوق في الموارد وإعادة تعريفها في مجالات الأسرة المعيشية ومكان العمل والدولة (Craney, 1996). وبالإضافة إلى ذلك، يحدد كاتس Katz (2004, p. 227) مكانيًا عمليات التنمية والمقاومة من خلال فكرة توسع الزمان والمكان، التي تسمح بالتنظير الآني لكلٍ من: (أ) المجال الموسع الذي تشترك فيه الشخصيات النوعية والجيلية في الممارسات الاجتماعية المادية للإنتاج والتكاثر، (ب) المسافة المتزايدة بين قرى العالم الثالث والمراكز العالمية التي تزايدت كثافة تفاعلاتها مع بعضها من خلال **تضاغط الزمكان**، (ج) الوعي الكبير بين الشعوب التي تعيش في المناطق الريفية الفقيرة بكونها معزولة في الفضاء المكاني عالمي معاد تشكيله، وكذلك وعيها بما يجب أن تحصل عليه، وبألم الغياب الناتج عن هذا التوسع في الرغبات. (انظر أيضًا **الجغرافيات النسوية**).

علم الأنساب / جينالوجيا genealogy

أسلوب للبحث التاريخي يسعى إلى تتبع ظهور المفاهيم والفئات واختفائهما، ودراسة العلاقة القائمة بين السلطة والمعرفة خلال ذلك الظهور والاختفاء. وقد استخدم هذا المصطلح على يد الفيلسوف الألماني فريدرك نيتشه عام ١٨٨٢ في مؤلفه الذي يحمل عنوان «في

علم أنساب الفضيلة ـ جينالوجيا الأخلاق» (انظر Ansell-Pearson, 1994). ثم ظهر المصطلح في مقالة رائدة قدمها المفكر الفرنسي ميشيل فوكو ([1963] 1977c) وما تلى ذلك من تبنيه للمصطلح لوصف مشروعه الفكري الخاص الذي أخذ أهميته الحديثة لاحقًا.

وقد ركز فوكو على إيضاح كيف أن الظواهر التي نغفل عن فهمها وتقييمها، قد تسببت في الواقع في تعقيد التاريخ الذي غالبًا ما يطويه النسيان. وفي أعماله التي عالجت السلطة النظامية ([1976a 1975]) والجنوسة، (1978 [1976]) والعقلانيات السياسية (انظر **الحكامة**)، سعى فوكو إلى تقويض المعايير القياسية والتفسيرات المسلَّم بها عبر تنقيب بحثي وتحدٍ معرفي. واقترح أن أصل ونشأة انتشار المعرفة لا تتداخل مع قضية أصول النشأة وجذورها، بل هي تنظر أبعد من ذلك، إلى لحظة ظهور الأشكال، وتتبع اختفائها عبر كافة المسارات غير المباشرة التي ربما تكون قد سلكتها. وبهذا المعنى، فإن الكلمات على سبيل المثال، لم تبق على حالها بمعانيها نفسها، ومن ثم فإن دراسة أصل الكلمات، قد يكشف الكثير عن هذا الموضوع ـ وهو المنهج الذي كان نيتشه يفضله، ومضى على نهجه رفيقه الفيلسوف الألماني مارتن هيدجر Martin Heidgger ـ كما أن المنطق الذي ارتبط بمعاني الكلمات الأولى، لا يبقى على حاله.

وقد ذهب فوكو إلى أن غرضه من البحث لم يكن كتابة التاريخ، بل تاريخ الحاضر، من أجل اكتشاف كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن،

الأمر الذي سيفتح لنا إمكانات مستقبلية للتغيير والمقاومة. وقد كانت كتابات فوكو الأولى قد وُصِفت على أنها كتابات أركيولوجية، ورغم أن المنهجين (الكتابة عن الحاضر والكتابة عن التاريخ) ينظر إليهما في بعض الأحيان كمنهجين متقابلين إلا أن فوكو رأى أنهما يكملان بعضها بعضًا، وكان يرى أن الأركيولوجيا تميل إلى النظر إلى المنطق الحاكم لتشكيل المعرفة في حقبة زمنية معينة (انظر **نظرية المعرفة «الإبستمولوجيا»**) بينما أصل النشأة والانتشار (علم الأنساب)، يقدم تحليلًا مكملًا عن السلطة، وعن الممارسات التي تظهر لاحقًا مستمدة من المعرفة ومساعدة لها.

وقد وُجهت انتقادات إلى منهج فوكو باعتباره منهجًا بالغ السلبية، وخاصة النقد الذي وجهه نيجيل ثريفت (Nigel Thrift (2000b, p.269. وعلى أية حال فإن تحليل فوكو للسلطة، قد سعى إلى فك مركزية هذه السلطة بدلًا من تمركزها في أيدي المملكة، أو الدولة، أو أية طبقة مهيمنة، فضلًا عن سعيه لإظهار كيف أن السلطة قد توزعت خلال **المجتمع**، ولم تعد قاصرة على كونها مجرد سلطة قمعية، بل صارت تعمل وفق علاقات مُترابطة معقدة ومتداخلة. وهو ما أسماه «لعبة السلطة». وبحسب مفاهيم فوكو، فإنه حيثما «كانت السلطة، كانت هناك إمكانية لظهور المقاومة»، وهو المبدأ الذي سعى فوكو إلى استخدامه عبر مصطلح أصل النشأة والانتشار (الجينالوجيا). وخلال تلك الفترة، أصبح فوكو نفسه ناشطًا سياسيًا خلال الحملات

التي انخرط فيها بشأن السجون، والجنسية، وتغطيته الصحفية لأحداث الثورة الإيرانية.

وقد رفض فوكو أي شكل من أشكال التحكم الغائي في التاريخ، مُقترحًا عدم منطقية فرض القدرية على مجرى الأحداث. فالأشياء ربما حدثت بطريقة مختلفة، ويمكن أن يختلف حدوثها في المستقبل. وقد استخدم الجغرافيون مثل هذه المصطلحات لكي يعالجوا البعد المكاني، ولدراسة بعض المظاهر الوقتية الحدوث (انظر Driver, 1993; Philo, 2004) وهي الموضوعات التي كان فوكو، نفسه مهتمًا بها (Elden, 2001). وتحت تأثير الإلهام الذي قدمه فوكو أنجز قدر كبير من التحليل التاريخي، انطلاقًا من مفهوم الجينالوجيا، والذي تميز بقدر عالٍ من النقد السياسي، والاعتناء بالتفاصيل الصغيرة، وتحليل السياق، وانتشار السلطة، وصياغة الهوية، وتكوين الذاتية.

قراءات مقترحة:

Dean (1994); Elden (2001)

نموذج خطي عام General linear model (GLM)

مجموعة من الإجراءات الإحصائية، المستخدمة في تحليل اثنين أو أكثر من المتغيرات، بناء على التغاير بين هذه المتغيرات، والتي يقصد بها درجة تكرار نمط متغير واحد عبر مجموعة من

الملاحظات في متغير آخر. والتقنيات التي تقوم على هذا النموذج، تقع في بؤرة التحليل المكاني، وكذلك في الإجراءات التحليلية لدى التخصصات المقارنة (انظر على سبيل المثال **الاقتصاد القياسى المكاني**)، واللوغاريتمات التشغيلية، وكلها مُتاحة في الحزم البرامجية الإحصائية الحاسوبية.

ويقوم النموذج الخطي العام على تقنية الانحدار، والتي تحدد العلاقات بين المتغيرات؛ حيث يتم تعيين واحد أو اثنين منها كمتغير مستقل (أو متغير سببي، حيث تكون السببية متضمنة في عملية النمذجة) بينما يتم تحديد متغير آخر كمتغير تابع (أو نتيجة مترتبة على المتغير المستقل)، وعلى هذا النحو فإن معامل الارتباط، يقيم درجة كفاءة الانحدار. ومن التقنيات الأخرى الشائعة، **التحليل العاملي**، و**تحليل المكونات الأساسية**، وكلاهما يسعى إلى التأكيد على أنماط مشتركة من العلاقات الارتباطية فيما بين مجموعة متغيرات.

وتأخذ انتشار البيانات المستخدمة في النموذج الخطي العام أحد أربعة مستويات من القياس وهي: الاسمي nomina، والرتبي ordinal، والفاصل البيني interval، والنسبة ratio . ويمكن استخدام متغيرات كل نمط من هذه الأنماط في تقنيات يقبلها نموذج البيانات الخطي ويتعامل معها (هناك بعض متغيرات النسبة ذات قيم محددة سلفًا عند الحدين الأعلى والأدنى، مثل النسب المئوية التي تبدأ بصفر وتنتهي بمئة والأرقام التناسبية، وكي يقبلها النموذج الخطي

العام، فلا بد من تحويلها من صيغتها النسبية إلى الصيغ التي يقبلها النموذج، لتصبح جاهزة للدخول في تحليل البيانات الفئوية، ونماذج الانحدار اللوغاريتمي، ونماذج انحدار بواسون). وتعتني البيانات المكانية بالمشكلات الخاصة بالارتباط الذاتى مكانيًا.

وإلى جانب الانحدار القائم على بيانات الفاصل البيني و/أو النسبة لكلٍ من المتغيرين التابع والمستقل، فإن التقنيات الأكثر شهرة في النموذج الخطي العام هي:

- تحليل التباين (Analysis of variance (ANOVA، وفيه يكون المتغير التابع، إما فاصلًا بينيًا، أو نسبة، بينما تكون المتغيرات المستقلة اسمية أو رتبية (على الرغم من إمكانية إدراج المتغيرات الرتبية ضمن إطار الانحدار باستخدام متغيرات زائفة dummy، فضلًا عن استخدام متغيرات مُتصلة ـ سواء فواصل بينية أو نسبة ـ ضمن تحليل التباين بوصفها متغيرات مضبوطة covariates.
- الانحدار ذو الحدين ومتعدد الحدود Binomial Multinomial، وفيه تكون المتغيرات التابعة اسمية أو رتبية (في الانحدار ذي الحدين هناك فقط نتيجتان محتملتان، وفي انحدار متعدد الحدود، هناك أكثر من نتيجتين) كما تكون المتغيرات المستقلة أيضًا اسمية ورتبية، على الرغم من إمكانية إدراج متغيرات ثابتة كمتغيرات مستقلة.

- النمذجة متعددة المستويات، وهي شكل من أشكال الانحدار (سواء اعتمادًا على المتغيرات المتصلة، أو المتغيرات الاسمية/ الرتبية) وفيه يتم تجميع الملاحظات عنقوديًا إلى فئات اسمية.
- التحليل العاملي وتحليل المكونات الأساسية.
- تحليل التمايز Discriminant analysis، وفيه يكون المتغير التابع، إما إسميًا، أو رتبيًا وتكون المتغيرات المستقلة عبارة عن عوامل/عناصر تضم مجموعات من المتغيرات المتصلة والمترابطة (حيث تتم عملية الترتيب في مجموعات نتيجة التجريب وليس عن طريق تحضير مسبق).

وعلى هذا النحو، تقوم عدة تقنيات إحصائية في التحليل المكاني (مثل الانحدار المرجح جغرافيًا) استنادًا إلى النموذج الخطي العام.

قراءات مقترحة:

O'Brien (1992)

نظرية النظم العامة **general systems theory**

محاولة لتطوير بيانات عامة حول السمات المشتركة لنظم مختلفة من الناحية الكلية، أسسها لودفيج برتلانفي (١٩٠١ _ ١٩٧٢) (انظر

Ludwig Bertalanffy, 1968). وقد تسللت نظرية النظم العامة إلى الجغرافيا خلال الثورة الكمية كإطار يُمكنه توحيد المعايير المختلفة للعمل، واستخدمت هذه النظرية من قبل بعض الجغرافيين لدعم الروابط بين الجغرافيا البشرية والجغرافيا الطبيعية. (راجع Haggett, 1965, Coffey, 1981). هذا وقد تخلى شيشولم Chisholm (1967) عن هذه النظرية باعتبارها «إلهاء غير ذي صلة». وكان البحث عن تماثل الشكل isomorphism عبر النظم، يقوم على ثلاثة «مبادئ» هي:

- ارتباط الجزء بالكل allometry، ويقصد به أن معدل نمو الجزء في النظم الفرعية يتم بشكل تناسبي مع معدل نمو النظام ككل.
- البنية الهرمية hierarchical structuring (على نحو ما نجده في نظرية المكان المركزي).
- قياس درجة عدم التيقن في التوزيع الإنتروبي (الاحتمالي).

ولم تشهد الجغرافيا نتائج إيجابية جوهرية بتطبيق هذه النظرية، باستثناء العمل المبكر عن الجغرافيا الكلية وعدد من التحليلات الحديثة عن تحليلات التفاصيل والكسور.

خوارزمية جينية genetic algorithm

تقنية بحث شاع استخدامها في الحواسيب للحصول على حلول لمشكلات الوصول إلى الحل الأمثل للمعضلات الكُبرى وغيرها من

المشكلات. ومن الناحية المبدئية، فإن عددًا كبيرًا من الحلول الممكنة، يتم تعريفها باستخدام عمليات توليد عشوائية، ومن خلال عمليات تنقية وترشيح للبيانات المجهز بها الحاسوب ضمن بدائل البحث الخوارزمية، وذلك تبعًا لوظيفة فاعلة حتى يصل الحاسوب إلى نتيجة تتفق مع المعايير التي تم تحديدها مسبقًا. (قارن **الشبكات العصبية، والإجراءات الآلية الخلوية**).

جغرافيات جينية genetic geographies

مصطلح جامع يضم تحت مظلته الطرق التي يقوم بها الجغرافيون، وغيرهم، بتطوير التحليلات النقدية في الاتجاهات المنهجية والنظرية لمعالجة بعض التحديات الاجتماعية البارزة التي تقف حجر عثرة أمام أفكار التكامل والتداخل الجسدية (انظر **الجسد**) فضلًا عن موضوعات الهوية الاجتماعية، والروابط الاجتماعية، والتمييز الحياتي، وذلك على عكس الأنواع المادية الأخرى التي تنتجها ممارسات وآليات علوم الحياة (انظر **الجينوم البشري**).

وكان الجغرافيون أبطأ من غيرهم (خاصة الأنثروبولوجيين) في الالتفات للقضايا الجديدة والفرص التحليلية التي وفرتها القدرات البيوتكنولوجية، والعمليات والمنتجات التي تعتمد على

أشكال مختلفة من الهندسة الوراثية، وحفظ البيانات في بنوك المعلومات، وتسويقها كسلع تجارية (Haraway, 1997). وكما أسهم الجغرافيون في التحليلات الزمكانية لتطبيقات المعلومات البيولوجية (انظر Hall, 2003) أصبحوا أيضًا منخرطين في دراسة الاقتصاد السياسي للصراعات الكونية على مشروعات الشركات الكبرى لاستغلال التنوع الحيوي في الكسب التجاري (Hayden, 2003)، وفي الصراع أيضًا على أفكار وممارسات تاريخ الزراعة الوراثية من أجل «التحسين» الاجتماعي (Flinter, 203)، فضلاً عن الخلاف على قضايا إدارة واستغلال المعلومات البيولوجية للمواد الجينية البشرية (انظر Greenhough and Roe, 2006). وفي هذا الصدد، فإن الجغرافيات الجينية، يمكن أن تُدرس كفرع منبثق عن اهتمام متجدد يدور حول مشروع الجغرافيا الحيوية والذي لديه طرق من خلالها يعاد التركيز على مشروع الجغرافيات الجينية الذي يبدأ من قابلية بيئة العالم للتطويع في إطارها «الكوني»، إلى الجنس البشري في إطاره «التفصيلي».

قراءات مقترحة:

Flinter (2003); Greenhough and Roe(2006); Hall (2003); Haraway (1997).

مصطلح يقصد به النكهة المميزة للمكان. ففي الأساطير الرومانية، كان كل مكان محمي من قِبل إله حام («الروح الحارسة Genius») والتي تجسدت في شكل حيوان أو كائنٍ ذي قدرات خارقة للطبيعة. وعلى الرغم من أن بعضًا من رائحة هذه الفكرة ما زالت باقية (على سبيل المثال في أفكار العصر الجديد عن المواضع ذات الطاقة الأسطورية، كموضع الحلقة الصخرية Stonehenge في إنجلترا) إلا أن «روح المكان» تشير اليوم في المقام الأول، إلى نسق فريد من السمات الثقافية والطبيعية التي تجعل المكان متميزًا، تكتنف محيطه سمات خاصة. وقد ذهب لوكاكي (Loukaki 1997, p.308) إلى أن المصطلح يعني «بصمة المكان». وغالبًا ما نجد مصطلح «روح المكان» في الصيغ الأدبية (ومن أشهرها أعمال لورنس دوريل Lawrence Durrell وخاصة رواية «رباعيات الأسكندرية»). ولم يحظ مفهوم «روح المكان» سوى بحضور مُبعثر في الجغرافيا البشرية نظرًا لغموض المصطلح، وعدم دقته، وصعوبة استخدامه، وإشكالية تحديده. ومبكرًا، وتحديدًا في مطلع القرن العشرين، كان هربرستون (Herberston 1915, P. 153) أول من قدم مفهوم «روح المكان» محاكيًا مصطلح « روح العصر» الذي قدمه المؤرخ زايتجشت Zeitgeist (هناك دومًا روح للمكان، مثله مثل روح الزمن). وخلال سبعينيات القرن العشرين، ظهرت نسخ شبيهة بمفهوم «روح المكان» وإن لم

تكن تحمل المعنى نفسه بدقة، وخاصة في **الجغرافيا الإنسانية** وذلك تحت أقنعة جديدة مثل «**الإحساس بالمكان**» و«**عشق المكان**»، و«شخصية المكان personality of the place». ومؤخرًا، درس لوكاكي (Lukaki 1997) مفهوم «روح المكان» برؤية نقدية، خاصة ما يحمله المصطلح من مضامين **أيديولوجية**، كما تناوله بارنيس (Barnes 2004b)، الذي ربط المصطلح بالأعمال الحديثة **دراسات العلم**.

إبادة جماعية genocide

عبارة عن القتل الجماعي والتصفية الجسدية («الإبادة») لمجموعة من البشر يرى القتلة أنها تشترك في أصل قومى أو عرقى أو جنسى أو نوعى أو أى صفات اجتماعية مشتركة أخرى.

وقد اقترح هذا المصطلح القاضي البولندي رافائيل لمكين Raphael Lemkin في كتابه «حكم المحور في أوروبا المحتلة» من الأصل اللاتيني النوع genus (المولد، الطبقة، المكانة، القبيلة) والقاتل CIDA؛ حيث عرّف الإبادة الجماعية بأنها «تدمير أمة أو مجموعة عرقية»، وكما يُشير عنوان كتابه، فقد كان مهتمًا بالقتل الجماعي الذي نفذه الرايخ الثالث في أوروبا المُحتلة، وتحديدًا بما أصبح يعرف **بالمحرقة** (انظر أيضًا **الفاشية**). ويرى لمكين، أن القتل المتعمد لملايين اليهود والرومانيين والسلاف والشواذ وغيرهم، يجب اعتبارها جرائم ضد

الإنسانية، والتي يرى أنها تضمنت إما «البربرية» (الأعمال الموجهة للقضاء على مجموعة) أو «الوندلية» (الأعمال الموجهة إلى تدمير ثقافة الجماعة). ولكن هذه الفروق أصبحت مثيرة للمشكلات؛ وذلك لأن المجموعة الأولى غالبًا ما تتضمن سلسلة من البنى الثقافية التي تؤدي إلى استمرار رواية التطهير والتلويث لإحياء الوحشية وإضفاء الشرعية عليها؛ بحيث يصعب الفصل بين الاثنين، ولأن البربرية والوندلية عبارة عن مصطلحين راسخين تاريخيًا، وعنصرين محملين بالمركزية الأوروبية التي تربط أوروبا بمعنى متميز للحضارة.

وفي الحقيقة نجد أن الإبادة الجماعية، لها علاقة معقدة بتاريخ أوروبا وبالعالم الحديث بصفة عامة؛ حيث يعتبر بعض المعلقين، أن المحرقة كانت بمثابة تشويه شنيع وحديث لمشروع الحداثة، ولكن آخرين أصروا على علاقاتها الوثيقة بالحداثة الأوروبية (Bauman, 2000b). وعند أخذ نظم إبادة جماعية أخرى في الحسبان، قدر روميل (1994) Rummel أنه خلال القرن العشرين، تم قتل حوالي ستة أضعاف من قتلوا في الحرب ـ ١٦٩ مليون شخص ـ على أيدي حكوماتهم فيما يسميه قتل الشعب democide أو «قيام الحكومة بالقتل»، واستكشف ليفين (2000) Levene منطق الدولة والعنف داخل الدولة في اتجاهات أخرى من أجل وصف القرن العشرين بأنه «قرن الإبادة الجماعية».

وبالرغم من أن مصطلح «الإبادة الجماعية» حديث، ومع اقتراح مجموعة من أشكال «الإبادة» الأخرى ـ مثل الإبادة السياسية و«إبادة

المكان» أو «تطهير المكان» (Tyner, 2008) وإبادة المدن وغيرها - لتعريف الفظائع الحديثة الأخرى مثل التطهير العرقي الشنيع، إلا أن ممارسة الإبادة الجماعية لها تاريخ طويل جدًا. ويرجع العديد من الدارسين بهذا المصطلح إلى الوراء تاريخيًا (Kierman, 2007)، ويلفتون النظر إلى دور الإبادة الجماعية في السياسة البيولوجية لكلٍ من الاستعمارية والإمبريالية. وهكذا فإن وولف Wolf (2006) يصف «منطق الاستبعاد» الذي يشمل «التصفية السريعة للشعوب المحلية» والتدمير المحسوب لطرق حياتهم من خلال استعمار المستوطنين، بينما يحدد ديفس Davis (2001) سلسلة عالمية من «المحارق الفيكتورية المتأخرة».

ودائمًا ما يكون توصيف المصطلح في الماضي أو الحاضر مشحونًا بالكثير من المعاني؛ لأنه يجمع بين انعكاسات تشريعية وسياسية وتحليلية (Jones, 2006, p. 15 -22)؛ حيث تكمن أصوله في القانون الدولي، فبعد حملة لمكين، تبنت الأمم المتحدة اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية في عام ١٩٤٨، ولكن مرت خمسون سنة قبل رفع دعاوى الإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (على جرائم منذ عام ١٩٩١) ورواندا (على جرائم في عام ١٩٩٤). ويمكن تبرير طول هذه الفترة، جزئيًا، بطول عملية التصديق على الاتفاقية، وجزئيًا بمضامين المصطلح ذاته؛ «إذ إنه يهدف إلى وضوح الإنذار وفرض العمل» (Stein, 2005, p. 190). وفي الحقيقة، يقول شتاين، إن الرفض المبدئي لاعتبار عمليات القتل

الجماعي بمثابة إبادة جماعية، أدى إلى تطبيق المصطلح على ما يسمى «الحروب الجديدة» (انظر الحرب)، والصراعات المعاصرة الأخرى «التي يحدث فيها تطهير وقتل ووحشية على نطاق واسع ... فبينما كانت المشكلة في الماضي تتصف بالفردية الواضحة، أصبحت الآن قريبة من العمومية». ويعتبر هذا نوعًا من المبالغة كما كشف الجدل حول الأزمة في دارفور (Straus, 2005; de Waal, 2005; Totten and Markusen, 2006)، ولكن من الواضح، أن محاولة حصر المحرقة على أنها نموذجية وفردية، وهو ما يسميه وولف Wolfe (2006, p. 402) النموذج المعرفي غير النموذجي؛ أي المثال الذي لا يُمكن الاستغناء عنه، والذي لا يمكن تجسيده قد أفسح المجال للتصميم على تحليل منطق الإبادة والوحشية وممارساتها، وفهم كيف يُمكن أن يشارك «الناس العاديون» في برامج القتل الجماعي الحكومية وشبه الحكومية. وتعتبر منظمات حقوق الإنسان صريحة في تحقيقاتها (انظر مثلًا http://www.genocidewatch.org) وهناك الآن شبكة دولية من دارسي الإبادة الجماعية (انظر http://www.inogs.com). وقد أدخل التحليل الجغرافي استخدام تقنيات الصور الجوية والاستشعار عن بعد، للتعرف على المقابر الجماعية (Parks, 2000)؛ ودراسات تدمير المكان، واللاندسكيب، لمسح أية آثار أو حتى ذكرى لوجود الجماعة المستهدفة، والدراسات المقارنة للإبادات الجماعية المعاصرة (Wood, 2001).

قراءة مقترحة:

Jones (2006); Wood (2001).

طريقة حياة genre de vie

تعبير فرنسي يعني «طريقة حياة» استخدمه الجغرافي الفرنسي فيدال دي لا بلاش Vidal de la Blache، عميد الجغرافيا الإقليمية الفرنسية في مستهل القرن العشرين، حين وصف المدى الذي تترامى فيه أساليب الحياة الممكنة التي طورتها المجموعات السكانية الريفية ذات الحدود الجغرافية الواضحة، والتميز الاجتماعي. وقد استُخدم المصطلح إلى جانب المفاهيم ذات الصلة عن الموطن milieu (البيئة الجغرافية التي تمنح الجماعة مواردها) وتداول الاتصال (الاتصالات التي تربط الجماعات المختلفة) وذلك لفهم المجتمعات القروية التقليدية التي يتهدد مصيرها بغزو الحداثة وحلول المجتمعات الحضرية الصناعية محلها، سواء في العالم النامي أو المتقدم.

قراءات إضافية:

Buttimer (1971); Vidal de la Blache (1911)

تحسين (عمراني) gentrification

عملية من التجميل والتحسين والتطوير تجرى على أحياء سكنية قديمة في وسط المدينة كان يقطنها سابقًا سكان من ذوي دخول منخفضة، لتصبح جاهزة لسكنى الطبقة الوسطى. وكانت هذه العملية قد أطلق عليها هذا المصطلح لأول مرة على يد رث

جلاس Ruth Glass، التي لاحظت تحول كثير من الأحياء في وسط المدن في ستينيات القرن العشرين إلى أحياء لسكنى أبناء «الطبقة الأرستقراطية» وأنصارهم، وذلك في كل من لندن وسان فرانسيسكو ونيويورك وبوسطن، وتورنتو وسيدني، وذلك في ظل انتقال وظيفي لهذه الأحياء من الوظيفية الصناعية إلى اقتصاد ما بعد الصناعة. ثم امتدت هذه العملية مؤخرًا لتشمل مراكز حضرية صغرى في كل من جنوب وجنوب شرق أوروبا، وكذلك بعض المراكز الكبرى في آسيا وأمريكا اللاتينية. (Atkinson and bridge, 2005)

وقد ظهرت عدة تفسيرات لعملية التجميل العمراني في المدينة، وركزت إحدى هذه التفسيرات على ديناميكيات أسواق السكن، خاصة سلطة رأس المال، وذلك من أجل توجيه التغيير في اللاندسكيب. (Smith, N., 1996b). وهناك تفسير آخر يرى أن هذه العملية ترتبط بالنمو المتسارع لـ «الطبقة الجديدة» من المهنيين والإداريين في القطاعين العام والخاص، والذين تجذبهم المواقع الحضرية في قلب المدينة (Ley,1996). ويرتبط بهذه التغيرات الوظيفية حركة المرأة نحو الطبقة الجديدة في قوة العمل، واتجاه متزايد نحو تكوين أسر صغيرة قرب المجاورات السكنية المركزية. وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين، استقرت العملية الناجحة لإعادة توطين الطبقة الوسطى في قلب المدينة، بل وأخذت عملية التجميل العمراني أبعادًا أوسع وأكثر كثافة في تطورها الحديث، بما في ذلك التوسع الرأسي

بزيادة الطبقات العليا، والتنمية الشاملة للمناطق الصناعية العتيقة، والتوسع والتجميل على حساب مناطق الواجهات المائية، كما في حي دوكلاند Dockland بالعاصمة لندن. فضلًا عن تعظيم استثمار الثروة في المناطق التي تم تجميلها سابقًا، وهي العملية التي أطلق عليها ليز Lees في ٢٠٠٣ اسم «التجميل العمراني الفائق» وذلك بعد دراسته لحالتي نيويورك ولندن.

وقد جاء جزء من الاهتمام البحثي المتواصل بقضايا التجميل العمراني عبر أكثر من جيل من الباحثين بسبب ارتباط هذه القضية بمفاهيم مهمة كالطبقة والنوع والعرق (السلالة) فضلًا عن أنماط وأشكال الاستهلاك، والاحتياجات السكنية والخدمية، والاستقطاب الاجتماعي لليبرالية الجديدة في المدينة العالمية. وفضلًا عما سبق، كانت تلك الفترة أشبه بمنتدى، تناقشت فيه مواقف معرفية ونظرية متنافسة (Hammnett, 2003).

وقد نُظر إلى التجميل العمراني من زوايا متناقضة. فالتأثيرات الإيجابية لهذه العملية تتضمن الاستثمار في مناطق كانت تطلب تحسينات جوهرية في استخدامات الأراضي والخدمات، فضلًا عن مزايا عملية التجميل العمراني في دعم القاعدة الضريبية للمدينة، وخلق وظائف خدمية جديدة (وإن كانت ذات دخل فردي منخفض) في المطاعم وقطاعات الفنون، وتجميل المساكن، والتنظيف، والأمن. لكن في المقابل، توجهت الانتقادات إلى ما تؤدي إليه هذه العملية من

خسارة كُبرى في فرص السكن منخفضة التكلفة في قلب المدينة، وهو أحد نقائص وعيوب عملية استقطاب فرص الحياة في مدينة العولمة. وقد أصبحت عملية التجميل العمراني في قلب المدينة، إستراتيجية سياسية واعية في العديد من المدن الساعية إلى إعادة تهيئة لاندسكيب المدينة واقتصادها الحضري في أعقاب العملية الواسعة المدى للتفكيك الصناعي. وعادة ما تسعى السياسات التجديدية في المدن، من أمستردام إلى فانكوفر، إلى «مزيج اجتماعي» مفترض، يشمل إسكان الطبقة الوسطى في المجاورات السكنية للطبقة العاملة سابقًا. وليس مُدهشًا في هذه الحالة، أن أصبحت عملية التجميل العمراني كشكل من أشكال السكن والإقامة، محل نزاع وجدال سياسي.

قراءات مقترحة:

Atkinson (2003); Atkinson and Bridge (2005).

جسد جغرافي Geo-body

تعبير مكاني عن الأمة الحديثة. وهو تعبير مساحي عن التركيب الاجتماعي الذي يترك آثاره على الناس، والأشياء، والعلاقات، من خلال التصنيف، والتواصل، والدعم، والتأكيد. وقد اشتق هذا التعريف من العمل الذي قدمه Thongchai Winichakul المختص

في تأريخ الثقافة، والذي صك المصطلح خلال دراسته للبنية الثقافية للأمة السيامية/ التايلاندية، والذي ذهب فيه إلى أن الامتداد المكاني لهذه الأمة، ليس قضية إشكالية، بقدر ما إن المشكلة تكمن في البنية الطبيعية والأسطورية لهذه الأمة، والذي يعد مكونًا لـ «حياة الأمة» ويعتبر في الوقت ذاته مصدر «فخر، وولاء، وحب، وشغف، وانتماء، وضغينة، ومنطق، ولا منطق» في الوقت نفسه» (Winichakul, 1994, p. 17). ومن المهم التمييز بين إعداد خريطة الدولة من ناحية، وبناء «الجسد الجغرافي» لها من ناحية أخرى. فرسم خريطة الدولة state mapping، والتي تضم الأبعاد الكارتوجرافية للدولة الحديثة، يتضمن إعداد خرائط طبوغرافية وسيطة وكبيرة المقياس (تفصيلية) تسمح ـ بمعونة خرائط التوزيعات المكانية والإحصائية ـ لأجهزة الدولة بالإشراف على إقليم الدولة وسكانه (انظر **الحكامة**). وفي المقابل، يتضمن التخيل الكارتوجرافي للأمة الحديثة، انتشار خرائط بسيطة وبالغة التبسيط ضمن السياقات العاطفية والحس القومي، خاصة حين تُعرض هذه الخرائط صغيرة المقياس في وسائل الإعلام والكتب المدرسية في المراحل الابتدائية (انظر **الجغرافيات العاطفية**). وهذا النوع الثاني من التطبيق الكارتوجرافي للدولة، يجد صدى في الدراسات الحديثة عن البناء الكارتوجرافي **للهوية** القومية، سواء في مرحلة ما بعد الكولونيالية (Ramaswamy, 1999) أو المرحلة الأوروبية (Herb, 1997). وفي حقيقة الأمر،

قدّمت دراسة فينشاكول Winichakul دعمًا للعمل الذي ألفه أندرسن [(Anderson (1991a 1983] لتوسعة هذا المفهوم الحيوي عن الأمم كـ «مجتمعات مُتخَيلة» ليضم تكوينًا واعيًا بذاته عن الهوية القومية عبر الخرائط، وبصفة خاصة عبر «خرائط اللوجو (الشعار الرمزي)» والتي ترسم مخططًا بسيطًا لإطار وحدود الدولة كوحدة الفضاء المكاني متجانسة مصبوغة بالمشاعر القومية. وبصورة أكثر عمومية، فإن هيلجرسون (1992) Helgerson يذهب إلى أن الأمة الحديثة، تتطلب مفهومًا ذاتيًا مكانيًا، ومثل هذه المفاهيم الذاتية تنتج بشكل كارتوجرافي. ويبدو من هذه الدراسات أنه من المناسب اختزال مصطلح «الجسد الجغرافي»، فى التجسيد المكاني للأمة وتخيلاتها الذاتية؛ بحيث تترك كل دولة تبني وتحدد حدودها المكانية والسياسية من خلال ممارسات مختلفة على المستوى الكارتوجرافي والتقني ومضمون السياق.

قراءات مقترحة :

Winichakul (1994)

ترميز جغرافي **geocoding**

عملية يتم من خلالها تحويل الخرائط الورقية، عبر المسح الضوئي أو الترقيم الإحداثي، إلى صيغة إليكترونية يتعامل معها الحاسوب (Clarke, 2002, P. 313)، ومن التعريفات البديلة لهذا المصطلح «منح معلومات لمكان أو موقع من المواقع

الجغرافية (Longely, Goodchild, Maguire and Rhind, 2005, p. 110). وعلى الرغم من التسليم بأنه لا توجد مصطلحات معيارية لنظم المعلومات الجغرافية فإن التعريفين السابقين للترميز الأرضي، يغطيان أرضية معرفية مشتركة. فمن أجل تحويل أو ترميز (تكويد encode) المعلومات الجغرافية بشكل رقمي في نظام معلومات جغرافي، فإن ذلك يتطلب تخزين الخصائص، والمواقع محل الدراسة، في شكل قواعد للبيانات، عادة في بيانات نقطية «راستر» أو البيانات الإحداثية «فيكتور». ولكي يتم تحويل أو ترميز المعلومات الجغرافية بشكل رقمي إلى نظام معلومات جغرافي، فإن ذلك يتطلب اختزال خصائص ومواقع الظاهرات محل الاهتمام، في قاعدة بيانات، تتخذ عادة الصيغة الإحداثية والنقطية. وتكتسب نظم المعلومات الجغرافية قدرتها في رسم الخرائط، والتحليل المكاني، من إمكاناتها في تسجيل «ماذا» يقع من ظاهرات و«أين» تقع هذه الظاهرات.

قراءات مقترحة:

Longely, Goodchild, Maguire and Rhind (2005).

حوسبة جغرافية **geocomputation**

تطبق تقنية الحوسبة الجغرافية، قوة تشغيل الحاسبات، للحصول على نمذجة وتحليل جغرافي متقدم. وعلى أية حال، يُخفي هذا

التعريف العام، التنوع في كل من الوسائل والفلسفات، وهو ما دعا كوكليل (Couclelis 1998، p 18) لأن يتساءل «عما إذا كانت الحوسبة الجغرافية، يجب أن تُفهم كمنظور جديد، أم مجرد نموذج معرفي في الجغرافيا، أم مجرد وعاء مناسب للوسائل التقنية المعتمدة على الحواسيب (الكمبيوتر)».

وقد عبَّر بعض الباحثين عن روح الحوسبة الجغرافية كالعمل الذي قدمه أوبنشاو وزملاؤه (Openshaw, Charlton, Wymer and Craft 1987) تحت عنوان «آلة التحليل الجغرافي» (GAM)، وذلك بحثًا عن أسلوب إحصائي للتجميع العنقودي لبيانات سرطان الدم (اللوكيميا) لدى الأطفال في شمال إنجلترا. وكوسيلة للتحليل المكاني وفحص أنماط التوزيع المحلي، وقد تمتعت الحوسبة الجغرافية باختبارات التنقية عبر التكرار الإحصائي iterative repeat testing، وذلك من خلال تقسيم إقليم الدراسة إلى أقاليم فرعية متداخلة، يتم داخل كل منها، اختبار معدل حدوث الظاهرة (اللوكيميا). وغالبًا ما يُنظر إلى مثل هذا الأسلوب كأسلوب استقرائي (انظر الاستقراء) يقوم برسم الأفكار، وتحليل النظريات وصياغتها، لما يتم العثور عليه من بيانات، ويقترح أن عملية بناء المعرفة الجغرافية، هي عملية مشتقة من البيانات أو «معترف بها من الناحية التجريبية» (Longley, Brooks, McDonnell and Macmillian, 1998). وعلى أية حال، فإن هذه الصورة ليست مرضية بشكل كامل؛ لأنها لا

تعطي أولوية لأي تنظير أو فرضيات مسلمة تقول بأن الإشعاع يسبب اللوكيميا، ومن ثم، لا تُقدم توقعات بوجود تجميع عنقودى للحالات، بجوار محطة طاقة نووية. فالعثور على التجميع العنقودي للحالات، لا يؤكد النظرية، بل قد يوفر دليلًا ظرفيًا. وبهذه الطريقة، تعتمد ممارسات الحوسبة الأرضية، على منهج استدلالي (**انظر الاستدلال**) بحيث تدرس الحالات محل الاهتمام (أو ما يمكن تسميته «النقاط الساخنة» ذات التوزيع المكاني)، للخروج بنتائج جديرة بالتصديق، وإن لم تكن بالضرورة منطقية، أو قائمة على تعميم (استقرائي) تجريبي صرف.

ويسعى آخرون إلى تقليد في الممارسة العلمية يتسم بأنه أكثر نزوعًا نحو البحث الاستنتاجي (**انظر الاستنباط**) يقوم على أسس من الحوسبة الجغرافية ترتكز بقوة على تقليد تحليلي **للعلم المكاني** وثورة **الجغرافيا الكمية** (انظر على سبيل المثال، الإطار العام لتاريخ الحوسبة الجغرافية على الرابط التالي: WWW. GEOCOMPUTATION. ORG). وهنا، فإن التركيز يكون على النمذجة، وتحليل، وتنظير أنظمة ديناميكية سواء كانت اجتماعية - اقتصادية، أو طبيعية (**انظر النموذج**) كما ينصب التركيز على نمذجة التوزيع الهرمي، وعلى **التدفق**، **والشبكات**، والترتيب الهرمي، والانتشار. وهناك اهتمام خاص بمناهج **المحاكاة**، وذلك من منظور الجغرافيا البشرية لمحاكاة التنميط المكاني، وأسباب التغير

السكاني وتداعياته، والمورفولوجيا الحضرية، والدورات الاقتصادية، والاختناقات المرورية، وما شابه. ومثل هذه المناهج المبنية على فكرة مونت كارلو في المحاكاة، كان هاجيت (1965) Haggett قد وضع إطارها العام من قبل. ويعني ذلك، أن قوانين النظام (والمنطلق على سبيل المثال من نظرية اقتصادية) يجرى اتباعها في فضاءات افتراضية، يؤثر فيها ما يأتي أولاً على ما يلحق تاليًا، لكن النتائج الجغرافية ليست ثابتة أو محددة سلفًا على نحو كلي. وبدلاً من ذلك، فإن عشوائية النظام ـ والذي يقصد به مقدرة النظام على خلق أحداث عارضة تتكون بالمصادفة ـ تكبحها السياقات، التي من خلالها تنشأ تلك الأحداث، مثل مواقع هذه الأحداث و«حالة» النظام حولها. وتتضمن هذه المناهج استخدام **الإجراءات الآلية الخلوية**، والأنظمة المبنية على **نمذجة العوامل** (Flake, 2001)، من أجل نمذجة أنظمة معقدة مثل أنظمة المدن (Batty, 2005).

ولو أن هذه الرؤية للحوسبة الجغرافية **القوانين العامة**، وباحثة عن القانون، فهل من الممكن المخاطرة حينئذ بنقد منهج الوضعية الذي استخدمته الحوسبة الجغرافية لشن هجوم على بقية أساليب المعالجة الكمية، وعلى الجغرافيا البشرية ذات الصبغة المكانية والحاسوبية؟ ومن المتوقع ألا تحدث تلك المخاطرة بالضرورة. فعلى سبيل المثال، لو أننا قبلنا بفرضية أن **التجسيد البصري** للأنماط الجغرافية، يقترح فحص العمليات التي تنتج هذه الأنماط (Batty

and Longley, 1994) وأن الباحثين يذهبون إلى ما وراء ما هو ملاحظ تجريبيًا لطرح الأسئلة وصياغة مفاهيم البنى والآليات الرئيسية للأحداث والظواهر محل الدراسة، فإن العقيدة المتعلقة بالواقعية أو الفلسفات الواقعية النقدية، ستلقى اهتمامًا منهجيًا في البحث والمعالجة (Danermark, Ekstrom, Jakobsen and Karlsson, 2001).

وبناء على هذا، فهل من الصواب القول (على نحو ما يتساءل كوكليلس Couclelis, 1998, p. 22) إن الحوسبة الجغرافية ليست لديها فلسفة «واحدة» (وليست فخورة بها)؟ ربما تبدو الإجابة بنعم هي الأقرب، وربما تكون هذه الإجابة هي الأكثر منطقية. ذلك لأنه مع تطور الحواسيب وعمليات الحوسبة، فإن هناك فرصًا جديدة لحل المشكلات الجغرافية بشكل خلاق، وإيجاد تعبيرات بديلة للبحث الجغرافي، والعثور على الجديد والحديث في التنظير والتفسير والفهم الجغرافي.

وقبل سنوات قليلة مضت، كان تعريف الحوسبة الجغرافية لا يتم من خلال ما تتسم به من سمات، بل بسرد ما ليس فيها، فالحوسبة الجغرافية ليست نظام معلومات جغرافيًا، لكنها أتت كرد فعل لمعالجة البيانات الجيومترية المحدودة، والإمكانات الكارتوجرافية التي تقدمها نظم المعلومات الجغرافية. وما كان يعتقد في هذا الصدد، أن مرونة التحليل المتقدم، وإحصاء مكانيًا خلاقًا، وتجسيد البيانات بصريًا،

ونمذجة العلميات والمحاكاة الديناميكية، قد خرجت كلها من عباءة نظم المعلومات الجغرافية. ومثل هذه المجالات المختلفة للحوسبة الجغرافية ـ خاصة التحليل المكاني والتجسيد البصري الجغرافي، والمحاكاة الجغرافية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات الجغرافية والاستكشاف المعرفي ـ لا تزال تميز الحوسبة الجغرافية. لكن «التعريف» الذي وسمت به الحوسبة الجغرافية بأنها مضادة للواقعية، أصبح تعريفًا قديمًا، وذلك لأن نظرية قدرة التشغيل البيني والقدرة على تعديل نظم المعلومات الجغرافية، قد أدت إلى تطور أساليب الحوسبة الجغرافية لكي تستخدم ضمن بيئة (حزمة برامج) نظم المعلومات الجغرافية. (Magurie، Batty and Goodchild، 2005).

ورغم هذا، فإن التقنيات الجديدة، يمكن أيضًا أن تنتج هوية أكثر وضوحًا للحوسبة الجغرافية. فتقنيات «الشبكة» المحوسبة ـ في تشبيه بشبكة الاتصالات الكهربية ـ تقدم فرصة للباحثين لـ «الولوج plug-in» إلى شبكات الكمبيوتر تحت مظلة العلوم الاجتماعية «الإلكترونية». وقد عرف مارتن Martin (2005) أربع قضايا بحثية جوهرية لهذا النوع من العلوم الاجتماعية الإلكترونية وهي: (١) التنقيب عن المعلومات بطريقة آلية، (٢) التجسيد البصري لحالات عدم الثقة في البيانات المكانية، (٣) إدماج البعد المكاني في نماذج المحاكاة، (٤) تصنيف المجاورات (انظر الجيوديموغرافيا)

من مجموعات بيانية موزعة ذات مصادر متعددة. ويذهب مارتن إلى أن كل واحدة من هذه القضايا الأربع، يمكن أن تعتبر عنصرًا مهمًا ضمن حزمة تطبيقات للحوسبة الجغرافية القائمة على منهج العلاقات الشبكية. وبهذه الطريقة، يمكن الإسهام في بيئات البحث العلمي الإلكتروني الجديد، الذي يمكن أن يبلور الحوسبة الجغرافية كمجال بحثي مميز، لمد جسور تربط بين الجغرافيا وبقية العلوم ذات الصلة.

قراءات مقترحة:

Ehln, Caldwell and Harding (2002); Gahegan (1999); Macmillan (1998); Martin (2005).

جيوديموغرافيا geodemographics

تشير إلى «تحليل السكان حسب أماكن إقامتهم» (Sleight, 2004) أو بصورة أكثر دقة، حسب التصنيف المبني على بيانات أماكن الإقامة (بالرغم من أن التصنيف موجود أيضًا لأماكن العمل، والخدمات المالية، وفضاء الإنترنت). وقد قامت أصول الديموجرافيا الجغرافية على اعتماد خرائط حالة الفقر في لندن التي أعدها تشارلز بوث (9- 1898 Charles Booth؛ انظر http://booth.lse.ac.ul) ومدرسة شيكاغو في علم الاجتماع الحضري في

عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. فخلال القرن العشرين، سمح تزايد وفرة بيانات التعداد الوطنية، وتطور عمليات الحساب، بإعداد ملخصات متعددة المتغيرات لمناطق التعدادات، وسمح كذلك بتجميع تلك المناطق معًا على أساس التشابه باستخدام أساليب التجميع (انظر التصنيف والتقسيم الإقليمي).

وقد وفرت هذه التطورات المنهجية، الأساس للديموجرافيا الجغرافية الحديثة، وهي مجال كبير تستخدمه المؤسسات، والحكومات، والمجموعات السياسية، وغير الربحية، لتقديم خدمات، وإعلانات أساسية لجماهيرها وعملائها ومستخدميها (Weiss, 2000). وظهرت التطبيقات التجارية خلال أواخر سبعينيات القرن العشرين مع بداية التصنيف الإحصائي للبيانات السكانية على شكل حزم عنقودية، وهو التقسيم المعروف باسم بريزم والذي قدمته مؤسسة كلاريتاس في الولايات المتحدة، فضلًا عن نظام تصنيف البيانات السكانية المعروف باسم أكورن والذي قدمته شركة كاكي في المملكة المتحدة. ولا يقتصر التصنيف اليوم على بيانات التعداد، ولكنه يشمل أيضًا بيانات التسوق، والانتخابات، والتمويل، وغيرها من البيانات عن «الأشياء» التي يجب تصنيفها (عادة الأفراد، والأسر، والرموز البريدية، وأرقام المناطق، ومسارات التعداد، أو الدوائر الانتخابية). ويصنف نظام أكورن حاليًا ١,٩ مليون رمز بريدي بريطاني، إلى واحد من خمسة، أو من سبعة عشر، أو من ستة وخمسين نمطًا (بالإضافة

إلى بعض «غير مصنف»)، باستخدام أكثر من ١٢٥ إحصاءة سكانية و٢٨٧ متغيرًا لنمط الحياة. ويستخدم نظام تصنيف بريزم في كلٍ من الأسرة المعيشية والتعداد، لوصف الحي الثرى «بيفرلي هلز ٩٠٢١٠» بأنها تحوي «عقارات الدماء الزرقاء»، و«التوليفة البوهيمية»، و«النقود والعقول» (من بين أجزاء أخرى). وهناك تصنيفات ديموجرافية جغرافية لمعظم أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، والبرازيل، وبيرو، وأستراليشيا، وجنوب أفريقيا، وأجزاء من آسيا، وبعض أجزاء من الصين شاملة هونج كونج.

وقد نشط بعض الجغرافيين في تطوير تصنيفات ديموجرافية جغرافية، تشمل التصنيف المعروف باسم «سوبر بروفايلز (Charlton, Openshaw and Wymer, 1985 Super Profiles» وتصنيف «جي بي بروفايلز GB Profiles» وتصنيف ثالث يمكن تنزيله مجانا لمناطق مخرجات تعداد المملكة المتحدة (http://neighbourhood.statistics.gov.uk). وهناك تصنيفات أخرى أكثر أهمية. ويتمثل أحد الاهتمامات، فى أن المجموعات المجمعة فى بعض التطبيقات، ليست متجانسة بصورة كافية بحيث تمثل الأفراد (أو الأسر) الواردة فيها بصورة جيدة. ويرى فواس وويليامسبون (Voas and Williamson (2001، أن الاختلافات الواضحة «بين» الفئات الديموجرافية الجغرافية، تخفي تنوعًا أكبر «داخل» الفئات. وهناك مصدر قلق آخر يدّعي بأن تركيب المتغيرات التي تكوِّن التصنيف

الديموجرافي الجغرافي، أشبه في غموضها بالصندوق الأسود، مما يصعب معه تحديد المؤشرات الأساسية للظاهرة الديموجرافية الجغرافية المطلوب تحليلها. ولذلك، لا بد من الحرص عند تفسير النتائج الديموجرافية الجغرافية؛ لأنها عادة ما تكون محسوبة كمعدلات في تَجمُّع واحد، مقارنة بكل النتائج الأخرى. ولكن اكتشاف أن حدثًا ينتشر بأعلى من المتوسط في مجموعة ديموجرافية جغرافية، لا يمثل ضمانًا لانتشاره هناك؛ إذ يمكن أن تنطبق النتيجة على أقلية صغيرة من السكان، ولكنها تمثل نسبة أكبر بالنسبة للتجمعات الأخرى.

ويحيط بالديموجرافيا الجغرافية جدل كبير في الجغرافيا البشرية، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل، والمنهجيات الكمية، والتجريبية، والتعميم، والاستقراء، مقابل الاستنباط، ومقاربات الفهم المعتمدة على البيانات مقابل تلك المعتمدة على النظريات، واقتصاديات الليبرالية الجديدة، والسياسة، والتحول التجاري لجمع البيانات، والخصوصية، والتمييز الاجتماعي؛ حيث أشار المنظرون الناقدون إلى الديموجرافيا الجغرافية كمثال على «فرز البرامج software sorting»، مما يشير إلى أن أنواع التسميات المستخدمة في النظم الديموجرافية الجغرافية، يمكن أن تؤدي إلى تشويه أماكن معينة، وربما تنكر عليها المستوى نفسه من الخدمات (كالمصارف والتأمين) المقدمة للمجاورات الأخرى (Burrow, Ellison and Woods, 2005). ومع ذلك، يُمكن أن تقوم الديموجرافيا الجغرافية أيضًا

بتحديد مناطق الاحتياجات الاجتماعية أو المادية، مما يوفر فرصة لتحسين توجيه الموارد المتاحة إلى تلك الأماكن.

ويمكن استخدام التصنيف الديموجرافي الجغرافي لتقدير بيانات بحوث السوق وغيرها من البيانات المسحية للجغرافيات الإدارية المعيارية وغيرها من الجغرافيات، بما يسمح بتقدير كل من: مستويات استهلاك منتجات البقالة حسب منطقة السوق، أو الطلب على أنواع معينة من السيارات حسب منطقة الموزع، أو المستويات المحتملة لمرضى السكر حسب مناطق إجراء الجراحة للممارس العام. وبينما يتركز الكثير من الجدل الأكاديمي حول دقة (أو عدم دقة) الديموجرافيا الجغرافية في التنبؤ بسلوك الأفراد، نجد في الواقع أن كثيرًا من المستخدمين يهتمون بالسلوك الجماعي، بمعنى، ما هو الحدث، أو الصفة، أو السلوك الأكثر احتمالاً في المتوسط، على مستوى منطقة، وكيف يختلف ذلك عن المناطق الأخرى؟

وتؤدي استخدامات الديموجرافيا الجغرافية بصورة متزايدة، إلى الجمع بين الأطراف الأكاديمية، ومسئولي السياسات العامة، والقطاع الخاص الذين يطبقون الفكر الجغرافي لمواجهة القضايا المهمة اجتماعيًا. وقد حفزت الديموجرافيا الجغرافية، على حدوث نهضة في البحوث الجغرافية التطبيقية، وذلك لاستخدامها مؤخرًا لاستكشاف التوزيعات المكانية لأسماء العائلات، والتنبؤ بالتباين المكاني في أداء امتحانات طلاب المدارس، ودراسة التفاوت في

أنماط دخول المستشفيات، وتوجيه السياسات الأمنية المحلية (www.spatial-literacy.org).

قراءة مقترحة:

Charlton, Openshaw and Wymer (1985); Harris, Sleight and Webber (2005).

علم المعلومات الجغرافي

Geographic Information Science (GISc)

يقصد بعلم المعلومات الجغرافي GISc or GIScience فى أبسط معانيه، النظرية التي تضع أسس **نظم المعلومات الجغرافية** (GIS). ونظم المعلومات الجغرافية مصطلح يشير إلى مزيج يجمع بين الأجهزة، والبرامج، وأدوات الإخراج الكارتوجرافي، والممارسات، التي تستخدم في تحليل، ورسم خرائط للهويات المكانية، والعلاقات القائمة بينها. ويمكن أن تستخدم التطبيقات البرمجية لنظم المعلومات الجغرافية في تعيين الحدود التي تميز بين المناطق بناء على متوسط الدخل الفردي في المدينة، أو لرسم أفضل الطرق التي يمكن أن تسلكها شركة توصيل خدمات بريدية. ولا تتمتع هذه النتائج بالشفافية (بمعنى وضوح لمجريات الخطوات التي تتم للوصول إلى هذه النتائج)، فالعملية التي يتم من خلالها ذلك، تعرف باسم «الصندوق الأسود».

أما علم المعلومات الجغرافي ـ الذي يمثل الأساس النظري لنظم المعلومات الجغرافية ـ فيهتم بكيفية الحصول على النتائج في نظام المعلومات الجغرافي، كما ينشغل بتحديد الأسئلة التي يجب أن تطرح بشكل صحيح بشأن تلك النتائج.

ويستكشف علم المعلومات الجغرافي، كيفية تحويل الأشياء المكانية إلى هويات رقمية، الأثر الذي يتركه هذا التحويل على الأنطولوجية (الوجودية) الرقمية، وكيفية تأثير النماذج المعرفية والتمثيلات الأنطولوجية، وكيفية بناء نماذج للعلاقات القائمة بين الهويات المكانية، وكيفية التجسيد البصري لهذه العلاقات، حتى يمكن للإنسان تفسير النتائج المترتبة عنها (Raper, 1999). ويستند هذا الهدف إلى التطورات التي شهدتها نمذجة البيانات، وعلوم الكمبيوتر، الإدراك، والتجسيد البصري، وحقول علمية عديدة ظهرت استجابة لنظم المعلومات.

وخلال العقود الأولى من استخدام نظم المعلومات الجغرافية، لم يتم توجيه اهتمام كبير للتمييز بين نظم و«علم» المعلومات الجغرافي. وإن كانت بدايات تسعينيات القرن العشرين، قد شهدت ظهور شعور بين الباحثين الأكاديميين، بأن نظم المعلومات الجغرافية، قد طرقت منطقة فكرية جديدة. وكان مصطلح علم المعلومات الجغرافي GIScience قد استخدم لأول مرة في كلمة افتتاحية ألقاها جودشايلد Goodchild في مؤتمر «معالجة البيانات المكانية»،

والذي عقد في زيورخ في يوليو عام ١٩٩٠. فقد لاحظ جودشايلد، أن مجتمع نظم المعلومات الجغرافية، يوجه مساره وحركته قدر من الشغف الفكري المنشغل بالقدرة التمثيلية والتحليلية لنظم المعلومات الجغرافية. وقد ذهب إلى أنه يستوجب على الباحثين في نظم المعلومات الجيغرافية، التركيز على مجالات الإدراك الرئيسة التي تقوم عليها التقنية أكثر من تركيزهم على تطبيقات ما هو مستخدم حاليًا من تقنيات. بل إن جودشايلد ذهب إلى أن هناك خصائص فريدة للبيانات المكانية والمشكلات المرتبطة بتحليلها، والتي تميز بين نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من نظم المعلومات الأخرى. وتتضمن هذه الخصائص الحاجة إلى تطوير نماذج مفاهيمية عن الفضاء المكاني، وكروية البيانات المكانية (بناء على شكل الكرة الأرضية)، ومشكلات الحصول على البيانات، والتشكك في البيانات وانتشار الأخطاء، فضلًا عن مشكلات عرض هذه المعلومات المكانية وحسابها. وأخذًا في الاعتبار خصوصية تحليل البيانات الجغرافية، ونمو مجتمع الباحثين المعنيين بحل المشكلات الفنية والنظرية المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية، فإن جودشايلد قد ذهب إلى أن «نظم المعلومات الجغرافية كحقل معرفي تحتوي على نسق منطقي ودقيق من القضايا العلمية» وقد أعقب جودشايلد كلمته الافتتاحية في المؤتمر السابق الإشارة إليه بمقالة جمعت فكرته ونشرتها المجلة الدولية لنظم المعلومات الجغرافية وذلك عام ١٩٩٢. وقد أصبحت هذه المقالة، التي كثيرًا ما يستشهد بها (Abler, 1993b; Dobson,

1993)، طليعة الجهود بالغة النجاح لتغيير معنى حرف السين «S» في الاختصار المعروف بالجي آي إس GIS حيث صار هذا الحرف يعبر عن العلم Science بدلًا من تعبيره عن النظم (Systems Goodchild, 1992).

وعلى هذا النحو، كسب الاختصار المعبر عن علم المعلومات الجغرافي GIScience دعمًا واسعًا في كثير من ميادين الجغرافيا. وكان تغيير الاسم قد انعكست دلالاته في مجالات وتخصصات جغرافية أخرى. حتى إن دورية «إنجازات في الجغرافيا الطبيعية Progress in Physical Geography» صارت تعرض بشكل متكرر، أحدث أخبار التقدم في علم المعلومات الجغرافي GISc بدلًا من نظم المعلومات الجغرافية. وبالمثل تم تغيير كلمة النظم إلى علم في الاسم الذي تحمله الدورية الرائدة «المجلة الدولية لعلم المعلومات الجغرافي IJGIS» وذلك في يناير عام ١٩٩٧. وقام بيتر فيشر، محرر المجلة، بالتأكيد على هذه الخطوة قائلًا: إنه خلال عشر سنوات من نشر المجلة، كان الاعتناء دومًا بعرض التطورات التي شهدتها الأسس النظرية التي قامت عليها لاحقًا نظم المعلومات. واستعان فيشر بالتعريف البسيط الذي يقدمه قاموس أكسفورد عن معنى كلمتي علم ونظم، ليؤكد ما ذهب إليه، مشيرًا إلى أن «النظم» هي تجميع لموضوعات مترابطة أو هي تجميع لهذه العناصر، أما العلم فهو عبارة عن معرفة يتم الحصول عليها من خلال البحث. وقد

أشار فيشر إلى أن الاتحاد الجغرافي الدولي IGU قد طور في عام ١٩٩٦ مجموعة عمل مختصة بـ «علم» المعلومات الجغرافي، وهي إشارة تستند إلى وجود دعم مؤسسي واسع لهذه الخطوة بتغيير عنوان المجلة (Fisher, 1997). أما مارك أرمسترونج، المحرر السابق للمجلة في أمريكا الشمالية، فقد دعا إلى أن تجديد مجالات نظم المعلومات الجغرافية كعلم، هو بمثابة اعتراف بأن عديدًا من الباحثين في نظم المعلومات الجغرافية، لم يكونوا يستخدمون ولا يطورون «النظم» بل كانوا يقومون بعمل علمي نظري يتضمن «تنظيم المعرفة». ورغم وجود دعوة لإدراك القيمة العلمية لنظم المعلومات الجغرافية، في جانب المجتمع الأكاديمي، فإن التقنية، هي بلا نزاع اجتماعية في بنيتها، خاصة عند مستوى التطبيقات البرمجية المستخدمة.

والأسئلة المتعلقة بالافتراضات الأساسية المكتوبة في مجموعة القوانين code التي تجمع نظم المعلومات الجغرافية، هي في ذاتها الأسس التي يقوم عليها علم المعلومات الجغرافي. وربما تكون القضايا التي يتساءل علماء نظم المعلومات الجغرافية على سبيل المثال عنها بشكل تقليدي، تخص المقدمات المنطقية للنماذج الحسابية (الخوارزمية) التي قامت عليها نظم المعلومات؛ فقد يتسم نموذج هيدورولوجي على سبيل المثال بقِدَمه، ومن ثم يعجز عن التعبير عن الإدراك الحالي لعمليات التدفق في النموذج. أما البحث والاستعلام عن الفرضيات التي يطرحها واضعو النماذج، ومدى فعالية هذه النماذج في البيئات المركبة، وما إذا كانت هذه النظم مصممة

للتعامل مع البيانات الإحداثية «فيكتور» أو بيانات نقطية «راستر»، فكلها قضايا تقع داخل ميدان علم المعلومات الجغرافي. ومثل هذه الأنماط من الأسئلة والقضايا، تنصب على فعالية النظم الحسابية (الخوارزمية) لنظم المعلومات الجغرافية الحالية وشرعيتها، ويعد تصميم هذه النظم بمثابة أساس دعم بدرجة الثقة والاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية للمستخدم المتوسط المستوى. ورغم هذا، فإن مثل هذه القضية لا تمثل وحدها كل ما يتضمنه علم المعلومات الجغرافي.

وتقوم كل مرحلة من مراحل نظم المعلومات الجغرافية ـ من جمع البيانات المكانية، وإدخالها، وتخزينها، وتحليلها، ثم في النهاية إخراج الخرائط ـ على تحويل الظواهر المكانية إلى صيغ رقمية. وفي كل مرحلة من المراحل السابقة، يتم معالجة البيانات لاستخدامها في بيئات معالجة رقمية، وفي مثل هذه البيئات الدقيقة، يكون للتغيرات تأثير كبير على نتائج التحليل. ويتضمن كل من هذه التحولات، انتقالاً دقيقًا في أشكال تمثيل الهويات المكانية، وتقديرًا حسابيًا لهذه التعديلات، وما تتركه من آثار، وكلها تمثل جزءًا مهمًا من علم المعلومات الجغرافي. وما إن تتحول المعلومات الطبيعية والاجتماعية عن العالم الذي نعيش فيه ونُخضعه للدراسة إلى صيغ رقمية، فسرعان ما تصبح جاهزة للمعالجة والتحليل من أجل أن تتفق مع تفسير الباحث للعالم الذي يعيش فيه. وعلى هذا النحو، فإنه من

الأهمية بمكان، أن يكون علم المعلومات الجغرافي قد طور أساليب لرصد تأثير مثل هذه التحولات على التمثيل النهائي وحسابه. وفي النهاية، فإن الباحثين في علم المعلومات الجغرافي، يتسلحون بأساليب متطورة لعرض نتائج التحليل، بحيث يتفق عرضها بصريًا، مع نتائجها في قواعد البيانات.

ويهتم علم المعلومات الجغرافي بكل مرحلة من مراحل التمثيل الرقمي، ويتم تعيين الظاهرات المكانية وتصنيفها لتكون جاهزة لإدخالها إلى جداول البيانات. كما يتم تحضير نظم التصنيف بحيث تتوافق مع جداول البيانات، ويكون ذلك بمثابة ضابط لتطوير الفئات وترتيبها. وهناك عديد من الظاهرات المكانية التي تُبدي سمات متعددة، لكن ليست جميعها قابلة لأن تدمج في قواعد بيانات، وإلا لصارت البيانات لا نهائية. وتعتمد معالجة البيانات على الملحقات الارتباطية attribute التي يتم تسجيلها، أو الأهداف التي يتم تحديدها. فخلال تقييم الحالة الصحية للسكان على سبيل المثال، تُظهر الحدود المختلفة للتجمعات نتائج مختلفة. ويبقى التجسيد البصري لنظم المعلومات الجغرافية بالمثل رهنًا بإمكانات البرامج والتطبيقات الرقمية، ورهن القدرة البشرية على الإدراك. فعلى سبيل المثال، نجد أن الخرائط صغيرة المقياس (والتي تعرض منطقة كبيرة) لا يمكن أن تعرض عددًا كبيرًا من البيانات الارتباطية، وإلا لأصبحت الخريطة مثقلة ومزدحمة بالبيانات. وعلى الخرائط كبيرة

المقياس (لمنطقة صغيرة) يمكن لنظام المعلومات أن يتحمل عددًا كبيرًا من البيانات الارتباطية. ولكل من هذه الشروط آثارها على كيفية تحليل البيانات المكانية وتفسيرها.

وتقوم رؤية البحث في علم المعلومات الجغرافي على تمثيل البيانات المكانية وعلاقاتها، الأمر الذي يتم التعبير عنه في النهاية بمصطلحات البت والبايت Bit & Bytes. وتستخدم بيئة العمل في علم المعلومات الجغرافي لغة ذات أبجدية مختلفة تمامًا عن اللغات التقليدية، فلو فكرنا في اللغة الإنجليزية باعتبارها تحتوي على ٢٦ حرفًا تؤلف الكلمات والجمل والأفكار، فإن نظام المعلومات الجغرافي يقوم على حرفين أو رقمين فقط هما الصفر والواحد الصحيح، واللذان يمكن جمعهما ومعالجتهما معًا لتمثيل أية ظاهرة جغرافية وتحليلها، وأية علاقات قائمة بين هذه الظواهر. غير أن البيئة والقواعد المرتبطة بمعالجة الأشياء الجغرافية، تختلف كلية عن نظيرتها التي اعتدنا على التعامل معها في معالجة النصوص والرسوم التقليدية؛ فبيئة الوسائط الرقمية، تحكمها متغيرات رقمية كما أن مدى التمثيل فيها يكون ممكنًا عبر الجمع بين آلية تبديل البت والبايت bits & bytes .

وعلم المعلومات الجغرافي ليس تخصصًا مقصورًا على القضايا المكرسة لدراسة إجراءات سريان العمليات، بل ينشغل بكيفية تمثيل الناس لبيئتنا الجغرافية، فضلًا عن اهتمامه بتحديد من لديه

السلطة لتمثيل المكان. ويهتم نظام المعلومات الجغرافي للمشاركة العامة Public Participation GIS بالتواصل مع المجموعات غير الربحية، والمنظمات غير الحكومية، التي تستخدم نظم المعلومات للتعبير عن نفسها، والسعي نحو التغيير (Elwood and Leitner, 2003)، ويعتني عدد آخر من علماء المعلومات الجغرافيين بمناقشة قضايا حول النسوية ونظم المعلومات الجغرافية، وما إذا كانت التكنولوجيا متحيزة للنوع بطبيعتها (Kwan, 2002). ويشرح وارين (2004) Stacey Warren كيف أن نظام المعلومات الجغرافي للمشاركة العامة، يسمح لنا بنقل التركيز من التحليل والتفسير في نظم المعلومات إلى اتجاه آخر يرى في التكنولوجيا «عملية تعاونية تتضمن كلًا من الإنسان والآلة». ويؤكد وارين على تلك التفاعلات الاجتماعية بين المستخدمين والسكان المتأثرين والتكنولوجيا، باعتبار أن تلك التفاعلات تعد دليلاً على العدد المتزايد للمختصين بنظم المعلومات الجغرافية ذات المنهج النقدي Critical GIS ممن مزجوا بين نظريات وأجندات (مشروعات ورؤى فكرية مستقبلية) ذات توجه تحرري تجمع بين الجغرافيا البشرية وعلم المعلومات الجغرافي.

ويسلم المطورون والباحثون، بأن علم المعلومات الجغرافي، يتجاوز مجرد كونه نظامًا معلوماتيًا، ويدعون المستخدمين للاستفادة من علم المعلومات الجغرافي في بحث قضايا العلاقات المكانية والتي كان طرحها مستحيلًا من قبل. ويذهب رواد علم المعلومات الجغرافي إلى أن هذا العلم يوسِّع من التحليل المكاني من خلال فاعلية قوة

تشغيلية مدعومة، تسمح بتحليل مكثف للبيانات من أجل توسعة رقعتها الجغرافية. ويذهب هؤلاء العلماء إلى أن علم المعلومات الجغرافي يوفر وسائل لبحث ما كان غامضًا من قبل في العلاقات المكانية وملابسات حدوثها. وهناك نوع من عدم الاتفاق والجدال بين باحثي نظم المعلومات الجغرافية الذين يرون في التكنولوجيا ظاهرة طارئة، قادرة على القيام بمبادرة لتغيير منهجية العلم، وزملائهم من الجغرافيين الذين يرون أن نظم المعلومات ليست أكثر من وسيلة لمعالجة مفاهيم انبثقت في الأساس من علم الجغرافيا. وإن كنا نرى في الواقع أن نظم المعلومات تجمع بين هذه وتلك.

قراءات مقترحة:

Longley, Goodchild, Maguire and Rhind (1999); Schuurman (2004)

نظم معلومات جغرافية

Geographic Information Systems (GIS)

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية GISystems في أبسط تعريفاتها، مزيجًا من الأجهزة والأدوات الحاسوبية، والبرمجيات، والممارسات، تستخدم معًا لتشغيل برامج لرسم الخرائط وإجراء التحليلات المكانية. ولا يقصد بنظم المعلومات الجغرافية هوية متجانسة، ولا آلة

واحدة أو ممارسة بعينها من الممارسات، بل مجموعة من الممارسات والبرمجيات والأجهزة، لها جميعًا القدرة على جمع، وتخزين، وعرض، وتحليل، وطباعة معلومات عن سطح الأرض (أو أي مقياس رسم آخر للبيانات الجغرافية). ولكل من هذه النظم القدرة على التقاط، وتخزين، وفحص، ودمج، وتحليل وعرض البيانات ذات المرجعية المكانية المتعلقة بأوجه سطح الأرض ومعالمها. وتسمح نظم المعلومات الجغرافية بجمع مجموعات (أو طبقات) البيانات الجغرافية، وخلق بيانات مكانية أرضية جديدة، يمكن للمرء عندها تطبيق وسائل التحليل المكاني المعيارية. ويتضمن نظام المعلومات الجغرافي الشامل ما يلي:

١. إدخال البيانات، من الخرائط، أو الصور الجوية، أو الأقمار الصناعية، أو المسوح، وغيرها من المصادر (انظر الاستشعار عن بعد).

٢. تخزين البيانات واستعادتها والاستعلام عنها.

٣. تحويل البيانات ونمذجتها وتحليلها، بما في ذلك الإحصاءات المكانية.

٤. إخراج البيانات في صورة خرائط أو تقارير أو مخططات.

وغالبًا ما يعني اختصار جي آي إس GIS، التركيز على البرامج التي طُورت على يد شركات متخصصة مع قليل من الاعتناء بالبيانات

المكانية والتي تعد الأساس لإنتاج المعرفة الجغرافية. والمعلومات الجغرافية هي معلومات عن «أين» يوجد الشيء أو «ما» الذي يوجد في مكان معين. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدينا بيانات من الغابة عن الأماكن التي ما زالت تعيش فيها أنواع معينة من الطيور، وهي معلومة جغرافية بطبيعتها، وتحديد أنواع الأشجار التي توجد في المنطقة التي تقطنها تلك الطيور، هي معلومة جغرافية أخرى، ذلك لأنها ذات مضمون مكاني. ومن ثم، فإن البيانات المكانية هي تلك البيانات التي تتضمن إشارة إلى موقع من المواقع يمكن تحديده وفقًا للترميز الجغرافي. وبشكل متزايد فإن البيانات التي تأتي إلينا من معظم الوسائط الحياتية، تتضمن في الواقع بيانات مكانية.

وتنفرد نظم المعلومات الجغرافية بأنها تخصص تكاملي، فحيثما توفرت البيانات المكانية، يُمكن لنظم المعلومات الجغرافية أن تقدم مدى واسعًا من الوظائف. وفي الوقت الذي يمكن أن تستخدم فيه التقنيات الأخرى فقط في تحليل الصور الجوية والمرئيات الفضائية - بهدف خلق نماذج إحصائية، أو رسم مخططات أولية للخرائط - فإن مثل هذه القدرات نجدها مجتمعة معًا في مركب شامل لنظم المعلومات الجغرافية. ومع ما يتضمنه هذا النظام من وظائف، يجب أن ننظر إذن إلى الجي آي إس كعملية أكثر منه كبرنامج أو جهاز حاسوبي. فإذا ما نظرنا إلى الجي آي إس كنظام لبرنامج أو جهاز حاسوبي، فإننا نغفل عن الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في العملية المكثفة لاتخاذ القرار.

وللجي آي إس معانٍ واستخدامات مختلفة بين مختلف المستخدمين؛ ففي الهيئات البلدية على سبيل المثال، ينظر إلى الجي آي إس كبرنامج حاسوبي يسمح للمخططين بتحديد النطاقات السكنية والصناعية والتجارية (وتخزين ما يرتبط بهذه النطاقات من شرائح ضريبية)، ويستخدمونه أيضًا في تحديد الموقع الدقيق، والإحداثيات المساحية على الخرائط لكل ملكية سكنية عليها ضرائب مستحقة للدولة. كما يجيب الجي آي إس عن تساؤلاتهم المتعلقة بأسئلة على شاكلة «ما عدد الملكيات السكنية التي ستتأثر إذا ما أضيفت حارة جديدة إلى الطريق الرئيسي الواقع بين شارعي ١٧٠ و١٩٤؟» من جانبهم، قد يستخدم الباحثون في صحة السكان الجي آي إس، لتعيين حدود المجتمعات التي تتمتع بأوضاع صحية متباينة. ففي هذا المثال لا يعد الجي آي إس مجرد برنامج حاسوبي، بل نهجًا علميًا نحو المشكلة، خاصة حين يطرح السؤال القائل «كيف يمكننا وضع حدود صارمة للتمييز بين الظاهرات المتغيرة والمشوشة؟ (انظر **الفئات الغائمة**). والقضية الأخيرة ذات طبيعة فلسفية يستوجب حلها من خلال الحواسيب، وتقع إجاباتها في مكان ما بين الجي آي إس والنظرية المهمة المتعلقة بعلم **المعلومات الجغرافي**. ولدى هذين النمطين من المستخدمين أهداف متفاوتة، وخبرات متباينة مع الجي آي إس. فأحدهما مهتم بـ «أين» تقع الكيانات المكانية بينما يهتم الثاني بـ «كيف» يمكننا ترميز الكيانات المكانية (المجمعات البشرية، المناطق الحضرية/الريفية، الغابات، الطرق، الجسور، وأي شيء آخر

يمكن أن يظهر على الخريطة) والتداعيات المترتبة على طرق التحليل المختلفة وأثرها على القضايا الجغرافية. وعلى هذا النحو، فإن تنوع استخدام الجي آي إس كامن في جذوره التاريخية.

وقد بدأ تطور الجي آي إس في ستينيات القرن العشرين، حينما تقدمت التقنيات والنماذج المعرفية التي قام عليها هذا التخصص. وقد توافق تطور مناهج الإجراءات الكارتوجرافية الحاسوبية مع الإدراك بأن إنتاج الخرائط يمكن أن يسهم بدقة في التحليل: ففي عام ١٩٦٢، قدم إيان هارج Ian Harg مهندس عمارة اللاندسكيب، طريقة «المضاهاة overlay» والتي ستصبح لاحقًا المنهجية الحاسمة في نظم المعلومات الجغرافية. كان هارج يبحث عن أفضل الطرق لمد طريق رئيس بحيث يُبعد مساره عن الإضرار ببقية «طبقات Layers» اللاندسكيب الأخرى، خاصة الغابات، وأودية الرعي، والأبنية السكنية شبه الريفية. وفي سبيل ذلك جهّز عدة شفافيات، تمثل كل شفافية منها نوعًا معينًا من بيانات اللاندسكيب، ووضع كلًا منها فوق الأخرى على طاولة رسم مضيئة. ومن خلال الفحص البصري لتقاطع أشكال اللاندسكيب عبر الشفافيات، تمكن من «رؤية» المسار المنطقي الوحيد لطريقه المقترح. ومن المفارقات هنا، أن طريقة هارج في تحليل الشفافيات لم تتم باستخدام الكمبيوتر. ويَمُتّ مجاز أسلوب المضاهاة الذي اتبعه هارج إلى بدايات تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، ليصبح لاحقًا الأساس لمدى واسع من تقنيات التحليل تعرف تحت مسمى شامل هو «التحليل المكاني».

ويختلف التحليل المكاني عن «رسم وإنتاج الخرائط»، ذلك لأن الأول ينتج معلومات ومعرفة أكبر مما يمكن استكشافه من الخرائط أو البيانات بمفردها؛ فالتحليل المكاني عبارة عن وسائل فعالة لاستخراج المعلومات من البيانات الرقمية. وخلال المراحل الأولى من تطور الجي آي إس، لم يكن كثيرون يعترفون بقوة التحليل المستخلص من هذا الأسلوب، ولم تكن التقنيات تعرف عادة سوى بأنها «كارتوجرافيا محوسبة». وعلى هذا النحو، لم يكن الجي آي إس وسيلة معبرة بشكل كاف. وكانت الخرائط المحوسبة المبكرة، بدائية للغاية إذا ما قورنت بالخرائط اليدوية الرائعة الرسم. وقد أدت هذه المقارنة إلى نفور الجغرافيين من تبني وقبول هذه التقنيات كـ «بديل» للكارتوجرافيا التقليدية.

وكانت الميزة الجمالية التي وضعت محل تساؤل في الخرائط التقليدية، بمثابة نقطة تفوق تعمل على انتقاص فعالية التحليل المكاني المحوسب؛ تلك الفعالية التي تم استكشافها في البداية في الجامعات في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ونتيجة تأثرها بالثورة الكمية وتطور الحاسبات، بدأ الباحثون في تطوير وسائل يمكن استخدامها في تحليل البيانات المكانية وعرضها، وإن لم تكن على الدوام في شكل خرائطي. وكان أحد أنظمة الخرائط الحاسوبية قد تطور في كندا، كإبداع فكري من بنات أفكار روجر توملنسن ولي برات Roger Tomlinson & Lee Pratt. وكان توملنسن قد استخدم

التصوير الجوي لرسم مناطق الغابات بهدف تحديد الأماكن الفضلى للنمو الجديد، أما برات، فقد عمل في وزارة الزراعة الكندية التي كانت ترغب في جمع خرائط استخدام الأرض لعموم كندا وتصنيفها؛ بحيث تصف هذه الخرائط مختلف أنواع الاستخدام، خاصة الأراضي الزراعية، والغابات، والحياة البرية، ومناطق الاسترخاء، وتقسيمات مناطق التعداد. وقد اقترح توملنسن أن يقوم هو وبرات بإدارة برنامج حاسوبي يتم فيه ترميز نطاقات استخدام الأرض بشكل رقمي؛ بحيث يُمكن مضاهاة هذه النطاقات بطبقات البيانات الأخرى ذات الصلة بالموضوع مثل المناطق الريفية/الحضرية، ونوع التربة والجيولوجيا. وقد تمخض هذا اللقاء، الذي جاء دون ترتيب مُسبق، عن ظهور نظام المعلومات الجغرافي الكندي في عام ١٩٦٢ الذي وضع اسمه أحد أعضاء البرلمان الكندي.

وكان هناك تطورات أخرى تجري بشكل موازٍ في أوروبا؛ فعلى سبيل المثال، قام توم وو Tom Waugh، بتطوير نظام أوّلي من نظم المعلومات وأعطاه اختصارًا اسم جيميس GIMMS، وكان هذا النظام يقوم على تقنية إحداثية (فيكتورية) تقوم بتحليل بالغ الدقة. وتم تبنيه واستخدامه في ٢٣ دولة (Rihnd, 1998). وأطلق نظام جيميس مشروع إيزري ESRI (انظر ما سيأتي لاحقًا) وذلك لتطوير نسخة تجارية من نظم المعلومات الجغرافية، وأصبح متقدمًا بشكل نسبي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين متضمنًا خيارات

كارتوجرافية متعددة وعمليات مترابطة. وفي الولايات المتحدة، كان معمل الرسم الكارتوجرافي في جامعة هارفارد، هو محطة انطلاق ثورة الجي آي إس في البلاد. وقد أرسى البحث في هذا المعمل، طريقة للمضاهاة المحوسبة باستخدام حدود مرسومة إحداثيًا (فيكتورية). وكان المعمل يقوده باحثون كان لهم تأثير بالغ على تطوير نظم المعلومات الجغرافية إلى مستواها الحالي، وكان في مقدمتهم نيكولا كريسمان Nicholos Chrisman وتوم بويكر Tom Poiker. وخلال السبعينيات من القرن الماضى، قام عدد ممن تخرجوا في هذا المعمل وانتقلوا إلى أجزاء مختلفة من العالم، بالإسهام في نشر نظم المعلومات الجغرافية، خاصة إلى القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، قام سكوت مورهاوس، والذي كان أحد الأعضاء الشبان في المعمل، بترك موقعه البحثي في المعمل عام ١٩٨١ منتقلاً إلى العمل في شركة بكاليفورنيا عرفت باسم معهد أبحاث النظم البيئية (إيزري) Environmental Systems Research Institute (ESRI)، وهناك قام بإعادة تطوير النظام الخوارزمي للمضاهاة الإحداثية، والذي أصبح حجر الزاوية لقيام برنامج آرك إنفو. وكان هذا الشكل من انتقال الأفكار من معمل هارفارد، بمثابة ظهور لهوية واحدة لنظم المعلومات الجغرافية، تلك الهوية المرتبطة بشكل خاص بحزمة من التطبيقات البرمجية، وأدوات وأجهزة تشغيل، وتقنية بشكل عام (Chrisman, 1988).

وكان الدعم المؤسسي والحكومي لنظم المعلومات الجغرافية، بمثابة قوة الزخم الأساسية التي أدت إلى نمو التقنية وتبنيها منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن. وفي المملكة المتحدة، قامت أربعة معامل أبحاث إقليمية بالاندماج معًا تحت مظلة مجلس الأبحاث الاجتماعي والاقتصادي بهدف تطبيق الوظائف الأساسية لنظم المعلومات الجغرافية، بما فيها إدارة قواعد البيانات المكانية، وتدريب الباحثين في نظم المعلومات الجغرافية (Masser, 1988). وفي الولايات المتحدة، بادرت المؤسسة القومية للعلوم بتأسيس المركز القومي لنظم المعلومات الجغرافية، وتم اختيار ثلاث جامعات أمريكية لديها خبرة في نظم المعلومات الجغرافية كمراكز أبحاث رئيسية لهذا التخصص. وكان دورها تسهيل استيعاب المناهج الجيومكانية وتطبيقها، وتشجيع الجامعات على تبني هذه التقنيات. كما لعب المركز القومي للمعلومات الجغرافية دورًا مهمًا في تبني ورعاية النقد الإبستمولوجي (المعرفي) والبراغماتي (العملي) لهذه التقنية الجديدة (Pickles, 1995b; Curry, 19988).

ولم يكن تطور نظم المعلومات الجغرافية متجذرًا فقط في معامل الحاسبات والجامعات في الربع الأخير من القرن العشرين، فقد جاء ذلك أيضًا بفضل نمو المحاولات التي سعت إلى ترسيخ الأساليب الآلية في العمليات الحسابية منذ القرن التاسع عشر، والتي انعكست في الجهود التي بذلت على سبيل المثال في ترميز بيانات التعدادات

السكانية في الولايات المتحدة في 1890 (Foresman، 1998) . وكان مايكل جودتشايلد، العَالِم البارز في نظم المعلومات الجغرافية، قد أكد على أن نُظم المعلومات الجغرافية قد تطورت خلال الفترة التي تزايد فيها نقل المعلومات إلى الصيغ الرقمية (الديجيتال)، وتوسع تبني ذلك إلى أماكن واسعة من العالم (Goodchild, 1995). ولو كان الجغرافيون لم يستكشفوا إمكانات المعالجة الرقمية للبيانات المكانية، فإن تخصصات أخرى كانت ستبادر إلى امتلاك ناصية ذلك. وكما هو معلوم فإن كثيرًا من جذور نظم المعلومات، تمتد في تخصصات أخرى غير الجغرافيا مثل هندسة اللاندسكيب والمساحة. ومثل بقية أنماط التقنيات الأخرى، فإن نظم المعلومات الجغرافية جاءت نتيجة التطورات الاجتماعية والتقنية على السواء.

DeMers (2000); Longley, Goodchild, Maguire and Rhind (1999); Schuurman (2004).

آلة تحليل جغرافي geographical analysis machine (GAM)

نموذج لتحليل البيانات المكانية بشكل آلي يحفز على أدائه ثلاثة عوامل:

١. الوفرة المتزايدة في ترميز البيانات الرقمية النقطية (x, y).

٢. الانتقال من التقنيات الإحصائية التي غمرت التباين

الجغرافي، إلى الإحصاءات المحلية من أجل الكشف عن الأنماط الجغرافية في البيانات.

٣. زيادة قوة استخدام الحاسوب في توجيه الرؤية المستقبلية للبحث والتحليل.

وقد تجاوزت آلة التحليل الجغرافي حاجز دراسة منطقة ثابتة (أو التقدير السكاني)، وانتقلت إلى الإقليم البحثي، وهو المنهج المتكرر في التجميع العنقودي للبيانات غير الاعتيادية لظاهرة بعينها. وبعد أن استخدمت بنجاح في دراسة التجميع العنقودي لمرض السرطان، قدمت آلة التحليل الجغرافي - وخاصة على يد مهندسها الرئيسي «ستان أوبنشاو Stan Openshaw» - كثيرًا من البحث في مجال الحوسبة الجغرافية.

آلة تفسير جغرافي

geographic Explanation Machine (GEM)

في الوقت الذي تكشف فيه آلة التحليل الجغرافي عن الأنماط التي تتخذها مجموعات البيانات الجغرافية، فإن آلة التفسير الجغرافي تسعى إلى «شرح» تلك البيانات من خلال تحديد متغيرات متوقعة من خلال مضاهاة التوزيع المكاني الذي تتخذه تلك الأنماط. وكوسيلة للتعليم بمساعدة الحاسوب، تمثل آلة التفسير الجغرافي،

وسيلة رائدة في هذا المجال. وتكمن المشكلة مع ذلك، في أن هذا النوع من التفسير، سيكشف من خلال فحصه الدقيق للبيانات، عن كثير من العلاقات الارتباطية التي ليست بالضرورة ذات مغزى منطقي أو علمي. وحين يلجأ كثير من الجغرافيين إلى هذا الأسلوب كمنهج للتفسير العلمي الاجتماعي، يقوم في المقام الأول على التجربة وليس النظرية، سيجدون أن ما يعد «تفسيرًا» في مسمى آلة التفسير الجغرافي، هو بالأحرى «استكشافًا» للبيانات أكثر من كونه تفسيرًا لها.

قراءات مقترحة:

Openshaw (1998)

خيال جغرافي **geographical imaginary**

ترتيب مكاني للعالم مُسلَّم بصدقيته. وقد انبثق مصطلح «التخيل» من نظرية التحليل النفسي، خاصة من خلال عمل جاك لاكان وكونيليوس كاستروررياد Jacques Lacan and Cornelius Castoriads، ويتضمن في نسخته الأصلية نوعًا من الجغرافيا البدائية أو الأولية ur-geography يكون فيه التخيل بمثابة «إبداع كلي للعالم نفسه» (Castoriadis, 1997, Gregory, 1997a). وفي الجغرافيا البشرية، تتم معالجة الموضوع نموذجيًا بطريقة بناء غير تأملية،

ونادرًا ما تحظى بأية تضمينات نظرية. وعادة ما يشير المصطلح إلى تنظيم مكاني ينتمى إما إلى الموضوع الجمعي لنسق من الجغرافيات التخيلية (انظر على سبيل المثال التخيل الجغرافي للمناطق المدارية، راجع المدارية)، أو إلى الذات الجمعية (على سبيل المثال التخيلات الجغرافية الإمبريالية). وقد مزج واتس (1999) Watts ببراعة بين النوعين من التنظيم المكاني حين أعاد بعناية وبشكل استثنائي رسم الطرق التي من خلالها نظّم سكان شعب الأوجوني Ogoni في دلتا النيجر شعورًا متغيرًا من الهوية الجمعية ترتبط بكل من المكان والإقليم والأرض. وقد اقتفت كثير من الدراسات خُطا واتس؛ فاعترفت بأهمية اللغة - وخاصة المجاز - والرؤية في إنتاج هذه التنظيمات المكانية.

وتتضمن التخيلات الجغرافية حدودًا بمثل ما تتضمن تنظيمًا وترتيبًا، على نحو ما يمثل التقسيم الهرمي الكرة الأرضية إلى قارات ودول وغيرها من التقسيمات الفرعية والتقابلات المتعارضة مثل الشمال/الجنوب، والحضر/الريف، والداخل /الخارج، والثقافة/ الطبيعة. وعادة ما تلعب هذه التقسيمات كتشجيع ضمني على مفاهيم أخرى (مثل المتحضر/الوحشي، أو البري/الآمن) ولا تنتج فقط من العمليات المنطقية الضمنية، بل أيضًا من بنية المشاعر وعملية التأثير. وعلى هذا النحو، فإن التخيلات الجغرافية تتجاوز كونها تمثيلًا أو بناء للعالم، بل هي متضمنة فعليًا وبشكل ملموس

في عملية صياغة العالم الذي نعيش فيه ماديًا وحسيًا. ومن ثم فإن هويت Howitt (2001a, pp. 236 -237) على سبيل المثال، عرّف الخيال الجغرافي بأنه عملية متضمنة بشكل أساسي في الصياغة الأوروبية لـ «الذات المحددة» والتي عملت خلال الماضي الاستعماري لأستراليا وحتى حاضرها، لبناء فضاءات مُحددة بشكل متساوٍ بوسعها «تقديم درجة من الثقة والهوية والأمن» مع استبعاد السكان الأصليين منها. وبشكل أكثر عمومية، وإن كان مرتبطًا بما سبق ارتباطًا وثيقًا، قدم ماسي Massey (2004، pp.9 -10) إسهامًا مبدعًا أطلق عليه اسم «جغرافيا تحاكي شكل الدمية الروسية في الرعاية والمسئولية» (تتألف هذه الدمية من عدد كبير من العرائس تحتوي الكبيرة منها الصغيرة بطريقة توحي باللانهائية في الاحتواء) بحيث تعتني هذه الرعاية والمسئولية بـ «التخيلات الجغرافية الدائمة، والمثابرة، ذات النزعة المكانية في جوهرها، والتي تركز على القريب لا البعيد». وقد جاء ذلك بعد أن أصبحت هناك حاجة ماسة لمهمة نقدية بالغة الأهمية في الجغرافيا البشرية للكشف عن هذه المسلمات من التخيلات الجغرافية، فضلًا عن اختبار ما تحتويه من التأثيرات (الخفية في كثير من الأحيان).

قراءات مقترحة:

Watts (1999)

عبارة عن حساسية تجاه أهمية المكان والفضاء المكاني، واللاندسكيب والطبيعة، وذلك في تشكيل وممارسة الحياة على الأرض. وهكذا فإن التخيل الجغرافي ليس حكرًا مطلقًا على المجال الأكاديمي للجغرافيا؛ حيث يصوره برنس (1962) H. C. Prince على أنه «الغريزة المستمرة والعامة لدى [الإنسان]»؛ إذ إنه يرى أن التخيل الجغرافي عبارة عن استجابة لأماكن ومشاهد من اللاندسكيب، ولكيفية مزجها بين «الثقافة» و«الطبيعة»، مما «يستدعي تدخل قدراتنا على الرؤية المتعاطفة والفهم المبدع» والذي تتمثل نتيجته في ظهور «فن مبدع» (Cosgrove, 2006b). وكان تركيز برنس على الفن، وبالتالي على مكان الجغرافيا بين العلوم الإنسانية ضمنًا، بمثابة استجابة جزئية نقدية لإعادة تشكيل هذا التخصص المعرفي **كعلم مكاني**. ويرى برنس، أن هذه التجريدات الشكلية كانت عبقرية ومبدعة، ولكنها «مثل الرسم التجريدي» ستظل دائمًا بمثابة مناهج غير مباشرة لعالم يجد فيه الأدب نفسه كأحدث العناصر وأكملها وأثراها استجابة (بينما نادى كوسجروف، الذي كان متعاطفًا جدًا مع تصور برنس، بالحساسية البصرية والجمالية) - بالرغم من أنه عبر عن هذا في صورة نثرية مشرقة - وكان برنس يرى أنه من المهم جدًا أن نحافظ على «تجربة مباشرة للاندسكيب»، وذلك من خلال فن الوصف الجغرافي (انظر أيضًا **التمثيل**).

وبعد ذلك بعشر سنوات تقريبًا، قدم ديفيد هارفي (David Harvey 1973) مناقشة للتخيل الجغرافي، تعترف أيضًا بقيمة الجماليات، ولكن هارفي ابتعد عن تفسير برنس بطريقتين مهمتين جدًا إذ إن نقد هارفي للعلم المكاني، كان أكثر انفتاحًا على المفردات النظرية الشكلية (بل إنه اعتمد عليها في الواقع)، وكان تركيزه الواضح ينصب على المكان والفضاء المكاني، وليس على اللاندسكيب والطبيعة (التي احتلت مكانًا أكثر أهمية في مناقشة برنس). ولذلك كان هارفي يرى أن التخيل الجغرافي يمكِّن «الفرد من التعرف على دور الفضاء المكاني والمكان في سيرته الذاتية الخاصة به، والارتباط بالأماكن التي يراها حوله، والتعرف على كيف تتأثر الصفقات التي تتم بين الأفراد وبين المنظمات بالفضاء المكاني الذي يفصل بينهم...، والحكم على مدى ملاءمة الأحداث في أماكن أخرى، وإدراك واستغلال الفضاء المكاني بصورة إبداعية، وتقدير معنى الأشكال المكانية التي يصنعها الآخرون». وقد أراد هارفي أن يقارن بين التخيل الجغرافي وبين ما سماه عالم الاجتماع رايت ميلز (1959) C. Wright Mills «التخيل الاجتماعي»، وهي القدرة التي «تمكننا من إدراك التاريخ، والسير الذاتية، والعلاقات بين الاثنين في المجتمع». ولكن أيًا من هارفي أو ميلز، لم يقصر المصطلحات على تخصصه؛ بل إنهما قالا إنهما يتحدثان عن «عادات العقل» التي تخطت تخصصات معينة وانطلقت بعيدًا عن الخطاب الأكاديمي. ومع ذلك، اهتم قدر كبير من المناقشة التي ترتبت على تدخل هارفي، بالأسئلة الشكلية المتعلقة بالنظرية والمنهج.

وكان الاهتمام الكبير يتمثل في صياغة **النظرية الاجتماعية**، بصفة عامة، **والجغرافيا البشرية**. وهكذا كتب هارفي (Harvey 1973) «لقد كان مصدر اهتمامي الكبير منذ عدة سنوات، يتمثل في أن أسد الفجوة في فكرنا بين ما يبدو أنهما نمطا تحليل مختلفان، ولا يمكن التوفيق بينهما»، وقدم عمله العظيم «العدالة الاجتماعية والمدينة Social Justice and the City»، وذلك (بصورة جزئية) «كسعي لسد هذه الفجوة بين التخيلين الجغرافي والاجتماعي». وكان من الضروري جدًا إضفاء الطابع الإنساني على الجغرافيا البشرية، ولذلك استمدت أفكارًا ومفاهيم من العلوم الإنسانية و(خاصة) العلوم الاجتماعية - مثل **الاقتصاد السياسي**، **والنظرية الاجتماعية**، والعلوم «الثقافية» تحديدًا مثل الأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية - ومع ذلك، اتضح بمرور الوقت، أن الحركة العكسية كانت مهمة أيضًا؛ أي جعل هذه المجالات الأخرى حساسة للتخيل الجغرافي؛ وذلك لأن معظمها كان يتبنى ما يسمى بالمقاربة «التركيبية» التي لا تهتم لا بالمكان ولا بالفضاء المكاني (قارن السياقية). وكان ذلك مشروعًا عظيمًا؛ لأنه لم يقتصر على الجغرافيين فحسب، بل شمل إسهامات أصلية حيوية من تخصصات أخرى. وفي الواقع، فقد جاء بعض أهم الأعمال المكانية المهمة والمؤثرة من دارسين من خارج المجال الرسمي للجغرافيا؛ وذلك مثل فوكو Foucault وديلوز Deleuze في الفلسفة، وجيدنس Giddens وأوري Urry في الاجتماع، وجيمسون Jameson

وإدوارد سعيد في الأدب المقارن. وبعد نشر «العدالة الاجتماعية» بحوالي عشر سنوات، قام هارفي (Harvey 1984) بمعايرة حجم المهمة النظرية التعاونية فيما بين التخصصات على النحو التالى:

«إن إدخال الفضاء المكاني، والمكان، والموقع، والبيئة، في أية نظرية اجتماعية، له تأثير كبير على الفروض الأساسية لمثل تلك النظرية... وقد كان كل من ماركس ومارشال وفيبر ودوركايم، يشتركون في «تقديمهم الزمان على المكان»، وعندما كانوا يتناولون المكان، فإنهم كانوا يميلون إلى اعتباره ببساطة بمثابة الموقع أو السياق للأحداث التاريخية. وعندما كان المنظرون الاجتماعيون من أي مجال يتناولون باهتمام معنى الفئات الجغرافية، فإنهم كانوا يضطرون إما إلى إجراء تعديلات خاصة كثيرة على نظريتهم مما يفقدها تماسكها، أو يتخلون عن نظريتهم ويفضلون لغة مستمدة من الهندسة البحتة؛ أي إن إدخال المفاهيم المكانية في النظرية الاجتماعية، لم يتحقق بنجاح حتى الآن. ومع ذلك، نجد أن «النظرية الاجتماعية التي تتجاهل حقائق التشكيلات والعلاقات والعمليات الجغرافية الفعلية تفتقد إلى الصحة».

وقد حقق معلقون لاحقون تقدمًا كبيرًا في جعل النظرية الاجتماعية والفكر الاجتماعي، أكثر حساسية لهذه الاهتمامات؛ إذ كان هناك (ولا يزال) حوارًا مثمرًا جدًا بين **الماركسية**، والجغرافيا البشرية، خاصة من خلال **الجغرافيا الاقتصادية**، **والجغرافيا التاريخية** (انظر أيضًا

الجغرافيا الماركسية)، وانتشرت هذه الحوارات وانتقاداتها في عدد من المجالات الفكرية السياسية الأخرى (Harvey, 1990; Castree, 2007). وكان ظهور ما بعد الحداثة، يعتبر نموذجًا على تخيل جغرافي (أو حتى «مكاني») متميز (Soja, 1989)، وساهم الاهتمام بما بعد الاستعمارية، وما بعد البنيوية، بطرق راديكالية جدًا، في نقد النماذج المجردة والعامة للذات والمجتمع والفضاء المكاني. ولكن هناك ثلاثة أبعاد أخرى للتخيل الجغرافي لقيت اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وكل منها يعمل على إنتاج جغرافيات «غير صافية» تبتعد كثيرًا عن المناهج المحكمة والتحليلية لعلم الجغرافيا.

ومنذ البداية، كان هناك «اهتمام متجدد بالصيغ الأكاديمية للتخيل الجغرافي»، وخاصة بالصيغتين اللتين اقترحهما برنس وهارفي (سابقًا). ولكن بعض النقاد الذين تأثروا بما بعد البنيوية بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة، وخاصة بالتركيز على الجغرافيا كخطاب، يدّعون أن الجغرافيا لا تتحدد ببساطة بالتغيرات في العالم «الحقيقي»، وليست مجرد انعكاسات لها: بل على العكس، إذ إن خطابها «يشكل» العالم أيضًا. ويعتبر جريجوري (Gregory 1995) ودويتشه (1995) Deutsche ـ بناء على التفسير الذي قدمته ميتشل (1989) Mitchell ورأت فيه العالم على أنه معرض لمظاهر الحياة ـ أن الجغرافيا البشرية تعتبر بمثابة «موقع تظهر فيه صور المدينة والمكان بصفة عامة وكأنها حقيقة»، وكخيالات بالمعنى المزدوج

للأعمال التخيلية والأعمال المصنوعة، وبالتالي تعتبر بمثابة (آثار وليست أساسًا) للمعرفة العلمية. وهكذا فإن التخيل الجغرافي الحديث، في شكله المهيمن المعتاد، لا يقتصر على «تصوير العالم كمعرض، وعلى أنه مصنوع في الوقت نفسه من خلال الصورة التي يكونها»؛ ولكنه يتصل بشدة أيضًا من الاعتماد عليها من خلال تبني نظرية المعرفة الموضوعية التي تفصل نفسها عن الصورة، التي تعتبر بمثابة ذات مستقلة واضحة و«منظورة» (Deutsche, 1995). وقد لاحظت ميتشل أن نظرية المعرفة هذه، تمثل وسيلة «للإنتاج المكاني الصامت» للذات المتزنة للمعرفة الجغرافية التي يساعدها موضوعها على إدراك الكل الخارجي، وبالتالي تتجنب جزئية «انغماسها في العالم» (قارن المعرفة الموقفية).

وتؤكد جيليان روز (1993) Gillian Rose على أن هذا يمثل أحد أعمال «السيطرة» ـ ومن هنا جاء انتقادها لذكورية المعرفة الجغرافية ـ ويمثل أيضًا عملًا يمكن القضاء عليه من خلال الازدواجية:

«لا تمثل المسافة الموضوعية الحاكمة في الجغرافيا، العلاقة الوحيدة التي تحدد موقع الدارس بالنسبة إلى موضوع دراسته، ولكن هناك ازدواجية تؤدي إلى حدوث ارتباك في الدلالات في التفكير المزدوج للتخصص. فمن ناحية، هناك خوف من «الآخر»، ومن التورط مع «الآخر»، مما يؤدي إلى إنتاج المسافة والرغبة في السيطرة من أجل الحفاظ على تلك المسافة. وهذا أمر جوهري للذكورية العلمية

الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، هناك أيضًا رغبة في المعرفة والألفة، وفي التقارب والتواضع، من أجل التعلم، وهذه هي الرغبة في الذكورية الجمالية لإثارة الآخر» (Rose, 1993, p. 77).

ويحدد نقد روز الموقف الأول («الذكورية العلمية الاجتماعية») بالنسبة لمشروعات مثل مشروع هارفي، بينما يحدد نقدها الموقف الثاني («الذكورية الجمالية») بالنسبة إلى مشروعات مثل مشروع برنس.

ويصر كل من روز ودويتشه على أن هذا الاعتراف بالحدود (وليس الاكتمال المفترض) للمعرفة الجغرافية، يتضمن الارتباط **بنظرية التحليل النفسي** من أجل عدم الصراع مع الوعي والوجود المبدع «للتخيل» ـ وهذا الأمر كان يهم برنس Prince (1962) بصفة خاصة **والجغرافيا الإنسانية** بصفة عامة ـ ولكن ذلك يكون مع التخيل، وبعبارة أخرى، «بالسجل النفسي الذي تبحث فيه الذات عن الكمال، وعن انعكاس كمالها الذاتي». وتقول روز Rose (1993, p. 85) إنه بهذه الوسيلة يمكن «التفكير في نوع مختلف من التخيل الجغرافي الذي يمكن أن يساعد على التعرف على الاختلاف الجوهري عن الذات؛ أي التخيل الذي يكون حساسًا للاختلاف، والسلطة التي تسمح للآخرين وليس الآخر» (انظر أيضًا **الجغرافيات النسوية ونظرية الشذوذ الجنسي**). وبالطريقة نفسها، فإن تجارب **النظرية اللاتمثيلية** يمكن أن تعتبر أيضًا محاولات إبداعية لفهم العالم من

خلال مصطلحات ليست قاصرة على الإدراك والوعي (انظر أيضًا **التأثير**).

أما في المرتبة الثانية، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيق الصلة بهذه المنطلقات، فقد كان هناك «تجميع للتخيلات الجغرافية»؛ حيث أصبح العديد من الجغرافيين البشريين يرفضون الحديث عن «التخيل الجغرافي» ـ ما لم يشيروا إلى شكل مسيطر من البحث الجغرافي، والذي عادة ما يكون هدفًا للنقد ـ وأصبحوا أكثر اهتمامًا بالإمكانات والمآزق التي تظهر من العمل في الفضاءات المكانية الواقعة بين التقاليد النظرية والفلسفية المختلفة (Gregory, 1994). ومما يرتبط أيضًا بإنتاج هذه الجغرافيات «غير الصافية»، أنه كان هناك قدر كبير من الاهتمام بالمعارف الجغرافية التي لا تقتصر على الشكليات الأكاديمية (والتي غالبًا ما استبعدت منها). وهكذا أصبحت حدود الجغرافيا مطروحة للتساؤل من خلال استعادة الجغرافيات التخيلية الأخرى التي يمكن أن يكون لها آثار قوية للغاية (قارن **الأدائية**). وعلى سبيل المثال، فقد انتشرت التخيلات الجغرافية إلى حرب الأجور (انظر **الجغرافيا العسكرية**)، وانتقلت من خلال أدب الرحلات، أو تجسدت في السياسة والثقافة الشعبية (Pred, 2000). ولم تتم الدراسات النقدية لهذه التخيلات الجغرافية كملحق للبنى المركزية للجغرافيا، فهذه الدراسات عامرة بالاهتمامات السياسية الفكرية المعاصرة، بالإضافة إلى أنها تعارض التقسيمات التقليدية بين الثقافات

والخيالات «المرتفعة» و«المنخفضة». ويعتبر تداول الخطابات داخل المؤسسات الأكاديمية وخارجها، شديد الأهمية لتوضيح سياسات التخيلات الجغرافية ولتطبيقها أيضًا؛ ومن ثم الاهتمام **بالجغرافيات العامة** التي تتجاوز الاهتمام الغائي الضيق بوضع السياسات، إلى تناول القضايا السياسية في المجال العام الأوسع. وكان عدد من هذه الإسهامات مدعمًا بما بعد الاستعمارية، التي أثارت الاعتراف مؤخرًا بنزعة **التحيز للجنس الأبيض**.

في التخيلات الجغرافية السائدة، وأهمية التخيلات الجغرافية خارج الشمال (**انظر المركزية الإنجليزية والمركزية الأوروبية**).

ثالثًا، كان هناك «اهتمام متجدد بالطبيعة»، وقد جاء الدافع إلى ذلك من خارج التخصص كما جاء من داخله أيضًا، وذلك من خلال المشاركات السياسية والجغرافيات «الشعبية» العامة المحددة في الفقرة السابقة. ومع ذلك، كانت **الطبيعة** في الفقرات السابقة مستبعدة تمامًا من الموقع المركزي الذي كانت تحتله داخل معظم التقاليد الكبرى للجغرافيا؛ حيث حل محلها **الفضاء المكاني**. وكان الثمن الذي دُفع لصياغة جغرافيا «بشرية» متميزة، في أعقاب ما اعتبره نقاد كثيرون بمثابة تجريد للعلم المكاني من بشريته، يتمثل في «الصمت المريب عن مسألة الطبيعة» (Fitzsimmons, 1989). ولكن هذا الأمر تغير كثيرًا في السنوات الأخيرة؛ فهذه الصياغات الجديدة لا تهمل أهمية الفضاء المكاني - بل على العكس، فهي توضح

«التخيل المكاني» الطبولوجي؛ لأنها تتأثر غالبًا بنظرية الفاعل – الشبكة، ولكنها تفعل ذلك بطرق تؤدي إلى تخيل جغرافي أكثر حياة وحساسية؛ وذلك لأنها «تنبهنا لعالم مضطرب تتشكل فيه مواقع الحياة الاجتماعية ومساراتها واتجاهاتها بصورة مستمرة من خلال شبكات الأطراف المترابطة، التي تعتبر محلية وعالمية، وطبيعية وثقافية، وأكثر من بشرية دائمًا» (Whatmore, 1999b, p. 33). ويرى واتمور أن هذا النهج «يتضمن الممارسات والتخيلات الجغرافية» في كل من «منطق التنقية» الذي يقسم المكونات الحية للارتباط، ويحدد الأماكن المناسبة «للطبيعة» و«المجتمع»؛ وفي «الوعد برفضها». ولتحقيق هذا الوعد، سيتطلب البحث النقدي إنتاج جغرافيات متنافرة «غير صافية» بصورة واضحة. وقد علق الفيلسوف هوايتهيد A.N. Whitehead ذات مرة قائلاً: «الطبيعة لا تأتي نظيفة كما تعتقد». ونظرًا للأسباب الواردة في هذه الفقرات، قد يوافق الكثيرون على أن التخيلات الجغرافية تصبح أكثر سوءًا على الأقل.

وبعد كل هذا، لا يزال هناك بعدان آخران للتخيلات الجغرافية لقيا اهتمامًا أقل نوعًا ما، ويعودان بنا إلى الاهتمامات التي أثارها برنس وهارفي. فمن ناحية، كانت هناك محاولات لتجربة أشكال من التعريف الجغرافي؛ لإدراك القدرات التخيلية والإمكانات الإبداعية للجغرافيا بشيء يشبه المعنى الذي استخدمه برنس للمصطلح، وهو نوع الحساسية التي تدعو إلى رد فعل بالدهشة، بل والعجيب: «إنني

لم أفكر في العالم بهذه الطريقة من قبل». ومع ذلك، كان معظم هذا قاصرًا على التلاعب اللغوي في صفحات المجلات أو الأبحاث الفردية الأكاديمية، بالرغم من أن بعض الجغرافيين البشريين كانوا مهتمين بإمكانات التركيبات الفنية والأداءات الدرامية كطرق للوصول إلى جماهير أوسع بأشكال غير تقليدية وغير أكاديمية. ودون هذا التجاوز، الذي يتضمن دائمًا الاستخدام التخيلي لتقنيات الاتصال الجديدة، فإن إمكانية الجغرافيات العامة ستظل مجرد إمكانية. ومن ناحية أخرى، وهو ما يتصل كثيرًا بهذه النقطة، فقد كانت هناك محاولات قليلة بصورة ملحوظة لتخيل العوالم الأخرى بالمعنى الذي أعطاه هارفي (Harvey (2000b للمصطلح: «أماكن الأمل». وهذا أمر مهم أيضًا؛ إذ إن التحولات والتوسعات في التخيلات الجغرافية الموصوفة سلفًا، وفي كل أجزاء هذه الموسوعة، تكشف عن قدرة غير عادية داخل التخصص على النقد وخارجه، ولمتابعة وحتى تفضيل ما تسميه «بن حبيب (Benhabib (1986» التشخيص التفسيري. ولكن كما توضح «بن حبيب»، فإن البحث النقدي الأصيل يجب أن يشمل أيضًا المثالية التوقعية، فدون إطلاق تخيلاتنا الجغرافية وإدراكها بهذا المعنى الحيوي، فإننا سوف نقوم بإدارة عجلة الحاضر لشخص آخر إلى الأبد.

قراءة مقترحة:

Gregory (1994, ch. 2); Harvey (1990); Rose (1993, ch. 4).

منظمات تطوعية بعضها مهني يهدف إلى دعم **الجغرافيا** كمجال و/أو كعلم أكاديمي. وقد شهدت بدايات القرن التاسع عشر ومنتصفه تكوين جمعيات وطنية عديدة، (مثل الجمعية الجغرافية الوطنية RGS، والجمعية الجغرافية الأمريكية AGS، على سبيل المثال)، ومحلية (مثل الجمعية الجغرافية بمانشستر). وفي سياق التوسع الكبير **للتجارة** - الذي ارتبط **بالاستعمارية والإمبريالية والعسكرية** (Driver, 1998) - شجعت هذه الجمعيات **الاستكشاف**، وذلك بتمويل البعثات ونشر نتائجها، **والكارتوجرافيا** لعرض «العوالم الجديدة» التي تم إعداد خرائط لها. وكان بعض هذا النشر يركز على المستخدمين التجاريين والحكوميين، ولكن هذه الجمعيات نشرت الجغرافيا أيضًا، وذلك من خلال برامج محاضراتها ومنشوراتها. ولا تزال بعض الجمعيات تقوم بهاتين الوظيفتين؛ ففي مجال نشر الجغرافيا، انضم إليها جمعيات أخرى مثل الجمعية الجغرافية الوطنية؛ حيث تبيع المجلة الجغرافية الوطنية التي تصدر ملايين النسخ شهريًا، وهناك مجلات مشابهة تصدر كمشروعات تجارية، مثل جغرافية نيوزيلندا والمجلة الجغرافية التي تسمى ببساطة الجغرافية Geographical، والتي تملكها الجمعية الجغرافية الملكية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، حدد العديد من هذه الجمعيات، الحاجة إلى وضع الجغرافيا في مناهج مدرسية، كجزء من التعليم

العام للأطفال كمواطنين عالميين وكوسيلة لتدعيم الهوية الوطنية (قارن القومية). وكانت هذه الجمعيات أكثر نجاحًا في بعض الدول (خاصة المملكة المتحدة وعددًا آخر في قارة أوروبا) مقارنة بغيرها (مثل الولايات المتحدة: Schulten, 2001). ثم حولت اهتمامها إلى جامعات بلادها، من أجل تدريس هذا العلم هناك لضمان عرض مناسب من المعلمين المدربين الملمين بالجغرافيا وأساليبها؛ حيث مولت الجمعية الجغرافية الملكية التعيينات الأولى في أكسفورد وكامبريدج مثلًا، وكذلك قدمت الدعم للأقسام الوليدة في أبيريستيويس، وإيدنبرج، ومانشستر (Johnston, 2003).

ومع استقرار الجغرافيا كمادة مدرسية وجامعية، ظهرت مهن مُستقلة وتكونت جمعيات لدعم اهتمامات الجغرافيين. فبالنسبة لمدرسي المدارس مثلًا، كانت هذه المؤسسات تشمل الرابطة الجغرافية في المملكة المتحدة، والمجلس الوطني للتعليم الجغرافي في الولايات المتحدة. وأصبحت ثقافة البحث ثرية في الجامعات بسبب الجمعيات العلمية المهنية مثل رابطة الجغرافيين الأمريكيين (AAG) ومعهد الجغرافيين البريطانيين (IBG)؛ حيث كانت وظائفهما الأساسية تتمثل في عقد المؤتمرات والاجتماعات الأخرى ونشر المجلات والبحوث الفردية. وكانت هذه الجمعيات العلمية تعمل بصورة مستقلة إلى حد بعيد عن الجمعيات المستقرة منذ زمن طويل، بالرغم من أن الجمعية الجغرافية الأمريكية قدمت الكثير من الدعم مبكرًا إلى

رابطة الجغرافيين الأمريكيين، وقد اندمج كل من معهد الجغرافيين البريطانيين والجمعية الملكية البريطانية في ١٩٩٦.

ويرجع الفضل في اعتبار الجغرافيا كمجال مهم في المجتمع المعاصر، ثم تكوين وجود العلم الأكاديمي واستمراره، إلى الجهود الرائدة والمستمرة لهذه الجمعيات ـ مثل «نطاقات العلم» النقدية في جغرافيات المعرفة العلمية لدى ليفنجستون (Livingstone (2003c (انظر العلم). وتمثل هذه الجمعيات روابط أساسية في **الشبكات** الاجتماعية التي يتعاون من خلالها الجغرافيون الأكاديميون ويدعمون علمهم ـ خاصة على المستوى الوطني ـ وتعتبر مجلاتهم من بين الوسائل الرائدة لنشر النتائج البحثية ومناقشتها على نطاق واسع.

قراءة مقترحة:

Bell, Butlin and Hefferman (19950; Brown (1980); Capel (1981); Dunbar (2002); Martin (2005); Steel (1983).

انحدار مرجح جغرافيًا

geographically weighted regression (GWR)

نوع من نماذج الانحدار المعيارية، يقوم ـ كغيره من **الأساليب الكمية** ـ بتهيئة علاقة متوسطة بين كافة الوحدات المقيسة، وفيه يتم ضبط

نموذج عالمي كلي يسمح بالافتراض بأن العمليات ظاهرة مستمرة عبر الفضاء المكاني. وتعد النماذج المرجحة جغرافيًا ـ على نحو ما قدمها Brundsdon، Fortheringham and Charlton (1996 ـ نوعًا من تقنيات التحليل الاستكشافي للبيانات الذي يسمح للعلاقات القائمة بين النتيجة (المنتج) ومجموعة المتغيرات المنبئة بأن تتباين محليًا عبر الخريطة. ويهدف هذا النهج إلى العثور على ما هو مكاني وغير ثابت، ويميز ما يخرج به من نتائج عن مجرد عامل المصادفة، على نحو ما يذهب نموذج التوسع الذي قدمه كاسيتي (1972) Casetti. ومع تأكيده على الأهمية الكامنة للسياقية المحلية، فإن الانحدار المرجح جغرافيًا يتشابه في أهدافه مع **النمذجة متعددة المستويات**. وفي حقيقة الأمر يمكن النظر إلى النماذج المشابهة للانحدار المرجح جغرافيًا كنمط خاص للنموذج متعدد المستويات، ونموذج العضوية المتعددة. (راجع Lawson, Brown and Vital Roderio، 2003). وهناك دومًا خطورة من ألا تعكس النتائج الملمح المميز غير الثابت، بل في المقابل تعكس سوء تحديد بسيط، على نحو ما يتم في النموذج من تجاهل متغيرات تنبُّئية مهمة، في حين أن هذه المتغيرات في طبيعتها متباينة جغرافيًا.

ويعمل الانحدار المرجح جغرافيًا عبر تحديد العينات الفرعية للبيانات المكانية والتنسيق بين قيم الانحدار المتموضع. وبوضع كل عينة من البيانات المكانية في مكانها عبر الخريطة، يتم اختيار

مجموعة من المناطق التي تشكل الإقليم المحيط «موضعيًا»، كما يتم حينئذٍ تنسيق الانحدار مع البيانات في ذلك الإقليم بتلك الطريقة التي تجعل المناطق القريبة تحصل على وزن أكبر في تقدير مكافئ الانحدار، مقارنة بوزن تلك المناطق الأبعد من وحدة العينة. ويعرف الإقليم المحيط باسم نواة المكان والتي يمكن أن يكون لها حجم مكاني ثابت عبر الخريطة، وإن كان ذلك قد ينتج تقديرًا غير مستقر في بعض الأقاليم تضم مناطق قليلة نسبيًا يقوم عليها الانحدار المتموضع، وربما يؤدي ذلك إلى فقدان أنماط مهمة صغيرة المقياس، يتجمع فيها معًا عدد من المناطق المحلية بشكل عنقودي على مستوى محلي. وبناء على ما سبق، يكون هناك تفضيل لتبني أسلوب نواة المكان بحيث يمكن تخصيص الحد الأدنى من المناطق لتشكيل الإقليم. ومع تغيير النواة المركزية في المكان تتغير مخططات الوزن المكاني، والتي بدورها تنتج تقديرات تختلف بدرجة أكبر أو أقل، وبشكل متسارع، فوق الفضاء المكاني. وقد تم تطوير عدد من التقنيات للوصول إلى الأسلوب الأدق لتحديد النواة المركزية في الإقليم فضلًا عن تقنيات اختبار الثبات المكاني (Leung, Mei and Zhang, 2000; Paez, Uchida and Miyamoto, 2002).

وما إن تتم معايرة النموذج، فإن مجموعة من المتغيرات المحلية المعنية بتقدير كل متغير من متغيرات التنبؤ، يمكن أن ترسم على الخريطة لتحديد كيفية تباين العلاقات مكانيًا. وبالمنطق نفسه، فإن

وسائل تحديد الأخطاء المعيارية، وإحصاءات التناسق، يمكن أن نحصل عليها ونرسمها على الخرائط. ويتضمن العدد المتزايد من تطبيقات الانحدار المرجح جغرافيًا، نماذج لتحديد أسعار المنازل والتباينات في رسوم الالتحاق بالمدارس. ويمكن الحصول على النسخ الأصلية من التطبيقات البرمجية للانحدار المرجح جغرافيًا على الرابط التالي:
http: //ncg. nuim. ie/GWR

قراءات إضافية:

Fotheringham, Brunsdon and Cgarlton (2002).

جغرافيا geography

تعني حرفيًا «الكتابة عن الأرض earth-writing» من المصدرين الإغريقيين (الأرض geo) و(كتابة (صورة) graphia)، وتتضمن ممارسة صناعة الجغرافيات كلًا من الكتابة عن (نقل ووصف أو عرض) العالم، وكذلك الكتابة عن (تحديد وتشكيل أو تحويل) العالم. ويتداخل هذان الجانبان في بعضهما وينفصلان عن بعضهما في سلسلة مستمرة ومتغيرة باستمرار من الممارسات السياقية، وحتى عندما أجريت محاولات لتثبيت «صناعة الجغرافيات»، لقصر موضوعاتها وأساليبها على علم رسمي، كانت تفلت دائمًا من هذا الحصار. ونتيجة لذلك، وكما يقول

لفنجستون (Livingstone (1992, p. 28: «إنه يجب أن تختفي فكرة وجود قلب ميتافيزيقي خالد للجغرافيا مستقل عن الظروف». وبينما نجد أن تاريخ الجغرافيا (**انظر تاريخ الجغرافيا**) ليس محددًا بتكوينها العلمي ولا بشمال الأطلنطي، نلاحظ أن مؤرخي الجغرافيا المعاصرين، اهتموا كثيرًا بالتشكيل المؤسسي للجغرافيا كعلم جامعي في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر فصاعدًا. ولكن هذا التركيز على الجانب الأكاديمي تغاضى عن اعتبارين مهمّين. فأولًا، «يمثل الشكل المؤسسي والفكري للجامعة في حد ذاته سلسلة من الممارسات [السياقية] التي تغيرت عبر الزمن؛ إذ إن المعنى الحالي «للعلم» كان غريبًا على بواكير الجامعة الحديثة، ولكن هذا لم يمنع تقديم التعليم في كلٍ من الجغرافيا الوصفية والرياضية (Withers and Mayhew, 2002, p. 13 -15). وثانيًا، قدم العديد من الدارسين (وغيرهم) ما يمكن اعتباره معرفة جغرافية في سياق التحقيقات التي كانوا يجرونها بطرق مختلفة. والأكثر من هذا أن تقبلهم داخل العلم كان غير متساوٍ؛ حيث قبلت بعض الإسهامات (بل وحتى انتحلت) على أنها جغرافيا، بينما رفض البعض الآخر لأسباب «مهنية» اسميًا. وهكذا فإن بعض الجغرافيين مثلًا قد يعتبرون البحث في الإحصاء المكاني جوهريًا للعلم، بينما يرفض البعض الآخر أدب الرحلات على أنها أعمال انطباعية يقوم بها الهواة. ومع ذلك، وكما تشير هذه الأمثلة، تعتبر هذه التقييمات في ذاتها سياقية تاريخية بالضرورة، وقد حذرت روز (Rose 1995)

من أن الجغرافيا العلمية «غالبًا ما عرفت نفسها في مقابل ما تصر على أنه ليس كذلك، وأن كتابة تواريخها دون مراعاة ما تم اعتباره ليس جغرافيا يعني قول نصف الحقيقة فقط».

وتعتبر كل تجارب رسم الحدود مشحونة بالصعوبات، ولذلك لا تمثل المشاهد الفكرية استثناء من هذا، فهذه المشروعات لا تقتصر على الأفكار «فحسب»، بل إنها تتعلق أيضًا بشبكات **السلطة** المتضمنة فيها. وقد أصبحت مسألة الحدود شائكة مع ظهور العلوم الحديثة، ودخول الجغرافيا الحديثة فيها؛ حيث كان تكوينها العلمي استجابة لاهتمامات سياسية واقتصادية (خاصة الطلب على **الجغرافيا العسكرية** لخدمة الحرب الحديثة، **والجغرافيا التجارية** في المملكة المتحدة، على الأقل من أجل دعم التجارة الدولية)، والطموحات التربوية أيضًا (الرغبة في نقل معارف جغرافية وطنية معينة من خلال المناهج الدراسية، انظر **التعليم والقومية**). ولم تكن هذه الاعتبارات العملية قاصرة على القرن التاسع عشر؛ فقد صاغت الجغرافيا منذ زمن بعيد اهتمامات سياسية وتجارية - حيث ركز فارينيوس Varenius في القرن السابع عشر على أهمية الجغرافيا الخاصة (أو **الجغرافيا الإقليمية**) لكلٍ من «إدارة الدولة» والشئون التجارية للجمهورية الهولندية، وكانت مغروسة بعمق فيما يسميه ويترز (2001) Withers «التجسيد البصري للأمة». ولكن طابعها المؤسسي الأكاديمي أثار تساؤلات حول المسافة بين الجغرافيات «المهنية» و«الشعبية»، وعن

الإمكانات الحقيقية للجغرافيا كمجال «للبحث» العلمي (وليس مجرد تجميع مشاهدات الآخرين) والتي لا تزال تتردد اليوم. ومع ذلك، فقد أصبح البحث عن روح أو «روح وهدف» أو «طبيعة» الجغرافيا أقل انتشارًا بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وذلك مع اعتناق سياقية التحقيق الفكري ومرونته. وكان هناك اهتمام كبير بصياغة الجغرافيات المستقبلية، والتي يؤكد تنوعها الانفتاح الراديكالي للآفاق الجغرافية؛ فليس هناك اتجاه وحيد، ولا مسار غائي، يجب اتباعه (Chorley, 1973; Johnston, 1985).

ويترتب على ذلك أنه لا يوجد، ولا يجب أن يوجد، تعريف واحد للجغرافيا يرضي الجميع. ولكن هناك تعريفًا محتملًا للعلم المعاصر يتمثل في أنه «(دراسة) الطرق التي يدخل من خلالها المكان في سير العمليات الاجتماعية والطبيعية الحيوية ونتائجها». وعندما نفصل هذه العبارة المختصرة، نحصل على ست نقاط بداية للنقاش:

(١) كما يتضح مما بين الأقواس، فإن «الجغرافيا» مثل «التاريخ» لها «معنى مزدوج»: فهي تصف المعرفة المتعلقة بشيء ما أو دراسته (خاصة علم أو ميدان التحقيق الفكري)، وتشكل مجالًا خاصًا في التحقيق، كما في «جغرافية تعرية التربة»، أو «جغرافية الصين» (بحيث يكون لكل من «تعرية التربة» و«الصين» جغرافيات كما أن لهما تواريخ). وفي الحقيقة، كانت العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ

تشغل الفلاسفة منذ زمن بعيد، وتميز الإنسانية التقليدية بين كل من الكورولوجيا (وصف الأقاليم) والكرونولوجيا (تأريخ الأحداث)؛ أي ترتيب الأشياء في المكان وترتيب الأحداث في الزمان، بينما تؤكد جماليات التنوير على أن هدف الفنون البصرية (الرسم أو النحت) يتمثل في تقليد العناصر المتواجدة معًا في المكان، وأن هدف الفنون ذات النزعة الخطابية يتمثل في التعبير عن لحظات تتجلى في الزمان. وعلى مسار القرن العشرين، كانت الجغرافيا العلمية تعاني مشكلات بصورة متزايدة بسبب هاتين الطريقتين في التمييز.

فأولاً، عاملت محاولة هارتسهورن لإضفاء الشرعية على «طبيعة الجغرافيا (١٩٣٩)» كلًا من الجغرافيا والتاريخ على أنهما توأمان غير متطابقين ولدا في ظل **الاستثنائية**؛ حيث اعتبرا مختلفين عن بعضهما لأنهما يصنفان الظواهر حسب تواجدها إما في المكان (الجغرافيا) أو في الزمان (التاريخ)، ولكن هذا جعلهما أيضًا مختلفين عن كل الأشكال الأخرى للتحقيق الفكري، الذي صنف الظواهر حسب تشابهها ببعضها (انظر الكانطية). وكان يفترض أن يؤدي هذا بدوره إلى قصر تكوين المفاهيم في الجغرافيا والتاريخ على الخصوصية وليس التعميم، وعلى الحالات الفردية (الخصوصية أو **الإديوجرافية**) وليست حالات القوانين العامة (التي كانت خاصة بالعلوم). وقد أثبتت هذه الاختلافات أنها مثار استفزاز مستمر؛ حيث أصر معظم الجغرافيين على أنه لا يمكن استبعاد **الزمان**

والتاريخ من التحقيق الجغرافي، وقد سلم هارتسهورن بهذه النقطة في الحقيقة. وكانت دراسات تطور المشاهد المادية والثقافية بمثابة دعائم للتحقيق الجغرافي، لدرجة أن داربي (Darby (1953, p. 11 استطاع أن يصف الجيومورفولوجيا والجغرافيا التاريخية بأنهما أساساها التوأم، وحتى ذلك الوقت، لم يكن «المكان» يعتبر ساحة ساكنة. ومع ذلك، فإن الأكثر من هذا، وخاصة بعد **الثورة الكمية** في الستينيات من القرن العشرين، كان يتمثل في أن دراسة **الانتشار**، وتطور النماذج الديناميكية والقدرة على إدراك نماذج التغير الاجتماعي والبيئي، تتطلب أن يكون أي تحليل دقيق للخصوصيات المحددة للتباين الجغرافي مدعمًا بنظريات وأساليب العلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية؛ فلا يمكن فصل الجغرافيا عن العلوم الأخرى بمجرد أمر فلسفي.

وثانيًا، أثار التركيز على التغير الجغرافي ما يسميه داربي (Darby 1962) «مشكلة الوصف الجغرافي» والتي تتساءل عن كيف يمكن لمجال أن يعطي هذه الأولوية للأشياء المنظورة، وأن ينقل بالوسائل النصية أي إحساس **بالمكان واللاندسكيب**؟ لقد أعاد إحساس داربي الأصلي بهذا تنشيط تلك الحساسية **التنويرية**؛ إذ يقول «يمكن أن ننظر إلى الصورة ككل»؛ ويضيف «وبالنظر إليها ككل فإنها تترك انطباعًا عندنا؛ ومع ذلك فإننا لا نستطيع القراءة إلا سطرًا تلو الآخر فقط». ولكن هذه المسألة (وطريقة داربي في تأطيرها) أصبحت

لاحقًا مثيرة للمشكلات بالنسبة للعديدين من المختصين في الجغرافيا البشرية، الذين حققوا بدقة في ممارسات التمثيل والتفسير؛ حيث درسوا الأيديولوجيات البصرية للكارتوجرافيا وشاعرية النثر؛ أي النثر الموضوعي اسمًا للتحقيق العلمي الذي ساد المجلات الجغرافية والأنماط الأكثر إثارة للتعبير عن الأماكن والمشاهد. وفي تلك الأثناء، تصاعدت علاقات الجغرافيا بالعلوم الإنسانية وتخطت التاريخ، لتشمل تاريخ الفن والرقص ودراسات الفيلم وعلوم الأدب والموسيقى ودراسات الأداء. وكانت هذه أكبر من مجرد تمارين في الاستقصاء النقدي أو التفكيك؛ إذ كانت تتضمن أيضًا تجارب مبدعة في الكتابة (Harrison, Pile and Thrift, 2004; Pred, 2004) والتعاون مع الفنانين وأمناء المكتبات والمتاحف وصناع الأفلام وفناني الأداء.

(٢) لقد ضمنت هذه المواجهات القريبة مع العلوم والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية أنه لا يوجد نموذج ولا أسلوب وحيد للتحقيق في الجغرافيا. ولكي نوضح «الطرق المتعددة» لتأثير المكان على ممارسة الحياة على الأرض وفي تحول معالمها، دخل الجغرافيون في العديد من الحوارات المختلفة؛ حيث دخل المختصون في الجغرافيا البشرية في هذه الحوارات مع الأنثروبولوجيين، ومؤرخي الفنون، والاقتصاديين، والمؤرخين، ودارسي الأدب، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس وغيرهم؛ بينما دخل المختصون في الجغرافيا الطبيعية مع علماء المناخ والنبات والأحياء والإيكولوجيا والجيولوجيا وعلماء

التربة والحيوان وغيرهم. وقد اختلفت هذه الحوارات عبر الزمن؛ حيث يمثل تاريخ الجغرافيا (انظر **تاريخ الجغرافيا**) جزءًا مهمًا من فهم كيف أصبح مجال التحقيق الجغرافي المعاصر على وضعه الراهن، موضحًا أشكال اتصاله وانفصاله عن أي «تقليد جغرافي» مفترض (Livingstone, 1992). واختلفت هذه الحوارات عبر المكان أيضًا، بحيث أصبح هناك «جغرافية الجغرافيا» أيضًا. ويمكن طرح الدعاوى نفسها بالنسبة لأي علم، ولكنها كانت في الجغرافيا أكثر تشابكًا؛ حيث أظهرت أحدث دراسات تاريخ الجغرافيا، أهمية الأماكن التي تنتج وتتداول فيها المعرفة الجغرافية. ويشمل هذا محاولات تحديد سياق الجغرافيا - فهم تطور الأفكار الجغرافية في ضوء الأماكن والمواقف التي ظهرت فيها، والظروف التي كانت تستجيب لها - وإلغاء التقسيم الإقليمي للجغرافيا؛ أي فتح الإطار العلمي، لإدراك أن الجغرافيا ليست قاصرة على المجال الأكاديمي واستكشاف إنتاج المعارف الجغرافية في مواقع متعددة (Harvey, 2004a).

وقد أدت هذه الدراسات إلى حدوث حساسية شديدة تجاه خصوصية الجغرافيا الأوروبية الأمريكية بصفة عامة وجزئيتها، والجغرافيا الأنجلوأمريكية بصفة خاصة. فمن خلال تلخيص التاريخ الطويل والعالمي للجغرافيا، ادعى اشتودارت (1985) Stoddart أن الجغرافيا الحديثة، كانت «علمًا أوروبيًا» خالصًا، يمكن إرجاعه إلى سلسلة من التطورات الحاسمة في العقود الأخيرة من القرن الثامن

عشر. وادعى أيضًا، أنه في ذلك الوقت أصبحت «الحقيقة»، هي المعيار الجوهري للعلم الموضوعي من خلال التطور المنهجي للملاحظة والتصنيف والمقارنة، ويرى أن نقل هذه الأساليب من دراسة الطبيعة إلى دراسة المجتمعات البشرية «هو الذي جعل علمنا ممكنًا». ولكن انتقاد الفروض التي قام عليها هذا الادعاء، والذي زاد حدة بعد ظهور **ما بعد الاستعمارية**، دفع العديد من المعلقين إلى إعادة تحديد موقع هذا المشروع باعتباره علمًا أوروبي النزعة بصورة واضحة، ثم اعتباره مؤخرًا علمًا أوروبيًا أمريكيًا (انظر **المركزية الأوروبية**: Gregory, 1994). وهكذا أصبحت الجغرافيا تعتبر معرفة موقفية يجب أن تدخل بالضرورة في حوارات مع الدارسين الذين يحتلون مواقع مختلفة.

ولا يقتصر هذا على كونه مجرد موضوع حوار بين العلوم، ولكنه يتضمن أيضًا حوارًا بين الأماكن؛ إذ إن فكرة «الجغرافيا الأنجلوأمريكية» الضيقة، كانت من نتاج ستينيات وسبعينيات القرن العشرين أساسًا، وذلك عندما كان يبدو أن جغرافيا موحدة متماسكة تقوم على النماذج، تظهر على ضفتي الأطلنطي، إبان ذروة **الثورة الكمية**. وكان يبدو أيضًا أن **النظرية**، تقدم لغة عالمية تحمل وعدًا بعلم فريد موحد. وفتح الانتقاد اللاحق للعلم المكاني العديد من المسارات الأخرى أمام الجغرافيين للاستكشاف؛ حيث شجعت بهذا المعنى على التنوع، ولكنها أيضًا أظهرت التباين في الجغرافيا البشرية على وجه

الخصوص، عندما مزقت الخصائص المشتركة التي كانت تربط الكيان الأنجلوأمريكي معًا (Johnston and Sidaway, 2004). ولكن هذا التماسك (أو الجمود، باختلاف وجهات النظر) تعرض أيضًا للهجوم بسبب الاهتمام المتزايد بشبكات السلطة والامتيازات التي تضيق مجال العلم الدولي، وخاصة التجاهل ومحددات الجغرافيا المقصورة على اللغة الإنجليزية. فإذا كانت «حدود لغتي تعني حدود عالمي»، كما لاحظ فتجنشتاين، فإن الجغرافيا التي تتحيز للغة واحدة، لا تكون محدودة فحسب، ولكنها تكون خطيرة أيضًا (Hassink, 2007). وهذا يفرض صعوبة واضحة على قواميس الجغرافيا، مثل القاموس الذي بين أيدينا (Brunotte, Gabhardt, Meuer, Meusburger and Nipper, 2002; Levy and Lussault, 2003).

وبعد كل هذا، لم يكن الجغرافيون الأنجلوفونيون غير مبالين تمامًا بالعمل بلغات أخرى؛ إذ يعتبر تحقيق هارتسهورن (Hartshorne 1939) في طبيعة الجغرافيا تفسيرًا لتقليد كبير باللغة الألمانية، وكان مؤرخو الجغرافيا البريطانيون والأمريكيون، يعترفون منذ زمن بالدور التأسيسي لشخصيات مثل ألكسندر فون همبولت (١٧٦٩ ـ ١٨٥٩)، وكارل ريتر (١٧٧٩ ـ ١٨٥٩)، وفريدريك راتزل (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) (انظر **الجغرافيا الأنثروبولوجية**)، وبول فيدال دي لا بلاش (١٨٤٥ ـ ١٩١٨) في فرنسا. ومع ذلك، فإنه منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين، وعندما بدأ تزايد اهتمام الجغرافيا البشرية بفلسفة القارة الأوروبية،

احتل كل من جيورجيو أجامبن، وألين باديو، وجاك دريدا، وميشيل فوكو، ومارتن هايديجر، ويورجن هابيرماس، وجوليل كريسيتفا، وهنري ليفبفر Lefebvre، مواقع بارزة في المناقشات المعاصرة - فلم يكن هناك حتى وقت قريب اهتمام مماثل بجغرافية القارة الأوروبية (باستثناء أعمال الجغرافيين الإسكندينافيين والهولنديين المتاحة باللغة الإنجليزية) - وتعتبر اللامبالاة من جانب معظم العلم الأمريكي الأوروبي بالأصول الأوروبية «المتعددة» للخطاب الجغرافي من سخريات نظرية شتودارت Stoddart المتعلقة بالجغرافيا كعلم أوروبي (Godlewska, 1999; Minca, 2007b) (انظر **المركزية الإنجليزية**). ولا تزال **الاستعمارية والإمبريالية**، تلقيان بظلال كبيرة على هذا العلم أيضًا؛ فبعيدًا عن **جغرافية التنمية** كان الاهتمام قليلًا نسبيًا بأعمال الجغرافيين الذين ينتمون للجنوب (قارن Slater, 2994).

وفي الواقع نجد أن المؤتمرات التي كانت تعقد تحت رعاية الاتحاد الجغرافي الدولي **والجمعيات الجغرافية** الوطنية الكبرى (خاصة رابطة الجغرافيين الأمريكيين والجمعية الجغرافية الملكية/معهد الجغرافيين البريطانيين) جذبت مشاركين من جميع أنحاء العالم، ولكن التواجد معًا ليس مثل التحاور معًا؛ إذ كانت اللقاءات الصغرى، والأكثر تركيزًا، أكثر نجاحًا في تشجيع الحوار، وساعدت أنشطة «مجموعة الجغرافيا البشرية النقدية الدولية» وندوات بحر إيجه، والمؤتمرات الدولية في **الجغرافيا التاريخية والجغرافيا الاقتصادية**

على تلاشي هذا الضيق في أفق التفكير. ولكن ثبت أنه من الصعب جدًا تسهيل تبادل الأفكار العالمية، ولا يزال التعبير عن القلق مستمرًا حول هيمنة الجغرافيا المطروحة باللغة الإنجليزية على الاجتماعات والمجلات «الدولية» اسميًا (Garcia- Roman, 2003; Paasi, 2005). وربما يتمثل الأمر في أن الجغرافيين الطبيعيين، كانوا أكثر نجاحًا في تناول هذه القضايا، وأن أفكارهم انتقلت عبر قنوات متعددة الاتجاهات وأكثر فعالية؛ حيث جذبت مجلاتهم الرئيسية إسهامات من مؤلفين من دول عديدة، وشجعت الجمعية الدولية للجيومورفولوجيين على عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية والإقليمية. ولكن هذا النجاح الظاهري، قد يعكس أيضًا اقتناعًا مشكوكًا فيه بأن «العلم» ذاته عبارة عن لغة دولية «غير منحازة» (Peters, 2006).

(٣) إن جعل «الفضاء المكاني» جوهريًا في التحقيق الجغرافي، لا يعني تهميش المكان أو الإقليم أو اللاندسكيب؛ حيث كانت هذه المركبات متعارضة غالبًا في حروب نظرية الجغرافيا، ولكن بينما نعتبرها مفاهيم مختلفة بالفعل، وذات متطلبات وأصول ومضامين مختلفة (يجب احترامها جميعها)، إلا أنها تسجل أيضًا أنماط إنتاج الفضاء المكاني كمجال للتباين والتكامل. ويعني هذا القول الاعتراف باعتماد الجغرافيا على سلسلة من الوسائل التقنية والنظرية؛ حيث كان الأمر كذلك حتى عندما كانت الجغرافيا تعيش في ظل تجريبية بسيطة مفترضة، والتي يسميها وليام بنج William Bung

وويليام فارنتس William Warntz «العلم غير البريء»؛ وذلك لأن إنتاج وتوثيق معارفها، يتضمن سلسلة من القوالب الحسابية والمفاهيمية. ومن الناحية الفنية، كان التكوين المستمر للجغرافيا، مهتمًا بالقدرة المتغيرة على إدراك الأرض ككل (Cosgrove, 2001)، وتحديد المواقع على سطحها وتمييزها (في الجيوديسيا والملاحة وما شابه)، وبتطوز الكارتوجرافيا، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، التي تقدم إثباتات ملزِمة للمبدأ وثيق الصلة القائل بـ «الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع» لأشياء أكبر من مجرد مبيعات العقارات (Pickles, 2004; Short, 2004). ويرتبط تاريخ هذه الإجراءات كثيرًا بتاريخ الاستكشاف والمغامرات السياسية الاقتصادية للرأسمالية، ومواقع ومسارات الاستعمارية، والإمبريالية، والحرب الحديثة، والاهتمام الكبير بالدولة الحديثة، في حساب وتخيل الإقليم. ولا يعني سرد هذه التعقيدات تقديم تاريخ بسيط للتعقيد، ولكن هذا بدوره يس دعوة لتبرئة «مناضل الجغرافيا» (Driver, 2001a)، بل يعني فقط أن نذكر أن العديد من هذه الوسائل التقنية يمكن أن يتحول إلى رواية نقدية وقد تحول بالفعل، كما يشهد تطور الكارتوجرافيات النقدية أو الراديكالية، ونظم المعلومات الجغرافية النقدية (Harvey, Kwan and Pavovska, 2005; Crampton and Krygier, 206)، وإظهار أن الجانب «التقني» ليس بعيدًا عن السياسي؛ حيث تزايدت قوة هذه الوسائل لمعرفة العالم وتفسيره من خلال النظريات الأساسية المتعلقة

بالموقع، والتحديد المكاني والاعتماد المتبادل الذي وفر طلبًا ملحًا بصورة متزايدة على جغرافيات التنمية غير المتساوية، والتداخلات المتغيرة بين الرأسمالية، والحرب، **والعولمة**، (;Smith, 2008 [1984] Harvey, 2003b; Sparke, 2005). وتتأثر هذه الصياغات ذاتها بأصولها، وكذلك فإن مزايا موقعها الذي تتناوله ـ وتشتمل عليه (Slater, 1992) ـ كانت تضمنها الجغرافيات التخيلية القوية الأقل أصالة، ولكنها ليست الأقل بلاغة، والتي لم تقتصر على مجرد فرض «الإحساس بالمكان» الذي يعتبر جوهريًا لتكوين الهوية وممارسة الحياة اليومية، ولكنها تعمل أيضًا على تطبيع طرق معينة لمعرفة العالم، وتحقيق الولاءات، والصلات، والتقسيمات داخله.

ومن خلال هذه الوسائل، تم إنتاج «الفضاء المكاني space» ماديًا ونظريًا معًا من خلال سلسلة من التقنيات السياسية القوية. ومن هنا ظهر إحساس بيكلز Pickles (2004, p. 93) القوي بأدائية الكارتوجرافيا، «والذي يتضمن تجسيد الخرائط للعالم بالفعل، حتى وإن كان يدعي أنه يعيد تجسيده». وتضمنت محاولات فهم هذه العمليات، تقارير تاريخية عن تطور مفاهيم ونظم الممارسة التي تجسدت فيها في كل من الجغرافيا الطبيعية والبشرية. وتضمنت أيضًا استكشافات لصيغ أخرى من هذه التحديدات المكانية، خاصة تجارب ذات مفاهيم مختلفة **للاندسكيب، والمكان، والإقليم، والفضاء** المكاني، ذاته. وفي هذا المجال، كانت هناك محاولات متكررة لمعالجة

قضية المقياس المكاني المثيرة للجدل، والتي يبدو أن معظم المختصين في الجغرافيا الطبيعية ـ من بعد المقال الكلاسيكي الذي كتبه شوم ولشتي Schumm and Lichty (1965) ـ يعتبرونها صلب موضوعهم (Church and Mark, 1980)، بينما يعتبرها بعض المختصين في الجغرافيا البشرية على الأقل بمثابة تفكيك لموضوعهم. وكان تفسير هذه المفاهيم، يمثل مشروعًا متعدد العلوم ـ لا يمثل أحدها ملكية خاصة للجغرافيا، حتى إذا كان الجغرافيون قد بذلوا قصارى جهدهم بالأدوات التي يقدمونها: «الفضاء المكاني هو كل مكان في الفكر الحديث»، وقد تعرف بعض المعلقين على وجود «تحول فراغي» في كل مجالات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (Thrift, 2002).

(٤) وقد استمر هذا التحول جزئيًا بسبب الاعتراف بأن «نتيجة» العمليات تختلف من مكان لآخر؛ إذ إن الطبيعة المتغيرة لسطح الأرض، كانت تدفع البحث منذ زمن بعيد، نحو التباين الحقيقي، في كلٍ من الجغرافيا الطبيعية والبشرية، وعلى عكس توقعات الملهمين ونقاد الحداثة، فإن التحولات التي نتجت عن العولمة، لم تخفف هذا التباين، بل إنها أنتجت اختلافات وتباينات متجاورة جديدة؛ إذ كانت الجغرافيا الطبيعية حساسة جدًا دائمًا للاختلافات الصغيرة والمتوسطة في أشكال الأرض وعملياتها، خاصة تلك التي تتعلق بالمناخ والجيولوجيا. ولكننا الآن لدينا إحساس أوضح بالطرق التي كانت هذه التغيرات تتحدد من خلالها ثقافيًا؛ مثل وصف ديفز W.M.

(Davis 1899a) الذي كان مقبولًا للتعرية النهرية في المناطق المعتدلة على أنها دورة التعرية «العادية»؛ (والتي لا يتحمس لها أولئك الذين يعيشون في بيئات أخرى)، والأدوات النظرية للحياة المدارية التي ربطت الأرض بالحياة في العروض الدنيا. ونتيجة للتطور السريع في علم نظم الأرض، أصبح لدينا فهم أكثر وضوحًا للنظم والعلاقات المتبادلة العالمية التي تحدث فيها التغيرات البيئية (Slaymaker and Spencer, 1998). وبالطريقة نفسها واصلت الجغرافيا البشرية اهتمامها بخصوصية المكان، ولكنها تعمل الآن عادة «بإحساس عالمي بالمكان» (Massey, 1994a; Cresswell, 2004). وبالمثل فإن **الأقاليم**، نادرًا ما تعتبر الآن بمثابة كيانات مستقلة في النظام العالمي؛ حيث أصبحت **الجغرافيا الإقليمية** الحديثة، تركز الآن على مسامية الأقاليم، وعلى العمليات المتداخلة التي تظهر وتتحول كياناتها من خلالها (Amin, 2004b). وهنا أيضًا، نجد أن الجغرافيا الآن، ليست وحدها في هذا الاهتمام؛ إذ إن دراسات **المناطق**، **والعلاقات الدولية**، والدراسات الدولية، لها اهتمامات مُعلنة بهذه القضايا أيضًا، وذلك بالرغم من أنه عندما وجهت هذه الاهتمامات إلى ممارسة السياسة الخارجية، فإنها لم تقدم سوى إطار ضيق للعلاقات المتبادلة، مقارنة بالمعتاد في الجغرافيا حاليًا.

ومع ذلك، استمر التحول المكاني بصورة جوهرية من خلال استكشاف الطرق التي يؤثر من خلالها المكان على «أداء» العمليات.

وهناك اعتراف على نطاق واسع بأن العمليات ليست محايدة بالنسبة للظروف والأوضاع التي تحدث فيها؛ حيث أدى هذا «الارتباط» إلى إثارة الاهتمام مجددًا بعلم الوجود المكاني (Massey, 2005). وبطريقة ما، كانت هذه هي فكرة هارتسهورن، وكذلك كانت المحور الذي تحركت حوله معظم التجارب غير العادية التي قام بها تورستن هيجرشتراند Torsten Hägerstrand في الجغرافيا ـ الزمن ـ ولكنها أصبحت الآن أكثر حدة بطرق مختلفة بصورة راديكالية. وهذا هو السبب في أن الجغرافيا كانت تولي دائمًا مثل هذا الاهتمام بالعمل الميداني (الذي كان جوهريًا بالنسبة لتقرير شتودارت أيضًا). وعلى عكس العلوم الميدانية، فإن العلوم المعملية تستطيع بدرجة ما أن تضبط الاضطرابات وتعزل المعلمات للوصول إلى الحالات المثالية. وبالطريقة نفسها أيضًا، فإن العلم المكاني كان محاولة للفصل بين البنى المكانية المختلفة ـ الشبكات السداسية لنظم المكان المركزي والأشكال الموجبة لعمليات الانتشار ـ ثم البحث عن العناصر المشتركة داخل هذه التحديدات المكانية (مناطق الأسواق وأحواض التصريف كأشكال سداسية) أو الجمع بينها في نماذج مثالية (انتشار الابتكارات من خلال نظم المكان المركزي). وكانت هذه كلها بمثابة محاولات لتنظيم ما يعتبر الآن غالبًا بمثابة عالم مرتب جزئيًا ـ أي لتنظيمه بصورة كاملة. ومع ذلك، وكما حذر الفيلسوف هوايتهيد A.N. Whitehead، فإن «الطبيعة لا تأتي نقية كما تعتقد»، وبهذا المعنى، تتم ممارسة

معظم الجغرافيا بصورة متزايدة من خلال الطرق التي تجعل تواجد التحديدات المكانية المختلفة معًا، يؤدي إلى إرباك المجالات التي تعمل من خلالها العمليات الاجتماعية والحيوية وتعطيلها وتحويلها. وكانت الجغرافيا الطبيعية في طليعة محاولات اكتشاف شروط ما يصفه كيندي (B. A. Kennedy 1979) بأنه «عالم مشاكس»، ومنذ ذلك الوقت اعترفت الجغرافيا البشرية أيضًا بعدم إمكانية التوقع، وبعدم السلاسة، وبالتعقيد فيما يتعلق بالحياة على الأرض.

(٥) تتصف العمليات التي تهتم بها الجغرافيا عادة وبصورة جماعية بأنها «اجتماعية» (اقتصادية، ثقافية، سياسية، إلخ) و«طبيعية» (حيوية، كيماوية، طبيعية، إلخ). وغالبًا ما كان هذان المجالان يوزعان على **الجغرافيا البشرية، والجغرافيا الطبيعية**، المستقلتين عن بعضهما، وكثيرًا ما كانت العلاقات بينهما تثير الاهتمام، بل والعداوة أحيانًا. وفي بعض النظم المؤسسية، نجد أن المجالين منفصلان تمامًا بدرجة أو بأخرى؛ ففي الدول الإسكندينافية مثلًا، عادة ما توجد أقسام جامعية منفصلة لكل منهما، بينما نجد في نظم أخرى، أن أحدهما يسيطر على الآخر لدرجة الاستعباد (في الهند مثلًا نجد أن الجغرافيا البشرية أكثر أهمية من الجغرافيا الطبيعية، كما أنه في الولايات المتحدة وحتى وقت قريب، كانت «الجغرافيا» جغرافيا بشرية بصورة عامة). وبالرغم من أن معظم الجمعيات الجغرافية الكبرى تنشر مجلات عامة تشمل البحوث في المجالين، وفي العالم

الناطق بالإنجليزية، تشمل هذه المجلات:

- Annals of the Association of American Geographers,
- Canadian Geographer,
- Geographical Journal,
- Geographical Research,
- Geographical Review,
- South African Geographical Journal,
- Transactions of the Institute of British Geographers.

إلا أن العديد منها وجد صعوبة في السنوات الأخيرة في جذب الجغرافيين الطبيعيين للنشر فيها. (وفي السويد، تنشر مجلة «الحوليات الجغرافية Geografisca Annaler» الناطقة بالإنجليزية، كسلسلة منفصلة في الجغرافيا الطبيعية والبشرية). وهناك بعض المجلات العامة الحديثة التي ينتجها ناشرون تجاريون، خاصة Geoforum, GeoJournal, Geography Compass، وكذلك مجلات تقنية مثل Geographical Analysis, International Journal of Geographical Information Science. وبالطبع فإن النشر في المجلات نفسها، لا يتضمن وجود مجتمع فكري مشترك، ولا يؤدي بالضرورة إلى ظهور مثل هذا المجتمع؛ فالحجم الكبير للنشر العلمي،

يجعل القراء أكثر انتقائية (وربما أكثر حساسية). وعلى أي حال، فإن عدد المجلات العامة، تضاءل بسبب الانفجار في المجلات المتخصصة في المجالات الفرعية مثل:

- Earth Surface Processes and Landforms,

- The Journal of Biogeography,

- Physical Geography,

- Progress in Physical Geography,

وذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك أيضًا المجلات التالية:

– Antipode,

- Cultural Geographies,

- Economic Geography,

- Environment and Planning,

- Gender,

- Place and Culture,

- Journal of Historical Geography,

- Political Geography,

- Progress in Human Geography,

- Social and Cultural Geographies.

وتعلن العديد من هذه المجلات عن نفسها على أنها «ذات تخصصات بينية»، ولكن المجموعتين تسيران في اتجاهين متناقضين ـ إما إلى العلوم المناخية والحيوية والأرضية، أو إلى العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ـ أكثر من سيرهما في اتجاهين يلتقيان فيهما ببعضها بعضًا.

ويعتبر الانفتاح على العلوم المختلفة أمرًا مقبولًا على نطاق واسع، ولا مفر منه لتحقيق الحيوية الفكرية، ولكن كان هناك أيضًا قلق مستمر من أن مثل هذه الترتيبات والممارسات، تسخر من الادعاء بأن الجغرافيا تدرس العلاقات «بين» العوالم البشرية والطبيعية، وفي الوقت نفسه يتهدد الاستمرار المؤسسي للجغرافيا عندما يظهر الوعي الإيكولوجي، والمطالبة بالتنمية المستدامة، في علوم أخرى، وفي المجالات الجديدة المشتركة بين العلوم (Turner, 2002). وتأكيدًا لذلك، فقد كان لدى الجغرافيين البشريين أشياء مهمة يمكن قولها عن الطبيعة ـ حيث اختفت البيئة المادية الحيوية من على السطوح المستوية للعلم المكاني فقط ـ وتشهد مجموعة من الدراسات في **الإيكولوجيا الثقافية والتاريخ البيئي وبحوث المخاطر والإيكولوجيا** السياسية على قوة إسهاماتها. وكذلك كانت الجغرافيا الطبيعية مهتمة منذ زمن طويل بتداخل النظم الطبيعية والبشرية (Bennett

and Chorley, 1978). أما في الجيومورفولوجيا، فإن مشروعات تقنية جغرافية استشارية عديدة ـ وخاصة في مجالات الفيضانات، وتعرية التربة، وثبات المنحدرات، وما إلى ذلك ـ تكشف الحيوية المستمرة لهذا التيار من العمل، وكذلك وجهت العلوم المناخية قدرًا كبيرًا من الاهتمام إلى مدى ملاءمتها العملية. وبالنسبة للمستقبل، فإن الجغرافيا الحيوية النشطة (كنوع من «علم الأرض الحية») يمكن أن تقيم بعضًا من أهم الروابط المباشرة بالجغرافيا البشرية، وبالسياسات الخضراء، في حين أن القضايا الملحة للتغير البيئي العالمي والاحترار العالمي، تتطلب منهجًا يتخطى العلوم، ويتحدث عبر العلوم والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية (Turner, Clark, Kates, Richards and Mathews, 1990).

ولكن وجود أشياء مهمة يمكن قولها ـ وأسئلة جوهرية يمكن تناولها ـ لا يعني أن الجغرافيين البشريين والطبيعيين يتحدثون باللغة نفسها، بالإضافة إلى المشكلات الخاصة بالترجمة (Bracken and Oughton, 2006). ويصر العديد من المعلقين، داخل وخارج مجال الجغرافيا، على الفرق الجوهري بين أساليب العلوم الطبيعية (التي تختبر «العالم الموضوعي») وأساليب العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (التي تختبر «العالم الذاتي»). فعلى عكس الحصى الذي يتدحرج في حوض نهر، أو حبوب الرمال التي تنتشر على سطوح الكثبان، نجد أن البشر عالقون في شبكات من المعاني، وهذه

المعاني تؤثر على السلوك بطرق ليس لها نظير في مجال العلوم الطبيعية، ويتطلب توضيحها إجراءات تفسيرية مختلفة تمامًا. وكان أنصار **الجغرافيا الإنسانية** من بين الذين قدموا مثل هذه الحُجج في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ولكن ظهور ما بعد **الحداثة والتحول الثقافي** الارتباطي عبر العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في التسعينيات من القرن الماضي ـ وخاصة ما يسمى «حروب العلم»، التي تلخصها مسألة سوكال Sokal (التي نجح فيها عَالِم الطبيعة ألان سوكال Alan Sokal في تقديم مسودة مقال «دراسات ثقافية» إلى مجلة النصوص الاجتماعية Social Text، قارن Rose, 1996) ـ لابد أنه أقنع العديد من الجغرافيين الطبيعيين بأن التزامهم «بالعلم»، وضعهم على مسافة بعيدة من العديد من الجغرافيين البشريين، إن لم يكن معظمهم.

وكان هناك ثلاثة استجابات كُبرى على هذه الآراء الاستقطابية؛ حيث كانت الأولى تتمثل في اللجوء إلى الدراسات العلمية للقول بأن الجغرافيا الطبيعية، مثل «العلم» بصفة عامة، عبارة عن ممارسة اجتماعية أيضًا؛ إذ إن لها قواعدها الخاصة شديدة الأصالة، ولكنها تحمل معاني وتأويلات باستمرار. وعلى هذا الأساس فإن الجغرافيين الطبيعيين، يعتبرون محصورين في دائرة تأويلية، ومتورطين في مباريات لُغوية (خطيرة) وأنماط تمثيل نوعية ـ ومن ثم التورط في الصياغات النصية والبلاغة وما إلى ذلك ـ مثل الجغرافيين البشريين

Suglen, 1996; Spedding, 1997; Phillips, 1999, pp. 758-9; Harrison, 2001). ومع ذلك، تتخطى هذه الخصائص المشتركة الكتاب الدراسي أو الأعمال المطبوعة لتشمل أداء **العمل الميداني** بدرجة كبيرة (Powell, 2002). وكانت الاستجابة الثانية تتمثل في العودة إلى الفلسفة واستكشاف فلسفات العلم بعد الوضعية التي تقدم تفسيرًا أكثر تقاربًا لكل من النظم الاجتماعية والمادية الحيوية، وتسمح بفهم أكثر تقدمًا للظروف السائدة مقارنة بالقواعد الموضوعية. ولعبت **الواقعية** دورًا محوريًا هنا، وذلك من خلال **المذهب الطبيعي المؤهل**، وبعد اهتمام الجغرافيين البشريين المبكر بها (Sayer, 1992 [1984])، قام عدد متزايد من الجغرافيين الطبيعيين باستكشافها أيضًا. أما الاستجابة الثالثة، التي حفزتها محاولات تنظير إنتاج الطبيعة (Smith, 2008 [1984])، فقد كانت تتمثل في بحث الفرق المميز جدًا بين «الاجتماعي» و«الطبيعي الحيوي». والاعتراف بالأهمية الحيوية «للجغرافيات ولكن مجموعة من المقاربات الجديدة عقدت التقسيمات المستقرة الخادعة بين «الثقافة» و«الطبيعة»، ومنها نظرية الفاعل - **الشبكة، ونمذجة العوامل ونظرية التعقيد والنظرية اللاتمثيلية**. وباستثناء واحد أو اثنين، يبدو أن الجغرافيين البشريين أكثر انجذابًا إلى بعض هذه الاحتمالات، بينما يبدو أن الجغرافيين الطبيعيين أكثر انجذابًا إلى البعض الآخر، ولا يمثلون بأنفسهم لغة فكرية مشتركة. ولكن ما يسميه سنو C.P. Snow

«الثقافتين» في أواخر الخمسينيات، إحداهما اجتماعية أدبية، والأخرى علمية طبيعية، أصبح يُعرف بأنه غير حقيقي، وكان هناك عدد من المحاولات لإجراء ما تسميه الجمعية الجغرافية الملكية/ معهد الجغرافيين البريطانيين «الحوارات عبر الحاجز» (Harrison, Richards, Magilligan, Thrift and Bender, 2004).

ولكن لا يتطلع كل المراقبين لمثل هذه التدخلات لآفاق الجغرافيا المتكاملة (Johnston, 2005b; Viles, 2005)، وقد لا يختلف الأمر كثيرًا في نهاية المطاف. وربما يكون معظم الجغرافيين الطبيعيين والبشريين منهمكين جدًا في أنشطتهم التدريسية والبحثية؛ بحيث لا يهتمون كثيرًا بمثل هذه القضايا الميتافيزيقية. فإذا كانوا مهتمين (مثلًا) بالفصل السكني في المدن أو آليات الأنهار ذات الأحواض الحصوية، فإن معظم الدارسين يواصلون أية مسارات بحثية تبدو واعدة، ولا يتمسكون بالحدود التنظيمية أو بالتكامل التنظيمي. ويصعب أن نقول أو نرى لماذا يجب عليهم ذلك؛ فبعض الأعمال مختلطة بطبيعتها ـ ومن ثم ظهرت «الجغرافيات البيئية» المختلفة ـ ولكن من الخطأ أن نحدد سياسات مؤسسية ذات جوهر فكري. وأصبح تمويل التدريس والبحث، قضية جوهرية لكل العلوم، ولا يجب التقليل من شأن تأثيرها. ويمكن أن يؤدي الإعلان عن قدرة الجغرافيا على الجمع بين العلوم الأساسية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، إلى تحقيق نتائج مؤسسية، ولكن الإنجاز الفكري

لمشروع يجمع بين العلوم المختلفة من خلال المزايا العلمية يمثل تناقضًا في الشروط؛ فالعلوم عبارة عن ترتيبات مؤسسية مشروطة. وبينما يوجد لكل منها قواعده التي تطبق من خلال المناهج، والكتب الدراسية، والطلاب، والأساتذة، والجمعيات، والمجلات، وبينما كانت هناك محاولات لحماية الحدود (أو توسيعها من خلال الإمبريالية العلمية)، تظل الحقيقة تتمثل في أن العمل الفكري المهم، لم يكن محددًا أبدًا بالحدود الإدارية؛ حيث يسافر معظم الدارسين في فضاء ما بين العلوم. وبينما كانت الجغرافيا مشوشة بدرجة غير عادية في مواجهاتها، فإنها ليست الوحيدة في هذا، فكما يعلق جريجسون Gregson (2005, p7) بذكاء قائلاً «إن عالمنا يدخل فيما بعد العلمية بصورة متزايدة، وتلعب الجغرافيا فيه دورًا جوهريًا ولكن ليس لنا أن نملكه».

(٦) ينطبق التركيز على التفسيرات القائمة على العمليات على الجغرافيا البشرية، والجغرافيا الطبيعية، والعديد من التفاعلات بينهما. ولا يتوقف البحث الجغرافي المعاصر عند نتائج الخرائط ـ كنوع من المعاجم الجغرافية العالمية ـ ولم يعد محك المسافة بديلًا مناسبًا لنشاط العمليات التي تحقق النتائج. ومن هنا جاء التركيز على الممارسات والهياكل والعمليات الصغيرة والنظم. ففي الجغرافيا البشرية، قدم سوجا Soja (1989, pp. 37– 8) الحجة بقوة مميزة، حيث توصل إلى وجود اتجاه علمي متواصل نحو اقتصار البحث على

وصف ومعايرة «النتائج المحققة من عمليات ترك تنظيرها العميق لآخرين»، وذلك في «انحدار لانهائي للعوامل الجغرافية على عوامل جغرافية». وكان الحل الذي قدمه، مثل حلول عدد متزايد من أقرانه، لا يتمثل في استيراد تنظيرات للعمليات من **النظرية الاجتماعية**، ولكنه يتمثل (بصورة أكثر راديكالية) في «التحديد المكاني» للنظرية الاجتماعية منذ البداية، والتفكير في **إنتاج الفضاء المكاني** بطرق تريك فعلًا ثنائية (وحتى جدلية) الشكل المكاني والعملية الاجتماعية. وهناك آخرون اتبعوا مسارات أخرى للوصول إلى أهداف مختلفة، ولكن النتيجة المشتركة تمثلت في إبراز أهمية **علم الوجود** بالنسبة للجغرافيا البشرية. وقد بدأ بعض الجغرافيين الطبيعيين التركيز على التفسيرات المبنية على العمليات في خمسينيات القرن العشرين، وذلك تحت تأثير الجيولوجي والجيومورفولوجي الأمريكي آرثر سترهللر Arthur N. Strahler (1918 – 2002) وتلاميذه. وفي الوقت الذي كان فيه الجغرافيون البشريون يتراجعون عن **التعاويذ** المكانية، كان زملاؤهم الطبيعيون منهمكين بشدة في قياس العمليات المناخية والحيوية والجيومورفولوجية. ولكن كانت هناك أيضًا محاولة متسقة للتفكير في العملية بطرق أقل ميكانيكية مما كانت تسمح به المشروعات المبكرة، وبالتالي، الاعتراف بالأهمية العملية «للتأمل الفلسفي حول (المادة) الأساسية أو جوهر الحقيقة» للجيومورفولوجيا ومجالات الجغرافيا الطبيعية الأخرى (Rhoads, 2006, p. 15; Harvey, 1996).

ويعتبر هذا الاهتمام بالعملية، أمرًا حديثًا جدًا؛ ففي عالم يتصف كما يقول ماركس بأن «كل شيء صلب فيه يتبخر في الهواء»، تكون هناك أهمية خاصة لوصف التغير ومراقبته وتفسيره. ولكن هناك أيضًا اهتمامًا كبيرًا بالتخطيط والتنبؤ وتطبيق التغيير. وكان لهذا أثران كبيران على تطور الجغرافيا المعاصرة؛ حيث يتمثل الأول في تجدد الاهتمام بالقضايا السياسية والأخلاقية؛ فإن التدخل في حالات الكوارث الإيكولوجية السياسية أو الحروب، عندما تكون **العدالة البيئية** أو **حقوق الإنسان** وحتى مجرد حياتنا كنوع معرضة للخطر، يتطلب أكثر من مجرد نظرة تحليلية منفصلة عن الواقع. فقد كانت الجغرافيا في شكلها الإغريقي الكلاسيكي، وثيقة الصلة بالفلسفة السياسية والأخلاقية، وقدمت الكتابات المستنيرة للجغرافي الثائر بيوتر كِروبوتكين (1842 – 1921) Kropotkin، إصرارًا عصريًا نادرًا على أهمية مثل هذه القضايا. وقام ديفيد هارفي بإحياء كل هذا بدرجة فعالة جدًا في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ إن تحليله الجدلي **للرأسمالية** المتأخرة، من خلال القراءة العميقة، وإعادة الصياغة لكتابات ماركس، قدّم الكثير لتنبيه الجغرافيين إلى السياسات التي يتعذر تغييرها في بحوثهم. وقد أثار هذا الكثير من القضايا المتعلقة **بعلم المعرفة**، وحدود المعرفة الجغرافية التي استوجبت انتقاد الأوعية التقنية والمفاهيمية للجغرافيا ـ بما في ذلك تلك المشتقة من اهتمامها الجديد بالماركسية ـ بل وانتقاد **الذكورية** التي عادت للظهور من خلال مفاهيمها وممارساتها (Rose, 1993).

وأدى التشكيل المستمر للجغرافيا البشرية النقدية، بما في ذلك الجيوبوليتيكيات النقدية والجغرافيات النسائية، إلى زيادة قوة هذه المفاهيم وتعميمها (انظر أيضًا الجغرافيا النقدية). ولم يكن الجغرافيون الطبيعيون غير مُبالين بهم، ولكنه يبدو أنهم كانوا أكثر تأثرًا باعتبارات الأخلاقيات البيئية الصريحة. وفي الواقع، احتلت الفلسفات الأخلاقية هذه الأهمية الكبيرة مثل فلسفات العلوم في البحث الجغرافي المعاصر، لدرجة أن بعض المراقبين لاحظوا «تحولاً أخلاقيًا» في هذا المجال ككل (Barnett and Land, 2007; Smith, 2000a; Lee and Smith, 2004).

وكانت النتيجة الثانية لتحول البحث الجغرافي نحو التغير والمستقبل، تتمثل في الاعتراف بأن مسئوليات الجغرافيا تتخطى المشاركة النقدية في السياسة الشعبية - بالرغم من أهميتها - إلى المشاركة الفعالة في الحوار العام (Murphy, 2006). ويتضمن هذا انعكاسية أكثر دقة؛ حيث لا يقتصر على النقد الدقيق والبنّاء للنظريات والأساليب والمواد، ولكنه يشمل أيضًا دراسة «الظروف» التي يتم إنتاج الجغرافيات وتداولها فيها، و«النتائج» المتضمنة فيها. ويمكن أن تبدأ هذه العملية «في المنزل»، أو الفصل الدراسي، أو قاعة المحاضرات، ولكنها لا يمكن أن تنتهي هناك؛ حيث تؤثر الجامعة المؤسسية الحديثة المتأخرة، على التعليم والبحث فعليًا، من خلال ثقافة التدقيق واهتمامها الراسخ بتحويل المعرفة إلى سلعة، وإدخالها

العديد من شكليات الليبرالية الجديدة. وفي الوقت نفسه، فإنه نظرًا لأن المعرفة الجغرافية يتم إنتاجها في العديد من المواقع خارج المؤسسات التعليمية الرسمية، فإن المسئولية العامة تتضمن أيضًا الرغبة في التعلم من الجمهور والاختلاط به خارج الإطار الأكاديمي، وذلك لأن حياة الكثيرين منهم تأثرت سلبًا بسبب الدخول غير المنظم للسوق المفترض أنها «حرة»، والدورات الجديدة للتراكم والتجريد من الممتلكات، وفرض جغرافيات جديدة بصورة راديكالية بالقوة (Harvey, 2003b; Lawson, 2007). ويتطلب تحليل ومواجهة هذه التحديات أكثر من مجرد «الكتابة عن الأرض earth-writing» بالمعنى الحرفي؛ حيث يهمل الجغرافيون فن الكتابة، ولكنهم يحتاجون أيضًا إلى الكتابة بأساليب مختلفة («غير أكاديمية») لجماهير مختلفة، وذلك لاستكشاف تقنيات وسائل إعلام جديدة، ومن أجل تجربة أنماط تمثيل مختلفة. ولا يتعلق أي شيء من هذا بالتجريب من أجل التجريب فحسب؛ وذلك لأن الاهتمام الجديد بالجغرافيات العامة لا يقتصر على إنتاج الجمهور المضاد المشبع بالخيال الجغرافي النقدي، ولكنه يتعلق أيضًا بالتعلم منه، والمشاركة معه في حوار مفتوح ومحترم. وهذا أمر مهم لأن الجغرافيا ليست «ما يفعله الجغرافيون» كما كان يراها القدماء، ولكنها بدرجة كبيرة «ما نفعله كلنا جميعًا».

وقد ظهرت دعاوى «نهاية الجغرافيا» منذ أوائل القرن العشرين على الأقل، ولكنها كانت دائمًا أيضًا (آنذاك والآن)، دعاوى بشأن ظهور جغرافيات جديدة، وشبكات السلطة التي تقدمها، وإن كان ذلك

بدرجة أقل وضوحًا (Smith, N., 2003c). وسواء كانت «ممارسة الجغرافيا» «مهنية» أو «شعبية»، فإنها لا تتم أبدًا في فراغ؛ فهي تتضمن دائمًا الكتابة على (فوق) شيء آخر وإلغاء الكتابة (الإزالة والاستبعاد: Sparke, 2005, p. xvi). ولا تمثل الكتب الدراسية والمعاجم استثناء من ذلك.

قراءة مقترحة:

Bonnet (2007); Castree, Rogers and Sherman (2005); Livingstone (1992); Thrift (2002)

تاريخ الجغرافيا geography, history of

يستعصي مصطلح «الجغرافيا» على التعريف البسيط؛ إذ إن توصيف القاموس المعياري غير المتخصص لها بأنها «العلم الذي يتمثل هدفه في وصف سطح الأرض» يفشل في إظهار تعقيد تاريخ الجغرافيا؛ أي أن فوضى الماضي، تقاوم التحديد الجوهري؛ إذ كانت الجغرافيا تعني أشياء مختلفة في أماكن وأزمنة مختلفة، باعتبارها مشروعًا، سواء دراسيًا أو شعبيًا، وسواء كان ذلك من حيث التاريخ العلمي، أو المشاركات النظرية، أو الممارسات العملية. وفي الحقيقة، كانت المعرفة والممارسة الجغرافية متشابكة جدًا مع مجموعة من المشروعات: السحر الطبيعي، والسياسة الإمبريالية، والخرائط

الفلكية، واللاهوت الطبيعي، وما قبل التاريخ الحدسي، والرياضة الفلكية، والأنثروبولوجيا التأملية، وأدب الرحلات، والهوية القومية، ومختلف أنواع الأنشطة الأدبية. ولذلك يسهل إدراك أنه ليس هناك إجماع كامل على ما تعنيه كتابة تاريخ الجغرافيا. وبالرغم من أن مهمة إعادة تجميع تاريخ الجغرافيا لها نقادها، وبعضهم يتشكك في المشروع كله (Barnett, 1995)، إلا أنه يصبح من المعقول اقتراح أن بعض أهم التدخلات في الحوارات الحديثة عن العلاقة بين المعرفة والتمثيل والسلطة قد نبعت من أولئك المهتمين بطرق تكوين المعرفة الجغرافية اجتماعيًا وتاريخيًا ومكانيًا.

وباعتبار الجغرافيا «علمًا» مهنيًا، فإن علم الأنساب يمثل جزءًا لا يتجزأ من قصة تقسيم العمل الفكري، التي قدمت «العلوم» الحديثة قرب نهاية القرن التاسع عشر. فقد كان يقال قبل هذه الفترة، وخاصة خلال فترة التنوير الأوروبي، إن مصطلح «جغرافيا» باعتباره أساس العلم الحديث، كان له مفاهيم مُحددة، تميزه عن المجالات الأخرى للعمل من خلال تركيزه على «تحديد المواقع النسبية، ووصف الظواهر التي توجد في هذه المواقع» (Mayhew, 2001, p. 388). ولكن اتضح أن الحدود المحيطة بهذا الموضوع، لم تكن محددة بوضوح تام، وأن الجغرافيا أخذت أشكالاً مختلفة في سياقات مختلفة، وفي مواقع مختلفة، وفي مجالات عملية مختلفة (Withers, 2006). ومع ذلك، يجب حسم هذا الجدل الاصطلاحي؛ إذ إن تواريخ الجغرافيا

كخطاب لا تزال تكتب دون القيود التعريفية التي يفرضها التاريخ الحديث والترتيبات المؤسسية السياقية بالضرورة على العلم الحديث حاليًا. وتأكيدًا لذلك، فإن تواريخ الجغرافيا كخطاب وعلم، تعتبر متشابكة بطريقة معقدة، وهناك دليل قوي على افتراض أن الممارسين المعاصرين لهذه المشروعات، يستخدمون أساليب جغرافية تاريخية متشابهة، بالرغم من استمرار وجود اختلافات من حيث المحتوى والأسلوب في العمل في هذين المشروعين. وكذلك فإن الاعتراف المتزايد بأن الأنشطة الجغرافية في المجال العام - الجغرافيات الشعبية - يُعد في حاجة إلى تمحيص يماثل، في بعض الجوانب، الاهتمام المفاجئ بالدراسات الاجتماعية في العلم الشعبي.

وفيما يتعلق بعلم الجغرافيا الحديث، فإن الذين أرّخوا مسار التغير التاريخي، قد أجروا استكشافاتهم بمجموعة من الطرق. حيث تم اتباع عدد من الإستراتيجيات المختلفة: فأولًا: هناك التاريخ المؤسسي، فالذين تناولوا تاريخ مؤسسات الجغرافيا، ركّزوا على التعبير التنظيمي للموضوع، وبالتالي قدّموا روايات عن مجموعة من الجمعيات الجغرافية، أو بحثوا في تطور الجغرافيا في التقاليد الوطنية المختلفة. وكانت هذه المشروعات تميل إلى التركيز على الرواية الحديثة للجغرافيا، ولكن المظهر المؤسسي للموضوع، كان مهمًا حتى في شكله قبل المهني؛ حيث يرجع وجوده في مناهج الجامعات إلى فترة الثورة العلمية، وذلك عندما كان يدرّس مع

أنشطة مثل الفلك والرياضيات التطبيقية (Withers and Mayhew, 2002; Livingstone 2003c). ومع ذلك، يظل هناك عمل مهم يجب القيام به؛ فبالنسبة للعالم الناطق بالإنجليزية، كمثال واحد، نجد أن أبعاد تأثير الجمعية الجغرافية الملكية على التكوين المتبادل للمعرفة الجغرافية والمجتمع الفيكتوري، لا تزال في حاجة إلى دراسة. وهناك قضايا مماثلة تحتاج إلى حل على المستويات الوطنية والإقليمية.

ثانيًا: السير الذاتية. لقد رويت قصص حياة عدد من الجغرافيين المهنيين الرئيسيين، ومنهم هالفورد ماكيندر، وإيلسوورث هنتنجتون، ومارك جيفرسون، ووليام موريس ديفز، وإيليس ريكلوس. وكان بعض (وليس كل) هذه التقارير مخيبًا جدًا من حيث الخط الروائي الباهت، وغياب التطور الجغرافي التاريخي، بالرغم من أن تحليل سميث (Smith (2003 الأكثر حداثة لإيساياه بومان Isaiah Bowman يُظهر الثراء والعمق الذي يمكن أن تتطلع إليه التقارير الأخرى. وبالإضافة إلى هذه الدراسات المستفيضة، هناك مجموعة من مختصرات السير الذاتية الأقصر لعدد كبير من الشخصيات في سلسلة «الجغرافيون: دراسات مراجع التراجم» Geographers: Biobibliographical Studies. وهناك أيضًا معالجات للسير الذاتية لشخصيات تحتل مكانًا بارزًا في تاريخ الماضي قبل المهني للعلم، وهذه تشمل دراسات أكثر حداثة لألكسندر فون همبولدت (Rupke, 2005)، وجورج بيركنز مارش George Perkins Marsh (Lowenthal, 2000) وناتانييل

شالر Nathaniel Shaler (Livingstone, 1987b). وقد أضيفت طاقة جديدة إلى محفز السير الذاتية، وذلك من خلال نشاطٍ ما يمكن أن نطلق عليه «جغرافيات الحياة» أو «فضاءات الحياة»؛ أي أخذ المواقع والفضاءات المكانية التي يمارس الناس فيها حياتهم بدرجة أكبر من الجدية (Daniels and Nash, 2004). وكذلك أضافت تجارب السير الذاتية الحديثة للجغرافيين الكثير في هذا المجال، مما يثير أسئلة مهمة عن القيمة النسبية للسيرة الذاتية والسيرة الشخصية، والفرق بين الحياة «الحياة كما يعيشها الناس» و«الحياة كما يرويها الناس»، والتعقيدات التأويلية التي لا مفر منها، والمتضمنة في دمج آفاق الحاضر في آفاق الماضي.

ثالثًا: تواريخ الأفكار. بالإضافة إلى التاريخ المؤسسي ورواية السير الشخصية، ظهر عدد من الأعمال التي تركز على تاريخ الأفكار الجغرافية داخل الجغرافيا الأكاديمية، ويعتبر بعضها بمثابة معالجات متخصصة لكيفية دخول الفكر الجغرافي الحديث في التيارات النظرية الأوسع (Peet, 1998)؛ يكرر البعض التاريخ الداخلي للعلوم الفرعية (بالنسبة للجغرافيا التاريخية مثلًا، انظر بوتلن Butlin، 1993)؛ وركز البعض الآخر على نصوص جغرافية المدارس ودورها في نقل الاتجاهات الإمبريالية المتعلقة بالسلالة والنوع (Maddrell, 1998). وتظهر هذه الأعمال بصورة تراكمية المدى الواسع للاهتمامات، والأنماط المستخدمة لدراسة التاريخ

الأكاديمي للجغرافيا. وتأتي الإسهامات التي تتناول «الخطابات» الجغرافية في مجموعة من الأشكال، وتشمل طيفًا واسعًا من الموضوعات؛ حيث يركز بيزلي (1906- 1897) Beazley في «فجر الجغرافيا الحديثة» على تاريخ السفر والاستكشاف في العصور الوسطى، بينما ركز تصوير إيفا تيلور (Eva Taylor 1930) عن جغرافية تيودور Tudor (بريطانيا في القرن ١٣م) على التطبيق الرياضي وإجراء المسوح والملاحة؛ وكذلك كَرَّرَ تقرير رايت J.K. Wright [(1965 [1925]) عن «المعرفة الجغرافية في زمن الحروب الصليبية»، وصف المكان، والمشروعات الكارتوجرافية، والاعتقادات الكوزموجرافية، في مشروع غطى تمامًا «مجالًا أوسع مما تغطيه معظم تعريفات الجغرافيا». وظهرت أيضًا طرق جديدة للتفكير في جغرافية العصور الوسطى مؤخرًا، خاصة أبحاث لوزوفسكي (2000) Lozovsky الذي استكشف مفاهيم وتمثيلات دارسي العصور الوسطى للحيز الجغرافي وكيفية نقله. وصور عمل جلاكين (Glacken 1967) التذكاري «آثار على شاطئ جزيرة رودس» منطقة الالتقاء بين الطبيعة والثقافة، واعترف صراحة بأنه تخطى الحدود التقليدية للعلم الحديث. ويمثل مسح بوين (1981) Bowen المختصر للفكر الجغرافي منذ باكون إلى هامبولدت، دفاعًا تاريخيًا متقدمًا عن النظرة الإيكولوجية المناهضة للوضعية. وبالإضافة إلى هذه المعالجات للخطاب الجغرافي، يوجد عدد من الإسهامات التي تتناول

موضوعات مشابهة مثل: الجغرافيا الحيوية (Browne, 1983)، وعلم المناخ (Anderson, 2005a)، وعلم الأرض والبيئة (Bowler, 1992; Rudwick, 2005)، والكارتوجرافيا (Edney, 1997; Burnett, 2000)، وجغرافية البحار والمحيطات (Davies, 1969; Kennedy, 2005)، والإيكولوجيا البشرية (Mitman, 1992)، وأفكار الطبيعة (Coates, 1998). وقد عُمقت هذه الإنجازات في حالات عديدة من العلاقات بين الجغرافيين ومؤرخي العلم، وفتحت مجالات بحث جديدة وخصبة.

وإذا كانت هذه الأعمال توضح موقف الجغرافيا المستقر طويلًا داخل التقليد العلمي، فهناك أيضًا أدلة كثيرة على التراث المكتوب للموضوع والذي يربطه بالعلوم الإنسانية. فمنذ فترة الثورة العلمية، أصبحت الجغرافيا تهتم بمسائل التجارة، والإستراتيجية، وبالوصف الإقليمي أيضًا (Cormack, 1997). وقد دفع كل هذا مايهيو (2000) Mayhew إلى القول بأن الجغرافيا الحديثة المبكرة، كانت متورطة بشدة في حوارات حول اللاهوت السياسي والهوية الثقافية خلال ما يسمى القرن الثامن عشر الطويل. وهكذا تأكدت صلات الموضوع الوثيقة بالدراسات التاريخية، والفلسفة الأخلاقية، والأنثروبولوجيا التأملية، ومختلف أشكال الأنشطة الأدبية، بالإضافة إلى ارتباطه بالفلسفة الطبيعية. وتتمثل إحدى علامات هذه العلاقة، في طريقة تصوير الأعمال الجغرافية للمواقع الطائفية، وتصفية

الأديـرة، والتمرد السياسي في وقت الحـرب الأهلية الإنجليزية، وبالتالي تظهر الطبيعة السياسية الحتمية للوصف الإقليمي والتأليف الجغرافي. وهناك مؤشر آخر يتمثل في مدى اهتمام كتاب مثل المعلقين على صمويل جونستون وشكسبير بموضوعات ذات حساسية جغرافية (Roberts, 1991).

ويكمل هذه الدراسات المتخصصة نسبيًا عدد مما يسميه آي Aay (1981) «التسلسل التاريخي للكتب الدراسية»؛ وهي عبارة عن معالجات تجميعية للاستخدام الطلابي، وتوفر نظرة عامة على المجال. ومع ذلك، يتضح الآن أن هذه المسوح كثيرًا ما كانت تتحول إلى تبريرات لبعض وجهات النظر المحددة: الجغرافيا كبحث إقليمي، ودراسة الحيز المعمور أو شيء كهذا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت إستراتيجيتها ذات صبغة «آنية مضارعة»؛ أي تستخدم التاريخ للحكم على حوارات الوقت الحاضر (بالرغم من أن حتمية أبعاد معينة للحاضر تحتاج إلى تسجيل كما اتضح مما سبق)؛ وكانت «داخلية» بمعنى أنها تبدي اهتمامًا قليلًا بالسياقات الاجتماعية والفكرية الأوسع التي تنتج داخلها المعرفة الجغرافية، وكانت «تراكمية» بمعنى أنها تصور التاريخ من خلال التقدم نحو تقليد معاصر مدرك. وقد أدى الشك في هذه الفروض تحديدًا إلى إثارة حساسية كبرى تجاه تيارات التفكير الجغرافي التاريخي؛ ولذلك استخدمت مجموعة من الإستراتيجيات من أجل تعميق تحليلات أصول الجغرافيا.

وبغض النظر عن القراءة الشائكة لكتاب كون، فقد تحول البعض إلى كتابه «بنية الثورات العلمية (1970 [1962])» لوصف تاريخ الجغرافيا، بأنه تَتابع مُتداخل من النماذج المعرفية الواردة في عدد من النصوص الأساسية؛ إذ إن **الإمكانية** عند بول فيدال دي لا بلاش، **والحتم البيئي** عند إيلسوورث هنتنجتون، **ومورفولوجيا اللاندسكيب** عند كارل زاور (ساور)، والتباين المكاني عند رتشارد هارتسهورن، **والاستثنائية** عند فريد شيفر، تمثل أفكارًا نمطية مرشحة لمرتبة النموذج (انظر **الثورة العلمية**). ومع ذلك، نجد أنه في مثل هذه السيناريوهات، لا بد من القيام بقدر كبير من المراجعة التاريخية والإدارة التحريرية. وهناك آخرون اهتموا كثيرًا بدور «التجمعات غير المرئية» و«الشبكات العلمية الاجتماعية» (Lochhead, 1981). وفي الوقت نفسه، كان هناك تبَنٍّ لوجهات نظر من المادية التاريخية كوسيلة لتوضيح الطريقة التي استخدمت بها المعارف والممارسات الجغرافية لإضفاء الشرعية على الأوضاع التي أنتجت هذه المعرفة في الأساس (Harvey, 1984). ولا يزال البعض الآخر يرى في الأدبيات الفلسفية المتعلقة بالقوة الإدراكية **المجاز** مدخلًا لكشف جوانب تاريخ الجغرافيا (Buttimer, 1982)، وذلك من خلال تحديد الاستخدامات المختلفة للتناظرات الميكانيكية، والعضوية، والبنيوية، والسياقية. وكذلك فإن آراء فوكو عن العلاقات الوثيقة بين المكان، والمراقبة، والسلطة، والمعرفة، وآراء إدوارد سعيد عن الصياغة الغربية للمجالات «غير

الغربية» (انظر الاستشراق)، قد فتحت أيضًا مجالات جديدة لتاريخ الجغرافيا بكشف الحياد المزعوم للخطاب المكاني في مجموعة من المجالات داخل النشاط الأكاديمي وخارجه. وتعتبر الحاجة إلى فتح التواريخ التقليدية للجغرافيا غير الغربية، أمنية حقيقية.

ومؤخرًا فتح التقارب مع دراسات العلوم مجالات جديدة للبحث، برز في مقدمتها التكوين الاجتماعي للمعرفة، والبحث التجريبي لممارسات صنع المعرفة الحقيقية؛ حيث اعتمد بارنز (Barnes, 1996, 1998) مثلًا على إستراتيجية الدراسات الاجتماعية للمعرفة العلمية في تقريره عن تاريخ مفاهيم الجغرافيا الاقتصادية الحديثة وبنيتها بصفة عامة، والثورة الكمية في الجغرافيا بصفة خاصة. وتظهر تطبيقات أخرى لهذا المنظور العام داخل الجغرافيا البشرية في مدخل هذه الموسوعة عن العلم (بما في ذلك دراسات العلم). ومن بينها نظرية الفاعل - الشبكة التي قدمها برونو لاتور Bruno Latour، وما يسمى برنامج إيدنبرج في علم اجتماع المعرفة، ومجموعة من علوم المعرفة النسائية، والمنهجيات الإثنوجرافية للأنثروبولوجيا الجزئية للعلم والمنظورات البنائية الأخرى. ويجتمع كل هذا معًا لوضع الدعاوى الإدراكية في سياق صياغتها، ولعرض التقسيمات الشائكة بين التاريخ الداخلي والخارجي للمعرفة العلمية.

وساهمت هذه المطالب بإعادة قراءة تاريخ الجغرافيا بصورة تراكمية، في ظهور عدد كبير من التقارير التعديلية لفترات معينة،

ومنها العلاقات بين السحر والروحانيات والجغرافيا في مختلف العصور (Livingstone, 1988; Matless, 1991)، وتعقيد الجغرافيا في تشكيل الطموحات الإمبريالية والهوية القومية في العصر الحديث المبكر (Withers, 2001) (انظر الإمبريالية imperialism)، والصلات الوثيقة بين الجغرافيا والإمبراطورية، والصحة، ونظرية العنصرية والعلاقات بين تمثيل اللاندسكيب والتقليد الفني، وخطاب السيطرة، والظروف المحيطة بالحوارات الدائرة حول الحدود بين الجغرافيا والاجتماع في فرنسا مع نهاية القرن (Friedman, 1996)، والقالب الإمبريالي الذي صُبت فيه البيئية المبكرة (Grove, 1995)، والعلاقات بين الجغرافيا وأدب الرحلات، والدعاوى المتعلقة بالقراءات النسوية لهذا التقليد (Domosh, 1991; Rose, 1995). وهناك اعتراف متزايد أيضًا بأن رواية الجغرافيا الغربية لا يمكن اقتطاعها من قنواتها الأوسع للتبادل الفكري حتى في الفترة الحديثة المبكرة. ولعبت أنماط التجارة ونقل المعرفة بين «الشرق» و«الغرب»، دورًا كبيرًا في تشكيل الجغرافيات الأوروبية المختلفة. وبالنسبة للأنشطة العملية، فإن تقرير ريان (Ryan 1998) عن العلاقات بين الجغرافيا والتصوير والتمثيل العنصري في العصر الفيكتوري، والانعكاسات النسوية على العمل الميداني، قد فتحت مثل هذه المجالات للبحث المدعم نظريًا. وتكمن في بعض هذه التقارير، على الأقل، القناعة بأن الجغرافيا عبارة عن كيان موضع تفاوض، وأن المهمة الأساسية

لمؤرخيها تتمثل في التحقق من كيف ولماذا تصبح ممارسات وإجراءات معينة سلطوية ومن ثم معيارية في لحظات زمنية معينة وفي سياقات مكانية معينة.

ومن الواضح إذن أن «تاريخ الجغرافيا» يشمل مجموعة من المشروعات التي تعمل بطرق مختلفة. ومع ذلك، يمكن اكتشاف حدوث انتقال كبير من «موسوعية» الأعمال السابقة (التي قامت على أساس تسلسلي تراكمي) نحو منظور «أصولي» أكثر حداثة (يهدف إلى كشف العلاقات المتشابكة بين السلطة والمعرفة). وكانت الطبيعة المدمرة لهذا المنظور مقبولة بدرجات متفاوتة من الحماس؛ حيث يصر البعض الآن، على أن فكرة التاريخ كرواية وحيدة مسيطرة عبارة عن «أسطورة» غربية، في حين أن آخرين غير مفتونين بالنسبية الراديكالية الشاملة (حيث تعتبر الحقيقة نسبية في ضوء الظروف)، أو متشككين في أن يكون أخصائي علم الأنساب، متورطًا في معضلة مستحيلة معقدة ذاتيًا (أي أن تكون النظرية مرفوضة ذاتيًا)، يرون أن هناك قيمة كبرى في التفكير في الخطابات كأنها «تقاليد نقاشية»؛ أي حوارات شاملة اجتماعيًا وممتدة زمنيًا تعمل كقيود مثبتة على توضيح المعنى (Macintyre, 1990). ومادام أن «دائرة المعارف» و«علم الأنساب» و«التقليد»، باعتبارها أنماطًا للتفسير التاريخي، تعكس اتجاهات مختلفة تجاه ما أصبح يسمى بمشروع التنوير، فإن تاريخ الجغرافيا كنشاط بحثي له دور مهم في الحوار داخل النظام

حول العلاقات بين المعرفة، والسلطة، والتمثيل، والبناء الاجتماعي (Gregory, 1994).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأكيدات الحديثة على أهمية المكان، والفضاء المكاني، في الاستكشافات التاريخية للمعرفة الإنسانية (Shapin, 1998; Livingstone, 2003c)، قد دفعت بقضية الفراغات المعرفية الخاصة بالجغرافيا إلى المقدمة. وهكذا بدأ الاهتمام يتجه نحو فهم المواقع والأماكن المختلفة بمجموعة من المقاييس المكانية التي يتم إنتاج المعرفة الجغرافية بداخلها وتداولها؛ حيث تعتبر استكشافات الجغرافيات الأدائية في مواكب الانتصارات، ومسرحيات المقنعين في الساحات في القرن السابع عشر (Withers, 1997)، والمواقع الميدانية، والأوضاع الاستكشافية كمجالات للبحث والتصوير الجغرافي (Driver and Martins, 2005)، والمتاحف كأماكن للعرض (Naylor, 2002)، والسجلات، وبناء المعرفة الجغرافية (Withers, 2002)، واستخدام المذكرات الشخصية، والمجلات الميدانية لبناء تجارب التعلم (Lorimer, 2003)، ومحطات الإرساليات كمواقع إمبريالية للمعرفة المحلية (Livingstone, 2005b)، والسفن كأدوات للمسح الجيوديسي (Sorrenson, 1996)، والمحطات المناخية (Naylor, 2006)، بمثابة توضيح لهذا التحول المكاني. أما المدينة ذاتها - كموقع ميداني معملي - فقد تم استكشافها أيضًا «كنقطة حقيقة» معرفية، ومن ثم اعتبارها جوهرية لمصداقية ادعاءات علمية

معينة؛ حيث يتجسد هذا بامتياز في مدرسة شيكاغو للدراسات الحضرية (Gieryn, 2006). وهناك مجالات أخرى في حاجة ماسة إلى الاستكشاف ـ مثل مكاتب التعداد، ومعامل نظم المعلومات الجغرافية، والحدائق النباتية، والمعارض التجارية، والصالات الفنية، وميادين العمليات العسكرية (انظر الحرب)، والجهات الحكومية ـ حيث يتم إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة الجغرافية من مختلف الأنواع. ويتطور الاهتمام أيضًا بالطرق التي كانت تقرأ بها النصوص الجغرافية في مواقع معينة، وبالاختلافات الإقليمية فيما كان يسمى مراجعة الثقافات (Rupke, 1999). ومن المثير للسخرية، أن يؤكد كل هذا أن «تاريخ الجغرافيا» كنشاط، بدأ الآن يأخذ «الجغرافيا» بجدية أكبر؛ أي بإعادة صياغة مفاهيم المشروع على أنه «الجغرافيا التاريخية للمعرفة والممارسات الجغرافية».

قراءة مقترحة:

Glacken (1967); Johnston and Sidaway (2004); Livingstone (1992); Stoddart, 1986).

معلوماتية أرضية **geo-informatics**

واجهة تطبيق بحثي تجمع شكلًا من أشكال التعاون بين الأرض وعلم المعلومات (وخاصة علوم الكمبيوتر) مستخدمة بيانات الترميز

الجغرافي لنمذجة المركب المعلوماتي الأرضـي ورؤيته وفهمه. ومن أكثر الموضوعات التي يَرد النقاش بشأنها في المؤتمر الدولي السنوي للمعلوماتية الأرضية هي: الاستكشاف، والتكامل، وإدارة التجسيد البصري، وبيانات العلوم الأرضية geoscience، فضلًا عن نظم المعلومات الجغرافية، القائمة على شبكة الإنترنت، والخدمات المرتبطة بالمكان، ونظام الإحداثيات العالمي، ونمذجة البيانات المكانية في الفضاءات المكانية متعددة الأبعاد، والاستشعار عن بعد، وقدرة التشغيل البيني.

وبالنظر إلى الموضوعات المطروحة في تلك المؤتمرات، يتضح أن اهتمامات المعلوماتية الجغرافية تتداخل مع علم المعلومات الجغرافي والحوسبة الجغرافية. وليس هذا مستغربًا لما بين هذه التخصصات من أرضية مشتركة؛ إذ إن لكل منها طبيعة العلوم البينية، وتنشغل بمجموعات البيانات الجغرافية والمتطلبات الحاسوبية لتخزين تلك البيانات ومعالجتها وتفسيرها. وكل من هذه التخصصات، يجلب معه منظورًا مكانيًا لدراسة قضايا العلوم الاجتماعية والطبيعية (فضلًا عن التفاعلات بين الأنظمة الاجتماعية والطبيعية). كما أن كلاً من هذه التخصصات ما زال تخصصًا بحثيًا شابًا وُلد من رحم تقاليد معرفية أقدم عمرًا. وعلى أية حال، فإنه كما كانت أصول علوم المعلومات الجغرافية، تكمن في تخصصات الملاحة، والكارتوجرافيا، والديموغرافيا، وإدارة الموارد، والتحليل المكاني، وكما

أن جذور الحوسبة الجغرافية، تقوم على استخدام حوسبة عالية الأداء لتطبيقات العلم المكاني، فإن بذور المعلوماتية الأرضية قد نبتت في تربة المساحة التي تقوم عليها الأبحاث الهندسية، والجيولوجية، والأوقيانوغرافية، وغيرها من العلوم الأرضية.

وتتكشف هذه الأسس من المساحة الهندسية والعلوم الأرضية، من خلال التركيز الدقيق للمعلوماتية الأرضية على البيانات الجغرافية من حيث تخزينها، وتكاملها، وتحليلها، وتجسيدها بصريًا. وتتضمن عملية المسح التقليدي في العلوم الأرضية تجميعًا منهجيًا للبيانات أو للعينات المكانية لظاهرة محل الاهتمام. وليس هناك فرق بين هذه التخصصات في درجة الدقة في البيانات والمعالجة، بل الجديد هو المراقبة والرصد للأنظمة الاجتماعية والطبيعية على هذه الأرض (خاصة باستخدام **الاستشعار عن بعد**) والتي تطورت عبر العقود الأخيرة، فضلًا عن توفر قدر هائل من البيانات التي تم تجميعها بشكل منتظم (مثل بيانات التعداد السكاني، وبيانات الاستهلاك التجارية، وبيانات إدارة الخدمات العامة وما شابه).

ويؤثر تزايد تبادل المعلومات وتقنيات التحليل الجديدة، على كلٍ من التعامل النظري والتطبيقي مع البيانات الجغرافية (Goodchild and Longley, 2005). فعلى سبيل المثال، فإن تخزين مجموعات كثيفة ومتنوعة من البيانات من أجل نمذجة أنظمة معقدة (اجتماعية أو طبيعية) وتمثيلها، لن يتحقق بشكل أفضل من خلال أنواع من

الافتراضات المبسطة المستخدمة عادة لتجميع ورسم البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية ورسمها. ويستند التصميم المباشر لقواعد البيانات القائم على تقنية نظم المعلومات الجغرافية، على فكرة أن الملامح الجغرافية لها موقع مكاني ثابت يمكن تحديده من خلال موضعه الإحداثي في الأبعاد المكانية المسطحة (ثنائية البعد) وفيه تعطى أولوية لعملية الترميز. أما المعلومات الأخرى، مثل البعد الثالث المتعلق بارتفاع سطح الأرض الذي تقع عليه الظاهرة، أو ارتفاع الظاهرة نفسها عن سطح الأرض، أو بيانات الزمن، فكلها ذات أهمية ثانوية، ويتم تخزينها باعتبارها «مجرد بيانات ارتباطية أخرى» إلى جانب معلومات أخرى عن الظاهرة محل البحث (Worboys, 2005) . ويعمل مثل هذا المنهج بشكل جيد حين يكون رسم الخرائط قائمًا على سبيل المثال على معلومات التعداد المجمعة في تاريخ معين، كل عشر سنوات مثلًا، وبهدف وصف ظاهرات جغرافية ثابتة في المكان والزمان (مثل سكان التعداد لكل منطقة التعداد في يوم إجراء التعداد). وهذا المنهج ليس مناسبًا لتخزين أو تقديم تمثيل بصري لبيانات تتعلق بعمليات ديناميكية يكون فيها المكون الزمني في التحليل، على درجة من الأهمية، لا تقل عن العامل المكاني، كما أنه ليس مناسبًا للبحث والاستعلام عن ظاهرات ثلاثية الأبعاد ـ مثل الطبقات الصخرية، أو طبقات التربة، أو الممرات تحت السطحية (كما هو الحال في محطات مترو الأنفاق) والتي قد تنطوي أسفل

بعضها بعضًا ومن ثم تشغل مواضع متعددة في فضاء متعدد الأبعاد (Raper, 2000).

وكي نحقق تكاملًا، ونستخلص معرفة ذات مغزى من البيانات التي جمعت لأغراض متنوعة، وفي أوقات متباينة، وعند مقاييس مختلفة، وباستخدام أُطر تصنيف متفاوتة، ووفقًا لمناهج أنطولوجية (وجودية)، فنحن إذن أمام مهمة تهدف إلى مد جسور بين العلم والحواسيب، وتؤدي بالمثل إلى تقديم الهيكل البنيوي للبحث في المعلوماتية الأرضية. وليست هذه بمهمة سهلة، فعلى نحو ما، يؤكد المركز الأمريكي لدراسات الأرض والبيئة، على أن «التوزيع العشوائي الحالي لمجموعات البيانات، وقلة توثيق تلك البيانات، وضعف النمذجة الحاسوبية والأكواد التحليلية، كلها عقبات أساسية أمام كل من العلماء والمعلمين على السواء» (http://paces.geo.utep.edu). وفي هذا المركز، تُوصف المعلوماتية الجغرافية، بأنها «المجال الذي يعمل فيه علماء الأرض وعلماء الحاسبات جنبًا إلى جنب من أجل معالجة مركب متنوع من القضايا العلمية، باستخدام تقنيات معلوماتية متقدمة وتحليل تكاملي».

وقد ذهب هولمبرج (1994) Holmberg - والذي كان ينطلق في تحليله من منظور **التخطيط الحضري والإقليمي** - إلى أن مجال المعلوماتية الأرضية يتضمن عناصر الحوسبة، والعلوم، ونمذجة الأنظمة، والمجتمع. وقد رأى هولمبرج أن المعلوماتية الأرضية،

هي بمثابة المرشد العلمي والتقني الذي يوجه أنظمة الاستشعار، والنمذجة، والتمثيل والتجسيد البصري للمعلومات الأرضية. وبناء على ذلك، فإن «التحدي الأكبر» للمعلوماتية الأرضية، يكمن في معالجة المعلومات الجغرافية من أجل المساعدة لفهم الأنظمة الجغرافية، ولإيجاد حلول للمشكلات الجغرافية وتحقيق تقدم في خطوات العلوم الجغرافية.

قراءات مقترحة:

Kavanagh (2002); Wolf and Ghilani (2005).

احترام الأرض **geopiety**

مصطلح استحدثه رايت (1947) J.K Wright للإشارة إلى موقف يقدر الأرض ويعتني بها. وبعد ثلاثة عقود من الغموض النسبي، أعيد تقديم المصطلح لجيل جديد من الجغرافيين في منتصف سبعينيات القرن العشرين على يد يوفو توان (1976 a) Yi-fu Tuan. وكان المصطلح يمثل عنصرًا أساسيًا من فكرة توان عن حب المكان والتي كانت بدورها إحدى المفاهيم الأساسية في **الجغرافيا الإنسانية**. وقد استمر المنهج الروحي المقدّر للطبيعة ـ والذي تجذر في الحركة الرومانسية للقرن التاسع عشر ـ يتردد صداه في المنهج الرومانسي في الوقت الحاضر، خاصة في تفسيرات **الإيكولوجيا العميقة**.

عنوان مجلة أكاديمية، وفئة جامعة لمفاهيم تتضمن حالة من العنف الدولي، كما يشير الاسم أيضًا إلى تخصص فرعي يتيم ظهر مع نهايات الجغرافيا الإمبريالية، وبُعث من مرقده ليظهر في أمريكا الإمبريالية الجديدة. ويعبر المصطلح في الوقت نفسه عن مجال بحثي لأشكال مختلفة من تفكيك الأساطير وفضح الزيف تعهد به دارسو **الجغرافيا البشرية النقدية**، وبالتالي فإنه مصطلح يستعصي على التعريف. وباعتباره فئة تتضمن تقارير إخبارية، فإنه يستخدم في وسائل الإعلام لوصف **العنف** المرتبط بالتقسيم والسيطرة والنزاع على الإقليم. وهكذا فإن الصحف غالبًا ما تصور إشارات إلى «اهتمامات جيوبوليتيكية» كطريقة لوصف أثر العنف والسياسة الدولية. فبعد الهجمات الإرهابية على قطارات المسافرين في رحلة العمل اليومية في الهند، وغزو إسرائيل للبنان في صيف ٢٠٠٦، نشرت مراجعة الفاينانشيال تايمز للأسواق العالمية ما يلي: «ارتفعت أسعار الذهب أيضًا بسبب القلق الجيوبوليتيكي المستمر عقب التفجيرات في بومباي، والصدامات على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية» (Tassell, 2006,p. 26). ومع ذلك، فإنه من الناحية الأكاديمية نجد أن الجيوبوليتيك يمثل مصطلحًا أكثر تعقيدًا وإثارة للخلاف، وله تاريخ طويل من حيث التعريف الرسمي وإعادة التعريف.

ويرجع التعريف الأصلي إلى «الجيوبوليتيكا الكلاسيكية» التي وضعها الأكاديميون ذوو العقلية العسكرية مثل الإمبريالي البريطاني

هالفورد ماكيندر، والتوسعي النازي كارل هاوسهوفر، وإستراتيجي الحرب الباردة الأمريكي الهولندي نيكولاس سبيكمان. فبالنسبة لهم كانت الجيوبوليتيكا تدور حول كيفية ارتباط العلاقات الدولية بالوصول المكاني إلى المحيطات، والقارات، والموارد الطبيعية، والتنظيم العسكري، والنظم السياسية، والتهديدات، والفرص الإقليمية، (ولمراجعة أكثر تفصيلًا، انظر Foster, 2006). وفي هذا الصدد، كان الاهتمام الجيوبوليتيكي المستمر ينصب على الإقليم القاري الأوراسي الممتد من شرق أوروبا مرورًا بروسيا إلى آسيا الوسطى. وكان هذا بمثابة «قلب الأرض» الذي قال عنه ماكيندر إنه مهم للقوة الإمبريالية العالمية (انظر الإمبريالية). وقال هاوسهوفر عن جزء من هذا الإقليم نفسه إن الطموح النازي يجب أن يستولي عليه باعتباره مجالًا حيويا، وذلك لصالح العرق النازي المتفوق ذاتيا. وبعد أن فرض الاتحاد السوفيتي سيطرته على الإقليم عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان هذا هو الإقليم الذي يجب احتواؤه على نحو ما ذهب الأمريكيون من أمثال جورج كينان George Kennan، وهو القول الذي قامت عليه جيوبوليتيكا الحرب الباردة الأمريكية، التي كانت تهدف إلى السيطرة على ما وصفه سبيكمان سابقًا بأنه «الأراضي الهامشية» حول «قلب الأرض» (Dalby, 1990). وقد حصل إيساياه باومان Isaiah Bowman الجغرافي والمستشار الرئاسي الأمريكي الذي نصح مبكرًا بالسيطرة الأمريكية على هذا الإقليم وما حوله،

على لقب «هاوسهوفر الأمريكي» (Smith, N., 2003c). ومع ذلك، فإنه كما كان الإمبرياليون الأمريكيون يتكلمون عادة عن «القرن الأمريكي» بدلًا من **الإمبراطورية الأمريكية** ذات التحديد الجغرافي الواضح، كان أنصار السيطرة الجيوبوليتيكية الأمريكية يتجنبون عادة الحديث عن الجيوبوليتيكا بسبب ارتباطها **بالإمبريالية والفاشية** الأوروبية. ولكن هذا الموقف المتحفظ من جانب علماء الإستراتيجية في الولايات المتحدة بدأ يتغير بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث حدث انتقال نحو الاتجاهات الإمبريالية بصورة واضحة تجلت في العودة إلى تأثير المهندس الجيوبوليتيكي للحرب الباردة هنري كيسنجر. وسواء كانت هناك إشارات صريحة إلى الجيوبوليتيكا أم لا، فإن الخطاب الجيوبوليتيكي استمر في التطور سريعًا منذ نهاية الحرب الباردة. وكان الانتقال من شعار الرئيس ريجان المناهض للسوفيت «إمبراطورية الشر»، إلى ذعر الرئيس بوش من «محور الشر»، مجرد واحدة من المحاولات الخيالية والفاضحة لإعادة رسم خريطة إقليم «قلب الأرض» عند ماكيندر، كطريقة لإعادة تحديد أرض الموطن الأصلي في الوقت نفسه (Coleman, 2004).

وبينما تستمر الجيوبوليتيكا التقليدية في مساندة صنع السياسات، طور علماء الجغرافيا طوال العقدين الماضيين مجالًا جديدًا وحيويا: **الجيوبوليتيكيات النقدية**؛ حيث حاولوا تحت هذه المظلة الكبيرة دراسة الطرق التي تقوم من خلالها مجموعة كبيرة من **الجغرافيات**

التخيلية ـ مثل «إمبراطورية الشر» ـ بتشكيل السياسة العالمية فعلاً (Ó Tuathail, 1996b; Ó Tuathail and Dalby, 1998; Agnew, 2003a). واستمرت الجيوبوليتيكا النقدية في النمو والتنوع بصورة متواصلة؛ حيث تراوحت من دراسات الخطاب الجيوبوليتيكي في تاريخ الثقافة الشعبية (Sharp, 2000a)، إلى دراسات الاستشراق التي ساندت كلًا من الماضي والحاضر الاستعماريين (Gregory, 2004; Slater, 2004)، إلى انتقادات التبرير الجيوبوليتيكي للتعذيب (Hannah, 2006b)، إلى انعكاسات الاهتمامات الجيوبوليتيكية بالإسلام الثوري (Watts, 2007). وهكذا فإنه بينما كان ممارسو الجيوبوليتيكا التقليدية يواصلون إنتاج تمثيلات جيوبوليتيكية يدّعون أنها حقيقية، كان الاهتمام الأساسي للنقاد يتمثل في هذا الادعاء الموضوعي بالحقيقة تحديدًا. فبدلًا من ذلك، تظهر الجيوبوليتيكا النقدية القوة الأيديولوجية للتمثيلات الجيوبوليتيكية «لإعداد» المكان ـ مثل تلفيق قصة عن حيازة العراق لأسلحة دمار شامل، ثم استغلال ذلك «الإعداد» لإضفاء الشرعية على الحرب. ومع ذلك، فإنه عند فضح هذه الإعدادات الجيوبوليتيكية، تثير الدراسة النقدية ثلاثة أنواع إضافية على الأقل من الأسئلة حول العلاقات بين الجيوبوليتيكا والعالم الحقيقي؛ حيث يتعلق الأول منها بالعلاقة بين الإعدادات الجيوبوليتيكية التخيلية والموت والدمار الحقيقي الذي تسببه أو تضفي الشرعية عليه، ويتعلق الثاني بكيفية ارتباط هذه النتائج

المفزعة بالتدمير الخلّاق لكل من العولمة والليبرالية الجديدة، بينما يتعلق الثالث بالتأثير المتبادل بين هذه العوامل الاقتصادية على صياغة وصْفات جيوبوليتيكية ليبرالية جديدة تركز على التكامل الاقتصادي عن احتواء الحرب الباردة.

وقد ربطت الدراسات الجغرافية «للحرب على الإرهاب» الاهتمامات الجيوبوليتيكية النقدية بقيام إدارة الرئيس الأمريكي بوش بالمتاجرة بالخوف بكل من هذه الأسئلة الثلاثة عن الروابط بين الجيوبوليتيكا وعلاقات العالم الحقيقي؛ حيث أظهر ديريك جريجوري (Derek Gregory (2004b كيف أن الناس الذين وصفوا بالأعداء في التجهيز لـ «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان والعراق قد عانوا من نتائج مهلكة نتيجة «للخدع الشيطانية» للتمثيلات الجيوبوليتيكية بعيدة المدى. واستمر أيضًا في القول بالطريقة نفسها إن الجيوبوليتيكا قد كونت فضاءات مكانية الاستثناء ونقاط الإبادة القانونية؛ حيث نظر إلى أعداد ضخمة من البشر على أنها خارجة عن الإنسانية وعن الحماية الغامضة للقانون الدولي (Gregory, 2007). وعلى العكس، فإنه بالتركيز على غطرسة الاستثنائية الأمريكية التي ساعدت على تكوين أماكن الاستثناء هذه، نجد أن الانعكاسات الحديثة على الروابط بين الإمبريالية الأمريكية والليبرالية الجديدة، قد أظهرت كيف أن هذه العلاقة متناقضة بشدة أيضًا. وعلى سبيل المثال، تعاني الإستراتيجيات الجيوبوليتيكية المتعلقة بفرض السيطرة الأمريكية

على الشرق الأوسط ومنابع النفط فيه، من توتر شديد، مع الاهتمام المستمر بالحفاظ على التجارة العابرة للقوميات، وتجانس الطبقات، ودعم الدولار في مواجهة القلق المتزايد من المديونية الأمريكية لدول شرق آسيا ودول الأوبك المالكة للسندات الأمريكية (Smith, N., 2003c; Harvey, 2004b). وقد اتضح أن هذه السياقات الاقتصادية التي تطورت وطبقت فيها الإعدادات الجيوبوليتيكية، كانت تغير طبيعة الإعدادات ذاتها، مما أدى إلى جيوبوليتيكا ليبرالية جديدة (Roberts, Secord and Sparke, 2003) والتي كانت تسمى أيضًا «العملية الاقتصادية الجغرافية geoeconomics»، وذلك بسبب تأكيداتها الاقتصادية المميزة على العولمة والاتصال، بدلًا من العزلة والاحتواء (Sparke, 2005).

جيوبوليتيكا (المدرسة) Geopolotik

إحدى مدارس الجغرافيا السياسية، نشرها في ألمانيا فيما بين الحربين الجغرافي والضابط العسكري كارل هاوسهوفر (١٨٦٩-١٩٤٦)، وأشاع استخدامها في مجلة الجيوبوليتيكا Zeitschrift für Geopolitik (22 -1944). وقد نشأ هذا المصطلح في الحقيقة مع العالم السياسي السويدي رودولف كيلين، الذي أدت أفكاره ـ بالإضافة إلى نظرية عضوية الدولة عند راتزل ـ إلى تقديم

منطق قوي يبرر التوسعية الألمانية (Parker, 1985) **(انظر الجغرافيا الأنثروبولوجية والمجال الحيوي)** وعلى الرغم من أن الجيوبوليتيكا كانت مرتبطة بحزب هتلر النازي، فإنه توجد اختلافات جوهرية بينهما. فبينما كانت الجيوبوليتيكا تتأثر بأهمية القوانين الطبيعية في فهمها للحياة الاجتماعية والسياسية (انظر الداروينية)، كانت الاشتراكية القومية تعتبر أن المجتمعات تتحدد بالميراث البيولوجي، والتي يمكن تأكيدها وتقويتها **بالعنصرية** (Bassin, 1987a)، (انظر **الفاشية**). وغالبًا ما يستخدم المصطلح لتصوير الجيوبوليتيكا على أنها ظاهرة ألمانية بحتة، ولكن يجب أن نذكر أن الجغرافي البريطاني السير هالفورد ماكيندر كان قد أشار أيضًا إلى التفاهمات العضوية أو الطبيعية للدولة والمجتمع.

قراءة مقترحة:

Bassin, Newman, Reuber and Agnew (2004).

مجالات جيوستراتيجية — geostrategic realms

يشير هذا المصطلح إلى التقسيم الذي قدمه كون (Cohen 2003) عن تقسيم الكرة الأرضية تقسيمًا جيوبوليتيكيا عالميا. ونظرًا لأن هذا التقسيم كبير بما يجعل له أهمية عالمية، فإن المجالات الجيوستراتيجية تخدم مصالح القوى التي تسيطر عليها. ونظرًا لترابط هذه المجالات

من خلال التجارة والروابط الثقافية والعسكرية، فإنها تتغير مع تطور القوى الاقتصادية والعسكرية. وانعكاسًا للاهتمام الكبير بالسلطة البرية والبحرية في الفكر الجيوبوليتيكي، تم تحديد ثلاثة مجالات جيوستراتيجية: (١) المجال البحري للمحيطين الأطلسي والهادئ المعتمد على التجارة؛ (٢) مجال قلب الأرض الروسي في النطاق القاري لأوراسيا؛ (٣) ومجال شرق آسيا البحري القاري المختلط. وإذا كانت الأهمية الفكرية أو العملية لتقسيم كون ليست مباشرة، فإن العسكرية الأمريكية قد طورت تقسيمها الجيوستراتيجي الخاص بها للعالم؛ حيث تعتبر أهميته العملية جد واضحة (Morrissey, 2008b). وهناك «قيادات قتالية موحدة» لأقاليم العالم المختلفة كما يلي:

- القيادة الأمريكية لأفريقيا (كل أفريقيا ما عدا مصر)
- القيادة الأمريكية المركزية (الشرق الأوسط ووسط آسيا)
- القيادة الأمريكية لأوروبا (تركز على أوروبا، بما فيها روسيا)
- القيادة الأمريكية للمحيط الهادئ (تشمل أستراليا وجنوب وجنوب شرق آسيا)
- القيادة الأمريكية الشمالية (شمال أفريقيا)
- القيادة الأمريكية الجنوبية (أمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي)

طريقة يتم من خلالها رسم حدود الدوائر الانتخابية بشكل متحيز لتحقيق ميزة انتخابية لحزب من الأحزاب. وقد استحدث المصطلح أعداء حاكم ولاية ماساتشوستس من الحزب الجمهوري، ويدعى إلبريدج جيري Gerry (ومن هنا يأتي المقطع الأول من اسم المصطلح). وقد قام جيري في عام ١٨١٢ برسم حدود الدائرة الانتخابية بما يحقق فوزًا مضمونًا لحزبه، وكانت حدود هذه الدائرة مُتعرجة ومتداخلة بما يشبه شكل السلامندر (السحلية) (ومن هنا جاء المقطع الثاني للمصطلح). وعلى هذا النحو فإن المصطلح يتألف من مقطع يشير إلى اسم طرف متحيز في رسم الدائرة، ومقطع يشير إلى رسم شاذ لحدود تلك الدائرة. وعلى الرغم من أن عملية التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية قد طبقت لفترة طويلة في الولايات المتحدة، فإنه مؤخرًا - وفي ظل ظروف بعينها - اعتبرتها المحاكم الأمريكية انتهاكًا للدستور (راجع خوارزميات تقسيم الدوائر الانتخابية، وجغرافية الانتخابات، وتعديل الدوائر الانتخابية).

قراءات إضافية:

Monmonier (2001)

جيتو **ghetto**

عبارة عن شكل متطرف من التركز السكني؛ حيث تعتبر المجموعة الثقافية أو الدينية أو العرقية مقيمة في جيتو عندما: (أ) تعيش

نسبة مرتفعة من المجموعة في منطقة واحدة، (ب) وعندما تمثل المجموعة معظم السكان في المنطقة. وعلى الرغم من أن ممارسة الحياة في جيتو - أي إجبار مجموعة على الحياة بشكل منعزل داخل مدينة - قد بدأت في المناطق الحضرية في المدن قبل الكلاسيكية، فإن الاستخدام الأول للمصطلح ظهر في فينيسيا في أواخر العصور الوسطى، عندما فرضت سلطات المدينة على اليهود أن يعيشوا في جزيرة منعزلة (تسمى جيتو ghetto)، والتي كانت تعيش خلف أسوار وتغلق بواباتها كل ليلة (Calimani, 1987). أي إن الثقافة السائدة كانت تفرض **الاستبعاد الاجتماعي**، الأمر الذي أدى إلى تفاقم تهميش الأقلية اليهودية، وبلور من هويتها في ذات الوقت. فبينما كان الجيتو مزدحمًا، ومعرضًا للحرائق والأمراض، فإن اليهود حققوا أيضًا بعض المكاسب من عزلتهم الإجبارية، خاصة الحق في ممارسة دينهم وشريعتهم، وربما حققوا درجة من الحماية أمام مزيد من أشكال الاضطهاد (Wirth, 1928).

وتعتبر أمثلة الحياة الكاملة في الجيتو أمرًا نادرًا (هناك استثناءان حديثان يتمثلان في جيتو وارسو، الذي تأسس كمحطة على الطريق إلى محرقة النازي، والمناطق المحددة للاستيطان السكني للسود في مدن جنوب أفريقيا خلال حقبة نظام الفصل العنصري). وفي بداية القرن العشرين، أصبح المصطلح يستخدم بلا تمييز لأية منطقة سكنية ترتبط بمجموعة محددة، حتى عندما لا تشكل أغلبية، وحتى

عندما لا يكون العزل العنصري ناتجًا عن التمييز. وكان هذا الغموض سائدًا بصفة خاصة في الأعمال المؤثرة التي قدمها علماء اجتماع شيكاغو (انظر مدرسة شيكاغو)، والذين أشاروا حتى تلك المجاورات السكنية الثرية في المدينة، معتبرين إياها بمثابة «الجيتو المزخرف».

وقد بدأ الباحثون في السبعينيات يطالبون بالمزيد من الدقة التحليلية لهذا المصطلح. وعلى سبيل المثال، نجد أن فيلبوت Philpott (1991 [1979]) قد ميز بين الأحياء الفقيرة، وهي المناطق الفقيرة التي يستطيع المقيمون فيها (المهاجرون عادة) مغادرتها عندما تتاح لهم الوسائل المناسبة، و«الجيتو»، وهي المناطق التي يحاصر فيها المقيمون في فقر دائم (Ward, 1989). ويجب كذلك ألا نخلط بين الجيتو والجيوب العرقية، وهي المناطق التي تسيطر عليها مجموعة ثقافية واحدة؛ حيث يظهر الجيتو عندما تعمل مؤسسات سياسية و/أو غيرها، مثل سوق الإسكان، على تقييد الخيارات السكنية لمجموعات معينة، وتضطرهم إلى أسوأ المجاورات (Thabit, 2003). ويظهر الجيتو نتيجة الممارسات العنصرية (انظر الانتماء العرقي والسلالة)؛ حيث تحكم الأغلبية على مجموعات أقليات معينة بأنها متدنية وراثيا واجتماعيا (Wacquant, 2001). فهناك دائمًا قدر من السلوك الإجباري في تكوين الجيتو، بينما تظهر الجيوب العرقية عندما يختار أعضاء مجموعة معينة أن يعيشوا متقاربين (Boal, 1976; Peach, 1996b).

وعادة ما يعتبر وضع الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة بمثابة المثال المحدد لتكوين الجيتو المعاصر (Darden, 1995; Wacquant, 2001). ففي الستينيات، بدأ بعض علماء الاجتماع الأمريكيين في التأكيد على أن بيئات الجيتو، تؤدي إلى الضعف الشديد، لدرجة أن «ثقافة الفقر» ـ المرتبطة بارتفاع معدلات الجريمة، وانتهاك الممتلكات، وتفكك الأسر، والاعتماد على الخدمات الاجتماعية ـ تنتقل من الآباء إلى الأطفال. وكانت هذه الآراء الصارخة جوهرية في «الحرب على الفقر» التي شنتها حكومة الولايات المتحدة، وكانت تمثل مكونًا مهمًا في بداية برامج إعادة التطوير الحضري، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وإصلاح التعليم، وزيادة الشرطة والمراقبة قلب المدينة (قارن التجديد الحضري). وتوقفت هذه المبادرات كثيرًا في الثمانينيات مع المحافظين، ولكن القول بأن الجيتو يجب أن يكون محور اهتمام السياسة العامة قد تجدد في أواخر ذلك العقد، وذلك كجزء من حوار الطبقة الدنيا؛ حيث يعتقد أنصار هذه النظرية أن الجيتو ليس مكانًا للفقر المدقع فحسب، ولكنه أيضًا مكان يضفي الطابع المؤسسي على الفقر (Wilson, 1987). وتشترك العنصرية مع وصمة العار في تقييد الفرص المتاحة لسكان الجيتو، بحيث ينحصر الأطفال في الظروف نفسها مثل آبائهم، إن لم تكن أسوأ. وظهرت حجج مماثلة في المملكة المتحدة (Rex, 1988)، (وللاطلاع على رؤية بديلة، انظر Peach, 1996ab).

وتمثل المحاولات الجارية التي تقوم بها السلطات المختلفة في إيطاليا لتكوين «معسكرات» منفصلة مغلقة للمجموعات السكانية من «الغجر»، واحدة من أوضح الأمثلة الحالية على تكوين الجيتو؛ حيث تبرر الحكومات هذا النوع من سياسات الفصل على أساسين: (١) أن شعب الغجر بدو رحل ولا يتكيفون مع البيئات الحضرية «المنتظمة»، (٢) وأنهم يحتاجون إلى الحماية من الحوادث العنصرية في المجتمع الأوسع (كان هناك عدد من الهجمات العنيفة على المساكن التي يسكنها شعب الغجر). ولكن من المؤكد أن سياسة فصل شعب الغجر عن المجموعات الأخرى ستزيد من عنصرية السكان وستقلل من فرصهم في الاندماج (Sigona, 2005).

وكما حدث في حالة فينيسيا الأصلية، فإنه بمجرد أن يتكون الجيتو، نجد أنه يوفر سياقًا لاستمرار ثقافات الأقليات وتطورها، ومن المثير للسخرية، أن نجد أن الثقافة المسيطرة، قد تعتنق هذه الأشكال الثقافية أحيانًا (مثل الأنواع العديدة من الموسيقى التي برع فيها الأمريكيون الأفارقة).

قراءة مقترحة:

Peach (1996ab); Sigona (2005); Thabit (2003)00; Wacquant (2001).

المحررون في سطور:

- دريك جريجوري Derel Gregory

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

- رون جونستون Ron Johnston

أستاذ الجغرافيا في جامعة بريستول، المملكة المتحدة.

- جيرالدن برات Geralidine Pratt

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

- ميشيل واتس Michael Watts

أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا (بيركلي)، الولايات المتحدة.

- سارة واتمور Sarah Whatmore

أستاذ علوم البيئة بجامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

وإضافة إلى المحررين الخمسة السابق الإشارة إليهم، لم يكن تحرير هذا المعجم وتنسيقه وإخراجه على هذا النحو ليتم، دون مساهمة فريق من الخبراء ضم أكثر من عشرين أستاذًا جغرافيًا يحتلون مواقع رفيعة في جامعات كندا والهند والسويد وبريطانيا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدنمارك وسنغافورة واليابان. أما من قام بتحرير التعريفات المعجمية، فقد بلغ عددهم ١١٢ عالمًا من الجغرافيين وغير الجغرافيين المنتشرين في أقسام الجغرافيا فى شتى أنحاء جامعات العالم.

المترجمون فى سطور

● عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام 2001. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام 2009. باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

● عزت صالح زيان

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومي. حصل في عام 1998 على دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعتي القاهرة ومانيتس بألمانيا، يعمل خبيرًا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة ويحاضر في المركز الديموغرافي. له العديد من الترجمات التي تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

● محمد أحمد على

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام 2009. كما حصل على الدبلوم العام

والخاص في السكان والتنمية من المركز الديموجرافي بالقاهرة عام 1998. له عدة مؤلفات وحصل على عدد من الجوائز العلمية.

• لطفي كمال عزاز

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنوفية، حصل على الدكتوراه في التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام 2004. له عدة مؤلفات وأبحاث منشورة في دوريات علمية ومؤتمرات دولية. حصل على عدة جوائز علمية.

المراجع فى سطور:

● **محمد عبد الرحمن الشرنوبي**

أستاذ الجغرافيا البشرية والعميد الأسبق لكلية التربية (جامعة القاهرة ، فرع الفيوم) ثم لكلية الآداب، والعميد الحالي لمعهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابع لجامعة الفيوم، والأمين العام للمجمع العلمي المصري. وهو عضو مجمع اللغة العربية ورئيس لجنة مصطلحات الجغرافيا والأنثروبولوجيا بالمجمع. حائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية وعدد من الجوائز المحلية والدولية الأخرى، ورد اسمه ضمن عدة موسوعات مصرية وعالمية.

التصحيح اللغوى: رفيق الزهـــار
الإشـراف الفنى: حســن كـــامل

أمام الجغرافي دومًا مهمة صعبة، إذ يتوقع الناس منه أن يكون خبيرًا في علم الحشرات، وعالم فلك، واختصاصي فى الهندسة، وفيلسوف بالفطرة، وخبير بالزراعة، واختصاصي أعشاب، واختصاصي ميكانيكا، وهو الطبيب، والتاجر، والمهندس المعماري، واختصاصي اللغويات، والكاهن، والسياسي، وهو الذي يفهم القوانين والشؤون العسكرية، وهو السفير والمؤرخ!

ورغبة في التخفيف من صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الجغرافي، يحاول المعجم الذي بين أيدينا أن يشكل موردًا مسعفًا للمهتمين بعلم الجغرافيا من خلال الاستعانة بجهود عشرات المؤلفين في علم الجغرافيا البشرية، قاموا بإدخال أكثر من 1000 مادة بحثية تعين الباحثين الساعين إلى المفاهيم المستقلة والبينية والمتقاطعة. إن هذا المعجم ليس مقدمًا للجغرافيين فحسب، بل إنه وثيق الصلة بمن لديهم اهتمام بعلوم المكان، والفلسفة، وعلم النفس والإحصاء والاقتصاد والسياسة.

تصميم الغلاف: نادية كشك